

مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ

ومنشور ولاية العلم والإرادة

للعلامة الإمام شيخ الإسلام علم العلماء الأخلام

أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر

بابن قسيم الجوزية المتوفى

سنة ٧٥١ هجرية

قال صاحب كشف الظنون (مفتاح دار السعادة) للشيخ شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قسيم الجوزية الدمشقي المتوفى سنة ٧٥١ كتاب كبير الحجم . فيه فوائد مرسله يقتبس من مجموعها معرفة العلم وفضله ومعرفة إثبات الصانع ومعرفة قدر الشريعة ومعرفة الثبوت ومعرفة الرد على المنجمين ومعرفة الطيرة والفال والزجر ومعرفة أصول نافعة جامعة بما تكمل به النفوس البشرية إلى غير ذلك من الفوائد

الجزء الثاني

يطلب من

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل

حاجة الناس إلى الشريعة ضرورية فوق حاجتهم إلى كل شيء. ولا نسبة لحاجتهم إلى علم الطب إليها ألا ترى أن أكثر العالم يعيشون بغير طبيب ولا يكون الطبيب إلا في بعض المدن الجامعة وأما أهل البدو كلهم وأهل الكفور كلهم وعامة بني آدم فلا يحتاجون إلى طبيب وهم أصح أبدانا وأقوى طبيعة من هو متقيد بالطبيب ولعل أعمارهم متقاربة وقد فطر الله بني آدم على تناول ما ينفعهم واجتناب ما يضرهم وجعل لكل قوم عادة وعرفا في استخراج ما يهجم عليهم من الأدوية حتى أن كثيراً من أصول الطب إنما أخذت عن عوائد الناس وعرفهم وتجاربهم وأما الشريعة فبناها على تعريف مواقع رضى الله وسخطه في حركات العباد الاختيارية فبناها على الوحي المحض والحاجة إلى التنفس فضلا عن الطعام والشراب لأن غاية ما يقدر في عدم التنفس والطعام والشراب موت البدن وتعطل الروح عنه وأما ما يقدر عند عدم الشريعة ففساد الروح والقلب جملة وهلاك الأبد وشتان بين هذا وهلاك البدن بالموت فليس الناس قط إلى شيء أحوج منهم إلى معرفة ما جاء به الرسول ﷺ والقيام به والدعوة إليه والصبر عليه وجهاد من خرج عنه حتى يرجع إليه وليس للعالم صلاح بدون ذلك البتة ولا سبيل إلى الوصول إلى السعادة والفوز الأكبر إلا بالعبور على هذا الجسم .

فصل

الشرائع كلها في أصولها وإن تباينت متفقة مركزوز حسننها في العقول ولو وقعت على غير ما هي عليه لخرجت عن الحكمة والمصلحة والرحمة بل من المحال أن تأتي بخلاف ما أنت به (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن) وكيف يجوز ذو العقل أن ترد شريعة أحكم الحاكمين بضم ماوردت به فالصلاة قد وضعت على أكمل الوجوه وأحسنها التي تعبد بها الخالق تبارك وتعالى عبادته من تضيئها للتعظيم له بأنواع الجوارح من نطق اللسان وعمل اليدين والرجلين والرأس وحواسه وسائر أجزاء البدن كل يأخذ لحظه من الحكمة في هذه العبادة العظيمة المقدار مع أخذ الحواس الباطنة بحفظها منها وقيام القلب بواجب عبوديته فيها فهي مشتملة على الثناء والحمد والتمجيد والتسبيح والتكبير وشهادة الحق والقيام بين يدي الرب مقام العيد الدليل الخاضع المدبر المربوب ثم التذلل له في هذا المقام والتضرع والتقرب إليه بكلامه ثم انحناء الظهر ذلاله وخشوعا واستكانة ثم استواؤه قائماً ليستعد لخضوع أكمل له من الخضوع

الأول وهو السجود من قيام فيضع أشرف شيء فيه وهو وجهه على التراب خشوعاً لربه واستكانة وخضوعاً لعظمته وذلاً لعزته قد انكسر له قلبه وذلل له جسمه وخشعت له جوارحه ثم يستوى قاعداً يتضرع له ويتذلل بين يديه ويسأله من فضله ثم يعود إلى حاله من الذل والخشوع والاستكانة فلا يزال هذا دأبه حتى يقضى صلاته فيجلس عند إرادة الانصراف منها مثنياً على ربه مسلماً على نبيه وعلى عباده ثم يصلي على رسوله ثم يسأل ربه من خيره وبره وفضله فأى شيء بعد هذه العبادة من الحسن وأى كمال وراء هذا الكمال وأى عبودية أشرف من هذه العبودية فمن جوز عقله أن ترد الشريعة بضعها من كل وجه في القول والعمل وأنه لا فرق في نفس الأمر بين هذه العبادة وبين ضدها من السخرية والسب والبطر وكشف العورة والبول على الساقين والضحك والصفير وأنواع المجون وأمثال ذلك فليعلم عقله وليسأل الله أن يهبه عقلاً سواه . وأما حسن الزكاة وما تضمنته من مواساة ذوى الحاجات والمسكنة والخلة من عباد الله الذين يعجزون عن إقامة نفوسهم ويخاف عليهم التلف إذا خلاهم الأغنياء وأتقسهم وما فيها من الرحمة والإحسان والبر والطهارة وإيثار أهل الإيثار والاتصاف بصفة الكرم والجود والفضل والخروج من سماء أهل الشح والبخل والدناءة فأمر لا يسير عاقل في حسنه ومصلحته وأن الأمر به أحكم الحاكمين وليس يجوز في العقل ولا في الفطرة البتة أن ترد شريعة من الحكيم العليم بضد ذلك أبداً . وأما الصوم فناهيك به من عبادة تكف النفس عن شهواتها وتخرجها عن شبه البهائم إلى شبه الملائكة المقربين فإن النفس إذا خليت ودواعى شهواتها التحقت بعالم البهائم فإذا كفت شهواتها لله ضيقت مجارى الشيطان وصارت قريبة من الله بترك عاداتها وشهواتها محبة له وإيثار المرضاته وتقرباً إليه فيدع الصائم أحب الأشياء إليه وأعظمها لصوقاً بنفسه من الطعام والشراب والجماع من أجل ربه فهو عبادة ولا تصور حقيقتها إلا بترك الشهوة لله فالصائم يندع طعامه وشرابه وشهواته من أجل ربه وهذا معنى كون الصوم له تبارك وتعالى وبهذا فسر النبي ﷺ هذه الإضافة في الحديث فقال يقول الله تعالى كل عمل ابن آدم بضاعف الحسنه بمشره أمثالها قال الله إلا الصوم فإنه لى وأنا أجزي به يدع طعامه وشرابه من أجل حتى أن الصائم يتصور بصورة من لاجه له فى الدنيا إلا فى تحصيل رضى الله وأى حسن يزيد على حسن هذه العبادة التى تكسر الشهوة وتقمع النفس وتحيى القلب وتفرحه وتزهده فى الدنيا وشهواتها وترغب فيما عند الله وتذكر الأغنياء بشأن المساكين وأحوالهم وأنهم قد أخذوا بنصيب من عيشهم فتعطف قلوبهم عليهم ويعلمون ما هم فيه من نعم الله فيزدادوا له شكراً وبالجملة فعون الصوم على تقوى الله أمر مشهور فما استعان أحد على تقوى الله وحفظ حدوده

واجتناب محارمه بمثل الصوم فهو شاهد لمن شرعه وأمر به بأنه أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين وأنه إنما شرعه لإحساننا إلى عباده ورحمة بهم ولطف بهم لا بخل عليهم برزقه ولا مجرد تكليف وتمذيب خال من المحكمة والمصلحة بل هو غاية الحكمة والرحمة والمصلحة وإن شرع هذه العبادات لهم من تمام نعمته عليهم ورحمته بهم . وأما الحج فشان آخر لا يدركه إلا الخنفاء الذين ضربوا في المحبة بسهم وشأنه أجل من أن تحيط به العبارة وهو خاصة هذا الدين الحنيف حتى قيل في قوله تعالى (حنفاء الله غير مشركين) أى حجاجا وجعل الله بيته الحرام قياما للناس فهو عمود العالم الذى عليه بناؤه فلوترك الناس كلهم الحج سنة لخرت السماء على الأرض هكذا قال ترجمان القرآن ابن عباس فالبيت الحرام قيام العالم فلا يزال قياما مازال هذا البيت موجودا فالحج هو خاصة الخنيفة ومعونة الصلاة وسر قول العبد لإلهه إلا الله فإنه مؤسس على التوحيد المحض والمحبة الخاصة وهو استزارة المحبوب لأحبابه ودعوتهم إلى بيته ومحل كرامته ولهذا إذا دخلوا في هذه العبادة فعمارهم لبيك اللهم لبيك إجابة محب لدعوة حبيبه ولهذا كان للتلبية موقع عند الله وكلما أكثر العبد منها كان أحب إلى ربه وأحظى فهو لا يملك نفسه أن يقول لبيك لبيك حتى ينقطع نفسه . وأما أسرار ما في هذه العبادة من الإحرام واجتناب العوائد وكشف الرأس ونزع الثياب المعتادة والطواف والوقوف بعرفة ورمى الجمار وسائر شعائر الحج فما شهدت بحسنه العقول السليمة والفطر المستقيمة وعلت بأن الذى شرع هذه لا حكمة فوق حكمته وسنعود إن شاء الله إلى السلام في ذلك في موضعه . وأما الجهاد فناهيك به من عبادة هي سنام العبادات وذروتها وهو ذلك والدليل المفرق بين المحب والمدعى فالمحب قد بذل مهجته وماله لربه وإلهه متقربا إليه يبذل أعز ما يحضرته يود لو أن له بكل شعرة نفسا يبذلها في حبه ومرضاته ويود أن لو قتل فيه ثم أحيى ثم قتل ثم أحيى ثم قتل فهو يفدى بنفسه حبيبه وعبده ورسوله ولسان حاله يقول .

يفديك بالنفس صب لو يكون له أعز من نفسه شيء فذاك به

فهو قد سلم نفسه وماله لمشتريها وعلم أنه لا سبيل إلى أخذ السلعة إلا ببذل ثمنها (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون) وإذا كان من المعلوم المستقر عند الخلق أن علامة المحبة الصحيحة بذل الروح والمال في مرضات المحبوب فالمحجوب الحق الذى لا تنبغى المحبة إلا له وكل محبة سوى محبته فالمحبة له باطلة أولى بأن يشرع لعباده الجهاد الذى هو غاية ما يتقربون به إلى إلههم وربهم وكانت قرابين من قبلهم من الأمم في ذبائحهم وقرابينهم تقديم أنفسهم للذبح في الله مولاهم الحق فأى حسن يزيد على حسن هذه العبادة ولهذا ادخرها الله لأكمل الأنبياء وأكمل الأمم عقلا وتوحيدا ومحبة لله .

وأما الضحايا والهدايا فقربان إلى الخالق سبحانه تقوم مقام الفدية عن النفس المستحقة للتلف فدية وعوضاً وقرباناً إلى الله وتشبهاً بإمام الحنفاء وإحياء لسنة أن فدى الله ولده بالقربان لجعل ذلك في ذريته باقياً أبداً وأما الإيخان والنذور فمعقود يعقدها العبد على نفسه يؤكد بها ما أزم به نفسه من الأمور بالله والله فهي تعظيم للخالق ولأسمائه ولحقه وأن تكون المعقود به وله وهذا غاية التعظيم فلا يعقد بغير إسمه ولا تغير القرب إليه بل إن حلف فياسمه تعظيماً وتبجيلاً وتوحيداً وإجلالاً وأن نذرقله توحيداً وطاعة ومحبة وعبودية فيكون هو المعبود وحده والمستعان به وحده . وأما المطاعم والمشارب والملابس والمناكح فهي داخلة فيما يقيم الأبدان ويحفظها من الفساد والهلاك وفيما يعود ببقاء النوع الإنساني ليم بذلك قوام الأجساد وحفظ النوع فيتحمل الأمانة التي عرضت على السموات والأرض ويقوى على حملها وأدائها ويتمكن من شكر مولى الأنعام ومسديه وفرق في هذه الأنواع بين المباح والمحظور والحسن والقبيح والضار والنافع والطيب والخبيث فحرم منها القبيح والخبيث والضار وأباح منها الحسن والطيب والنافع كما سيأتى إن شاء الله وتأمل ذلك في المناكح فإن من المستقر في العقول والفطر أن قضاء هذا الوطر في الأمهات البنات والأخوات والعمات والحالات والجدات مستقيم في كل عقل مستهجن في كل فطرة ومن المحال أن يكون المباح من ذلك مساوياً للمحظور في نفس الأمر ولا فرق بينهما إلا مجرد التحكم بالمشيئة سبحانه هذا بهتان عظيم وكيف يكون في نفس الأمر نكاح الأم واستفراشها مساوياً لنكاح الأجنبية واستفراشها وإنما فرق بينهما محض الأمر وكذلك من المحال أن يكون الدم والبول والرجيع مساوياً للخبز والماء والفاكهة ونحوها وإنما الشارح فرق بينهما فأباح هذا وحرم هذا مع استواء الكل في نفس الأمر وكذلك أخذ المال بالبيع والهبة والوصية والميراث لا يكون مساوياً لأخذه بالقهر والغلبة والغضب والسرقة والجنابة حتى يكون إباحة هذا وتحريم هذا راجعاً إلى محض الأمر والنهي المفرق بين المتماثلين وكذلك الظلم والكذب والزور والفواحش كالزنا واللواط وكشف العورة بين المأثوم ونحو ذلك كيف يسوغ عقل عاقل أنه لا فرق قط في نفس الأمر بين ذلك وبين العدل والإحسان والعفة والصيانة وستر العورة وإنما الشارع يحكم بإيجاب هذا وتحريم هذا . وهذا مما لو عرض على العقول السليمة التي لم تدخل ولم يمسها ميل للشالات الفاسدة وتعظيم أهلها وحسن الظن بهم لكانت أشد إنكاراً له وشهادة ببطالته من كثير من الضروريات وهل ركب الله في فطرة عاقل قط أن الإحسان والإساءة والصدق والكذب والفجور والعفة والعدل والظلم وقتل النفوس وانجاءها بل السجود لله وللصنم سواء في نفس الأمر لا فرق بينهما وإنما

الفرق بينهما الأمر المجرد وأى جحد للضروريات أعظم من هذا وهل هذا إلا بمنزلة من يقول أنه لا فرق بين الرجيع والبول والدم والقيء وبين الخبز واللحم والماء والفاكهة والسكل سواء في نفس الأمر وإنما الفرق بالعوائد فأى فرق بين مدعى هذا الباطل وبين مدعى ذلك الباطل وهل هذا إلا بهت للعقل والحس والضرورة والشرع والحكمة وإذا كان لامعنى عندهم المعروف إلا ما أمر به فصار معروفًا بالأمر ولا المنكر إلا ما نهى عنه فصار منكرًا بنهيه فأى معنى لقوله (يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر) وهل حاصل ذلك زائد على أن يقال يأمرهم بما يأمرهم به وينهاهم عما ينهاهم عنه وهذا كلام ينزه عنه آحاد العقلاء فضلًا عن كلام رب العالمين وهل دلت الآية إلا على أنه أمرهم بالمعروف الذى تعرفه العقول وتقر بحسنه الفطر فأمرهم بما هو معروف فى نفسه عند كل عقل سليم ونهاهم عما هو منكر فى الطباع والعقول بحيث إذا عرض على العقول السليمة أنكرته أشد الإنكار كما أن ما أمر به إذا عرض على العقل السليم قبله أعظم قبول وشهد بحسنه كما قال بعض الأعراب وقد سئل بم عرفته أنه رسول الله فقال ما أمر بشيء فقال العقل ليته ينهى عنه ولا نهى عن شيء فقال ليته أمر به فهذا الأعرابي أعرف بالله ودينه ورسوله من هؤلاء وقد أقر عقله وفطرته بحسن ما أمر به وقبح ما نهى عنه حتى كان فى حقه من أعلام نبوته وشواهد رسالته ولو كان جهة كونه معروفًا ومنكرًا هو الأمر المجرد لم يكن فيه دليل بل كان يطلب له الدليل من غيره ومن سلك ذلك المسلك الباطل لم يمكنه أن يستدل على صحة نبوته بنفس دعوته ودينه ومعلوم أن نفس الدين الذى جاء به والملة التى دعا إليها من أعظم براهين صدقه وشواهد نبوته ومن لم يثبت لذلك صفات وجودية أوجبت حسنه وقبول العقول له ولضده صفات أوجبت قبحه ونفور العقل عنه فقد سد على نفسه باب الاستدلال بنفس الدعوة وجعلها مستدلا عليه فقط وبما يدل على صحة ذلك قوله تعالى (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فهذا صريح فى أن الحلال كان طيبًا قبل حله وأن الخبيث كان خبيثًا قبل تحريمه ولم يستفد طيب هذا وخبيث هذا من نفس الحل والتحريم لوجهين اثنين أحدهما أن هذا علم من أعلام نبوته التى احتج الله بها على أهل الكتاب . فقال (الذين يتبعون الرسول النبى الامى الذى يحدونه مكتوبًا عندهم فى التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم) فلو كان الطيب والخبيث إنما استفيد من التحريم والتحليل لم يكن فى ذلك دليل فإنه بمنزلة أن يقال يحل لهم ما يحل ويحرم عليهم ما يحرم وهذا أيضا باطل فإنه لا فائدة فيه وهو الوجه الثانى فثبت أنه أحل ما هو طيب فى نفسه قبل الحل فكسأه بأحلاله طيبًا آخر فصار منشأ طيبه من الوجهين معًا فتأمل هذا الموضوع حتى

التأمل يطالعك على أسرار الشريعة ويشرفك على محاسنها وكاملها وبهجتها وجلالها وأنه من
المتنع في حكمة أحكم الحاكمين أن ترد بخلاف ما وردت به وأن الله تعالى يتنزه عن ذلك
كما يتنزه عن سائر ما لا يليق به . وما يدل على ذلك قوله تعالى (قل إنما حرم ربي الفواحش
ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن
تقولوا على الله ما لا تعلمون) وهذا دليل على أنها فواحش في نفسها لا تستحسنها العقول
فتعلق التحريم بها لفحشها فإن ترتيب الحكم على الوصف المناسب المشتق يدل على أنه هو العلة
المقتضية له وهذا دليل في جميع هذه الآيات التي ذكرناها فدل على أنه حرما لكونها فواحش
وحرم الخبيث لكونه خبيثا وأمر بالمعروف لكونه معروفا والعلة يجب أن تغاير المعلول
فلو كان كونه فاحشة هو معنى كونه منيئا عنه وكونه خبيثا هو معنى كونه محرما كانت العلة عين
المعلول وهذا محال فتأمله وكذا تحريم الإثم والبغى دليل على أن هذا وصف ثابت له قبل
التحريم . ومن هذا قوله تعالى (ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا) فعلل
النهي في الموضوعين بكون المنهى عنه فاحشة ولو كان جهة كونه فاحشة هو النهى لكان تعليلا
للشيء بنفسه ولكان بمنزلة أن يقال لا تقربوا الزنا فإنه يقول لكم لا تقربوه أو فإنه منهى عنه
وهذا محال من وجهين أحدهما أنه يتضمن إخلاء الكلام من الفائدة والثاني أنه تعليل للنهى
بالنهي . ومن ذلك قوله تعالى (ولولا أن تصيهم مصيبة بما قدمت أيديهم فيقولوا ربنا لولا
أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك ونكون من المؤمنين) فأخبر تعالى أن ما قدمت أيديهم قبل
البعثة سبب لإصابتهم بالمصيبة وأنه سبحانه لو أصابهم بما يستحقون من ذلك لاحتجوا عليه
بأنه لم يرسل إليهم رسولا ولم ينزل عليهم كتابا فقطع هذه الحجة بإرسال الرسول وإنزال
الكتاب لثلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وهذا صريح في أن أعمالهم قبل البعثة كانت
قبيحة بحيث استحقوا أن يصيبوا بها المصيبة ولكنه سبحانه لا يعذب إلا بعد إرسال الرسل
وهذا هو فصل الخطاب . وتحقيق القول في هذا الأصل العظيم أن القبح ثابت للفعل في نفسه
وأنه لا يعذب الله عليه إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة وهذه النكسة هي التي فانت المعتزلة
والكلابية كلهما فاستطالت كل طائفة منهما على الأخرى لعدم جمعها بين هذين الأمرين
فاستطالت الكلابية على المعتزلة بإبانتهم العذاب قبل إرسال الرسل وترتيبهم العقاب على مجرد
القيح العقلي وأحسنوا في رد ذلك عليهم واستطالت المعتزلة عليهم في إنكارهم الحسن والقبح
العقلين جملة وجمعهم انتفاء العذاب قبل البعثة دليلا على انتفاء القبح واستواء الأفعال
في أنفسها وأحسنوا في رد هذا عليهم فكل طائفة استطالت على الأخرى بسبب إنكارها
الصواب وأما من سلك هذا المسلك الذي سلكناه فلا سبيل لواحدة من الطائفتين إلى رد

قوله ولا الظفر عليه أصلاً فإنه موافق لكل طائفة على ما معنا من الحق مقرر له مخالف لها في باطلها منكر له وليس مع النفاة قط دليل واحد صحيح على نفي الحسن والقبح العقليين وإن الأفعال المتضادة كلها في نفس الأمر سواء لا فرق بينها إلا بالأمر والنهي وكل أدلتهم على هذا باطلة كما سنذكرها ونذكر بطلانها إن شاء الله تعالى وليس مع المعتزلة دليل واحد صحيح قط يدل على إثبات العذاب على مجرد القبح العقلي قبل بعثة الرسل وأدلتهم على ذلك كلها باطلة كما سنذكرها ونذكر بطلانها إن شاء الله تعالى وبما يدل على ذلك أيضاً أنه سبحانه يحتاج على فساد مذهب من عبده غيره بالأدلة العقلية التي تقبلها الفطر والعقول ويجعل ما ركبته في العقول من حسن عبادة الخالق وحده وقبح عبادة غيره من أعظم الأدلة على ذلك وهذا في القرآن أكثر من أن يذكر هنا ولولا أنه مستقر في العقول والفطر حسن عبادته وشكره وقبح عبادة غيره وترك شكره لما احتج عليهم بذلك أصلاً وإنما كانت الحججة في مجرد الأمر وطريقة القرآن صريحة في هذا كقوله تعالى (يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون الذي جعل لكم الأرض فراشاً والسماء بناءً وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون) فذكر سبحانه أمرهم بعبادته وذكر اسم الرب مضافاً إليهم لمقتضى عبوديتهم لربهم ومالكهم ثم ذكر ضروب أنعامه عليهم بإيجاده وإيجاد من قبلهم وجعل الأرض فراشاً لهم يمكنهم الاستقرار عليها والبناء والسكنى وجعل السماء بناءً وسقفاً فذكر أرض العالم وسقفه ثم ذكر إزال مادة أقاتهم ولباسهم وثمارهم منبهاً بهذا على استقرار حسن عبادة من هذا شأنه وتشكره الفطر والعقول وقبح الإشراف به وعبادة غيره ومن هذا قوله تعالى حاكياً عن صاحب ياسين أنه قال لقومه محتجاً عليهم بما تقر به فطرهم وعقولهم (وما لي لأعبد الذي فطرني وإليه ترجعون) فتأمل هذا الخطاب كيف تجددت تحت أشرف معنى وأجله وهو أن كونه سبحانه فاطراً لعباده يقتضى عبادتهم له وأن من كان مفطوراً مخلوقاً فحقيق به أن يعبد فاطره وخالقه ولا سيما إذا كان مرده إليه قبدأً منه ومصيره إليه وهذا يوجب عليه التفريغ لعبادته ثم احتج عليهم بما تقر به عقولهم وفطرهم من قبح عبادة غيره وإنما أقيح شيء في العقل وأنكره فقال (أأخذ من دونه آلهة إن يردني الرحمن بضر لا تنعني شفاعتهم شيئاً ولا ينقدون إني إذأ لفي ضلال مبين) أفلا تراه كيف لم يحتاج عليهم بمجرد الأمر بل احتج عليهم بالعقل الصحيح ومقتضى الفطرة ومن هذا قوله تعالى (يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وأن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب ما قدروا الله حق قدره إن الله لقوى عزيز) فضرب لهم

سبحانه مثلاً من عقولهم يدلم على قبح عبادتهم غيره وإن هذا أمر مستقر قبجه وهجته في كل عقل وإن لم يرد به الشرع وهل في العقل أنكر وأقبح من عبادة من لو اجتمعوا كلهم لم يخلقوا ذباباً واحداً وإن يسلبهم الذباب شيئاً لم يقدروا على الانتصار منه واستنقاذ ما سلبهم إياه وترك عبادة الخلاق العليم القادر على كل شيء الذي ليس كمثل شيء أفلا تراه كيف احتج عليهم بما ركب في العقول من حسن عبادته وحده وقبح عبادة غيره وقال تعالى (ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سليماً رجل هل يستويان مثلاً) هذا مثل ضربه الله لمن عبده وحده فسلم له ولمن عبد من دونه آلهة فهم شركاء فيه متشاكسون عسرون فهل يستوي في العقول هذا وهذا وقد أكثر تعالى من هذه الأمثال ونوعها مستدلاً بها على حسن شكره وعبادته وقبح عبادة غيره ولم يحتج عليهم بنفس الأمر بل بما ركب في عقولهم من الإقرار بذلك وهذا كثير في القرآن فمن تتبعه وجدته وقال تعالى (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً) فذكر توحيداً وذكر المناهي التي نهام عنها والأوامر التي أمرهم بها ثم ختم الآية بقوله (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروهاً) أي مخالفة هذه الأوامر وارتكاب هذه المناهي سيئة مكروهة لله فتأمل قوله سيئة عند ربك مكروهاً أي أنه سيء في نفس الأمر عند الله حتى لو لم يرد به تكليف لكان سيئه في نفسه عند الله مكروهاً له وكرهته سبحانه له لما هو عليه من الصفة التي اقتضت أن كرهه ولو كان قبجه إنما هو مجرد النهي لم يكن مكروهاً لله إذ لا معنى للكراهة عندهم إلا كونه منها عنه فيعود قوله كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروهاً إلى معنى كل ذلك نهى عنه عند ربك ومعلوم إن هذا غير مراد من الآية وأيضاً فإذا وقع ذلك منهم فهو عند النفاة للحسن والقبح محبوب لله مرضى له لأنه إنما وقع بإرادته والإرادة عندهم هي المحبة لافرق بينهما والقرآن صريح في أن هذا كله قبيح عند الله مكروه مبغوض له وقع أو لم يقع وجعل سبحانه هذا البغض والقبح سبباً للنهي عنه ولهذا جعله علة وحكمة للأمر فتأمله والعلة غير المعلول وقال تعالى (لقد أرسلنا رسلاً بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) دل ذلك على أن في نفس الأمر قسطاً وأن الله سبحانه أنزل كتابه وأنزل الميزان وهو العدل ليقوم الناس بالقسط أنزل الكتاب لأجله والميزان فعمل أن في نفس الأمر ما هو قسط وعدل حسن ومخالفته قبيحة وأن الكتاب والميزان نزلا لأجله ومن ينهى الحسن والقبح يقول ليس في نفس الأمر ما هو عدل حسن وإنما صار قسطاً وعدلاً بالأمر فقط ونحن لا نتكبر أن الأمر كسواء حسناً وعدلاً إلى حسنة وعدله في نفسه فهو في نفسه قسط حسن وكسواء الأمر حسناً آخر يضاعف به كونه عدلاً حسناً فصار ذلك ثابتاً له من الوجهين جميعاً . ومن هذا قوله تعالى (واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا

عليها آباءنا والله أمرنا بها قل ان الله لا يأمر بالفحشاء أقولون على الله ما لا تعلمون (ف قوله قل ان الله لا يأمر بالفحشاء دليل على أنها في نفسها فحشاء وان الله لا يأمر بما يكون كذلك وانه تعالى ويتقدس عنه ولو كان كونه فاحشة انما علم بالنتهى خاصة كان بمنزلة أن يقال ان الله لا يأمر بما ينهى عنه وهذا كلام يسان عنه آحاد العقلاء فكيف بكلام رب العالمين ثم أكد سبحانه هذا الانكار بقوله (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين) فأخبر انه تعالى عن الأمر بالفحشاء بل أوامره كلها حسنة في العقول مقبولة في الفطر فإنه أمر بالقسط لا بالجور وإقامة الوجوه له عند مساجده لا غيره وادعوه وحده مخلصين له الدين لا بالشرك فهذا هو الذي يأمر به تعالى لا بالفحشاء أفلا تراه كيف يخبر بحسن ما يأمر به ويحسنة وينزه نفسه عن الأمر بضده وأنه لا يليق به تعالى (ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة إبراهيم حنيفاً واتخذ الله إبراهيم خليلاً) فاحتج سبحانه على حسن دين الإسلام وانه لاشيء أحسن منه بأنه يتضمن إسلام الوجه لله وهو إخلاص القصد والتوجه والعمل له سبحانه والعبد مع ذلك محسن أت بكل حسن لا مرتكب للقبح الذي يكرهه الله بل هو مخلص لربه محسن في عبادته بما يحبه ويرضاه وهو مع ذلك متبع لملة إبراهيم في محبة لله وحده وإخلاص الدين له وبذل النفس والمال في مرضاته ومحبه وهذا احتجاج منه على أن دين الإسلام أحسن الأديان بما تضمنه مما تستحسنة العقول وتشهد به الفطر وانه قد بلغ الغاية القصوى في درجات الحسن والكمال وهذا استدلال بغير الأمر المجرد بل هو دليل على أن ما كان كذلك تحقيقاً بأن يأمر به عباده ولا يرضى منهم سواء ومثل هذا قوله تعالى (ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين) فهذا احتجاج بمراتب في العقول والفطر لانه لا قول للعبد أحسن من هذا القول وقال تعالى (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) فأى شيء أصرح من هذا حيث أخبر سبحانه أنه حرمه عليهم مع كونه طيباً في نفسه فلولا أن طيبه أمر ثابت له بدون الأمر لم يكن ليجمع الطيب والتحرير وقد أخبر تعالى انه حرم عليهم طيبات كانت حلالاً عقوبة لهم فهذا تحرير عقوبة بخلاف التحريم على هذه الأمة فإنه تحريم صيانة وحماية ولا فرق عند النفاة بين الأمرين بل الكل سواء فانه سبحانه أمر عباده بما أمرهم به رحمة منه وإحساناً وإنعاماً عليهم لأن صلاحهم في معاشهم وأبدانهم وأحوالهم وفي معادهم وما أهم إنما هو يفعل ما أمروا به وهو في ذلك بمنزلة الغذاء الذي لا قوام للبدن إلا به بل أعظم وليس مجرد تكليف وابتلاء كما يظنه كثير من الناس ونهاهم عما نهاهم عنه صيانة وحماية لهم إذ لا بقاء لصحتهم ولا حفظ لها إلا بهذه الحماية فلم يأمرهم حاجة منه إليهم وهو الغنى الحميد ولا حرم عليهم

ما حرم بخلا منه عليهم وهو الجواد الكريم بل أمره ونهيه عين حظهم وسعادتهم العاجلة والآجلة ومصدر أمره ونهيه رحمته الواسعة وبره وجوده وإحسانه وإنعامه فلا يسأل عما يفعل ليكامل حكمته وعلمه ووقوع أفعاله على وفق المصلحة والرحمة والحكمة وقال تعالى (أم لم يعرفوا رسولهم فهم له منكرون أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق وأكثرهم للحق كارهون ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن بل آتيناهم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون) فأخبر سبحانه أن الحق لو اتبع أهواء العباد لفسد العالم كله وفسدت السموات والأرض ومن فيهن ومعلوم أن عند النفاة يجوز أن يرد شرع الله ودينه بأهواء العباد وأنه لا فرق في نفس الأمر بين ما ورد به وبين ما تقتضيه أهواؤهم إلا مجرد الأمر وأنه لو ورد بأهوائهم جاز وكان تعبداً وديناً وهذه مخالفة صريحة للقرآن وأنه من المحال أن يتبع الحق أهوائهم وإن أهوائهم مشتملة على قبيح عظيم لو ورد الشرع به لفسد العالم أعلاه وأسفله وما بين ذلك ومعلوم أن هذا الفساد إنما يكون لقبح خلاف ما شرعه الله وأمر به ومنافاته إصلاح العالم علويه وسفليه وإن خراب العالم وفساده لازم لحصوله ولشرعه وإن كمال حكمة الله وكمال علمه ورحمته وربوبيته يأبى ذلك ويمنع منه ومن يقول الجميع في نفس الأمر سواء يجوز ورود التعبد بكل شيء سواء كان من مقتضى أهوائهم أو خلافها . ومثل هذا قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا فسبحان الله رب العرش) أى لو كان في السموات والأرض آلهة تعبد غير الله لفسدنا وبطلنا ولم يقل أرباب بل قال آلهة والإله هو المعبود المألوه وهذا يدل على أنه من الممتنع المستحيل عقلاً أن يشرع الله عبادة غيره أبداً وأنه لو كان معه معبود سواه لفسدت السموات والأرض لقبح عبادة غيره قد استقر في الفطر والعقول وإن لم يرد النبي عنه شرع بل العقل يدل على أنه أقبح القبيح على الإطلاق وأنه من المحال أن يشرعه الله قط فصلاح العالم في أن يكون الله وحده هو المعبود وفساده وهلاكه في أن يعبد معه غيره ومحال أن يشرع لعباده ما فيه فساد العالم وهلاكه بل هو المنزه عن ذلك

فصل

وقد أنكر تعالى على من نسب إلى حكمته التسوية بين المختلفين كالتسوية بين الأبرار والفجار فقال تعالى (أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار) وقال تعالى (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون) فدل على أن هذا حكم سيء قبيح يزهه الله عنه ولم ينكره سبحانه من جهة أنه أخبر بأنه لا يكون وإنما أنكره من جهة قبحه في نفسه وأنه حكم

سبيء يتعالى ويتنزه عنه لمنافاته لحكمته وغضامه وكاله ووقوع أفعاله كلها على السداد والصواب والحكمة فلا يليق به أن يجعل البر كالماجر ولا المحسن كالسبيء ولا المؤمن كالمفسد في الأرض فدل على أن هذا قبيح في نفسه تعالى الله عن فعله . ومن هذا أيضا انكاره سبحانه على من جوز أن يترك عباده سدى فلا يأمرهم ولا ينههم ولا يعاقبهم وان هذا الحسبان باطل والله متعال عنه لمنافاته لحكمته وكاله كما قال تعالى (أychسب الإنسان أن يترك سدى) قال الشافعي رضى الله عنه أى مهملا لا يؤمر ولا ينهى وقال غيره لا يثاب ولا يعاقب والقولان واحد لأن الثواب والعقاب غاية الأمر والنهى فهو سبحانه خلقهم للأمر والنهى في الدنيا والثواب والعقاب في الآخرة فأنكر سبحانه على من زعم أنه يترك سدى انكار من جعل في العقل استقباح ذلك واستهجانه وأنه لا يليق أن ينسب ذلك إلى أحكم الحاكمين . ومثله وقوله تعالى (أychسبتم أنما خلقتناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو رب العرش الكريم) فنهه نفسه سبحانه وباعدها عن هذا الحسبان وأنه يتعالى عنه ولا يليق به لقبه ولفاته لحكمته وملكوته وإغيبته أفلا ترى كيف ظهر في العقل الشهادة بدينه وشرعه وبشوابه وعقابه وهذا يدل على إثبات المعاد بالعقل كما يدل على إثباته بالسمع وكذلك دينه وأمره وما بعث به رسله هو ثابت في العقول جملة ثم علم بالوحى فقد تطابقت شهادة العقل والوحى على توجيهه وشرعه والتصديق بوعده ووعيده وأنه سبحانه دعا عباده على السنة رسله إلى ما وضع في العقول حسنه والتصديق به جملة فجاء الوحى مفصلاً مبيناً ومقرراً ومذكراً لما هو مركز في الفطر والعقول ولهذا سأل هرقل أبا سفيان في جملة ما سأله من أدلة النبوة وشواهدهما عما يأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فقال بهم يأمركم قال يأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف فجعل ما يأمر به من أدلة نبوته فان أكذب الخلق وأجرهم من أدعى النبوة وهو كاذب فيها على الله وهذا محال أن يأمر إلا بما يليق بكذبه ولجوره وافتراءه فدعوته نليق به وأما الصادق البار الذى هو أصدق الخلق وأبرهم فدعوته لا تكون إلا أكمل دعوة وأشرفها وأجلها وأعظمها فان العقول والفطر تشهد بحسنتها وصدق القائم بها فلو كانت الأفعال كلها سواء في نفس الأمر لم يكن هناك فرقان بين ما يجوز أن يدعو إليه الرسول وما لا يجوز أن يدعو إليه إذ العرف وحده إنما يعلم بنفس الدعوة والأمر والنهى وكذلك مسألة النجاشى لجمفر وأصحابه عما يدعو إليه الرسول فدل على أنه من المستقر في العقول والفطر انقسام الأفعال إلى قبيح وحسن في نفسه وأن الرسل تدعو إلى حسننها وتنهى عن قبيحها وأن ذلك من آيات صدقهم وبراهين رسالتهم وهو أولى وأعظم عند أولى الألباب والحجى من مجرد خوارق

العادات وإن كان انتفاع ضعفاء العقول بالحوارق في الإيمان أعظم من انتفاعهم بنفس الدعوة وما جاء به من الإيمان فطرق الهداية متنوعة رحمة من الله بعباده واطفا بهم لتفاوت عقولهم وأذهانهم وبصائرهم ففهم من يهتدى بنفس ما جاء به وما دعا إليه من غير أن يطلب منه برهانا خارجا عن ذلك كحال الكمل من الصحابة كالصديق رضى الله عنه ومنهم من يهتدى بمعرفة بحاله صلى الله عليه وسلم وما فطر عليه من كمال الأخلاق والأوصاف والأفعال وأن عادة الله أن لا يخزى من كان بهذه المثابة كما قالت أم المؤمنين خديجة رضى الله عنها له ومعرفة به وإنه لا يخزى من كان بهذه المثابة كما قالت أم المؤمنين خديجة رضى الله عنها له صلى الله عليه وسلم إبشر فوالله لن يخزبك الله أبدا إنك لتصل الرحم وتصدق الحديث وتحمل الكل وتقرى الضعيف وتعين على نوائب الحق فاستدلت بمعرفتها بالله وحكمته ورحمته على أن من كان كذلك فإن الله لا يخزيه ولا يفضحه بل هو جدير بكرامة الله واصطفائه ومحبه وتوبته وهذه المقامات في الإيمان عجز عنها أكثر الخلق فاحتاجوا إلى الآيات والحوارق والآيات المشهودة بالحس فأمن كثير منهم عليها وأضعف الناس إيماننا من كان إيمانه صادرا من المظهر ورؤية غلبته صلى الله عليه وسلم للناس فاستدلوا بذلك المظهر والغلبة والنصرة على صحة الرسالة فأين بصائر هؤلاء من بصائر من آمن به وأهل الأرض قد نصبوا له العداوة وقد ناله من قومه ضروب الأذى وأصحابه في غاية قلة العدد والخفاة من الناس ومع هذا فقلبه ممتلىء بالإيمان واثق بأنه سيظهر على الأمم وأن دينه سيملو كل دين وأضعف من هؤلاء إيماننا من إيمانه إيمان العادة والمربا والمنشأ فإنه نشأ بين أبوين مسلمين وأقارب وجيران وأصحاب كذلك فنشأ كواحد منهم ليس عنده من الرسول والكتاب إلا اسمهما ولا من الدين إلا ما رأى عليه أقاربه وأصحابه فهذا دين العوائد وهو أضعف شيء وصاحبه بحسب من يقرون به فلو قبض له من يخرج عنه لم يكن عليه كلفة في الانتقال عنه والمقصود أن خواص الأمة ولبابها لما شهدت عقولهم حسن هذا الدين وجلالاته وكأله وشهدت قبح ما خالفه ونقضه ورداءته خالط الإيمان به ومحبه بشاشة قلوبهم فلو خير بين أن يلقى في النار وبين أن يختار دينها غيره لاختار أن يقذف في النار وتقطع أعضاؤه ولا يختار ديننا غيره وهذا الضرب من الناس هم الذين استقرت أقدامهم في الإيمان وهم أبعد الناس عن الارتداد عنه وأحقهم بالثبات عليه إلى يوم لقاء الله ولهذا قال هرقل لأبي سفيان أيرتد أحد منهم عن دينه سخطة له قال لا قال فكذلك الإيمان إذ خالطت بشاشته القلوب لا يسخطه أحد والمقصود أن الداخلين في الإسلام المستدلين على أنه من عند الله لحسنه وكأله وأنه دين الله الذى لا يجوز أن يكون من عند غيره هم خواص الخلق والنفاة سدوا على أنفسهم هذا الطريق فلا يمكنهم سلوكه .

فصل

وتحقيق هذا المقام بالكلام في مقامين أحدهما في الأعمال خصوصاً ومراتبها في الحسن والقبح والثاني في الموجودات عموماً ومراتبها في الخير والشر أما المقام الأول فالأعمال إما أن تشمل على مصلحة خالصة أو راجحة وأما أن تشمل على مفسدة خالصة أو راجحة وأما أن تستوى مصلحتها ومفسدتها فهذه أقسام خمسة منها أربعة تأتي بها الشرائع فتأتي بما مصلحته خالصة أو راجحة أمره به مقتضية له وما مفسدته خالصة أو راجحة فحكمها فيه النهى عنه وطلب إعدامه فتأتي بتحصيل المصلحة الخالصة ولراجحة أو تكميلها بحسب الإمكان وتعطيل المفسدة الخالصة أو الراجحة أو تقليلها بحسب الإمكان فدار الشرائع والديانات على هذه الأقسام الأربعة . وتنازع الناس هنا في مستثنيين . المسئلة الأولى في وجود المصلحة الخالصة والمفسدة الخالصة ففهم من منعه وقال لا وجود له قال لأن المصلحة هي التعم واللذة وما يفضى إليه والمفسدة هي العذاب والألم وما يفضى إليه قالوا والمأمور به لا بد أن يقترن به ما يحتاج معه إلى الصبر على نوع من الألم وإن كان فيه لذة سرور وفرح فلا بد من وقوع أذى لكن لما كان هذا مغموراً بالمصلحة لم يلتفت إليه ولم تعطل المصلحة لأجله فترك الخير الكثير الغالب لأجل الشر القليل المغلوب شر كثير قالوا وكذلك الشر المنهى عنه إنما يفعله الإنسان لأن له فيه غرضاً ووطراً ما وهذه مصلحة عاجلة له فإذا نهى عنه وتركه فانت عليه مصلحته ولذته العاجلة وإن كانت مفسدته أعظم من مصلحته بل مصلحته مغمورة جداً في جنب مفسدته كما قال تعالى في الخمر والميسر (قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما) فالربا والظلم والفواحش والسحر وشرب الخمر وإن كانت شروراً ومفاسد ففيها منفعة ولذة لفاعلها ولذلك يؤثرها ويختارها والافلو تجردت مفسدتها من كل وجه لما آثرها العاقل ولا فعلها أصلاً ولما كانت خاصة العقل والنظر إلى العواقب والغايات كان أعقل الناس أتركهم لما ترجحت مفسدته في العاقبة وإن كانت فيه لذة ما ومنفعة يسيرة بالنسبة إلى مضرتة . ونازعهم آخرون وقالوا القسمه تقتضى إمكان هذين القسمين والوجود يدل على وقوعهما فإن معرفة الله ومحبهه والايان به خير محض من كل وجه لامفسدة فيه بوجه ما . قالوا ومعلوم أن الجنة خير محض لاشرف فيها أصلاً وأن النار شر محض لاخير فيها أصلاً وإذا كان هذان القسمان موجودان في الآخرة فما المخل بوجودهما في الدنيا قالوا وأيضاً فالخلوقات كلها منها ماهو خير محض لاشرف فيه أصلاً كالأنبياء والملائكة . ومنها ماهو شر محض لاخير فيه أصلاً كالبليس والشياطين . ومنها ماهو خير وشر وأحدهما غالب على الآخر فن الناس من يقبل خيره على شره ومنهم من

يطلب شره على خيره فهكذا الأعمال منها ما هو خالص المصلحة وراجحها وخالص
المفسدة وراجحها هذا في الأعمال كما أن ذلك في العيال . قالوا وقد قال تعالى في السحرة
(ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم) فهذا دليل على أنه مضره خالصة لامنفعة فيه إما لأن بعض
أنواعه مضره خالصة لامنفعة فيها بوجه فكل السحر يحصل غرض الساحر بل يتعلم مائة
باب منه حتى يحصل غرضه بباب والباقي مضره خالصة وقس على هذا فهذا من القسم الخالص
المفسدة وإما لأن المنفعة الحاصلة للساحر لما كانت مغمورة مستهلكة في جنب المفسدة العظيمة
فيه جعلت كلاً منفعة فيكون من القسم الراجح المفسدة . وعلى القواين فكل ما مور به فهو
راجح المصلحة على تركه وإن كان مكروها للنفوس قال تعالى (كتب عليكم القتال وهو كره لكم
وعسى أن تسكروها شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم أنتم لا تعلمون)
فبين أن الجهاد الذي أمروا به وإن كان مكروها للنفوس شاقاً عليها فصلحته راجحة وهو خير
لهم وأحمد عاقبة وأعظم فائدة من التقاعد عنه وإيثار البقاء والراحة فالشر الذي فيه مغمور
بالنسبة الى ما تضمنه من الخير وهكذا كل منهى عنه فهو راجح المفسدة وإن كان محبوباً
للنفوس موافقاً للهوى فضرته ومفسدته أعظم بما فيه من المنفعة وتلك المنفعة واللذة مغمورة
مستهلكة في جنب مضرته كما قال تعالى (وإثمهما أكبر من نفعهما) وقال (وعسى أن تحبوا
شيئاً وهو شر لكم) . وفصل الخطاب في المسئلة إذا أريد بالمصلحة الخالصة أنها في نفسها
خالصة من المفسدة لا يشوبها مفسدة فلا ريب في وجودها وإن أريد بها المصلحة التي لا يشوبها
مشقة ولا أذى في طريقها والوسيلة إليها ولا في ذاتها فليست بوجوده بهذا الاعتبار إذ المصالح
والخيرات واللذات والسكالات كلها لا تنال إلا بحظ من المشقة ولا يعبر إليها إلا على جسر من التعب
وقد أجمع عقلاء كل أمة على أن النعيم لا يدرك بالنعيم وأن من آثر الراحة فاتته الراحة وأن بحسب
ركوب الأهوال واحتمال المشاق تكون الفرحة واللذة فلا فرحة لمن لاهمه ولا لذة لمن لا صبر له ولا نعيم
لمن لا شقاء له ولا راحة لمن لا تعب له بل إذا تعب العبد قليلاً استراح طويلاً وإذا تحمل
مشقة الصبر ساعة قاده حياة الأبد وكل ما فيه أهل النعيم المقيم فهو صبر ساعة والله المستعان
ولا قوة الا بالله وكلها كانت النفوس أشرف والهمة أعلا كان تعب البدن أوفر وحظه من
الراحة أقل كما قال المتنبي :

وإذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام

وقال ابن الرومي :

قلب يظلم على أفكاره وتد تمضي الأمور ونفس هوها التعمب

وقال مسلم في صحيحه قال يحيى بن أبي كثير لا ينال العلم براحة البدن ولا ريب

عند كل عاقل أن كان الراحة بحسب التعب وكال النعيم بحسب تحمل المشاق في طريقه وإنما
تخلص الراحة واللذة والنعيم في دار السلام فاما في هذه الدار فكلما ولما . وبهذا التفصيل يزول
الزجاج في المسئلة وتعود مسئلة وفاق .

فصل

وأما المسئلة الثانية وهي ما تساوت مصلحته ومفسدته فقد اختلف في وجوده وحكمه
فأثبت وجوده قوم ونفاه آخرون . والجواب أن هذا القسم لاوجود له إن حصره التقسيم
بل التفصيل إما أن يكون حصوله أولى بالفاعل وهو راجح المصلحة وإما أن يكون عدمه
أولى به وهو راجح المفسدة وأما فعل يكون حصوله أولى لمصلحته وعدمه أولى به لمفسدته
وكلاهما متساويان فهذا عالم يقم دليل على ثبوته بل الدليل يقتضي نفيه فإن المصلحة والمفسدة
والمنفعة والمضرة واللذة والألم إذا تقابلا فلا بد أن يغلب أحدهما الآخر فيصير الحكم
للغالب وأما أن يتدافعا ويتصادما بحيث لا يغلب أحدهما الآخر فغير واقع فإنه إما أن
يقال يوجد الأثران معاً وهو محال لتصادمهما في المحل الواحد وإما أن يقال بمتنع وجود كل
من الأثرين وهو بمتنع لانه ترجيح لأحد الجائزين من غير مرجح وهذا المحال إنما نشأ من
فرض تدافع المؤثرين وتصادمهما فهو محال فلا بد أن يقهر أحدهما صاحبه فيكون الحكم
له . فإن قيل ما المانع من أن بمتنع وجود الأثرين قولكم أنه محال لوجود مقتضيه إن أردتم
به المقتضى السالم عن المعارض فغير موجود وإن أردتم المقتضى المقارن لوجود المعارض فتختلف
أثره عنه غير بمتنع والمعارض قائم ههنا في كل منهما فلا بمتنع تخلف الأثرين فالجواب أن
المعارض إذا كان قد سلب تأثير المقتضى في موجهه مع قوته وشدة اقتضائه لأثره ومع هذا
فقد قوى على سلبه قوة التأثير والاقضاء فلان يقوى على سلبه قوة منعه لتأثيره هو في
مقتضاه وموجهه بطريق الأولى ووجه الأولوية أن اقتضاه لأثره أشد من منعه لتأثيره . فإذا
قوى على سلبه الأقوى فسلبه الأضعف أولى وأحرى فإن قيل هذا ينتقض بكل مانع يمنع
تأثير العلة في مملولها وهو باطل قطعا . قيل لا ينتقض بما ذكرتم والتقض مندفع فإن العلة
والمانع ههنا لم يتدافعا ويتصادما ولكن المانع أضعف العلة فبطل تأثيرها فهو عائق لها عن
الاقضاء وأما في مسئلتنا فالعلتان متصادمتان متعارضتان كل منهما تقتضى أثرها فلو بطل
أثرهما لسكانت كل واحدة مؤثرة غير مؤثرة غالبه مغلوبة مانعة ممنوعة وهذا بمتنع وهو دليل
يشبه دليل التمانع وسر الفرق أن العلة الواحدة إذا قارنها مانع منع تأثيرها لم تبق مقتضية
له بل المانع عاقبها عن اقتضائها وهذا غير بمتنع وأما العلتان المتبايعتان اللتان كل منهما مانعة
للأخرى من تأثيرها فإن تمانعهما وتقابلهما يقتضى إبطال كل واحدة منهما للأخرى وتأثيرها

فيها وعدم تأثيرها معا وهو جمع بين التقيضين لأنها إذا بطلت لم تكن مؤثرة وإذا لم تكن مؤثرة لم تبطل غيرها فتكون كل منهما مؤثرة غير مؤثرة باطلة غير باطلة وهذا محال ثبتت أنهما لا بد أن تؤثر إحداهما في الأخرى بقوتها فيكون الحكم لها . فإن قيل فما تقولون فيمن توسط أرضا مغضوبة ثم بداله في التوبة فإن أمرتموه باللبث فهو محال وإن أمرتموه بقطعها والخروج من الجانب الآخر فقد أمرتموه بالحركة والتصرف في ملك الغير وكذلك إن أمرتموه بالرجوع فهو حركة منه وتصرف في أرض الغصب فهذا قد تعارضت فيه المصلحة والمفسدة فما الحكم في هذه الصورة وكذلك من توسط بين فئة مثبتة بالجراح منتظرين للموت وليس له انتقال إلا على أحدهم فإن أقام على من هو فوقه قتله وإن انتقل إلى غيره قتله فقد تعارضت هنا مصلحة النقلة ومفسدتها على السواء وكذلك من طلع عليه الفجر وهو مجامع فإن أقام أفسد صومه وإن نزع فالنزع من الجماع والجماع مركب من الحركتين فهنا أيضاً قد تضادت العلتان وكذلك أيضاً إذا ترس الكفار بأسرى من المسلمين هم بعدد المقاتلة ودار الأمر بين قتل الترس وبين الكف عنه وقاتل الكفار المقاتلة المسلمين فهنا أيضاً قد تقابلت المصلحة والمفسدة على السواء وكذلك أيضاً إذا أتى في مركبهم نار وعانوا الهلاك بها فإن أقاموا احترقوا وإن لجؤا إلى الماء هلكوا بالفرق وكذلك الرجل إذا ضاق عليه الوقت ليلة عرفة ولم يبق منه إلا ما يسع قدر صلاة العشاء فإن اشتغل بها فإنه الوقوف وإن اشتغل بالذهاب إلى عرفة فاتته الصلاة فهنا أيضاً قد تعارضت المصلحتان والمفسدتان على السواء وكذلك الرجل إذا استيقظ قبل طلوع الشمس وهو جنب ولم يبق من الوقت إلا ما يسع قدر الغسل أو الصلاة بالتيمم فإن اغتسل فاتته مصلحة الصلاة والوقت وإن صلى بالتيمم فاتته مصلحة الطهارة فقد تقابلت المصلحة والمفسدة وكذلك إذا اغتمل البحر بحيث يعلم ركبان السفينة أنهم لا يخلصون إلا بتغريق شطر الركبان لتخف بهم السفينة فإن ألقوا شطرهم كان فيه مفسدة وإن تركوهم كان فيه مفسدة فقد تقابلت المفسدتان والمصلحتان على السواء وكذلك لو أكره رجل على إفساد درهم من درهين متساويين أو إتلاف حيوان من حيوانين متساويين أو شرب قدح من قدحين متساويين أو وجد كافرين قويين في حال المباراة لا يمكنه إلا قتل أحدهما أو قصد المسلمين عدوان متكافئان من كل وجه في القرب والبعد والعدد والعداوة فإنه في هذه الصور كلها تساوت المصالح والمفاسد ولا يمكنكم ترجيح أحد من المصلحتين ولا أحد من المفسدتين ومعلوم أن هذه حوادث لا تخلو من حكم لله فيها وأما ما ذكرتم من امتناع تقابل المصلحة والمفسدة على السواء فكيف عليكم أنكاره وأنتم تقولون بالموازنة وإن من الناس من تستوى حسناته وسيئاته فيبقى في الأعراف بين الجنة والنار لتقابل مقتضى الثواب والعقاب في حقه فإن حسناته

قصرت به عن دخول النار وسيئاته قصرت به عن دخول الجنة وهذا ثابت عن الصحابة حذيفة
ابن اليمان وابن مسعود وغيرهما . فالجواب من وجهين مجمل ومفصل . أما المجمل فليس في شيء
عما ذكرتم دليل على محل النزاع فان مورد النزاع أن تتقابل المصلحة والمفسدة وتتساوى في التفاضل
ويبطل أثرها وليس في هذه الصور شيء كذلك وهذا يتبين بالجواب التفصيلي عنها صورة
صورة فأما من توسط أرضاً مفسوبة فإنه مأثور من حين دخل فيها بالخروج منها لحكم الشارع
في حقه المبادرة الى الخروج وان استلزم ذلك حركة في الأرض المفسوبة فإنها حركة تتضمن
ترك الغصب فهى من باب ما لا خلاص عن الحرام الا به وان قيل انها واجبة فوجوب عقل
لزوم لا شرعى مقصود ففسدة هذه الحركة مغمورة في مصلحة تفرغ الأرض والخروج عن
الغصب وإذا قدر تساوى الجواب بالنسبة إليه فالواجب القدر المشترك وهو الخروج من
أحدها وعلى كل تقدير ففسدة هذه الحركة مغمورة جداً في مصلحة ترك الغصب فليس مما نحن
فيه بسبيل . وأما مسألة من توسط بين قتلى لا سبيل له إلى المقام أو النقلة إلا بقتل أحدهم
فهذا ليس مكلفاً في هذه الحال بل هو في حكم الملجأ والملجأ ليس مكلفاً اتفاقاً فإنه لا قصد
له ولا فعل وهذا ملجأ من حيث أنه لا سبيل له إلى ترك النقلة عن واحد الا إلى الآخر فهو
ملجأ إلى لبثه فوق واحد ولا بد ومثل هذا لا يوصف فعله بإباحة ولا تحريم ولا حكم من
أحكام التكليف لأن أحكام التكليف منوطة بالاختيار فلا تتعلق بمن لا اختيار له فلو كان بعضهم
مسلباً وبعضهم كافراً مع اشتراكهم في العصمة فقد قيل يلزمه الانتقال إلى الكافر أو المقام
عليه لأن قتله أخف مفسدة من قتل المسلم ولهذا يجوز قتل من لا يقتله في المعركة إذا تترس بهم
الكفار فيرميهم ويقصد الكفار . وأما من طلع عليه الفجر وهو مجامع فالواجب عليه النزاع
عينا ويحرم عليه استدامة الجماع واللبث وإنما اختلف في وجوب القضاء والكفارة عليه
على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره . أحدها عليه القضاء والكفارة وهذا اختيار القاضى
أبي يعلى . والثاني لاشيء عليه وهذا اختيار شيخنا وهو الصحيح . والثالث عليه القضاء دون
الكفارة وعلى الأقوال كلها فالحكم في حقه وجوب النزاع والمفسدة التي في حركة النزاع مفسدة
مغمورة في مصلحة إقلاعه ونزعه فليست المسئلة من موارد النزاع وأما إذا تترس الكفار
بأسرى من المسلمين بعدد المقاتلة فإنه لا يجوز رميهم إلا أن يخشى على جيش المسلمين وتكون
مصلحة حفظ الجيش أعظم من مصلحة حفظ الأسارى فينبغي أن يكون رمى الأسارى ويكون
من باب دفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما فلو انعكس الأمر وكانت مصلحة الأسرى أعظم
من رميهم لم يجوز رميهم . فهذا الباب مبني على دفع أعظم المفسدتين بأدناهما وتحصيل أعظم
المصلحتين بتفويت أدناهما فان فرض الشك وتساوى الأمران لم يجوز رمى الأسرى لأنه

على يقين من قتلهم وعلى ظن وتخمين من قتل أصحابه وهلاكهم ولو قدر أنهم تيقنوا ذلك ولم يكن في قتلهم استباحة بيضة الإسلام وغلبة العدو على الديار لم يجوز أن يبقوا نفوسهم بنفوس الأوسرى كما لا يجوز للمكره على قتل المعصوم أن يقتله ويبقى نفسه بنفسه بل الواجب عليه أن يستسلم للقتل ولا يجعل النفوس المعصومة وقاية لنفسه . وأما إذا ألقى في مركبهم نار فانهم يفعلون ما يرون السلامة فيه وان شكوا هل السلامة في مقامهم أو في وقوعهم في الماء أو تيقنوا الهلاك في الصورتين أو غلب على ظنهم غلبة متساوية لا يرجح أحد طرفيها في الصور الثلاث قولان لأهل العلم وهما روايتان منصوصتان عن أحمد إحداهما أنهم يخبرون بين الأمرين لأنهما موتان قد عرضتا لهم فلم أن يختاروا أيسرهما عليهم إذ لا بد من أحدهما وكلاهما بالنسبة إليهم سواء فيخبرون بينهما والقول الثاني أن يلزمهم المقام ولا يعينون على أنفسهم لئلا يكون موتهم بسبب من جهتهم وليتمحص موتهم شهادة بأيدي عدوهم وأما الذي ضاق عليه وقت الوقوف بعرفة والصلاة فإن الواجب في حقه تقوى الله بحسب الإمكان وقد اختلف في تعيين ذلك الواجب على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره أحدها أن الواجب في حقه معينا ايقاع الصلاة في وقتها فإنها قد تضيقت والحج لم يتضيق وقته فإنه إذا فعله في العام القابل لم يكن قد أخرجه عن وقته بخلاف الصلاة والقول الثاني أنه يقدم الحج ويقضى الصلاة بعد الوقت لأن مشقة فواته وتكلفه انشاء سفر آخر أو اقامة في مكة إلى قابل ضرر عظيم تأباه الحنيفية السمحة فيشتغل بادراكه ويقضى الصلاة والثالث يقضى الصلاة وهو سائر إلى عرفة فيكون في طريقه مصليا كما يصلى الهارب من سيل أو سبع أو عدو اتفاقا أو الطالب لعدو يخشى فواته على أصح القولين وهذا أقيس الأقوال وأقربها إلى قواعد الشرع ومقاصده فإن الشريعة مبناها على تحصيل المصالح بحسب الإمكان وأن لا يفوت منها شيء فإن أمكن تحصيلها كلها حصلت وان تزامت ولم يمكن تحصيل بعضها إلا بتفويت البعض قدم أكرمها وأهمها وأشدّها طلبا للشارع . وقد قال عبدالله بن أبي أنيس بعثني رسول الله ﷺ إلى خاند ابن سفيان العرنى وكان نحو عرته وعرفات فقال اذهب فاقتله فرأيتة وحضرت صلاة العصر فقلت إنى أخاف أن يكون بيني وبينه ما ان أؤخر الصلاة فانطلقت أمشى وأنا أصلى أومى إيماء نحوه فلما دنوت منه قال لى من أنت قلت رجل من العرب بلغنى أنك تجميع لهذا الرجل فيؤتلك في ذلك قل انى لنى ذلك قال فشيت معه ساعة حتى اذا أمكنتنى علوته بسيفى حتى برد رواه أبو داود . وأما مسألة المستيقظ قبل طلوع الشمس جنبا وضيق الوقت عليه بحيث لا يتسع للفعل والصلاة فهذا الواجب في حقه عند جمهور العلماء أن يغتسل وان طلعت الشمس ولا تجزئه الصلاة بالتيمم لأنه واجد للماء وان كان غير مفرط في نومه فلا اثم عليه

كألو نام حتى طلعت الشمس والواجب في حقه المبادرة إلى الغسل والصلاة وهذا وقتها في حق أمثاله وعلى هذا القول الصحيح فلا يتعارض هاهنا مصلحة ومفسدة متساويتان بل مصلحة الصلاة بالطهارة أرجح من إيقاعها في الوقت بالتيمم وفي المسئلة قول ثان وهو رواية عن مالك أنه يتيمم ويصلي في الوقت لأن الشارع له التفات إلى إيقاع الصلاة في الوقت بالتيمم أعظم من التفاته إلى إيقاعها بطهارة الماء خارج الوقت والعدم الميخ للتيمم هو العدم بالنسبة إلى وقت الصلاة لا مطلقا فإنه لا بد أن يجد الماء ولو بعد حين ومع هذا فأوجب عليه الشارع التيمم لأنه عادم للماء بالنسبة إلى وقت الصلاة وهكذا هذا التائم وإن كان واجدا للماء ولكنه عادم بالنسبة إلى الوقت وصاحب هذا القول يقول مصلحة إيقاع الصلاة في الوقت بالتيمم أرجح في نظر الشارع من إيقاعها خارج الوقت بطهارة الماء فعلى كلا القوانين لم تتساو المصلحة والمفسدة فثبت أنه لا وجوب لهذا القسم في الشرع . وأما مسئلة اغتلام البحر فلا يجوز القاء أحد منهم في البحر بالقرعة ولا غيرها لاستوائهم في العصمة وقتل من لا ذنب وقاية لنفس القاتل به وليس أولى بذلك منه ظلم . نعم لو كان في السفينة مال أو حيوان وجب القاء المال ثم الحيوان لأن المفسدة في فوات الأموال والحيوانات أولى من المفسدة في فوات أنفس الناس المعصومة وأما سائر الصور التي تساوت مفسدتها كالألف درهمين والحيوانين وقتل أحد العدوين فهذا الحكم فيه التخيير بينهما لأنه لا بد من اتلاف أحدهما وقاية لنفسه وكلاهما سواء فيخبر بينهما وكذلك العدوان المتكافئان يخبر بين قتلهما كالواجب المخير والولى وأما من تساوت حسناته وسيئاته وتدافع أثرهما فهو حجة عليكم فإن الحكم للحسنات وهي تغلب السيئات فإنه لا يدخل النار ولكنه يبقى على الأعراف مدة ثم يصير إلى الجنة فقد تبين غلبة الحسنات لجانب السيئات ومنعها من ترتب أثرها عليها وإن الأثر هو أثر الحسنات فقط فإن أنه لا دليل حكم لكم على وجود هذا القسم أصلا وإن الدليل يدل على امتناعه . فإن قيل لكم فما قولكم فيما إذا عارض المفسدة مصلحة أرجح منها وترتب الحكم على الرجح هل يترتب عليه مع بقاء المرجوح من المصلحة والمفسدة لكنه لما كان مغمورا لم يلتفت إليه أو يقولون أن المرجوح زال أثره بالراجح فلم يبق له أثر . ومثال ذلك أن الله تعالى حرم الميتة والدم والحمل الخنزير لما في تناولها من المفسدة الراجحة وهو خبث التغذية والغايزى شبيه بالمفتذى فيصير المفتذى بهذه الحباثت خبيث النفس فن محاسن الشريعة تحريم هذه الحباثت فإن اضطرب اليها وخاف على نفسه الهلاك إن لم يتناولها أبيضت له فهل بإباحتها والحالة هذه مع بقاء وصف الخبث فيها لكن عارضه مصلحة أرجح منه وهي حفظ النفس أو بإباحتها أزال وصف الخبث منها فأبيض له إلا طيب

وإن كان خبيثا في حال الإختيار قيل هذا موضع دقيق وتحقيقه يستدعى اطلاعا على أسرار الشريعة والطبيعة فلا تستهونه وأعطه حقه من النظر والتأمل وقد اختلف الناس فيه على قواين فكثير منهم أو أكثرهم سلك مسالك الترجيح مع بقاء وصف الخبث فيه وقال مصلحة حفظ النفس أرجح من مفسدة خبث التغذية وهذا قول من لم يحقق النظر ويعين التأمل بل استرسل مع ظاهر الأمور والصواب أن وصف الخبث منتف حال الاضطرار . وكشف الغطاء عن المسئلة أن وصف الخبث غير مستقل بنفسه في المحل المتغذى به بل هو متولد من القابل والفاعل فهو حاصل من المتغذى والمتغذى به ونظيره تأثير السم في البدن هو موقوف على الفاعل والمحل القابل إذا علم ذلك فتناول هذه الخبائث في حال الإختيار يوجب حصول الأثر المطلوب عدمه فإذا كان المتناول لها مضطرا فان ضرورته تمنع قبول الخبث الذي في المعتدى به فلم تحصل تلك المفسدة لأنها مشروطة بالإختيار الذي به يقبل المحل خبث التغذية فإذا زال الإختيار زال شرط القبول فلم تحصل المفسدة أصلا وإن اعتاص هذا على فهمك فانظر في الأغذية والأشربة الضارة التي لا يتخلف عنها الضرر إذا تناولها المختار الواجد لغيرها فإذا اشتدت ضرورته إليها ولم يجد منها بدا فانها تنفعه ولا يتولد له منها ضرر أصلا لأن قبول طبيعته لها وفاقته اليها وميله منعه من الضرر بها بخلاف حال الإختيار وأمثلة ذلك معلومة مشهودة بالحس فإذا كان هذا في الأوصاف الحسية المؤثرة في مجالها بالحس فما الظن بالأوصاف المعنوية التي تأثيرها إنما يعلم بالعقل أو بالشرع فلا تظن أن الضرورة أزاله وصف المحل وبدلته فإنا لم نقل هذا ولا يقوله عاقل وإنما الضرورة منمت تأثير الوصف وأبطلته فهي من باب المانع الذي يمنع تأثير المقتضى لأنه يزيل قوته ألا ترى أن السيف الحاد إذا صادف حجرا فإنه يمنع قطعه وتأثيره لأنه يزيل حدته وتيبأه لقطع القابل ونظيره هذا الملابس المحرمة إذا اضطر اليها فان ضرورته تمنع ترتب المفسدة التي حرمت لأجلها فان قال فهذا ينتقض عليكم بتجريم نكاح الأمة فإنه حرم للمفسدة التي تتضمنه من ارقاق ولده ثم أبيض عند الضرورة اليه وهي خوف العنة الذي هو أعظم فساداً من ارقاق الولد ومع هذا فالمفسدة قائمة بعينها ولكن عارضها مصلحة حفظ الفرج عن الحرام وهي أرجح عند الشارع من رق الولد قيل هذا لا ينتقض بما قررناه فان الله سبحانه لما حرم نكاح الأمة لما فيه من مفسدة رق الولد واشتغال الأمة بخدمة سيدها فلا يحصل لزوجها من السكن اليها والإيواء ودوام المعاشرة ما تقر به عينه وتسكن به نفسه اباحه عند الحاجة اليه بأن لا يقدر على نكاح حرة ويحشى على نفسه موافقة المحظور وكانت المصلحة له في نكاحها في هذه الحال أرجح من تلك المفاسد . وليس هذا حال ضرورة بياح لها المحظور فان الله سبحانه لا يضطر عبده الى الجماع بحيث ان لم يجامع مات بخلاف الطعام والشراب ولهذا لا يباح الزنا بضرورة كما يباح الخنزير

والميتة والدم وانما الشهوة وقضاء الوطر يشق على الرجل تحمله وكف النفس عنه لضعفه
وقلة صبره فرحمه أرحم الراحمين وأباح له أطيب النساء وأحسنهن أربعاً من الحرائر وما شاء
من ملك يمينه من الإماء فان عجز عن ذلك أباح له نكاح الأمة رحمة به وتخفيفاً عنه لضعفه
ولهذا قال تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيما نكح
من فتيانكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم) إلى قوله (والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين
يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً) فأخبر
سبحانه أنه شرع لهم هذه الأحكام تخفيفاً عنهم لضعفهم وقلة صبرهم رحمة بهم واحساناً اليهم
فليس هاهنا ضرورة تبيح المحظور وانما هي مصلحة أرجح من مصلحة ومفسدة أقل من مفسدة
فاختار لهم أعظم المصلحتين وإن فانت أدناهما ودفع عنهم أعظم المفسدتين وإن فانت أدناهما
وهذا شأن الحكيم اللطيف الخبير البر المحسن وإذا تأملت شرائع دينه التي وضعها بين عباده
وجدها لا تخرج عن تحصيل المصالح الخالصة أو الراجحة بحسب الإمكان وإن تزاخت قدم
أهمها وأجلها وإن فانت أدناهما وتعطيل المفسد الخالصة أو الراجحة بحسب الإمكان وإن
تزاخت عطل أعظمها فساداً باحتمال أدناها وعلى هذا وضع أحكم الحاكمين شرائع دينه دالة
عليه شاهدة له بكل علمه وحكمته ولطفه بعباده واحسانه اليهم وهذه الجملة لا يستريب فيها من
له ذوق من الشريعة وارتضاع من نديها وورود من صفو حوضها وكلما كان تضلعه منها أعظم
كان شهوده لمحاسنها ومصالحها أكمل ولا يمكن أحد من الفقهاء أن يتكلم في ما أخذ الأحكام
وعلاها والأوصاف المؤثرة فيها حقاً وفرقاً إلا على هذه الطريقة وأما طريقة انكار الحكم
التعليل ونفي الأوصاف المقتضية لحسن ما أمر به وقيح ما نهى عنه وتأثيرها واقتضاها للحب
والبغض الذي هو مصدر الأمر والنهي بطريقة جدلية كلامية لا يتصور بناء الأحكام عليها ولا
يمكن فقيها أن يستعملها في باب واحد من أبواب الفقه كيف والقرآن وسنة رسول الله
ﷺ معلوأن من تعليل الأحكام بالحكم والمصالح وتعليل الخلق بهما والتنبيه على وجوه الحكم
التي لأجلها شرع تلك الإحكام ولأجلها خلق تلك الأعيان ولو كان هذا في القرآن . السنة في
نحو مائة موضع أو مائتين لسقناها ولكن يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة فتارة يذكر
لام التعليل الصريحة وتارة يذكر المفعول لأجله الذي هو المقصود بالفعل وتارة يذكر من أجل
الصريحة في التعليل وتارة يذكر أداة كي وتارة يذكر الفاء وإن وتارة يذكر أداة لعل المتضمنة
للتعليل المجردة عن معنى الرجاء المضاف إلى المخلوق وتارة يذبه على السبب يذكره صريحاً وتارة
يذكر الأوصاف المشتقة المناسبة لتلك الأحكام ثم يرتبها عليها ترتيب المسببات على أسبابها وتارة
ينكر على من زعم أنه خلق خلقه وشرع دينه عبثاً وسدى وتارة ينكر على من ظن أنه يسوى

بين المختلفين اللذين يقتضيان أثرين مختلفين وتارة يخير بكال حكمته وعلمه المقتضى أنه لا يفرق بين متماثلين ولا يسوى بين مختلفين وأنه ينزل الأشياء منازلها ويرتبها مراتبها وتارة يستدعي من عباده التفكير والتأمل والتدبر والتعقل لحسن ما بعث به رسوله وشرعه لعباده كما يستدعي منهم التفكير والنظر في مخلوقاته وحكمها وما فيها من المنافع والمصالح وتارة يذكر منافع مخلوقاته منبها بها على ذلك وأنه الله الذى لا إله إلا هو وتارة يختم آيات خلقه وأمره بأسماء وصفات تناسبها وتقتضيها والقرآن مملوء من أوله إلى آخره بذكر حكم الخلق والأمور ومصالحهما ومنافعهما وما تضمنناه من الآيات الشاهدة الدالة عليه ولا يمكن من له أدنى اطلاع على معاني القرآن انكار ذلك وهل جعل الله سبحانه في فطر العباد استواء العدل والظلم والصدق والكذب والفجور والعفة والإحسان والإساءة والصبر والعفو والاحتمال والطيش والانتقام والحدة والكرم والسماحة والبذل والبخل والشح والإمساك بل الفطرة على الفرقان بين ذلك كالفطرة على قبول الأغذية النافعة وترك ما لا ينفع ولا يغذى ولا فرق في الفطرة بينهما أصلا. وإذا تأملت الشريعة التي بعث الله بها رسوله حق التأمل وجدتها من أولها إلى آخرها شاهدة بذلك ناطقة به ووجدت الحكمة والمصلحة والعدل والرحمة باديا على صفحاتها مناديا عليها يدعو العقول والألباب اليها وأنه لا يجوز على أحكم الحاكمين ولا يليق به أن يشرع لعباده ما يضادها وذلك لأن الذى شرعها علم ما في خلافها من المفاسد والقبايح والظلم والسفاهة الذى يتعالى عن إرادته وشرعه وأنه لا يصلح العباد إلا عليها ولا سعادة لهم بدونها البتة فتأمل محاسن الوضوء بين يدي الصلاة وما تضمنه من النظافة والنزاهة ومجانبة الأوساخ والمستفذرات وتأمل كيف وضع على الأعضاء الأربعة التي هي آلة البطش والمشى وجمع الحواس التي تعلق أكثر الذنوب والخطايا بها ولهذا خصها النبي صلى الله عليه وسلم بالذكر في قوله إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا أدرك ذلك ولا محالة فالعين تزني وزناها النظر والأذن تزني وزناها الاستماع واليد تزني وزناها البطش والرجل تزني وزناها المشى والقلب يتعنى ويشتهي والفرج يصدق ذلك ويكذبه. فلما كانت هذه الأعضاء هي أكثر الأعضاء مباشرة للمعاصي كان وسخ الذنوب ألصق بها وأعلق من غيرها فشرع أحكم الحاكمين الوضوء عليها ليتضمن نظافتها وطهارتها من الأوساخ الحسية وأوساخ الذنوب والمعاصي وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا المعنى بقوله إذا توضأ العبد المسلم خرجت خطاياهم مع الماء أو مع آخر قطرة من الماء حتى يخرج من تحت أظفاره. وقال أبو أمامة يارسول الله كيف الوضوء فقال أما فإنك إذا توضأت فغسلت كفيك فألقيتهما خرجت خطاياك من بين أظفارك وأناملك فإذا مضمضت واستنشقت بمنخريك وغسلت وجهك ويديك إلى المرفقين ومسحت

برأسك وغسلت رجلك إلى الكعبين اغتسلت من عامة خطاياك فإن أنت وضعت وجهك لله خرجت من خطاياك كيوم ولدتك أمك رواه النسائي والأحاديث في هذا الباب كثيرة فاقتضت حكمة أحكم الحاكمين ورحمته أن شرع الوضوء على هذه الأعضاء التي هي أكثر الأعضاء مباشرة للمعاصي وهي الأعضاء الظاهرة البارزة للغبار والوسخ أيضا وهي أسهل الأعضاء غسلًا فلا يشق تكرار غسلها في اليوم واليلة فكانت الحكمة الباهرة في شرع الوضوء عليها دون سائر الأعضاء وهذا يدل على أن المضمضة من آكد أعضاء الوضوء ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يداوم عليها ولم ينقل عنه ياستاد قط أنه أدخل بها يوما واحدا وهذا يدل على أنها فرض لا يباح الوضوء بدونها كما هو الصحيح من مذهب أحمد وغيره من السلف فمن سوى بين هذه الأعضاء وغيرها وجعل تعيينها بمجرد الأمر الخالي عن الحكمة والمصلحة فقد ذهب مذهباً فاسداً فكيف إذا زعم مع ذلك أنه لا فرق في نفس الأمر بين التعبد بذلك وبين أن يعتمد بالنجاسة وأنواع الأقدار والأوساخ والأتان والرائحة الكريهة ويجعل ذلك مكان الطمارة والوضوء وأن الأمرين سواء وإنما يحكم بمجرد المشيئة بهذا الأمر دون ضده ولا فرق بينهما في نفس الأمر وهذا قول تصوره كاف في الجزم بطلانه وجميع مسائل الشريعة كذلك آيات بينات ودلالات واضحات وشواهد ناطقات بأن الذي شرعها له الحكمة البالغة والعلم المحيط والرحمة والعناية بعباده وإرادة الصلاح لم يسوقهم بها إلى كآلمهم وعواقبهم الحميدة وقد نبه سبحانه عباده على هذا فقال (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) إلى قوله (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) فأخبر سبحانه أنه لم يأمرهم بذلك حرجاً عليهم وتضييقاً ومشقة ولكن إرادة تطهيرهم وإتمام نعمته عليهم ليذكروا على ذلك فله الحمد كما هو أهله وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله . فإن قيل فاجوابكم عن الأدلة التي ذكرها نقاة التحسين والتقيح على كثرتها . قيل قد كفونا بحمد الله مؤنة إبطالها بقدرهم فيها وقد أبطلها كلها واعترض عليها فضلاء اتباعها وأصحابها أبو عبد الله ابن الخطيب وأبو الحسين الأمدى واعتمد كل منهم على مسلك من أفسد المسالك واعتمد القاضي على مسلك من جنسهما في المفساد فاعتمد هؤلاء الفضلاء على ثلاث مسالك فاسدة وتعرضوا لإبطال ما سواها والقدر فيه ونحن نذكر مسالكهم التي اعتمدوا عليها ونبين فسادها وبطلانها فأما ابن الخطيب فاعتمد على المسلك المشهور وهو أن فعل العبد غير اختياري وما ليس بفعل اختياري لا يكون حسناً ولا قبيحاً عقلاً بالاتفاق لأن القائلين بالحسن والقبح العقليين يعترفون بأنه إنما يكون كذلك إذا كان اختياريًا وقد ثبت أنه اضطراري فلا يوصف بحسن ولا قبح على المذهبين أما بيان كونه غير اختياري

فلا تله أن لم يتمكن العبد من فعله وتركه فواضح وإن كان متمكناً من فعله وتركه كان جائزاً
فأما أن يفترج ترجيح الفاعلية على التاركية إلى مرجح أولاً فإن لم يفترج كان اتفاقياً
والاتفاق لا يوصف بالحسن والقبح وإن افتقر إلى مرجح فهو مع مرجحه أما إن يكون
لازماً وأما جائزاً فإن كان لازماً فهو اضطرارى وإن كان جائزاً عاد التقسيم فأما أن ينتهى إلى
ما يكون لازماً فيكون ضرورياً أولاً فينتهى إليه فيتسلسل وهو محال أن يكون اتفاقياً فلا يوصف
بحسن ولا قبح فهذا الدليل هو الذى يصول به ويجول ويثبت به الجبر ويرد به على القدرية
وينق به التحسين والتقيح وهو فاسد من وجوه متعددة أحدها أنه يتضمن التسوية
بين الحركة الضرورية والاختيارية وعدم التفريق بينهما وهو باطل بالضرورة والحس
والشرع فالاستدلال على أن فعل العبد غير اختيارى استدلال على ما هو معلوم البطلان
ضرورة وحساً وشرعاً فهو بمنزلة الاستدلال على الجمع بين التقيضين وعلى وجود المحال
الوجه الثانى لوصح الدليل المذكور لزم منه أن يكون الرب تعالى غير مختار فى فعله لأن
التقسيم المذكور والترديد جار فيه بعينه بأن يقال فعله تعالى إما أن يكون لازماً أو جائزاً فإن
كان لازماً كان ضرورياً وإن كان جائزاً فإن احتاج إلى مرجح عاد التقسيم وإلا فهو اتفاقى
ويكفى فى بطلان الدليل المذكور أن يستلزم كون الرب غير مختار • الوجه الثالث أن الدليل
المذكور لوصح لزم بطلان الحسن والقبح الشرعيين لأن فعل العبد ضرورى أو اتفاقى
وما كان كذلك فإن الشرع لا يحسنه ولا يقبحه لأنه لا يرد بالتكليف به فضلاً عن أن يجعله
متعلق الحسن والقبح • الوجه الرابع قوله إما أن يكون الفعل لازماً أو جائزاً • قلنا هو لازم
عند مرجحه التام وكان ماذا قولك يكون ضرورياً أتفى به أنه لا بد منه أو تفى به أنه لا يكون
اختيارياً فإن عنيت الأول منعنا انتفاء اللازم فإنه لا يلزم منه أن يكون غير مختار ويكون
حاصل الدليل إن كان لا بد منه فلا بد منه ولا يلزم من ذلك أن يكون غير اختيارى وإن عنيت
الثانى وهو أنه لا يكون اختيارياً منعنا الملازمة إذ لا يلزم من كونه لا بد منه أن يكون غير
اختيارى وأنت لم تذكر على ذلك دليلاً بل هى دعوى معلومة البطلان بالضرورة • الوجه
الخامس أن يقال هو جائز قولك أما أن يتوقف ترجح الفاعلية على التاركية على مرجح أولاً
قلنا يتوقف على مرجح قولك عند المرجح إما أن يجب أو يبق جائزاً • قلنا هو واجب
بالمرجح جائز بالنظر إلى ذاته والمرجح هو الاختيار وما وجب بالاختيار لا ينافى أن يكون
اختيارياً فلزوم الفعل بالاختيار لا ينافى كونه اختيارياً • الوجه السادس أن هذا الدليل الذى
ذكرته بعينه حجة على أنه اختيارى لأنه وجب بالاختيار وما وجب بالاختيار لا يكون إلا
اختيارياً وإلا كان اختيارياً غير اختيارى وهو جمع بين التقيضين والدليل المذكور حجة على

فساد قولك وأن الفعل الواجب بالاختيار اختياري . الوجه السابع أن صدور الفعل عن المختار بشرط تعلق اختياره به لا ينافي كونه مقدوراً له وإلا كانت إرادته وقدرته غير مشروطة في الفعل وهو محال وإذا لم يناف ذلك كونه مقدوراً فهو اختياري قطعاً . الوجه الثامن قولك إن لم يتوقف على مرجح فهو اتفاق إن عني بالمرجح ما يخرج الفعل عن أن يكون اختيارياً ويجعله اضطرارياً فلا يلزم من نفي هذا المرجح كونه اتفاقياً إذ هذا مرجح خاص ولا يلزم من نفي المرجح المعين نفي مطلق المرجح فإلّا يمنع من أن يتوقف على مرجح ولا يجعله اضطرارياً غير اختياري وإن عني بالمرجح ما هو أعم من ذلك لم يلزم من توقفه على المرجح الأعم أن يكون غير اختياري لأن المرجح هو الاختيار وما ترجح بالاختيار لم يمتنع كونه اختيارياً . الوجه التاسع قولك وإن لم يتوقف على مرجح فهو اتفاق ما تعني بالاتفاق أن تعني به ما لا فاعل له أو ما فاعله مرجح باختياره أو معنى ثالثاً فإن عني الأول لم يلزم من عدم المرجح الموجب كونه اضطرارياً أن يكون الفعل صادراً من غير فاعل وإن عني الثاني لم يلزم منه كونه اضطرارياً وإن عني معنى ثالثاً فابده . الوجه العاشر أن غاية هذا الدليل أن يكون الفعل لازماً عند وجود سببه وأنت لم تقم دليلاً على أن ما كان كذلك يمتنع تحسينه وتقييحه سوى الدعوة المجردة فأين الدليل على أن ما كان لازماً بهذا الاعتبار يمتنع تحسينه وتقييحه ودليلك إنما يدل على أنه ما كان غير اختياري من الأفعال امتنع تحسينه وتقييحه فعل النزاع لم يتناول الدليل المذكور وما تناوله وصحت مقدماته فهو غير متنازع فيه فدليلك لم يفد شيئاً . الوجه الحادي عشر أن قولك يلزم أن لا يوصف بحسن ولا قبح على المذهبين باطل . فالمنزاع عليك إنما يمنعون من وصف الفعل بالحسن والقبح إذا لم يكن متعلق القدرة والاختيار أما ماوجب بالقدرة والاختيار فإنهم لا يساعدونك على امتناع وصفه بالحسن والقبح أبداً . الوجه الثاني عشر أن هذا الدليل لو صح لزوم بطلان الشرائع والتكاليف جملة لأن التكليف إنما يكون بالأفعال الاختيارية إذ يستحيل أن يكلف المرتعش بحركة يده وإن يكلف المحموم بتسخين جلده والمقرور بقره وإذا كانت الأفعال اضطرارية غير اختيارية لم يتصور تعلق التكليف بالأمر والنهي بها فلو صح الدليل المذكور لبطلت الشرائع جملة فهذا هو الدليل الذي اعتمده ابن الخطيب وأبطل أدلة غيره وأما الدليل الذي اعتمده عليه الأمدى فهو أن حسن الفعل لو كان أمراً زائداً على ذاته لزوم قيام المعنى بالمعنى وهو محال لأن العرض لا يقوم بالعرض وهذا في البطلان من جنس ما قبله فإنه منقوض ما لا يحصى من المعاني التي توصف بالمعاني كما يقال علم ضروري وعلم كسبي وإرادة جازمة وحركة سريعة وحركة بطيئة وحركة مستديرة وحركة مستقيمة ومزاج معتدل ومزاج منحرف وسواد براق وحمرة قانية وخضرة ناصعة ولون مشرق وصوت شج وحسن رخيم ورفيع

ودقيق وغلظ وأضفاف أضعاف ذلك بما لا يحصى مما توصف المعاني والأعراض فيه بزمان وأعراض
وجودية ومن ادعى أنها عدمية فهو مكابر وهل شك أحد في وصف المعاني بالشدة والضعف
فيقال هم شديد وحب شديد وحزن شديد وألم شديد ومقابلها فوصف المعاني بصفاتها أمر
معلوم عند كل العقلاء . الوجه الثاني أن قوله يلزم منه قيام المعنى بالمعنى غير صحيح بل المعنى
يوصف بالمعنى ويقوم به تبعا لقيامه بالجواهر الذي هو المحل فيكون المعنيين جميعا قائمين بالمحل
وأحدهما تابع الآخر وكلاهما تبع للمحل فقام العرض بالعرض وإنما قام العرضان جميعا بالجواهر
فالحركة والسرعة قائمتان بالمتحرك والصوت وشجاءه وغلظه ودقته وحسنه وقبحه قائمة بالحامل
له والمحال إنما هو قيام المعنى بالمعنى من غير أن يكون لهما حامل فأما إذا كان لهما حامل
وأحدهما صفة الآخر وكلاهما قام بالمحل الحامل فليس بمحال وهذا في غاية الوضوح . الوجه
الثالث أن حسن الفعل وقبحه شرعا أمر زائد عليه لأن المفهوم منه زائد على المفهوم من نفس
الفعل وهما وجوديان لاعديان لأن تقيضهما يحمل على العدم فهو عدى فهما إذا وجوديان
لأن كون أحد التقيضين عدميا يستلزم كون تقيضه وجوديا فلو صح دليلكم المذكور لزم أن
لا يوصف بالحسن والقبح شرعا ولا خلاص عن هذا إلا بالاتزام كون الحسن والقبح الشرعيين
عدميين ولا سبيل إليه لأن الثواب والعقاب والمدح والذم مرتب عليهما ترتب الأمر على
مؤثره والمقتضى على مقتضيه وما كان كذلك لم يكن عدما محضا إذ العدم المحض لا يترتب عليه
ثواب ولا عقاب ولا مدح ولا ذم وأيضا فإنه لا معنى لسكون الفعل حسنا وقبيحا شرعا إلا أنه
يشتمل على صفة لأجلها كان حسنا محبوبا للرب مرضيا له متعلقا بالمدح والثواب وكون القبيح
مشملا على صفة لأجلها كان قبيحا مبغوضا للرب متعلقة بالذم والعقاب وهذه أمور وجودية
ثابتة له في نفسه ومحبة الرب له وأمره به كسأه أمراً وجوديا زاده حسنا إلى حسنه وبعضه له
ونهبه عنه كسأه أمراً وجوديا زاده قبحا إلى قبحه فجعل ذلك كله عدما محضا ونفيا صرفا لا يرجع
إلى أمر ثبوتى في غاية البطلان والإحالة وظهر أن هذا الدليل في غاية البطلان ولم يتعرض
للوجوه التي قدحوا بها فيه فإنها مع طولها غير شافية ولا مقنعة فمن اكتفى بها فهى موجودة
في كتبهم . وأما المسلك الذى اعتمده كثير منهم كالقاضى وأبى المعالى وأبى عمرو بن الحاجب
من المتأخرين فهو أن الحسن والقبح لو كانا ذاتيين لما اختلفا باختلاف الأحوال والمتعلقات
والأزمان ولاستحال ورود النسخ على الفعل لأن ما ثبت للذات فهو باق ببقائها لا يزول وهى
باقية ومعلوم أن الكذب يكون حسنا إذا تضمن عصمة دم نبى أو مسلم ولو كان قبيحه ذاتيا له
لسكان قبيحا ابن وجد وكذلك ما نسخ من الشريعة لو كان حسنه لذاته لم يستحل قبيحا ولو كان
قبيحه لذاته لم يستحل حسنا بالنسخ . قالوا وأيضا لو كان ذاتيا لاجتماع التقيضان في صدق من

قال لا كذب غدا فإنه لا يخلو إما أن يكذب في الغد أو يصدق فإن كذب لزم قبحه لكونه كذبا وحسنه لاستلزامه صدق الخبر الأول والمستلزم للحسن حسن فيجتمع في الخبر الثاني الحسن والقبح وهما تقيضان وإن صدق لزم حسن الخبر الثاني من حيث أنه صدق في نفسه وقبحه من حيث أنه مستلزم لكذب الخبر الأول فلزم التقيضان . قالوا وأيضا فلو كان القتل والجلد وقطع الأطراف قبيحا لذاته أو لصفة لازمة للذات لم يكن حسنا في الحدود والقصاص لأن مقتضى الذات لا يتخلف عنها فإذا تخلف فيما ذكرنا من الصور وغيرها دل على أنه ليس ذاتيا فهذا تقرير هذا المسلك وهو من أفسد المسالك لوجوه . أحدها أن كون الفعل حسنا أو قبيحا لذاته أو لصفة لم يعن به أن ذلك يقوم بحقيقة لا ينفك عنها بحال مثل كونه عرضا وكونه مفتقرا إلى عمل يقوم به وكون الحركة حركة والسواد لونا ومن هاهنا غلط عالينا المنازعون لنا في المسئلة والزمونا مالا يلزمنا وإنما نعني بكونه حسنا أو قبيحا لذاته أو لصفته أنه في نفسه منشأ للمصلحة والمفسدة وترتبها عليه كترتب المسببات على أسبابها المقتضية لها وهذا كترتب الرى على الشرب والشبع على الأكل وترتب منافع الأغذية والأدوية ومضارها عليها فحسن الفعل أو قبحه هو من جنس كون الدواء الفلاني حسنا نافعا أو قبيحا ضارا وكذلك الغذاء واللباس والمسكن والجماع والاستفراغ والنوم والرياضة وغيرها فإن ترتب آثارها عليها ترتب المعلومات والمسببات على عللها وأسبابها ومع ذلك فإنها تختلف باختلاف الأزمان والأحوال والأماكن والمحل القابل ووجود المعارض فتختلف الشبع والرى عن الخبز واللحم والماء في حق المريض ومن به علة تمنعه من قبول الغذاء لا تخرجه عن كونه مقتضيا لذلك لذاته حتى يقال لو كان كذلك لذاته لم يتخلف لأن ما بالذات لا يتخلف وكذلك تخلف الانتفاع بالدواء في شدة الحر والبرد وفي وقت تزايد العلة لا يخرجها عن كونه نافعا في ذاته وكذلك تخلف الانتفاع باللباس في زمن الحر مثلا لا يدل على أنه ليس في ذاته نافعا ولا حسنا فهذه قوى الأغذية والأدوية واللباس ومنافع الجماع والنوم تتخلف عنها آثارها زمانا ومكانا وحالا وبحسب القبول والاستعداد فتكون نافعة حسنة في زمان دون زمان ومكان دون مكان وحال دون حال وفي حق طائفة أو شخص دون غيرهم ولم يخرجها ذلك عن كونها مقتضية لآثارها بقواها وصفاتها فهكذا أوامر الرب تبارك وتعالى وشرائعه سواء يكون الأمر منشأ للمصلحة وتابعا للمأمور في وقت دون وقت فيأمره به تبارك وتعالى في الوقت الذي علم أنه مصلحة فيه ثم ينهى عنه في الوقت الذي يكون فعله فيه مفسدة على نحو ما يأمر الطبيب بالدواء والحمية في وقت هو مصلحة للمريض وينهاه عنه في الوقت الذي يكون تناوله مفسدة له بل أحكم الحاكمين الذي بهرت حكمته العقول أولى بمراعاة مصالح عباده ومفاسدهم في الأوقات والأحوال والأماكن والأشخاص وهل وضعت الشرائع إلا على هذا فكان نكاح الأخت حسنا في وقته حتى لم يكن بدمنه في التناسل

وحفظ النوع الإنساني ثم صار قبيحا لما استغنى عنه فخرمه على عباده فأباحه في وقت كان فيه حسنا وحرمه في وقت صار فيه قبيحا وكذلك كل ما نسخه من الشرع بل الشريعة الواحدة كلها لا تخرج عن هذا وإن خفي وجه المصلحة والمفسدة فيه على أكثر الناس وكذلك إباحة الغنائم كان قبيحا في حق من قبلنا لثلاثتهم إباحتها على القتال لأجلها والعمل لغير الله فتفوت عليهم مصلحة الإخلاص التي هي أعظم المصالح لعمى أحكام الحاكمين بجانب هذه المصلحة العظيمة بتحريمها عليهم ليمتعض قائلهم لله لا للدنيا فكانت المصلحة في حقهم تحريمها عليهم ثم لما أوجد هذه الأمة التي هي أكل الأمم عقولا وأرسلهم إيمانا وأعظمهم توحيدا وإخلاصا وأرغبهم في الآخرة وأزهدهم في الدنيا أباح لهم الغنائم وكانت إباحتها حسنة بالنسبة إليهم وإن كانت قبيحة بالنسبة إلى من قبلهم فكانت كإباحة الطيب اللحم للصحيح الذي لا يتخنى عليه من مضرتة وحميته منه للريض المحموم وهذا الحكم فيما شرع في الشريعة الواحدة في وقت ثم نسخ في وقت آخر كالتخيير في الصوم في أول الإسلام بين الإطعام وبينه لما كان غير مألوف لهم ولا معتاد والطباع تأباه إذ هو هجر مألوفها ومحبوبها ولم تذق بعد حلاوته وعواقبه المحمودة وما في طيبه من المصالح والمنافع فغيرت بينه وبين الإطعام وندبت إليه فلما عرفت علته يعني حكمته والفقهاء وعرفت ما تضمنه من المصالح والفوائد حتم عليها عينا ولم يقبل منها سواء فكان التخيير في وقته مصلحة وتعيين الصوم في وقته مصلحة فاقترضت الحكمة البالغة شرع كل حكم في وقته لأن المصلحة فيه في ذلك الوقت وكان فرض الصلاة أولا ركعتين ركعتين لما كانوا حديث عهد بالإسلام ولم يكونوا معتادين لها ولا ألفتها طباعهم وعقولهم فرضت عليهم بوصف التخفيف فلما ذلت بها جوارحهم وطوعت بها أنفسهم واطمأنت إليها قلوبهم وباشرت نعيمها ولذتها وطيبها وذوقت حلاوة عبودية الله فيها ولذة متاجاته زبدت ضعفها وأقرت في السفر على الفرض الأول لحاجة المسافر إلى التخفيف ولمشقة السفر عليه فتأمل كيف جاء كل حكم في وقته مطابقا للمصلحة والحكمة شاهدا لله بأنه أحكم الحاكمين وأرحم الرحيم الذي بهرت حكمته العقول والألباب وبداعلى صفحتها بأن ما خالفها هو الباطل وأنها هي عين المصلحة والصواب . ومن هذا أمره سبحانه لهم بالأعراض عن الكافرين وترك آذامهم والصبر عليهم والعفو عنهم لما كان ذلك عين المصلحة لقلّة عدد المسلمين وضعف شوكتهم وغلبة عدوهم فكان هذا في حقهم إذ ذاك عين المصلحة فلما تحيزوا إلى دار وكثر عددهم وقويت شوكتهم وتجرأت أنفسهم لمناسبة عدوهم أذن لهم في ذلك أذنا من غير إيجاب عليهم ليذيقهم حلاوة النصر والظفر وعز الغلبة وكان الجهاد أشق شيء على النفوس فجعله أولا إلى اختيارهم إذنا لاحتمالها فلما ذاقوا عز النصر

والظفر وعرفوا عواقبه الحميدة أوجب عليهم حتماً فاقادوا له طوعاً ورجبة وحبّة فلو أتاهم الأمر به مفاجأة على ضعف وقلة لنفروا عنه أشد النفار . وتأمل الحكمة الباهرة في شرع الصلاة أولاً إلى بيت المقدس إذ كانت قبلة الأنبياء فبعث بما بعث به الرسل وبما يعرفه أهل الكتاب وكان استقبال بيت المقدس مقرراً لنبوته وأنه بعث بما بعث به الأنبياء قبله وإن دعوته هي دعوة الرسل بعينها وليس بدعا من الرسل ولا مخالفاً لهم بل مصداقاً لهم مؤمناً بهم فلما استقرت أعلام نبوته في القلوب وقامت شواهد صدقه من كل جهة وشهدت القلوب له بأنه رسول الله حقاً وإن أنكروا رسالته عنادا وحسداً وبغياً وعلم سبحانه أن المصلحة له ولأمته أن يستقبلوا الكعبة البيت الحرام أفضل بقاع الأرض وأحبها إلى الله وأعظم البيوت وأشرفها وأقدمها فمر قبله أموراً كالمقدمات بين يديه لمعظم شأنه فذكر النسخ أولاً وأنه إذا نسخ آية أو حكماً أتى بخير منه أو مثله وأنه على كل شيء مقدير وأن له ملك السموات والأرض ثم حذرهم التعنّت على رسوله والإعراض كما فعل أهل الكتاب قبلهم ثم حذرهم من أهل الكتاب وعداوتهم وأنهم يودون لو ردوهم كفاراً فلا يسمعون منهم ولا يقبلوا قولهم ثم ذكر تعظيم دين الإسلام وتفصيله على اليهودية والنصرانية وأن أهلهم السعداء الفائزون لأهل الأمانى الباطلة ثم ذكر اختلاف اليهود والنصارى وشهادة بعضهم على بعض بأنهم ليسوا على شيء مخفيين بأهل الإسلام أن لا يقتدوا بهم وأن يخالفوهم في هديهم الباطل ثم ذكر جرم من منع عبادة من ذكر اسمه في بيوته ومساجده وأن يعبد فيها وظلّه وأنه بذلك ساعى في خرابها لأن عمارتها إنما هي بذكر اسمه وعبادته فيها ثم بين أن له المشرق والمغرب وأنه سبحانه لعظمته وإحاطته حيث استقبال المصلّي فثم وجه تعالى فلا يظن الظان أنه إذا استقبل البيت الحرام خرج عن كونه مستقبلاً به وقبلته فإن الله واسع عليم ثم ذكر عبودية أهل السموات والأرض له وأنهم كل له قاتنون ثم نبه على عدم المصاحبة في موافقة أهل الكتاب وأن ذلك لا يعود باستصلاحهم ولا يرجي معه إيمانهم وأنهم لن يرضوا عنه حتى يتبع ملتهم وضمن هذا تنبيه لطيف على أن موافقتهم في القبلة لا مصلحة فيها فسواء وافقتهم فيها أو خالفتمهم فإنهم لن يرضوا عنك حتى يتبع ملتهم ثم أخبر أن هداه هو الهدى الحق وحذره من اتباع أهوائهم ثم انتقل إلى تعظيم إبراهيم صاحب البيت وبانيه والثناء عليه وذكر أمامته للناس وإنه أحق من اتبع ثم ذكر جلالة البيت وفضله وشرفه وأنه أمن للناس ومثابة لهم يشوبون إليه ولا يقضون منه وطراً وفي هذا تنبيه على أنه أحق بالاستقبال من غيره ثم أمرهم أن يتخذوا من مقام إبراهيم مصلّي ثم ذكر بناء إبراهيم وإسماعيل البيت وتظهيره بعمده وإذنه ورفعهما قواعدهما وسؤالهما ربهما القبول منهما وأن يجعلهما مسلمين له ويريهما مناسكهما ويبعث في ذريتهما رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم

ويعلمهم الكتاب والحكمة ثم أخبر عن جهل من رغب عن ملة إبراهيم وسفه ونقصان عقله ثم أكد عليهم أن يكونوا على ملة إبراهيم وأنهم إن خرجوا عنها إلى يهودية أو نصرانية أو غيرها كانوا ضلالاً غير مهتدين وهذه كلها مقدمات بين يدي الأمر باستقبال الكعبة لمن تأملها وتدبرها وعلم ارتباطها بشأن القبلة فإنه يعلم بذلك عظمة القرآن وجلالاته وتنبئيه على كمال دينه وحسنه وجلالاته وأنه هو عين المصلحة لعباده لامصاحبه لهم سواء وشوق بذلك النفوس إلى الشهادة له بالحسن والكمال والحكمة التامة فلما قرر ذلك كله أعلمهم بما سيقول السفهاء من الناس إذا تركوا قبلتهم أثلاً يفجأهم من غير علم به فيعظم موقعه عندهم فلما وقع لم يهلمهم ولم يصعب عليهم بل أخبر أن له المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ثم أخبر أنه كما جعلهم أمة وسطاً خياراً اختار لهم أوسط جهات الاستقبال وخيرها كما اختار لهم خير الأنبياء وشرع لهم خير الأديان وأنزل عليهم خير الكتب وجعلهم شهداء على الناس كلهم لكمال فضلهم وعلمهم وعدالتهم وظهرت حكمته في أن اختار لهم أفضل قبلة وأشرفها لتكامل جهات الفضل في حقهم بالقبلة والرسول والكتاب والشريعة ثم نبه سبحانه على حكمته البالغة في أن جعل القبلة أولاهي بيت المقدس ليعلم سبحانه واقعا في الخارج ما كان معلوما له قبل وقوعه من يتبع الرسول في جميع أحواله وينقاد له ولأوامر الرب تعالى ويدين بها كيف كانت وحيث كانت فهذا هو المؤمن حقا الذي أعطى العبودية حقا ومن ينقلب على عقبيه ممن لم يرسخ في الإيمان قلبه ولم يستقر عليه قدمه فعارض وأعرض ورجع على حافره وشك في النبوة وخالط قلبه شبهة الكفار الذين قالوا إن كانت القبلة الأولى حقا فقد خرجتم عن الحق وإن كانت باطلا فقد كنتم على باطل وضاق عقله المنكوس عن القسم الثالث الحق وهو أنها كانت حقا ومصاحبة في الوقت الأول ثم صارت مفسدة باطلة الاستقبال في الوقت الثاني ولهذا أخبر سبحانه عن عظم شأن هذا التحويل والنسخ في القبلة فقال (وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله) ثم أخبر أنه سبحانه لم يكن يضيع ما تقدم لهم من الصلوات إلى القبلة الأولى وأن رأفته ورحمته بهم تأتي إضاعة ذلك عليهم وقد كان طاعة لهم فلما قرر سبحانه ذلك كله وبين حسن هذه الجهة بعظمة البيت وعلو شأنه وجلالاته قال (قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) وأكد ذلك عليهم مرة بعد مرة اعتناء بهذا الشأن وتقديرا له وأنه شأن ينبغي الاعتناء به والاحتفال بأمره فنذر هذا الاعتناء وهذا التقرير وبيان المصالح الناشئة من هذا الفرع من فروع الشريعة وبيان المفاسد الناشئة من خلافه وأن كل جهة في وقتها كان استقبالها هو المصلحة وأن للرب تعالى الحكمة البالغة في شرع القبلة الأولى وتحويل عباده عنها إلى المسجد

الحرام . فهذا معنى كون الحسن والقيح ذاتيا للفعل لا ناشئا من ذاته ولا ويب عند ذوى العقول أن مثل هذا يختلف باختلاف الأزمان والأمكنة والأحوال والأشخاص . وتأمل حكمة الرب تعالى فى أمره إبراهيم خليله عليه السلام بذبح ولده لأن الله اتخذ خليلا وخللة منزلة تقتضى إفراد الخليل بالمحبة وأن لا يكون له فيها منازع أصلا بل قد تخلت محبة جميع أجزاء القلب والروح فلم يبق فيها موضع خال من حبه فضلا عن أن يكون محلا لمحبة غيره فلما سأل إبراهيم الولد وأعطيه أخذ شعبة من قلبه كما يأخذ الولد شعبة من قلب والده فقار المحبوب على خليله أن يكون فى قلبه موضع لغيره فأمره بذبح الولد ليخرج حبه من قلبه ويكون الله أحب إليه وآثر عنده ولا يبقى فى القلب سوى محبة فوطن نفسه على ذلك وعزم عليه فخلصت المحبة لوليها ومستحقها فخلصت مصلحة المأمور به من العزم عليه وتوطين النفس على الامتثال فبقى الذبح مفسدة لحصول المصلحة بدونه فنسخه فى حقه لما صار مفسدة وأمره به لما كان عزمه عليه وتوطين نفسه مصلحة لهما فأى حكمة فوق هذا وأى لطف وبر وإحسان يزيد على هذا وأى مصلحة فوق هذه المصلحة بالنسبة إلى هذا الأمر ونسخه وإذا تأملت الشرائع الناسخة والمنسوخة وجدتها كلها بهذه المنزلة فيها ما يكون وجه المصلحة فيه ظاهرا مكشوفاً ومنها ما يكون ذلك فيه خفياً لا يدرك إلا بفضل فطنة وجودة إدراك .

فصل

وهنا سر بديع من أسرار الخلق والأمر به يتبين لك حقيقة الأمر وهو أن الله لم يخلق شيئاً ولم يأمر بشئ ثم أبطله وأعدمه بالسكينة بل لا بد أن يثبت بوجهه ما لانه إنما خلقه لحكمة له فى خلقه وكذلك أمره به وشرعه إياه هو لما فيه من المصلحة ومعلوم أن تلك المصلحة والحكمة تقتضى إبقاءه فإذا عارض تلك المصلحة مصلحة أخرى أعظم منها كان ما اشتملت عليه أولى بالخلق والأمر ويبقى فى الأولى ما شاء من الوجه الذى يتضمن المصلحة ويكون هذا من باب تزاحم المصالح والقاعدة فيها شرعا وخلقاً تحصيلها واجتماعها بحسب الإمكان فإن تعذر قدمت المصلحة العظمى وإن فاتت الصغرى وإذا تأملت الشريعة والخلق رأيت ذلك ظاهراً وهذا سر قل من تفتن له من الناس فتأمل الأحكام المنسوخة حكماً كما كيف تجد المنسوخ لم يبطل بالسكينة بل له بقاء بوجه فن ذلك نسخ القبلة وبقاء بيت المقدس معظماً محترماً تشد إليه الرحال ويقصد بالسفر إليه وحط الأوزار عنده واستقباله مع غيره من الجهات فى السفر فلم يبطل تعظيمه واحترامه بالسكينة وإن بطل خصوص استقباله بالصلوات فالقصد إليه ليصلى فيه باق وهو نوع من تعظيمه وتشريفه بالصلاة فيه والتوجه إليه قصداً لفضيلته وشرعه له نسبة من التوجه إليه بالاستقبال

بالصلوات فقدم البيت الحرام عليه في الاستقبال لأن مصلحته أعظم وأكمل وبقي قصده وشدة
الرحال إليه والصلوة فيه منشأ للمصلحة فتمت الأمة المحمدية المصاحتان المتعلقتان بهذين البيتين
وهذا نهاية ما يكون من اللطف وتحصيل المصالح وتكميلها لهم فتأمل هذا الموضوع . ومن
ذلك نسخ التخيير في الصوم بتعيينه فإن له بقاء وبيانا ظاهرا وهو أن الرجل كان إذا أراد
أفطر وتصدق فحصلت له مصلحة الصدقة دون مصلحة الصوم وإن شاء صام ولم يفد فحصلت
له مصلحة الصوم دون الصدقة فحتم الصوم على المكلف لأن مصلحته أتم وأكمل من مصلحة
الفدية ونوب إلى الصدقة في شهر رمضان فإذا صام وتصدق حصلت له المصاحتان معا وهذا أكمل
ما يكون من الصوم وهو الذي كان يفعله النبي ﷺ فإنه كان أجود ما يكون في رمضان فلم تبطل
المصاحبة الأولى جملة بل قدم عليها ما هو أكمل منها وجوبا وشرع الجمع بينها وبين الأخرى
ندبا واستحبابا ومن ذلك نسخ ثبات الواحد من المسلمين للعشرة من العدو بثبانه الإثنين ولم
تبطل الحكمة الأولى من كل وجه بل بقي استحبابه وإن زال وجوبه بل إذا غلب على ظن المسلمين
ظفرهم بعدومهم وهم عشرة أمثالهم وجب عليهم الثبات وحرم عليهم الفرار فلم تبطل الحكمة
الأولى من كل وجه ومن ذلك نسخ وجوب الصدقة بين يدي مناجاة الرسول ﷺ لم يبطل حكمه
بالكلية بل نسخ وجوبه وبقي استحبابه والندب إليه وما علم من تنبيهه وإشارته وهو أنه
إذا استجبت الصدقة بين يدي مناجاة المخلوق فاستحبابها بين يدي مناجاة الله عند الصلوات
والدعاء أولى فكان بعض السلف الصالح يتصدق بين يدي الصلاة والدعاء إذا أمكنه ويتأول
هذه الأولوية ورأيت شيخ الإسلام ابن تيمية يفعله ويتجراه ما أمكنه وفاوضته فيه فذكر لي
هذا التنبيه والإشارة . ومن ذلك نسخ الصلوات الخمسين التي فرضها الله على رسوله ليلة الإمبراء
بخمس فاتها لم تبطل بالكلية بل أثبتت خمسين في الثواب والأجر خمسا في العمل والوجوب
وقد أشار تعالى إلى هذا بعينه حيث يقول على لسان نبيه لا يبديل القول لدى هي خمس وهي
خمسون في الأجر فتأمل هذه الحكمة البالغة والنعمة السابقة فانه لما اقتضت المصلحة أن تكون
خمسين تكميلا للثواب وسوقا لهم بها إلى أعلا المنازل واقتضت أيضا أن تكون خمسا ليعجز
الأمة وضعفهم وعدم احتياهم الخمسين جعلها خمسا من وجه وخمسين من وجه جمعا بين المصالح
وتكميلا لها ولو لم نطلع من حكمته في شرعه وأمره ولطفه بمعباده ومراعاة مصالحهم وتحصيلها
لهم على أتم الوجوه إلا على هذه الثلاثة وحدها لكفى بها دليلا على ما رأها فسبحان من
له في كل ما خلق وأمر حكمة بالغة شاهدة له بأنه أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين وأنه الله الذي
لا إله إلا هو رب العالمين ومن ذلك الوصية للوالدين والأقربى فإنها كانت واجبة على من حضره
الموت ثم نسخ الله ذلك بأية الموارث وبقيت مشروعة في حق الأقارب الذين لا يرثون
(٣ - مفتاح ٢)

وهل ذلك على سبيل الوجوب أو الاستحباب فيه قولان للسلف والخلف وهما في مذهب أحد
فعلى القول الأول بالاستحباب إذا أوصى للأجانب دونهم صحت الوصية ولا شيء للأقارب
وعلى القول بالوجوب فهل لهم أن يطلوا وصية الأجانب ويختصوا هم بالوصية كالورثة أن
يطلوا وصية الوارث أو يطلوا ما زاد على ثلث الثلث ويختصوا هم بثلثه كالورثة أن يطلوا
ما زاد على ثلث المال من الوصية ويكون الثلث في حقهم بمنزلة المال كله في حق الورثة على
وجهين وهذا الثاني أقسى وأقبح وسره أن الثلث لما صار مستحقاً لهم كان بمنزلة جميع المال في
حق الورثة وهم لا يكونوا أقوى من الورثة فبما لا سبيل للورثة إلى إبطال الوصية بالثلث
للأجانب فلا سبيل لهؤلاء إلى إبطال الوصية بثلث الثلج للأجانب وتحقيق هذه المسائل والكلام
على ما أخذناه له موضع آخر والمقصود هنا أن إيجاب الوصية للأقارب وأن نسخ لم يبطل
بالكلية بل بقى منه ما هو منشأ المصلحة كما ذكرناه ونسخ منه ما لا مصلحة فيه بل المصلحة
في خلافه ومن ذلك نسخ الاعتداد في الوفاة بحول الاعتداد بأربعة أشهر وعشر على المشهور
من القولين في ذلك فلم تبطل العدة الأولى جملة . ومن ذلك حبس الزانية في البيت حتى تموت
فإنه على أحد القولين لا نسخ فيه لأنه مغياً بالموت أو يجعل الله لمن سيلا وقد جعل الله لمن
سيلا بالحد وعلى القول الآخر هو منسوخ بالحد وهو عقوبة من جنس عقوبة الحبس فلم
تبطل العقوبة عنها بالكلية بل نقلت من عقوبة إلى عقوبة وكانت العقوبة الأولى أصلح في
وقتها لأنهم كانوا حديثي عهد بجاهلية وزنا فأمروا بحبس الزانية أولاً ثم لما استوطنت أنفسهم
على عقوبتها وخرجوا عن عوائد الجاهلية وركنوا إلى التحريم والعقوبة نقلوا إلى ما هو أغلظ
من العقوبة الأولى وهو الرجم والجلد فكانت كل عقوبة في وقتها هي المصلحة التي لا يصلحهم
سواها وهذا الذي ذكرناه إنما هو في نسخ الحكم الذي ثبت بشرعه وأمره . وأما ما كان
مستصحباً بالبراءة الأصلية فهذا لا يلزم من رفته بقاء شيء منه لأنه لم يكن مصلحة لهم وإنما آخر
عنهم تحريمه إلى وقت لضرب من المصلحة في تأخير التحريم ولم يلزم من ذلك أن يكون مصلحة
حين فعلهم إياه وهذا كتحرير الربا والمسكر وغير ذلك من المحرمات التي كانوا يفعلونها
استصحاباً لعدم التحريم فانها لم تكن مصلحة في وقت ولهذا لم يشرعها الله تعالى ولهذا كان رفعها
بالخطاب لا يسمى نسخاً إذ لو كان ذلك نسخاً لكانت الشريعة كلها نسخاً وإنما النسخ رفع
الحكم الثابت بالخطاب لا رفع موجب الاستصحاب وهذا متفق عليه .

فصل

وأما ما خلقه سبحانه فإنه أوجده لحكمة في إيجادها فإذا اقتضت حكمتها إعدامه جملة أعدمه
وأحدث بدله وإذا اقتضت حكمتها تبديله وتغييره وتحويله من صورة إلى صورة بدله وغيره

وحوله ولم يعدمه جملة ومن فهم هذا فهم مسألة المعاد وما جاءت به الرسل فيه فان القرآن والسنة انما دلا على تغيير العالم وتحويله وتبديله لاجمله عدماً محضاً واعدامه بالكلية فدل على تبديل الارض غير الارض والسماوات وعلى تشقق السماء وانفطارها وتكوير الشمس وانتثار الكواكب وسجر البحار وانزال المطر على أجزاء بنى آدم المختلطة بالتراب فينبتون كما ينبت النبات وترد تلك الارواح بعينها إلى تلك الاجساد التي أحملت ثم أنشئت نشأة أخرى وكذلك القبور تبعث وكذلك الجبال تسير ثم تنسف وتصير كالعين المنفوش وتبقى الأرض يوم القيامة أفلاذ كبدها أمثال الاسطوان من الذهب والفضة وتميد الارض وتدنو الشمس من رؤس الناس فهذا هو الذى أخبر به القرآن والسنة ولاسييل لاحد من الملاحدة الفلاسفة وغيرهم إلى الاعتراض على هذا المعاد الذى جاءت به الرسل بحرف واحد وإنما اعتراضاتهم على المعاد الذى عليه طائفة من المتكلمين أن الرسل جاؤا به وهو ان الله يعدم أجزاء العالم العلوى والسفلى كلها فيجعلها عدماً محضاً ثم يعيد ذلك العدم وجوداً وباليت شعري أين فى القرآن والسنة ان الله يعدم ذرات العالم وأجزائه جملة ثم يقرب ذلك العدم وجوداً وهذا هو المعاد الذى أنكرته الفلاسفة ورمته بأنواع الاعتراضات وضروب الازمات واحتاج المتكلمون إلى تعسف الجواب وتقريره بأنواع من المسكبرات وأما المعاد الذى أخبرت به الرسل فبرىء من ذلك كله مصون عنه لا مطلق للعقل فى الاعتراض عليه ولا يقدر فيه شبهة واحدة وقد أخبر سبحانه أنه يجي العظام بعد ما صارت رميا وأنه قد علم ما تنقص الأرض من لحوم بنى آدم وعظامهم فيرد ذلك اليهم عند النشأة الثانية وأنه ينشئ تلك الاجساد بعينها بعد ما بليت نشأة أخرى ويرد اليها تلك الارواح فلم يدل على أنه يعدم تلك الارواح ويفنيها حتى تصير عدماً محضاً فلم يدل القرآن على انه يعدم تلك الارواح ثم يخلفها خلقاً جديداً ولا دل على انه يفنى الارض والسماوات ويعدمهما عدماً صرفاً ثم يجدد وجودهما وإنما دلت النصوص على تبديلها وتغييرها من حال إلى حال فلو أعطيت النصوص حقها لارتفع أكثر النزاع من العالم ولكن خفيت النصوص وفهم منها خلاف مرادها وانضاف إلى ذلك تسليط الآراء عليها واتباع ما تقضي به فتضاعف البلاء وعظم الجهل واشتدت المحنة وتفاقم الخطب وسبب ذلك كله الجهل بما جاء به الرسول وبالمراد منه فليس للعبد أنفع من سماع ما جاء به الرسول وعقل معناه وأما من لم يسمعه ولم يعقله فهو من الذين قال الله فيهم (وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا فى أصحاب السعير) فلنرجع إلى الكلام عن الدليل المذكور وهو أن الحسن أو القبح لو كان ذاتياً لما اختلف إلى آخره فتقول قد بينا أن اختلافه بحسب الأزمنة والامكنة والأحوال والشروط لا يخرج عن كونه ذاتياً . الثانى انه ليس المعنى من كونه ذاتياً إلا أنه ناشئ من الفعل فالفاعل منشؤه وهذا

لا يوجب اختلافه بدليل ما ذكرنا من الصور . الثالث انه يجوز اقتضاء الذات الواحدة
لأمرين متنافيين بحسب شرطين متنافيين فيقتضى التبريد مثلا في محل معين بشرط معين
والسخين في محل آخر بشرط آخر والجسم في حيزه يقتضى السكون فاذا خرج عن حيزه اقتضى
الحركة واللحم يقتضى الصحة بشرط سلامة البدن من الحمى والمرض الممتنع منه الغذاء ويقتضى
المرض بشرط كون الجسم محموما ونحوه ونظائر ذلك أكثر من أن تحصى . فان قيل نخل النزاع
أن الفعل لذاته أو لوصف لازم له يقتضى الحسن والقبح والشرطان متنافيان يمتنع أن يكون
كل واحد منهما وصفا لازما لأن اللازم يمتنع انفكاك الشيء عنه . قيل معنى كونه يقتضى
الحسن والقبح لذاته أو لوصفه اللازم أن الحسن ينشأ من ذاته أو من وصفه بشرط معين
والقبح ينشأ من ذاته أو من وصفه بشرط آخر فاذا عدم شرط الاقتضاء أو وجد مانع يمنع
الاقتضاء زال الأمر المترتب بحسب الذات أو الوصف لزوال شرطه أو لوجود مانعه وهذا
واضح جدا : الثالث أن قولكم يحسن الكذب إذا تضمن عصمة نبي أو مسلم فهذا فيه طريقان .
أحدهما لانسلم أنه يحسن الكذب فضلا عن أن يجب بل لا يكون الكذب الاقيبحا وأما الذى
يحسن فالعريضة والتورية كما وردت به السنة النبوية وكما عرض إبراهيم للملك الظالم بقوله هذه
أختي وزوجته وكما قال انى سقيم فعرض بأنه سقيم قلبه من شركهم أو سيسقم يوماً ما وكما فعل
فى قوله (بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون) فان الخبر والطلب كلاهما معلق بالشرط
والشرط متصل بهما ومع هذا فسامها صلى الله عليه وسلم ثلاث كذبات وامتنع بها من مقام الشفاعة فكيف
يصح دعواكم أن الكذب يجب إذا تضمن عصمة مسلم مع ذلك . فان قيل كيف سماها إبراهيم
كذبات وهى تورية وتعريض صحيح . قيل لا يلزمنا جواب هذا السؤال إذ الغرض ابطال
استدلالكم وقد حصل فالجواب عنه تبرع منا وتكميل للفائدة ولم أجد فى هذا المقام للناس
جواباً شافياً يسكن القلب إليه وهذا السؤال لا يختص به طائفة معينة بل هو وارد عليكم بعينه
وقد فتح الله الكريم بالجواب عنه فنقول الكلام له نسبتان نسبة إلى المتكلم وقصده وإرادته
ونسبة إلى السامع وافهام المتكلم إياه مضمونه فاذا أخبر المتكلم بخبر مطابق للواقع وقصد
افهام المخاطب فهو صدق من الجهتين وان قصد خلاف الواقع وقصد مع ذلك افهام المخاطب
خلاف ما قصد بل معنى ثالثا لاهو الواقع ولا هو المراد فهو كذب من الجهتين بالنسبتين معا
وإن قصد معنى مطابقا صحيحا وقصد مع ذلك التعمية على المخاطب وافهامه خلاف ما قصده
فهو صدق بالنسبة إلى قصده كذب بالنسبة إلى افهامه ومن هذا الباب التورية والمعاريض
وبهذا أطلق عليها إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم اسم الكذب مع أنه الصادق فى خبره ولم يخبر إلا
صدقا فتأمل هذا الموضوع الذى أشكل على الناس وقد ظهر بهذا أن الكذب لا يكون قط إلا

قييحا وان الذي يحسن ويجب إنما هو التورية وهي صدق وقد يطلق عليها الكذب بالنسبة إلى الافهام لا إلى العناية . الطريق الثاني أن تخلف القبح عن الكذب لغوات شرط أو قيام مانع يقتضى مصلحة راجعة على الصدق لا يخرج منه عن كونه قبيحا لذاته وتقريره ما تقدم . وقد تقدم أن الله سبحانه حرم الميتة والدم ولحم الخنزير للمفسدة التي في تناولها وهي ناشئة من ذوات هذه المحرمات وتخالف التحريم عنها عند الضرورة لا يوجب أن تكون ذاتها غير مقتضية للمفسدة التي حرمت لأجلها فمكذبا الكذب المتضمن نجاه نبي أو مسلم . الوجه الرابع قوله لو كان ذاتيا لاجتماع النقيضان في صدق من قال لا كاذب غداً إلى آخر ما ذكر . جوابه انه متى يجتمع النقيضان إذا كان الحسن والقبح باعتبار واحد من جهة واحدة أو إذا كانا باعتبارين من جهتين أو أعم من ذلك فان عنيتم الأول فسلم ولكن لانسلم الملازمة فانه لا يلزم من اجتماع الحسن والقبح في الصورة المذكورة أن يكون لجهة واحدة واعتبار واحد فان اجتماع الحسن والقبح فيهما باعتبارين مختلفين من جهتين متباينتين وهذا ليس ممتنعاً فانه إذا كان كذباً كان قبيحا بالنظر إلى ذاته وحسنا بالنظر إلى تضمنه صدق الخبر الأول ونظيره أن يقول والله لأشربن الخمر غداً أو والله لأسرقن هذا الثوب غداً ونحوه وان عنيتم الثاني فهو حق ولكن لانسلم انتفاء اللازم وان عنيتم الثالث منعنا الملازمة أيضا على التقدير الأول وانتفاء اللازم على التقدير الثاني وهذا واضح جدا . الوجه الخامس قوله القتل والضرب حسن إذا كان حداً أو قصاصاً وقبيح في غيره فلو كان ذاتيا لاجتماع النقيضان كلام في غاية الفساد فان القتل والضرب واحد بالتروع والقبيح ما كان ظاهراً وعدواناً والحسن منه ما كان جزاءً على اساءة اما حداً واما قصاصاً فلم يرجع الحسن والقبح إلى واحد بالعين ونظير هذا السجود فانه في غاية الحسن لذاته إذا كان عبودية وخضوعاً للواحد المعبود وفي غاية القبح إذا كان لغيره ولو سلمنا أن القتل والضرب الواحد بالعين إذا كان حداً أو قصاصاً فانه يكون حسناً قبيحاً لم يكن ذلك محالاً لانه باعتبارين فهو حسن لما تضمنه من الزجر والنكال وعقوبة المستحق وقبيح بالنظر إلى المقتول المضروب فهو قبيح له حسن في نفسه وهذا كما أنه مكروه مبهوض له وهو محبوب مرضى لفاعله والآمر به فأى محال في هذا فظهر أن هذا الدليل فاسد والله أعلم

فصل

فهذه أقوى أدلة النفاة باعتبارهم بضعف ماسواها فلا حاجة بنا إلى ذكرها وبيان فسادها فقد تبين الصبح لذى عينين وجلبت عليك المسئلة رافلة في حلال أدلتها الصحيحة وبراهينها

المستقيمة ولا تفضض طرف بصيرتك عن هذه المسئلة فان شأنها عظيم وخطبها جسيم . وقد احتج بعضهم بدليل أفسد من هذا كله فقالوا لو حسن الفعل أوجب لذاته أو لصفته لم يكن البارى تعالى مختاراً في الحكم لأن الحكم بالمرجوح على خلاف المعقول فيلزم الآخر فلا اختيار وتقرير هذا الاستدلال ببيان الملازمة المذكورة أو لا وبيان انتفاء اللازم ثانياً . أما المقام الأول وهو بيان الملازمة فان الفعل لو حسن لذاته أو لصفته لكان راجحاً على الحسن في كونه متعلقاً للوجوب أو التندب ولو فوج لذاته أو لصفته لكان راجحاً على الحسن في كونه متعلقاً للتحريم أو الكراهة فحينئذ إما أن يتعلق الحكم بالراجح المقضى له أو المرجوح المقضى لصدده والثاني باطل قطعاً لاستلزامه ترجيح المرجوح وهو باطل بصريح العقل فتعين الأول ضرورة فاذا كان تعلق الحكم بالراجح لازماً ضرورة لم يكن البارى مختاراً في حكمه فتأمل هذه الشبهة ما أفسدها وأبين بطلانها والعجب ممن يرضى لنفسه أن يحتج بثلمها وحسبك فساد الحججة مضمونها أن الله تعالى لم يشرع السجود له وتعظيمه وشكره ويحرم السجود للصنم وتعظيمه لحسن هذا وقبح هذا مع استوائهما تقريباً بين المتماثلين فأى برهان أوضح من هذا على فساد هذه الشبهة الباطلة . الثاني أن يقال هذا يوجب أن تكون أفعاله كلها مستلزمة للترجيح بغير مرجح إذ لو ترجح الفعل منها بمرجح لزم عدم الاختيار بعين ما ذكرتم إذا الحكم بالمرجح لازم . فان قيل لا يلزم الاضطرار وترك الاختيار لأن المرجح هو الإرادة والاختيار . قيل فإلا فتعم بهذا الجواب منا وقلتم إذا كان اختياره تعالى متعلقاً بالفعل لما فيه من المصلحة الداعية إلى فعله وشرعه وتحريمه له لما فيه من المفسدة الداعية إلى تحريمه والمنع منه فكان الحكم بالراجح في الموضوعين متعلقاً باختياره تعالى وإرادته فانه الحكيم في خلقه وأمره فإذا علم في الفعل مصلحة راجحة شرعية وأوجه شرعه ووضعها وإذا علم فيه مفسدة راجحة كرهه وأبغضه وحرمه هذا في شرعه وكذلك في خلقه لم يفعل شيئاً إلا ومصلحته راجحة وحكمته ظاهرة واشتماله على المصلحة والحكمة التي فعله لأجلها لا ينافي اختياره بل لا يتعلق بالفعل إلا لما فيه من المصلحة والحكمة وكذلك تركه لما فيه من خلاف حكمته فلا يلزم من تعلق الحكمة بالراجح أن لا يكون الحكم اختيارياً فإن المختار الذي هو أحكم الحاكمين لا يختار إلا ما يكون على وفق الحكمة والمصلحة . الثالث أن قوله إذا لزم تعلق الحكم بالراجح لم يكن مختاراً تلبس فإنه إنما تعلق بالراجح باختياره وإرادته واختياره وإرادته اقتضت تعلقه بالراجح على وجه اللزوم فكيف لا يكون مختاراً واختياره استلزم تعلق الحكم بالراجح . الرابع إن تعلق حكمه تعالى بالفعل المأمور به أو المنهى عنه إما أن يكون جائز الوجود والعدم أو راجح الوجود أو راجح العدم فان كان جائز الطرفين لم يترجح أحدهما إلا بمرجح وإن كان راجحاً فالتعلق لازم لأن الحكم

يتمتع بثبوته مع المساواة ومع المرجوحية . أما الأول فلاستلزامه الترجيح بلا مرجح . وأما الثاني فلاستلزامه ترجيح المرجوح وهو باطل بصريح العقل فلا يثبت إلا مع المرجح التام وحينئذ فيلزمه عدم الاختيار وما يجيبون به عن الإلزام المذكور هو جوابكم بعينه عن شبهتكم التي استدلتتم بها . الخامس أن هذه الشبهة الفاسدة مستزمنة لأحد الأمرين ولا بد إما للترجيح بلا مرجح وإما أن لا يكون الباري تعالى مختارا كما قررتم وكلاهما باطل . السادس أنها تقتضي أن لا يكون في الوجود قادر مختار إلا من يرجح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح وأما من رجح أحد الجانبين بمرجح فلا يكون مختارا وهذا من أبطل الباطل بل القادر المختار لا يرجح أحد مقدره على الآخر إلا بمرجح وهو معلوم بالضرورة ، واحتج النفاة أيضا بقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ ووجه الاحتجاج بالآية أنه سبحانه نفى التعذيب قبل بعثة الرسل فلو كان حسن الفعل وقبحه ثابتا له قبل الشرع لكان مرتكب القبح وتارك الحسن فاعلا للحرام وتاركا للواجب لأن قبحه عقلا يقتضى تحريمه عقلا عندكم وحسنه عقلا يقتضى وجوبه عقلا فإذا فعل المحرم وترك الواجب استحق العذاب عندكم والقرآن نص صريح أن الله لا يعذب بدون بعثة الرسل . فهذا تقرير الاستدلال احتجاجا والتزاما ولاريب أن الآية حجة على تناقض المثبتين إذا أثبتوا التعذيب قبل البعثة فيلزم تناقضهم وإبطال جمعهم بين هذين الحكمين اثبات الحسن والقبح عقلا واثبات التعذيب على ذلك بدون البعثة وليس لإبطال القول بجموع الأمرين موجبا لإبطال كل واحد منهما فعمل الباطل هو قولهم بجواز التعذيب قبل البعثة وهذا هو المتعين لأنه خلاف نص القرآن وخلاف صريح العقل أيضا فإن الله سبحانه إنما أقام الحجة على العباد برسله قال تعالى (رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) فهذا صريح بأن الحجة إنما قامت بالرسل وأنه بعد مجيئهم لا يكون للناس على الله حجة وهذا يدل على أنه لا يعذبهم قبل مجيء الرسل اليهم لأن الحجة حينئذ لم تقم عليهم فالصواب في المسئلة اثبات الحسن والقبح عقلا ونفي التعذيب على ذلك إلا بعد بعثة الرسل فالحسن والقبح العقلي لا يستلزم التعذيب وإنما يستلزمه مخالفة المرسلين ، وأما المعتزلة فقد أجازوا عن ذلك بأن قالوا الحسن والقبح العقلي يقتضى استحقاق العقاب على فعل القبيح وترك الحسن ولا يلزم من استحقاق العقاب وقوعه لجواز العفو عنه قالوا ولا يرد هذا علينا حيث نمنع العفو بعد البعثة إذا أوعد الرب على الفعل لأن العذاب قد صار واجبا بخبره ومستحقا بارتكاب القبيح وهو سبحانه لم يحصل منه إبعاد قبل البعثة فلا يقبح العفو لأنه لا يستلزم خلفا في الخبر وإنما غاية ترك حق له قد وجب قبل البعثة وهذا حسن والتحقيق في هذا أن سبب العقاب قائم قبل البعثة ولكن لا يلزم من وجود سبب العذاب حصوله لأن هذا السبب قد نصب الله تعالى له شرطا وهو بعثة الرسل وانتفاء التعذيب قبل البعثة هو لا تنفاه شرطه لالعدم

سببه ومقتضيه وهذا فصل الخطاب في هذا المقام وبه يزول كل إشكال في المسئلة وينقش غيمها ويسفر صبحها والله الموفق للصواب . واحتج بعضهم أيضا بأن قال لو كان الفعل حسنا لذاته لامتنع الشارع من نسخه قبل إيقاع المكلف له وقبل تمكنه منه لأنه إذا كان حسنا لذاته فهو منشأ للمصلحة الراجعة فكيف ينسخ ولم تحصل منه تلك المصلحة . وأجاب المعتزلة عن هذا بالتزامه ومنعوا النسخ قبل وقت الفعل ونزعهم جمهور هذه الأمة في هذا الأصل وجوزوا وقوع النسخ قبل حضور وقت الفعل ثم اتقسما قسمين فغاة التحسين والتقييح بنوه على أصلهم ومثبو التحسين والتقييح أجا بوا عن ذلك بأن المصلحة كما تنشأ من الفعل فإنها أيضا قد تنشأ من العزم عليه وتوطين النفس على الامتثال وتكون المصلحة المطلوبة هي العزم وتوطين النفس لا إيقاع الفعل في الخارج فإذا أمر المكلف بأمر فعزم عليه وتبها له ووطن نفسه على امتثاله فحصلت المصلحة المرادة منه لم يمتنع نسخ الفعل وإن لم يوقعه لأنه لا مصلحة له فيه وهذا كما أمر إبراهيم الخليل بذبح ولده فإن المصلحة لم تكن في ذبحه وإنما كانت في استسلام الوالد والولد لأمر الله وعزمهما عليه وتوطينهما أنفسهما على امتثاله فلما حصلت هذه المصلحة بقى الذبح مفسدة في حقهما ففسخه الله ورفعها وهذا هو الجواب الحق الثاني في المسئلة وبه تدبين الحكمة الباهرة في اثبات ما أثبتته الله من الأحكام ونسخ ما نسخه منها بصد وقوعه ونسخ ما نسخ منها قبل إيقاعه وإن له في ذلك كله من الحكم البالغة ما تشهد له بأنه أحكم الحاكمين وإنه اللطيف الخبير الذي بهت حكمته المقول فتبارك الله رب العالمين . وبما احتج به النفاة أيضا أنه لو حسن الفعل أو قبح لغير الطلب لم يكن تعلق الطلب لنفسه لتوقفه على أمر زائد . وتقرير هذه الحججة ان حسن الفعل وقبحه لا يجوز أن يكون لغير نفس الطلب بل لا معنى لحسنه إلا كونه مطلوباً للشارع إيجابه ولا لقبحه إلا كونه مطلوباً له لإعدامه لأنه لو حسن وقبح لمعنى غير الطلب الشرعي لم يكن الطلب متعلقاً بالمطلوب لنفسه بل كان التعلق لأجل ذلك المعنى فيتوقف الطلب على حصول الاعتبار الزائد على الفعل وهذا باطل لأن التعلق نسبة بين الطلب والفعل والنسبة بين الأمرين لا تتوقف إلا على حصولهما فإذا حصل الفعل تعلق الطلب به سواء حصل فيه اعتبار زائد على ذاته أولا . فإن قلتم الطلب وإن لم يتوقف إلا على الفعل المطلوب والفاعل المطلوب منه لكن تعلقه بالفعل متوقف على جهة الحسن والقبح المقضى لتعلق الطلب به . قلنا الطلب قديم والجهة الموجبة للحسن والقبح حادثة ولا يصح توقف القديم على الحادث وسر الدليل أن تعلق الطلب بالفعل ذاتي فلا يجوز أن يكون معللاً بأمر زائد على الفعل إذ لو كان تعلقه به معللاً لم يكن ذاتياً وهذا وجه تقرير هذه الشبهة وإن كان كثير من شراح المختصر لم يفهموا تقريرها على هذا الوجه فقرروها على وجه

آخر لا يفيد شيئاً وبعد فهمي شبهة فاسدة من وجوه : أحدها أن يقال ما تعنون بأن تتعلق
الطلب بالفعل ذاتي له تعنون به ان التعلق مقوم لماهية الطلب وان تقوم الماهية به كتقومها
بجنسها وفصلها أم تعنون به انه لا تعقل ماهية الطلب الا بالتعلق المذكور أم أمراً آخر فإن
عنيتم الأول والتعلق نسبة اضافية وهي عدمية عندهم لا وجودها في الأعيان فكيف
تكون النسبة العدمية مقومة للماهية الوجودية وأنتم تقولون انه ليس لتعلق الطلب من الطلب
صفة ثبوتية لأن هذا هو السلام النفسي وليس لتعلق القول فيه صفة ثبوتية وان عنيتم الثاني
فلا يلزم من ذلك توقف الطلب على اعتبار زائد على الفعل يكون ذلك الاعتبار شرطاً في الطلب
وان عنيتم أمراً ثالثاً فلا بد من بيانه وعلى تقدير بيانه فإنه لا ينافي توقف التعلق على الشرط
المذكور . الثاني ان غاية ما قررتموه ان التعلق ذاتي للطلب والذاتي لا يعمل كما ادعيتموه
في المنطق دعوى مجردة ولم تقرروه ولم تبيينوا ما معنى كونه غير معلل حتى ظن بعض المقلدين
من المنطقيين ان معناه ثبوتية الذات لنفسه بغير واسطة وهذا في غاية الفساد لا يقوله من
يدري ما يقول وإنما معناه انه لا تحتاج الذات في اتصافها به الى علة مغايرة لعلته وجودها
بل علة وجودها هي علة اتصاف الذات فهذا معنى كونه غير معلل بعلة خارجية عن علة الذات
بل علة الذات علته وليس هذا موضع استقصاء الكلام على ذلك والمقصود أن كون التعلق
ذاتياً للطلب فلا يعمل بغير علة الطلب لا ينافي توقفه على شرط فبأن صفة الفعل لا تكون
علة للتعلق فما المانع أن تكون شرطاً له ويكون تعلق الطلب بالفعل مشروطاً بكونه على
الجهة المذكورة فإذا انتفت تلك الجهة انتفى التعلق لا انتفاء شرطه وهذا بما لم يتعرضوا لبطلانه
أصلاً ولا سبيل لكم إلى ابطاله . الثالث إن قولك الطلب قديم والجهة المذكورة حادثة
للفعل ولا يصح توقف القديم على الحادث كلام في غاية البطلان فإن الفعل المطلوب حادث
والطلب متوقف عليه إذ لا تصور ماهية الطلب بدون المطلوب فما كان جوابكم عن توقف
الطلب على الفعل الحادث فهو جوابنا عن توقفه على جهة الفعل الحادثة فإن جهته لا يزيد عليه
بل هي صفة من صفاته فان قلتم التوقف ها هنا إنما هو لتعلق الطلب بالمطلوب لا لنفس الطلب
ولا تجدون محنوراً في توقف التعلق لانه حادث . قلنا فما قنعتم بهذا الجواب في صفة الفعل
وقام التوقف على الجهة المذكورة هو توقف التعلق لا توقف نفس الطلب فنسبة التعلق إلى
جهة الفعل كنسبته إلى ذاته ونسبة الطلب إلى الجهة كنسبته إلى نفس الفعل سواء بسواء
فنسبة القديم إلى أحد الحادثين كنسبته إلى الآخر ونسبة تعلقه بأحد الحادثين كنسبة تعلقه
بالآخر فقبين فسادا الدليل المذكور وحسبك بمذهب فسادا استلزامه جواز ظهور المعجزة على
يد الكاذب وإنه ليس بقبيح واستلزامه جواز نسبة الكذب إلى أصدق

الصادقين وإنه لا يقبح منه واستلزامه التسوية بين التثليث والتوحيد في العقل وإنه قبل ورود النبوة لا يقبح التثليث ولا عبادة الأصنام ولا مسبة المعبود ولا شيء من أنواع الكفر ولا السعي في الأرض بالفساد ولا تقييح شيء من القبائح أصلاً وقد التزم النفاة ذلك وقالوا أن هذه الأشياء لم تقيح عقلاً وإنما جهة قبحها السمع فقط وأنه لا فرق قبل السمع بين ذكر الله والثناء عليه وحمده وبين ضد ذلك ولا بين شكره بما يقدر عليه العبد وبين ضده ولا بين الصدق والكذب والعفة والفجور والإحسان إلى العالم والاساءة إليهم بوجه ما وإنما التفريق بالشرع بين منائلين من كل وجه وقد كان تصور هذا المذهب على حقيقته كافياً في العلم ببطلانه وأن لا يتكلف رده ولهذا رغب عنه فحول الفقهاء والنظار من الطوائف كلهم فأطبق أصحاب أبي حنيفة على خلافه وحكوه عن أبي حنيفة نصاً واختاره من أصحاب أحمد أبو الخطاب وابن عقيل وأبو يلى الصغير ولم يقل أحد من متقدميهم بخلافه ولا يمكن أن ينقل عنهم حرف واحد موافق للنفاة واختاره من أئمة الشافعية الإمام أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الففال الكبير وبالغ في إثباته وبني كتابه محاسن الشريعة عليه وأحسن فيه ماشاء وكذلك الإمام سعيد بن علي الزنجاني بالغ في إنكاره على أبي الحسن الأشعري القول بنفي التحسين والتقييح وأنه لم يسبقه إليه أحد وكذلك أبو القاسم الراغب وكذلك أبو عبد الله الحلبي وخلائق لا يحصون وكل من تكلم في علل الشرع ومحاسنه وما تضمنه من المصالح ودرء المفساد فلا يمكنه ذلك إلا بتقرير الحسن والقيح العقليين إذ لو كان حسنه وقبحه بمجرد الأمر والنهي لم يتعرض في إثبات ذلك لتغير الأمر والنهي فقط وعلى تصحيح ذلك فالسكلام في القياس وتعليق الأحكام بالأوصاف المناسبة المقتضية لها دون الأوصاف الطردية التي لا مناسبة فيها فيجعل الأول ضابطاً للحكم دون الثاني لا يمكن إلا على إثبات هذا الأصل فلو تساوت الأوصاف في أنفسها لانسد باب القياس والمناسبات والتعليل بالحكم والمصالح ومراعات الأوصاف المؤثرة دون الأوصاف التي لا تأثير لها .

فصل

وإذ قد اتهمنا في هذه المسئلة إلى هذا الموضع وهو بحرهما ومعظمها فلنذكر سرها وغايتها وأصولها التي أثبتت عليها فبذلك تتم الفائدة فإن كثيراً من الأصوليين ذكروها مجردة ولم يتعرضوا لسرها وأصلها الذي أثبتت عليه وللمسئلة ثلاثة أصول هي أساسها . الأصل الأول هل أفعال الرب تعالى وأوامره معللة بالحكم والغايات وهذه من أجل مسائل التوحيد المتعلقة بالخلق والأمر بالشرع والقدر . الأصل الثاني أن تلك الحكم المقصودة فعل يقوم به سبحانه

وتعالى قيام الصفة به فيرجع إليه حكمها ويشق له إسما أم يرجع إلى المخلوق فقط من غير أن يعود إلى الرب منها حكم أو يشق له منها اسم . الأصل الثالث هل تعلق إرادة الرب تعالى بجميع الأفعال تعلق واحد فما وجد منها فهو مرادله محبوب مرضى طاعة كان أو معصية وما لم يوجد منها فهو مكروه له مبهوض غير مراد طاعة كان أو معصية فهو يجب الأفعال الحسنة التي هي منشأ المصالح وإن لم يشأ تكوينها وإيجادها لأن في مشيئته لإيجادها قوات حكمة أخرى هي أحب إليه منها وبيغض الأفعال القبيحة التي هي منشأ المفساد ويمنعها ويمقت أهلها وإن شاء تكوينها وإيجادها لما تستلزمه من حكمه ومصالحة هي أحب إليه منها . ولا بد من توسط هذه الأفعال في وجودها فهذه الأصول الثلاثة عندها مدار هذه المسئلة ومسائل القدر والشرع . وقد اختلف الناس فيها قديماً وحديثاً إلى اليوم فالجبرية تنفي الأصول الثلاثة وعندهم أن الله لا يفعل لحكمة ولا يأمر لها ولا يدخل في أمره وخلقه لام التعليل بوجه وإنما هي لام العاقبة كما لا يدخل في أفعاله بآء السببية وإنما هي بآء المصاحبة ومنهم من يثبت الأصل الثالث وينفي الأصلين الأولين كما هو أحد القولين الأشعري وقول كثير من أئمة أصحابه وأحد القولين لأبي المعالي والمشهور من مذهب المعتزلة لإثبات الأصل الأول وهو التعليل بالحكم والمصالح ونفي الثاني بناء على قواعدهم الفاسدة في نفي الصفات . فأما الأصل الثالث فهم فيه ضد الجبرية من كل وجه فهما طرفا نقيض فإنهم لا يثبتون لأفعال العباد سوى المحبة لحسنها والبغض لقبحها وأما المشيئة لها فعندهم أن مشيئة الله لاتعلق بها بناء منهم على نفي خلق أفعال العباد فليست عندهم إرادة الله لها إلا بمعنى محبته لحسنها فقط وأما فيبجها فليس مراد الله بوجه وأما الجبرية فعندهم أنه لم يتعلق بها سوى المشيئة والإرادة وأما المحبة فعندهم فهمي نفس الإرادة والمشيئة فاشاءه فقد أحبه ورضيه . وأما أصحاب القول الوسط وهم أهل التحقيق من الأصوليين والفقهاء والمتكلمين فيثبتون الأصول الثلاثة فيثبتون الحكمة المقصودة بالفعل في أفعاله تعالى وأوامره ويجهلون عائدة إليه حكماً ومشتقاً له إسماً فالمعاصي كلها مقوته مكروهة وإن وقعت بمشيئته وخلقه والطاعات كلها محبوبه له مرضية وإن لم يشأها بمن لم يطعه ومن وجدت منه فقد تعلق بها المشيئة والحب فالتم يوجد من أنواع المعاصي فلم تعلق به مشيئته ولا محبته وما وجد منها تعلقت به مشيئته دون محبته وما لم يوجد من الطاعات المقدرة تعلق بها محبته دون مشيئته وما وجد منها تعلق به محبته ومشئته ومن لم يحكم هذه الأصول الثلاثة لم يستقر له في مسائل الحكم والتعليل والتحسين والتفويض قدم بل لا بد من تناقضه ويتسلط عليه خصومه من جهة نفيه لواحد منها ولهذا لما رأى القدرية والجبرية أنهم لو سلخوا للمعتزلة شيئاً من هذه تسلطوا عليهم به سدوا على أنفسهم الباب

بالكلية وأنكروها جملة فلا حكمة عندهم ولا تعليل ولا محبة تزيد على المشيئة ولما أنكروا المنزلة رجوع الحكمة إليه تعالى سلطوا عليهم خصومهم فأبدوا تناقضهم وكشفوا عوراتهم ولما سلك أهل السنة القول الوسط وتوسطوا بين الفريقين لم يطمع أحد في مناقضتهم ولا في إفساد قولهم وأنت إذا تأملت حجج الطائفتين وما ألزمت كل منهما للأخرى علمت أن من سلك القول الوسط لم يلزمه شيء من إزاماتهم ولا تناقضهم والحمد لله رب العالمين هادي من يشاء إلى صراط مستقيم .

فصل

وقد سلم كثير من النفاة أن كون الفعل حسناً أو قبيحاً بمعنى الملامة والمنافرة والكمال والنقصان عقلي وقال نحن لا تنازعكم في الحسن والقبح بهذين الاعتبارين وإنما النزاع في إثباته عقلاً بمعنى كونه متعلق المدح والذم عاجلاً والثواب والعقاب آجلاً فمندنا لا مدخل للعقل في ذلك وإنما يعلم بالسمع المجرد قال هؤلاء ، فيطلق الحسن والقبح بمعنى الملامة والمنافرة وهو عقلي وبمعنى الكمال والنقصان وهو عقلي وبمعنى إستلزامه للثواب والعقاب وهو محل النزاع وهذا التفصيل لو أعطى حقه وألزمته لوازمه رفع النزاع وأعاد المسئلة إنفاقية وأن كون الفعل صفة كمال أو نقصان يستلزم إثبات تعلق الملامة والمنافرة لأن الكمال محبوب للعالم والنقص مبغوض له ولا معنى للملامة والمنافرة إلا الحب والبغض فإن الله سبحانه يحب الكامل من الأفعال والأقوال والأعمال ومحبه لذلك بحسب كماله ويبغض الناقص منها ويمتته ومقتته له بحسب نقصانه ولهذا أسلفنا أن من أصول المسئلة إثبات صفة الحب والبغض لله فتأمل كيف عادت المسئلة إليه وتوقفت عليه والله سبحانه يحب كل ما أمر به ويبغض كل ما نهى عنه ولا يسمى ذلك ملامة أو منافرة بل يطلق عليه الأسماء التي أطلقها على نفسه وأطأها عليه رسوله من محبه للفعل الحسن المأمور به وبغضه للفعل القبيح ومقتته له وماذا كان إلا الكمال الأول ونقصان الثاني فإذا كان الفعل مستلزماً للكمال والنقصان واستلزامه له عقلي والكمال والنقصان يستلزم الحب والبغض الذي سميتوه ملامة ومنافرة واستلزامه عقلي فيبان كون الفعل حسناً كاملاً محبوباً مرضياً وكونه قبيحاً ناقصاً مسحوطاً مبغوضاً أمر عقلي بقي حديث المدح والذم والثواب والعقاب ومن أحاط علماً بما أسلفناه في ذلك انكشفت له المسئلة وأسفرت عن وجهها وزال عنها كل شبهة وإشكال فأما المدح والذم فترتبه على النقصان والكمال والمتصف به وذمهم لمؤثر النقصان والمتصف به أمر عقلي فطري وانكاره يراحم المسكارة وأما العقاب فقد قررنا أن ترتبه على فعل القبيح مشروط بالسمع وأنه إنما انتهى عند انتفاء السمع انتفاء المشروط لانتفاء شرطه لا انتفاءه لا انتفاء سببه فإن سببه قائم ومقتضيه موجود إلا أنه لم يتم لتوقفه على شرطه وعلى

هذا فكونه متعلقاً للثواب والعقاب والمدح والذم عقلى وإن كان وقوع العقاب موقوفاً على شرط وهو ورود السمع وهل يقال أن الإستحقاق ليس بتأبث لأن ورود السمع شرط فيه هذا فيه طريقان للناس ولعل النزاع انقضى فإن أريد بالاستحقاق الإستحقاق التام فالحق نفيه وأن أريد به قيام السبب والتخلف لفوات شرط أو وجود مانع فالحق إثباته فعادت الأقسام الثلاثة أعنى الكمال والنقصان والملاءمة والمنافرة والمدح والذم إلى عرف واحد وهو كون الفعل محبوباً أو مبغوضاً ويلزم من كونه محبوباً أن يكون كلاً وأن يستحق عليه المدح والثواب ومن كونه مبغوضاً أن يكون نقصاً يستحق به الذم والعقاب فظهر أن التزام لوازم هذا التفصيل وإعطاءه حقه يرفع النزاع ويبعد المسئلة اتفاقية ولكن أصول الطائفتين تأبى التزام ذلك فلا بد لهما من التناقص إذا طردوا أصولهم وأما من كان أصله إثبات الحكمة وانصاف الرب تعالى بها وإثبات الحب والبغض له وأنها أمر وراء المشيئة العامة فأصول مستلزمة لفروعه وفروعه دالة على أصوله فأصوله وفروعه لا تتناقض وأدلة لا تتجانح ولا تتعارض. قال النفاة لو قدر نفسه وقد خلق تام للخلقة كامل العقل دفعة واحدمن أن يتخلق بأخلاق قوم ولا تأدب بتأديب الأيوين ولا تربى في الشرع ولا تعلم من معلم ثم عرض عليه أمران أحدهما الإيتين أكثر من الواحد والثاني أن الكذب قبيح بمعنى أنه يستحق من الله تعالى لوماً عليه لم نفيك أنه لا يتوقف في الأول ويتوقف في الثاني ومن حكم بأن الأمرين سيات بالنسبة إلى عقله خرج عن قضايا المقول وعاند كمتاد الفضول كيف ولو تقرر عنده أن الله تعالى لا يتضرر بكذب ولا ينتفع بصدق وأن القولين في حكم التكليف على وتيرة واحدة لم يمكنه أن يرد أحدهما دون الثاني بمجرد عقله . والذي يوضحه أن الصدق والكذب على حقيقة ذاتية لا تحقق ذاتهما إلا بأركان تلك الحقيقة مثلاً كما يقال أن الصدق لإخبار عن أمر على ما هو عليه والكذب أخبار عن أمر على خلاف ما هو به ونحن تعلم أن من أدرك هذه الحقيقة عرف المحقق ولم يخطر بباله كونه حسناً أو قبيحاً لم يدخل الحسن والتبجح إذا في صفاتهما الذاتية التي تحققت حقيقتهما بها ولوازمها في الوهم بالدينية كما بينا ولازمها في الوجود ضرورة فإن من الأخبار التي هي صادقة ما يلام عليه من الدلالة على هرب من ظالم ومن الأخبار التي هي كاذبة ما يثاب عليها مثل انكار الدلالة عليه فلم يدخل كون الكذب قبيحاً في حد الكذب ولا لزمه في الوهم ولا لزمه في الوجود فلا يجوز أن يعد من الصفات الذاتية التي تلزم النفس وجوداً وعدماً ولا يجوز أن يعد من الصفات التابعة للحدث فلا ينقل بالدينية ولا بالنظر فإن النظر لا بد أن يرد إلى الضرورى أى

البديى وإذ لا بدىى فلا مرد له أصلا فلم يبق لهم إلا الاسترواح إلى عادات الناس من تسمية ما يضر بهم قبيحا وما ينفعهم حسنا ونحن لانسکر أمثال تلك الآسأى على أنها تختلف بمادة قوم وزمان ومكان دون مكان وإضافة دون إضافة وما يختلف بتلك النسب والإضافات لاحقيقة له فى الذات فربما يستحسن قوم ذبح الحيوان وربما يستقبحه قوم وربما يكون بالنسبة إلى قوم وزمان حسنا وربما يكون قبيحا لكننا وضعنا الكلام فى حكم التكليف بحيث يجب الحسن به وجوبا يثاب عليه قطعا ولا يتطرق إليه لوم أصلا ومثل هذا يمتنع إدراكه عقلا . قالوا فهذه طريقة أهل الحق على أحسن ما تقرر وأحسن ما تحرر . قالوا وأيضا فنحن لانسکر إشتهار حسن الفضائل التى ذكر ضربهم بها الأمثال وقبحها بين الخلق وكونها محمودة مشكورة مثنى على فاعلها أو مذمومة مذمومة فاعلها ولكننا نثبتها إما بالشرائع وإما بالأغراض ونحن إنما نذكرها فى حق الله عز وجل لانتهاء الأغراض عنه فأما إطلاق الناس هذه الألفاظ فيما يدور بينهم فيستمد من الأغراض ولكن قد تبدو الأغراض وتغنى فلا ينتبه لها إلا المحققون . قالوا ونحن ننبه على مشارات الغلط فيه وهى ثلاثة مشارات يغلط الوهم فيها ، الأولى أن الإنسان يطلق إسم القبح على ما يخالف غرضه وإن كان يوافق غرض غيره من حيث أنه لا يلتفت إلى الغير فإن كل طبع مشغوف بنفسه ومستحقر لغيره فيقضى بالقبح مطلقا وربما يضيف القبح إلى ذات الشيء ويقول هو فى نفسه قبيح فقد قضى بثلاثة أمور هو مصيب فى واحد منها وهو أصل الاستقباح مخطئ . فى أمرين أحدهما إضافة القبح إلى ذاته وغفل عن كونه قبيحا لمخالفة غرضه والثانى حكمه بالقبح مطلقا ومنشؤه عدم الالتفات إلى غيره بل عن الالتفات إلى بعض أحوال نفسه فإنه قد يستحسن فى بعض الأحوال عين ما يستقبحه إذا اختلف الغرض . الغلطة الثانية سبها أن الوهم غالب للمقل فى جميع الأحوال إلا فى حالة نادرة قد لا يلتفت الوهم إلى تلك الحالة النادرة عند ذكرها كحكمه على الكذب بأنه قبيح مطلقا وغفله عن الكذب الذى يستفاد منه عصمة نبى أو ولي وإذا قضى بالقبح مطلقا واستمر عليه مرة وتكرر ذلك على سمعه ولسانه أنفوس فى قلبه استقباحه والنفرة منه فلو وقعت تلك الحالة النادرة وجد فى نفسه نفرة عنه لطول نشوه على الاستقباح فإنه أنبى إليه منذ الصبا على سبيل التأديب والإرشاد أن الكذب قبيح لا ينبغي أن يقدم عليه أحد ولا ينبه على حسنه فى بعض الأحوال خيفة من أن لا تستحكم نفرتة عن الكذب فيقدم عابه وهو قبيح فى أكثر الأحوال والسباع فى الصغر كالنقش فى الحجر وينفوس فى النفس ويجد التصديق به مطلقا وهو صدق لكن لا على الإطلاق بل فى أكثر الأحوال اعتقده مطلقاً . الغلطة الثالثة سبها سبق الوهم إلى العكس فإن من رأى شيئا مقرونا بشئ يظن أن الشئ لا محالة مقرون به مطلقا ولا يدرى أن الأخص أبدا مقرون بالأعم والأعم لا يلزم

أن يكون مقرونا بالأخص ومثاله نفرة نفس الذي نهشته الحية عن الجبل المرتفع اللون لأنه وجد الأذى مقرونا بهذه الصورة فتوهم أن هذه الصورة مفروقة بالأذى وكذلك ينظر عن الصل إذا شبهه بالعنزة لأنه وجد الاستقذار مقرونا بالرطب الأصفر فتوهم أن الرطب الأصفر يفتون به الاستقذار وقد يغلب عليه الروم حتى يتعدى الأكل وإن كان حكم العقل يكذب الروم ولكن خلقت قوى النفس مطيعة للأوهام وإن كانت كاذبة حتى إن الطبع ينفر عن حسناء سميت باسم اليهود إذ وجد الإسم مقرونا بالقبح فظن أن القبح أيضا يلزم الإسم ولهذا يورد على بعض العوام مسألة عقلية جليلة فيقبلها فإذا قلت هذا مذهب الأشعري أو المعتزلي أو الظاهري أو غيره فترعته إن كان سيء الاعتقاد فيمن نسبتها إليه وليس هذا طبع العاقل بل طبع أكثر العقلاء المتوسمين بالعلم إلا العلماء الراسخين الذين أراهم الله الحق حقا وقوام على إتباعه وأكثر الخلق ترى نفوسهم مطيعة للأوهام الكاذبة مع علمهم بكذبها وأكثر أقدام الخلق وإحجامهم بسبب هذه الأوهام فإن الروم عظيم الاستيلاء وكذلك ينفر طبع الإنسان عن الميت في بيت فيه ميت مع قطعه بأنه لا يتحرك ولكنه يتوهم في كل ساعة حركته ونطقه قالوا فإذا اثبت لهذه المثاراة عرفت بها سر القضايا التي تستحسنها العقول وسر استحسانها إياها والقضايا التي تستبجها العقول وسر استبجها لها ولتضرب لذلك مثلين وهما بما يحتاج بهما علينا أمـسل الإنبات . المثل الأول الملك العظيم المستولى على الأقاليم إذا رأى ضعيفا مشرفا على الهلاك فإنه يميل إلى إنقاذه ويستحسنه وإن كان لا يمتد أصل الدين لينظر ثوبا أو مجازاة ولا سيما إذا لم يعرفه المسكين ولم يره بأن كان أعمى أصم لا يسمع الصوت وإن كان لا يوافق ذلك غرضه بل ربما يتعب به بل يحكم العقلاء بحسن الصبر على السيف إذا أكره على كلمة الكفر أو على إفساء السر ونقض العهد وهو على خلاف غرض الكفرة وعلى الجملة فاستحسان مكارم الأخلاق وإفادته النعم لا ينكره إلا من عاند المثل الثاني العاقل إذا سئمت له حاجة وأمكن قضاؤها بالصدق كما يمكن بالكذب بحيث تساوي في حصول الغرض منهما كل التساوي فإنه يؤثر الصدق ويختاره ويميل إليه طبعه وما ذاك إلا حسنه فلو لأن الكذب على صفة يجب عنده الاحتراز عنه والامتناع من الصدق عنده قالوا وهذا الغرض واضح في حق من أنكر الشرائع وفي حق من لم تبلغه الدعوة حتى لا يلزموننا كون الجميع بالكيف فهذا من حججهم ونحن نجيب عن ذلك فتبين أنه لا يثبت حكم على هذين المثالين فنقول أما قضية إنقاذ الملك وحسنه حتى في حق من لم تبلغه الدعوة وأنكر الشرائع فسيبده دفع الأذى الذي يلحق الإنسان من رقة القلب وهو طبع يستحيل الانتكاس عنه وذلك لأن الإنسان يقدر نفسه في تلك البلية ويقدر غيره معرضا عن الإنقاذ فيستبجحه منه مخالفة غرضه فيعود ويقدر ذلك الاستبجاح من المشرف على الهلاك في حق نفسه فيدفع عن نفسه ذلك القبح

المثوم فان فرض في هيمة أو شخص لارقة فيه يفيد تصويره لو تصويره فيق أمر آخر وهو طلب الثناء على إحسانه فان فرض بحيث لا يعلم أنه المنفذ فيتوقع أن يعلم فيكون ذلك التوقع باعنا فان فرض في موضع يستحيل أن يعلم فيبقى ميل وترجيح يضاها بقرة طبع السليم عن الحبل وذلك أنه رأى هذه الصورة مقرونة بالثناء فيظن أن الثناء مقرون بها بكل حال كما أنه لما رأى الآذى مقرونا بصورة الحبل قطعه ينفر عن الآذى فينفر عن المقرون به فالمقرون بالليذ والليذ والمقرون بالمكروه مكروه بل الإنسان إذا جالس من عشقه في مكان فاذا تهي إليه أحس في نفسه ذلك المكان من غيره قال الشاعر

أمر على الديار ديار ليل أقبل ذا الجدار وذا الجداراً
وماحب الديار شققن قلبي ولكن حب من سكن الديارا

وقال ابن الرومي منبها على سبب حب الأوطان

وحب أوطان الرجال إليهم مآرب قضاها الشباب هنالك
إذاذكروا وأوطانهم ذكرتهموا عهودا جرت فيها لغنوا لذلك

قالوا وشواهد ذلك مما يكثر وكل ذلك من حكم الوهم قالوا وأما الصبر على السيف في تركه كلمة الكفر مع طمأنينة النفس فلا يستحسنه جميع العقلاء لولا الشرع بل ربما استبحروه فإنما يستحسنه من ينتظر الثواب على الصبر أو من ينتظر الثناء عليه بالشجاعة والصلابة في الدين فكم من شجاع ركب متن الخطر وهجم على عدد وهو يعلم أنه لا يطيقهم ويستحق ما يناله من الألم بما يتقاضه من توهم الثناء والحمد ولو بعد موته وكذلك إخفاء السر وحفظ العهد إنما يتواصى الناس بهما لما فيهما من المصالح ولذلك أكثروا الثناء عليهما فن يحمل الضرر لائقه فإنما يحتمله لأجل الثناء فان فرض من لا يستولى عليه هذا الوهم ولا ينتظر الثناء والثواب فهو يستقبح التهي في هلاك نفسه بغيره نذوقه يستحق من يفعل ذلك قطعاً فمن يسلم أن مثل ذلك يؤثر في الهلاك على الحياة قالوا وهذا هو الجواب عن عرض له حاجة وأمكن قضاؤها بالصدق والكذب واستويا عنده وإيثاره الصدق على أنا نقول تقدير استواء الصدق والكذب في المقصود مع قطع النظر عن الغير تقدير مستحيل لأن الصدق والكذب متافيان ومن المحال تساوي المتافيين في جميع الصفات فلأجل ذلك التقدير المستحيل يستبعد العقل إيثار الكذب ومنع إيثار الصدق قالوا ولا يلزم من استبعاد منع إيثار الصدق على التقدير المستحيل استبعاده في نفس الأمر وإنما يلزم لو كان التقدير المستلزم واقعاً وهو ممنوع قالوا ولئن سلمنا أن ذلك التقدير ممكن فمآته أن يدل على حسن الصدق شاهداً ولكن لا

يلزم حسنه غائبا إلا بطريق قياس الغائب على الشاهد وهو فاسد لوضوح الفرق المانع من القياس والذي يقطع دابر القياس أن السيد لو رأى عبيده وامانه يمجج بعضهم في بعض ويركبون الظلم والفواحش وهو مطلع عليهم قادر على منعهم لقبح ذلك منه والله عز وجل قد فعل ذلك بعباده بل أعانهم وأمدهم ولم يقبح منه سبحانه ولا يصح قولهم أنه سبحانه تركهم لينزجروا بأنفسهم ليستحقوا الثواب لأنه سبحانه قد علم أنهم لا ينزجرون ولم لم يمنهم قهرا فكم ممنوع من الفواحش لعله وعجز وذلك أحسن من تمكينه مع العلم بأنه لا ينزجر وبالجملة فقياس أفعال الله على أفعال العباد باطل قطعا ومحض التشبيه في الأفعال ولهذا جمعت المعتزلة القدرية بين التعطيل في الصفات والتشبيه في الأفعال فهم معطلة مشبهة لباسهم معلم من الطرفين كيف وأن انفاذ الفريق الذي استدلتهم به حجة عليكم فان نفس الإغراق والإهلاك يحسن منه سبحانه ولا يقبح وهو أقيح شيء منا فالإنفاذ إن كان حسناً فالإغراق يجب أن يكون قبيحا فان قاتم لعل في ضمن الإغراق والإهلاك سرا لم نطلع عليه وغرضا لم نصل إليه فقدروا مثله في ترك انفاذنا نحن للفريق بل في اهلاكنا لمن نهلكه والفعلان من حيث التكليف والإيجاب مستويان عقلا وشرعا فانه سبحانه لا يتضرر بمعصية العبد ولا ينتفع بطاعته ولا تتوقف قدرته في الإحسان إلى العبد على فعل يصدر من العبد بل كلما أنعم عليه ابتداء بأجزل المواهب وأفضل العطايا من حسن الصورة وكال الخلقه وقوام البنية واعداد الآلة وإنعام الأداة وتعديل القامة ومامتته به من روح الحياة وفضله به من حياة الأرواح وما أكرمه به من قبول العلم وهداه إلى معرفته التي هي أسنى جوائزها (وأن تمدوا نعمة الله لا تحصوها) فهو سبحانه أقدر على الإنعام عليه دواما فكيف يوجب على العبيد عبادة شاقة في الحال لا رتقاب ثواب في ثاقى الحال أليس لو أتى إليه زمام الاختيار حتى يفعل ما يشاء جرى على سوق طبعه المائل إلى لذينة الشهوات ثم أجزل له في العطاء من غير حساب كان ذلك أروح للعبد ولم يكن قبيحا عند العقل فقد تعارض الأمران : أحدهما أن يكلفهم قياما وينهى حتى بطاح ويعصى ثم يشبههم ويعاقبهم على فعلهم . الثاني أنه لا يكلفهم بأمر ولا ينهى إذ لا ينتفع سبحانه منهم بطاعة لا يتضرر منهم بمعصية كلا بل لا تكون نعمه ثوابا بل ابتداء وإذا تعارض في العقول هذان الأمران فكيف يهتدى العقل إلى اختيار أحدهما حقا وقطعا فكيف تعرفنا العقول وجوبا على النفس بالمعرفة وعلى الجوارح بالطاعة وعلى البارئ سبحانه بالثواب والعقاب . قالوا ولا سيما على أصول المعتزلة القدرية فان التكليف بالأمر والنهى والإيجاب من الله لا حقيقة له على أصلهم فانه لا يرجع إلى ذات الرب تعالى صفة يكون بها أمرا ناهيا موجبا مكلفا بالأمر والنهى للخلق ومعلوم أنه لا يرجع إلى ذاته من الخلق صفة (٤ - مفتاح ٢)

والعقل عندهم إنما يعرفه على هذه الصفة ويستحيل عندهم أن يعرفه بأنه يقتضى ويطلب منه شيئاً أو يأمره وينهى بشيء كما يعقل الأمر والنهى بالطلب القائم بالأمر والنهى فإذا لم يقم به طلب استحالة أن يكون أمراً ناهياً فغاية العقل عندهم أن يعرفه على صفة يستحيل عليه الاتصاف بالأمر والنهى فكيف يعرفه على صفة يريد منه **حجة** فيستحق عليها ثواباً أو يكره منه معصية يستحق عليها عقاباً وإذا لا أمر ولا نهى يعقل فلا طاعة ولا معصية إذ هما فرع الأمر والنهى فلا ثواب ولا عقاب إذ هما فرع الطاعة والمعصية وغاية ما يقولون إنه يخلق في الهواء أو في بحر أفعال أو لا تفعل بشرط أن لا يدل الأمر والنهى المخلوق على صفة ذاتة غير كونه عالماً قادراً ومعلوم أن هذا لا يدل إلا على كون الفاعل قادراً عالماً حياً مريداً لفعله وأما دلالته على حقيقة الأمر والنهى المستلزمة للطاعة والمعصية المستلزمين للثواب والعقاب فلا فتعرف من ذلك أن من نقي قيام الكلام والأمر والنهى بذات الله لم يمكنه إثبات التكليف على العبد أبداً ولا إثبات حكم للفعل بحسن ولا قبح وفي ذلك إبطال الشرائع جملة مع استنادها إلى قول من قامت البراهين على صدقه ودلت المعجزة على نبوته فضلاً عن الأحكام العقلية المتعارضة المستندة إلى عادات الناس المختلفة بالإضافة والنسب والأزمنة والامكنة والأقوال وقد عرف بهذا أن من نقي قول الله وكلامه فقد نقي التكليف جملة وصار من أخيب القدرية وشرم مقالة حيث أثبت تنكيفاً وإيجاباً وتحريماً بلا أمر ولا نهى ولا اقتضاء ولا طلب وهذه مقدرته في حق الرب تعالى وأثبت فعلاً وطاعة ومعصية بلا فاعل ولا محدث وهذه مقدرته في حق العبد فليتنبه لهذه الثلاثة . قالوا وأيضاً فما من معنى يستبطن من قول أو فعل ليربط به حكم مناسب له إلا ومن جنده في العقل أمر آخر يعارضه يساويه في الدرجة أو يفضل عليه في المرتبة فيتحير العقل في الاختيار إلى أن يرد شرع يختار أحدهما ويرجمه من تلقائه فيجب على العاقل اعتباره واختياره لترجيح الشرع له لا لرجحانه في نفسه ونضرب لذلك مثلاً فنقول إذا قتل إنسان مثله عرض للعقل الصريح هاهنا آراء متعارضة . مختلفة منها أنه يجب أن يقتل قصاصاً ودعاً للجنة وزجراً للظلمة وحفظاً للحياة وشفاءً للغيظ وتبريداً لحر المعصية اللاحقة لأولياء القتل وبيمارضه معنى آخر أنه إن تلافى بازاء أتلاف وعدوان في مقابلة عدوان ولا يجبا الأول بقتل الثاني ففيه تكثير المفسدة بإعدام النفسين وأمامصلحة الردع والزجر واستبقاء النوع فأمر متروك وفي النصاص استهلاك محقق فقد تعارض الأمران وربما يعارضه أيضاً معنى ثالث وراهما فيفكر العقل أي راعى شرائط آخر وراه مجرد الإنسانية من العقل والبلوغ والعلم والجهد والكمال والنص والقراية والاجنبية أو لا فيتحير العقل كل التحير فلا بد إذا من شارح يفصل هذه الحطة ويقرر قانوناً يطرد عليه أمر الأمة وتستقيم عليه مصالحهم .

وظهر بهذا أن المعاني المستنبطة إذا كانت راجعة إلى مجرد استنباط العقل فيلزم من ذلك أن تكون الحركة الواحدة مشتملة على صفات متناقضة وأحوال متنافرة وليس معنى قولنا أن العقل استنبط منها أنها كانت موجودة في الشيء فاستخرجها العقل بل العقل تردد بين إضافات الاحوال بعضها إلى بعض ونسب الأشخاص والحركات نوعا إلى نوع وشخصا إلى شخص فيطرأ عليه من تلك المعاني ما حكيناه وأحصيناه وربما يبلغ مبلغا يشذ عن الإحصاء فعرف بذلك أن المعاني لم ترجع إلى الذات بل إلى مجرد الخواطر الطارئة على الأصل وهي متعارضة . قالوا وأيضا لو ثبت الحسن والقبح العقليان لتعلق بهما الإيجاب والتحریم شاهدا وغائبا على العبد والرب واللازم حال فاللزوم كذلك . أما الملازمة فقد كفانا أهل الإثبات تقريرها بالتزامهم أنه يجب على العبد عقلا بعض الافعال الحسنة ويحرم عليه القبيح ويستحق الثواب والعقاب على ذلك وأنه يجب على الرب تعالى فعل الحسن ورعاية الصلاح والأصلح ويحرم عليه فعل القبيح والشر وما لا فائدة فيه كالعيب ووضعوا بقولهم شريعة أوجبوا بها على الرب تعالى وحرموا عليه وهذا عندهم ثمرة المسئلة وفائدتها وأما انتفاء اللازم فإن الوجوب والتحریم بدون الشرع يمتنع إذ لو ثبت بدونها لقامت الحججة بدون الرسل والله سبحانه إنما أثبت الحججة بالرسل خاصة . كما قال تعالى (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) وأيضا ولو ثبت بدون الشرع لا يستحق الثواب والعقاب عليه وقد نفى الله سبحانه العقاب قبل البعث . فقال (وما كنا معذبين حق نبعث رسولا) . وقال تعالى (وهم يصطرون فيها ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير) فإنما احتج عليهم بالنذير . وقال تعالى (ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ما كنتم لفق جئناكم بالحق ولكن أكثركم للحق كارهون) والحق هاهنا هو ما بعث به المرسلون باتفاق المفسرين . وقال تعالى (كلما أتى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير) . وقال تعالى (ويوم يناديهم فيقول ماذا أجبتم المرسلين) فلا يسألهم تبارك وتعالى عن موجبات عقولهم بل عما أجابوا به رسله فعليه يقع الثواب والعقاب . وقال تعالى (ألم أعهد إليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان إنه لعدو مبين وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم) فاحتج عليهم تبارك وتعالى بما عهده إليهم على السنة رسله خاصة فإن عهده هو أمره ونهيته الذي بلغته رسله . وقال تعالى (وغرتهم الحياة الدنيا وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين) . فهذا في حكم الوجوب والتحریم على العباد قبل البعث . وأما انتفاء الوجوب والتحریم على من له الخلق والأمر ولا يسأل عما يفعل فن وجوه متعددة . أحدها أن الوجوب والتحریم في حقه سبحانه غير

معقول على الإطلاق وكيف يعلم أنه سبحانه يجب عليه أن يمدح ويذم ويثيب ويماقب على الفعل بمجرد العقل وهل ذلك إلا مغيب عنا فمعرفة أنه رضى عن فاعل وسخط على فاعل وأنه يثيب هذا ويماقب هذا ولم يخبر عنه بذلك بخبر صادق ولا دل على مواقع رضاه وسخطه عقل ولا أخبر عن محكومته ومعلومه مخبر فلم يبق إلا قياس أفعاله على أفعال عباده وهو من أفسد القياس وأعظمه بطلانا فإنه تعالى كما أنه ليس كمثل شئ في ذاته ولا في صفاته فكذلك ليس كمثل شئ في أفعاله وكيف يقاس على خلقه في أفعاله فيحسن منه ما يحسن منهم ويقبح منه ما يقبح منهم ونحن نرى كثيراً من الأفعال تقبح منا وهي حسنة منه تعالى كإيلاام الأطفال والحيوان وإهلاك من لو أهلكتنا نحن لقبح منامن الأموال والأنفس وهو منه تعالى مستحسن غير مستقبح وقد سئل بعض العلماء عن ذلك فأنتد السائل

ويقبح من سواك الفعل عندى فتفعلهم فيحسن منك ذا كا

ونحن نرى ترك إلقاء الغرقى والهلاكى قبيحاً منا وهو سبحانه إذا أغرقهم وأهلكهم لم يكن قبيحاً منه ونرى ترك أحدنا عبیده وإماده يقتل بعضهم بعضاً وبسبب بعضهم بعضاً ويفسد بعضهم بعضاً وهو متمكن من منعهم قبيحاً وهو سبحانه قد ترك عباده كذلك وهو قادر على منعهم وهو منه حسن غير قبيح وإذا كان هذا شأنه سبحانه وشأننا فكيف يصح قياس أفعالنا على أفعالنا فلا يدرك إذا للوجوب والتحريم عليه وجه كيف والإيجاب والتحريم يقتضى موجباً ومحرمأ أمرأ ناهياً وبينه فرق وبين الذى يجب عليه ويحرم وهذا محال فى حق الواحد القهار فالإيجاب والتحريم طلب للفعل والترك على سبيل الاستملاء فكيف تصور غائباً قالوا وأيضاً فلهذا الإيجاب والتحريم اللذين زعمتم على الله لوازم فاسدة بدل فسادها على فساد الملزوم . اللزوم الأول إذا أوجبتم على الله تعالى رعاية الصلاح والأصلح فى أفعاله فيجب أن توجبوا على العبد رعاية الصلاح والأصلح أيضاً فى أفعاله حتى يصح اعتبار الغائب بالشاهد وإذا لم يجب علينا رعايتهما بالاتفاق بحسب المقدور بطل ذلك فى الغائب ولا يصح تفريقكم بين الغائب والشاهد بالتعب والنصب الذى يلحق الشاهد دون الغائب لأن ذلك أو كان فارقاً فى محل الإلزام لكان فارقاً فى أصل الصلاح فإن ثبت الفرق فى صفته ومقداره ثبت فى أصله وإن بطل الفرق ثبت الإلزام المذكور . اللزوم الثانى إن القربات من التوافل صلاح فلو كان الصلاح واجباً وجب وجوب الفرائض . اللزوم الثالث أن خلود أهل النار فى النار يجب أن يكون صلاحاً لهم دون أن يردوا فيعتبوا ربهم ويتوبوا إليه ولا ينفعكم اعتذاركم عن هذا الإلزام بأنهم لوردوا لمعادوا لما نهوا عنه فإن هذا حق ولكن لو أماتهم وأعدمهم فقطع عناهم كان أصلح لهم ولو غفر لهم ورحمهم وأخرجهم من النار كان أصلح لهم من إمامتهم

واعدا مهم ولم يتضرر سبحانه بذلك . اللازم الرابع أن ما فعله الرب تعالى من الصلاح والأصلح وتركه من الفساد والعبث أو كان واجبا عليه لما استوجب بفعله له حمداً وثناء فإنه في فعله ذلك قد قضى ما وجب عليه وما استوجبه العبد بطاعته من ثوابه فإنه عنكم حقه الواجب له على ربه ومن قضى دينه لم يستوجب بقضائه شيئا آخر . اللازم الخامس أن خلق إبليس وجنوده أصلح للخلق وأنفع لهم من أن لم يخلق مع أن إقطاعه من العباد من كل ألف تسعائة وتسعة وتسعون . اللازم السادس أنه مع كون خلقه أصلح لهم وأنفع أن يكون أنظاره إلى يوم القيامة أصلح لهم وأنفع من إهلاكه وإماتته . اللازم السابع أن يكون تمكينه من إغوائهم وجريانه منهم مجرى الدم في إشارهم أنفع لهم وأصلح لهم من أن يحال بينهم وبينه . اللازم الثامن أن يكون إمامة الرسل أصلح للعباد من بقائهم بين أظهرهم مع هدايتهم لهم وأصلح من أن يحال بينهم وبينها . اللازم التاسع ما ألزمه أبو الحسن الأشعري للجبايى وقد سأله عن ثلاثة إخوة أمات الله أحدهم صغيراً وأحيا الآخرين فاختر أحدهما الإيمان والآخر الكفر فرفع درجة المؤمن البالغ على أخيه الصغير في الجنة لعمله فقال أخوه يارب لم لا تبنى منزلة أخى فقال إنه عاش وعمل أعمالا استحق بها هذه المنزلة فقال يارب فهلا أحييتى حتى أهل مثل عمله فقال كان الأصلح لك أن توفيتك صغيراً لأنى علمت أنك إن بلغت الكفر الكفر فكان الأصلح في حقه أن أمتك صغيراً فنادى أخوهما الثالث من أطباق النار يارب فهلا علمت معى هذا الأصلح واخترتنى صغيراً كما علمت مع أخى واخترته صغيراً فأسكت الجبايى ولم يجيبه بشيء . فإذا علم الله سبحانه أنه لو اخترم العبد قبل البلوغ وكال العقل لكان ناجياً ولو أمهله وسهل له النظر لعاند وكفر وجحد فكيف يقال إن الأصلح في حقه إبقاؤه حتى يبلغ والمقصود عنكم بالتكليف الاستصلاح والتعويض بأسنى الدرجات التى لا تقال إلا بالأعمال أو ليس الواحد منا إذا علم من حال ولده أنه إذا أعطى ما لا يتجر به فهلك وخسر بسبب ذلك فإنه لا يعرضه لذلك ويقبح منه تعريضه له وهو من رب العالمين حسن غير يقبح وكذلك من علم من حال ولده أنه لو أعطاه سيفاً أو سلاحاً يقاتل به العدو قتل به نفسه وأعطى السلاح لعدوه فإنه يقبح منه إعطاؤه ذلك السلاح والرب تعالى قد علم من أكثر عباده ذلك ولم يقبح منه سبحانه تمكينهم وإعطاؤهم الآلات بل هو حسن منه كيف وقد ساعدوا على نفوسهم أن الله سبحانه لو علم أنه لو أرسل رسولا إلى خلقه وكلفه الأداء عنه مع علمه بأنه لا يؤدى فإن علمه سبحانه بذلك يصرفه عن إرادة الخير والصلاح وهذا بمثابة من أدلى جبلا إلى غريق ليخلص نفسه من الغرق مع علمه بأنه يخنق نفسه به وقد ساعدوا أيضا على نفوسهم بأن الله سبحانه إذا علم أن فى تكليفه عبداً من عباده فساد الجماعة فإنه يقبح تكليفه لأنه استفساد لمن يعلم

أنه يكفر عند تكليفه . الإلزام الحادى عشر أنهم قالوا صدقوا بان الرب تعالى قادر على التفضل بمثل الثواب ابتداء بلا واسطة عمل فأى غرض له فى تمييز العباد للبلوى والمشاق ثم قولوا وكذبوا الغرض فى التكليف أن استيفاء المستحق حقه هنا له وألذ من قبول التفضل واحتمال المنة وهذا كلام أجمل الخلق بالرب تعالى وبحقه وبعظمته ومساو بينه وبين آحاد الناس وهو من أقيح النسبة وأخبثه تعالى الله عن ضلالهم علوا كبيرا فكيف يستنكف العبد المخلوق المربوب من قبول فضل الله تعالى ومنتته وهل المنة فى الحقيقة إلا الله المان بفضله قال تعالى (يمتن عليك أن أسألكم قل لا تمنوا على إسلامكم بل الله يمن عليكم إن هذا كم الإيمان إن كنتم صادقين) وقال تعالى (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لى ضلال مبين) ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم للأصم لم أجدكم ضلالا فهداكم الله بي وعالة فأعناكم الله بي فأجابوه بقولهم الله ورسوله أمن وباللهقول التى قد خسف بها أى حق للعبد على الرب حتى يمتنع من قبول منته عليه فبأى حق استحق الانعام عليه بالإيجاد وكال الحلقة وحسن الصورة وقوام البنية وإعطائه القوى والمنافع والآلات والأعضاء وتسخير مافى السموات وما فى الأرض له ومن أقل ماله عليه من النعم التنفس فى الهواء الذى لا يكاد يحظر بباله أنه من الأمم وهو فى اليوم والليلة أربعة وعشرون ألف نفس فاذا كانت أقل نعمه عليهم ولا أقل منها أربعة وعشرون ألف نعمة كل يوم و ليلة فإلى الظن بما هو أجل منها من النعم فى العقول السخيفة المخسوف بها أى علم لكم وأى سعى يقابل القليل من نعمه الدنيوية حتى لا يبقى لله عليكم منة إذا أنابكم لأنكم استوفيت ديونكم قبله ولا نعمة له عليكم فيها فأى أمة من الأمم بلغ جملها بأية هذا المبلغ واستنكفت عن قبول منته وزعمت أن لها الحق على ربها وإن تفضل عليها ومنته مكدر لالتذاذها ببطائه ولو أن العبد استعمل هذا الأدب مع ملك من ملوك الدنيا لقتلته وأبعده وسقط من عينه مع أنه لا نعمة له عليه فى الحقيقة إنما المنعم فى الحقيقة هو الله ولى النعم وموليا ولقد كشف القوم عن أقيح عورة من عورات الجهل بهذا الرأى السخيف والمذهب القبيح والحمد لله الذى طافنا بما ابتلى به أرباب هذا المذهب المشنكفين من قبول منة الله الزاعمين أن ما أنعم الله به عليهم حقه عليه وحقهم قبله وأنه لا يستحق الحمد والثناء على أداء ما عليه من الدين والخروج مما عليه من الحق لأن أداء الواجب يقتضى غيره تعالى الله عن أفكهم وكذبهم علوا كبيرا . الإلزام الثانى عشر انه يلزمهم أن يوجبوا على الله عز وجل أن يبيت كل من علم من الأطفال انه لو بلغ لكفر وعاند فان احترامه هو الأصلى له بلا ريب أو أن يصعدوا له سبحانه بما سيكون قبل كونه كما التزمه سلفهم الخبيث الذين

اتفق سلف الأمة الطيب على تكفيرهم ولا خلاص لهم عن أحد هذين الإلزامين إلا بالقرام
 مذهب أهل السنة والجماعة أن أفعال الله تعالى لا تقاس بأفعال عباده ولا تدخل تحت شرائع
 عقولهم الفاصرة بل أفعاله لا تشبه أفعال خلقه ولا صفاته صفاتهم ولا ذاته ذواتهم (ليس
 كمثل شئ وهو السميع البصير) . الإلزام الثالث عشر أنه سبحانه لا يؤلم أحدا من خلقه أبدا
 لعدم المنفعة في ذلك بالنسبة إليه وإلى العبد ولا ينفعكم اعتذاركم بأن الإيلام سبب مضاعفة
 الثواب ونيل الدرجات العلى وأن هذا ينتقض بالحيد- وان البهيم وينتقض بالأطفال الذين
 لا يستحقون ثوابا ولا عقابا ولا ينفعكم اعتذاركم بأن الطفل يذنبع به في الآخرة في زيادة ثوابه
 لا تنقاضه عليكم بالطفل الذي علم الله أنه يبلغ ويختار الكفر والجحود فأى مصلحة له في
 إيلامه وأى معنى ذكرتموه على أصولكم الفاسدة فهو منتقض عليكم بما لا جواب لكم عنه .
 الإلزام الرابع عشر أن من علم الله سبحانه إذا بلغ الأطفال يختاروا الإيمان والعمل الصالح
 فإن الأصلح في حقه أن يحببه حتى يبلغ ويؤمن فينال بذلك الدرجة العالية وان لا يحترمه صغيراً
 وهذا بما لا جواب لكم عنه . الإلزام الخامس عشر وهو من أعظم الإلزامات وأصعبها الزاما
 وقد التزمه القدرية وهو أنه ليس في مقدور الله تعالى لطف لو فعله الله تعالى بالكفار
 لآمنوا وقد التزم المعتزلة القدرية هذا اللازم وبنوه على أصلهم الفاسد أنه يجب على الله
 تعالى أن يفعل في حق كل عبدا ما هو الأصلح له فلو كان في مقدوره فعل يؤمن العبد عنده
 لوجب عليه أن يفعله به والقرآن من أوله إلى آخره يرد هذا القول ويكذبه ويخبر تعالى أنه
 لو شاء لهدى الناس جميعا ولو شاء لآمن من في الارض كلهم جميعا ولو شاء لآتى كل نفس هداها .
 الإلزام السادس عشر وهو بما التزمه القوم أيضا أن لطفه ونعمته وتوفيقه بالمؤمن كلطفه
 بالكافر وان نعمته عليهما سواء لم يخص المؤمن بفضل عن الكافر وكفى بالوحى وصرح المعقول
 وفطرة الله والاعتبار الصحيح واجماع الامة ردا لهذا القول وتكذيبا له . الإلزام السابع
 عشر أن ما من أصلح الا فوفقه ما هو أصلح منه والإقتصار على رتبة واحدة كالإقتصار على الصلاح
 فلا معنى لقولكم يجب مراعاة الاصلح اذ لانها به له فلا يمكن في الفعل رعایت . الإلزام الثامن عشر أن
 الايجاب والتحریم يقتضى سؤال الموجب المحرم ان أوجب عليه وحرّم هل فعل مقتضى ذلك أم لا وهذا
 محال في حق من لا يسهل عما يفعل وانما يعقل في حق المخلوقين وانهم يسألون وبالجملة فتحتم
 بهذه المسئلة طريقا للإستغناء عن الصواب وسلطتم بها الفلاسفة والصابئة والبراهمة وكل منكر
 للنبوات فهذه المسئلة بيننا وبينهم فانكم اذا زعمتم أن في العقل حا كما يحسن ويقبح ويوجب
 ويحرم ويتقاضى الثواب والعقاب لم تكن الحاجة الى البعثة ضرورية لإمكان الإستغناء عنها
 بهذا الحاكم ولهذا قالت الفلاسفة وزادت عليكم حجة وتقريراً قد اشتمل الوجود على خير
 مطلق وشر مطلق وخير وشر متزجين والخير المطلق مطلوب في العقل لذاته والشر المطلق

مرفوض في العقل لذاته والمتزوج مطلوب من وجه ومرفوض من وجه وهو بحسب الغالب من جهته ولا يشك العاقل أن العلم بجنسه ونوعه خير ومحمود ومطلوب والجهل بجنسه ونوعه شر في العقل فهو مستقيح عند الجمهور والفطر السليمة داعية إلى تحصيل المستحسن ورفض المستقيح سواء حمله عليه شارع أو لم يحمله . ثم الأخلاق الحميدة والخصال الرشيدة من العفة والجود والسخاء والتجدة مستحسنات فعلية وأضدادها مستقبجات فعلية وكال حال الإنسان أن تستكمل النفس قوى العلم الحق والعمل الخير والشرائع إنما ترد بتمهيد ما تقرر في العقل لا بتغييره لكن العقول الحرورة لما كانت قاصرة عن اكتساب المعقولات بأسرها عاجزة عن الاهتداء إلى المصلحة الكلية الشاملة لنوع الإنسان وجب من حيث الحكمة أن يكون بين الناس شرع يفرضه شارع يحملهم على الإيمان بالغييب جملة ويهديهم إلى مصالح معاشهم ومعادهم تفصيلا فيكون قد جمع لهم بين حظي العلم والعدل على مقتضى العقل وحملهم على التوجه إلى الخير المحض والإعراض عن الشر المحض استبقاء لنوعهم واستدامة لنظام العالم ثم ذاك الشارع يجب أن يكون ميزاً من بينهم بآيات تدل على أنها من عند ربه سبحانه راجحاً عليهم بعقله الرزين ورأيه المتين وحديثه النافذ وخلقه الحسن وسمته وهديه يلين لهم في القول ويشاورهم في الأمر ويكلمهم على قدر عقولهم ويكلفهم بحسب وسعهم وطاقتهم قالوا وقد أخطأت المعتزلة حين ردوا الحسن والقيح إلى الصفات الذاتية الأفعال وكان من حقهم تقرير ذلك في العلم والجهل إذ الأفعال تختلف بالأشخاص والأزمان وسائر الإضافات وليس هي على صفات نفسية لازمة لها بحيث لا تفارقها البتة . ثم زادت الصائبة في ذلك على الفلاسفة وقالوا لما كانت الموجودات في العالم السفلي مركبة على تأثير الكواكب والروحانيات التي هي مدبرات الكواكب وكان في اتصالاتها نظر سعيد ونحس واجب أن يكون في آثارها حسن وقيح في الأخلاق والخلق والأفعال والعقول الإنسانية متساوية في النوع فوجب أن يدركها كل عقل سليم وطبع قويم لا يتوقف معرفة المعقولات على من هو مثل ذلك العاقل في النوع فنحن لانحتاج إلى من يعرفنا حسن الأشياء وقيحها وخيرها وشرها ونفعها وضرها وكأنا نستخرج بالعقول من طبائع الأشياء ومنافعها ومضارها كذلك نستنبط من أفعال نوع الإنسان حسنها وقيحها فنلابس ما هو أحسن منها بحسب الاستطاعة ونجتنب ما هو قبيح منها بحسب الطاقة فأى حاجة بنا إلى شارع يتحكم على عقولنا . وزادت التناسخية على الصائبة بأن قالوا نوع الإنسان كما كان موصوفاً بنوع اختيار في أفعاله مخصوصاً بنطق وعقل في علومه وأحواله ارتفع عن الدرجة الحيوانية ارتفاع استخسار لها فان كانت أعماله على مناهج الدرجة الإنسانية ارتفعت إلى الملائكة وإن كانت على مناهج الدرجة الحيوانية انخفضت إليها أو إلى أسفل وهو أبداً في أحد

أمرين إما فعل يقتضى جزاء أو مجازاة على فعل فإ باله يحتاج في أفعاله وأحواله إلى شخص مثله يحسن أو يقيح فلا العقل يحسن ويقبح ولا الشرع ولكن حسن أفعاله جزاء على حسن أفعال غيره وقبح أفعاله كذلك وربما يظهر حسنها وقبحها صوراً حيوانية روحانية وإنما يصير الحسن والتقيح في الحيوانات أفعالاً إنسانية وليس بعد هذا العالم عالم آخر يحكم فيه ويحاسب ويثاب ويعاقب وزادت البراهمة على التناسخية بأن قالوا نحن لا نحتاج إلى شريعة وشارع أصلاً فإن ما يأمر به النبي لا ينظر إما أن يكون معقولاً أو غير معقول فإن كان معقولاً فقد استغنى بالعقل عن النبي وإن لم يكن معقولاً لم يكن مقبولاً فهذه الطوائف كلها لما جعلت في العقل حاكماً بالحسن والتقيح أداها إلى هذه الآراء الباطلة والنحل الكافرة . وأتم يامعاشر المثيثة يصعب عليكم الرد عليهم وقد وافقتموه على هذا الأصل . وأما نحن فأخذنا عليهم رأس الطريق وسددنا عليهم الأبواب فمن طرق لهم الطريق وفتح لهم الأبواب ثم رام مناجزة القوم فقد رام مرتقى صعباً . فهذه مجامع جيوش النفاة قد وافتك بعددها وعديدها وأقبلت إليك بحددها وحديدها . فإن كنت من أبناء الطعن والضرب فقد التقى الزحفان . وتقابل الصفان . وإن كنت من أصحاب التلول فالزم مقامك ولا تدن من الوطيس فإنه قد حى وإن كنت من أهل الأسراب الذين يسألون عن الأنباء ولا يثبتون عند اللقاء .

فدع الحروب لأقوام لها خلقوا وما لها من سوى أجسامهم جبن
ولا تلهم على ما فيك من جبن فبئست الحلتان اللؤم والجبن

قال المتوسطون من أهل الإثبات ما منكم أيها الفريقان إلا من معه حق وباطل ونحن نساعد كل فريق على حقه ونصير إليه . ونبطل مامعه من الباطل ونرده عليه . فنجعل حق الطائفتين مذنباً ثالثاً يخرج من بين فرث ودم لبنا خالصاً سائفاً للشاربين من غير أن تنتسب لى ذى مقالة وطائفة معينة انتساباً يحملنا على قبول جميع أحوالها والانتصار لها بكل غث وسمين ورد جميع أقوال خصومها ومكابريها على ما معها من الحق حتى لو كانت تلك الأقوال منسوبة إلى رئيسها وطائفتها لبالغت في نصرتها وتقريرها وهذه آفة مانجا منها إلا من أنعم الله عليه وأهله لمتابعة الحق أين كان ومع من كان وأما من يرى أن الحق وقف مؤبد على طائفته وأهل مذهبه وحجر محجور على من سواهم ممن لعله أقرب إلى الحق والصواب منه فقد حرم خيراً كثيراً وفاته هدى عظيم وهنا نحن نجلس مجلس الحكومة بين هاتين المقاتلتين فن أدلى بوجهته في موضع كان المحكوم له في ذلك الموضع وإن كان المحكوم عليه حيث بدلى خصمه بوجهته والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق والعدل بين الطوائف المختلفة . قال تعالى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن

أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضى بينهم وإن الذين أورتوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم). فأخبر تعالى أنه شرع لنا دينه الذي وصى به نوحا والنبیین من بعده وهو دين واحد ونهانا عن التفریق فيه ثم أخبرنا أنه ما تفرق من قبلنا في الدين إلا بعد العلم الموجب للإثبات وعدم التفرق وأن الحامل على ذلك التفرق البغي من بعضهم على بعض وإرادة كل طائفة أن يكون العلو والظهور لها ولقولها دون غيرها وإذا تأملت تفرق أهل البدع والضلال رأيت صادرا عن هذا بعينه. ثم أمر سبحانه نبيه أن يدعو إلى دينه الذي شرعه لأنبيائه وأن يستقيم كما أمره ربه وحذره من اتباع أهواء المتفرقين وأمره أن يؤمن بكل ما أنزله الله من الكتب وهذه حال المحق أن يؤمن بكل ما جمعه من الحق على لسان أي طائفة كانت ثم أمره أن يخبرهم بأنه أمر بالعدل بينهم وهذا يعم العدل في الأقوال والأفعال والآراء والمحاكمات كلها فنصبه ربه ومرسله للعدل بين الأمم فهكذا وارثه ينتصب للعدل بين المقالات والآراء والمذاهب ونسبته منها إلى القدر المشترك بينهما من الحق فهو أولى به وبتقريره وبالحكم لمن خصم به. ثم أمره أن يخبرهم بأن الرب المعبود واحد فالحامل للتفرق والاختلاف وهو ربنا وربكم والدين واحد ولكل عامل عمله لا يمدوه إلى غيره. ثم قال لاجبة بيننا وبينكم والهجعة ههنا هي الخصومة أي للخصومة ولا وجه للخصومة بيننا وبينكم بعد ما ظهر الحق وأسفر صحته وبانت أعلامه وانكشفت الغمة عنه وليس المراد نفي الاحتجاج من الطرفين كما يظنه بعض من لا يدري ما يقول وأن الدين لا احتجاج فيه كيف والقرآن من أو له إلى آخره حجج وبراهين على أهل الباطل قطعية يقينية وأجوبة لمعارضتهم وإفسادا لأقوالهم بأنواع الحجج والبراهين وإخبارا عن أنبيائه ورسله بإقامة الحجج والبراهين وأمر لرسوله بمجادلة المخالفين بالتي هي أحسن وهل تكون المجادلة إلا بالاحتجاج وإفساد حجج الخصم وكذلك أمر المسلمين بمجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن وقد ناظر النبي ﷺ جميع طوائف الكفرة ثم مناظرة وأقام عليهم ما أخصمهم به من الحجج حتى عدل بعضهم إلى محاربه بعد أن عجز عن رد قوله وكسر حجته واختار بعضهم مسالته ومشاركته وبعضهم بذل الجزية عن يد وهو صاغر كل ذلك بعد إقامة الحجج عليهم وأخذها بكظمهم وأسرها لنفوسهم وما استجاب له من استجاب إلا بعد أن وضعت له الحججة ولم يجد إلى ردها سبيلا وما خالفه أعداؤه إلا عنادا منهم وميلا إلى المكابرة بعد اعترافهم بصحة حججه وأنها لا تدفع فما قام الدين إلا على ساق الحججة. فقوله لا

حجة بيننا وبينكم أى لا خصومة فإن الرب واحد فلا وجه للخصومة فيه ودينه واحد وقد قامت الحجة وتحقق البرهان فلم يبق الاحتجاج والمخاصمة فائدة فإن فائدة الاحتجاج ظهور الحق ليتبع فإذا ظهر وعانده المخالف وترك جهودا وعنادا لم يبق للاحتجاج فائدة فلا حجة بيننا وبينكم أيها الكفار فقد وضح الحق واستبان ولم يبق إلا الإفراز به أو العناد والله يجمع بيننا يوم القيامة فيقضى للمحق على المبطل وإليه المصير قالوا وما نحن نتحرى القسط بين الفريقين عما بقوله صلى الله عليه وسلم المقسطون عند الله يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن الذين يدخلون في جحيمهم وأهلهم ، ما ولوا ويكفي في هذا قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمكم شأن قوم على أن لا تعدلوا أعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله إن الله خبير بما تعملون) قالوا قد أصاب أهل الإثبات من المعتزلة في قولهم أن الحسن والقبح صفات نبوتية للأفعال معلومة بالعقل والشرع وأن الشرع جاء بتقرير ما هو مستقر في الفطر والعقول من تحسين الحسن والأمر به وتقبیح القبيح والنهي عنه وأنه لم ينجح بما يخالف العقل والفطرة وإن جاء بما يعجز العقول عن أحواله والاستقلال به فالشرائع جاءت بمجازات العقول لا محالاتها وفرق بين ما لا تدرك العقول حسنه وبين ما تشهد به بجهه فالأول مما يأتي به الرسل دون الثاني وأخطوا في ترتيب العقاب على هذا القبيح عقلا كما تقدم وأصابوا في إثبات الحكمة لله تعالى وأنه سبحانه لا يفعل فعلا خاليا عن الحكمة بل كل أفعاله مقصودة لعواقبها الحميدة وغاياتها المحبوبة له وأخطوا في موضعين أحدهما أنهم أعادوا تلك الحكمة إلى المخلوق ولم يعيدوها إلى الخالق سبحانه على فاسد أصولهم في نفي قيام الصفات به فنفوا الحكمة من حيث أثبتها وجددوها من حيث أقروا بها . الموضع الثاني أنهم وضعوا تلك الحكمة شريعة بمقولهم وأوجبوا على الرب تعالى بها وحرموه وشبهوه بخلقه في أفعاله بحيث ما حسن منهم حسن منه وما قبح منهم قبح منه فلزمهم بذلك اللوازم الشنيعة وضاق عليهم المجال وعجزوا عن التخلص عن تلك الالتزامات ولو أنهم أثبتوا له حكمة تليق به لا يشبه خلقه فيها بل نسبتها إليه كنسبة صفاته إلى ذاته فكأنه لا يشبه خلقه في صفاته فكذلك في أفعاله ولا يصح الاستدلال بقبح القبح وحسن الحسن منهم على ثبوت ذلك في حقه تعالى ومن هاهنا استقال عليهم النفاة وصاحوا عليهم من كل قطر وأقاموا عليهم نائرة الشناعة وأصابوا أيضا في قولهم بأن الرب تعالى لا يمتنع في نفسه الوجوب والتحريم وأخطوا في جعل ذلك تابعا لمقتضى عقولهم وآرائهم بل يجب عليه ما أوجبه على نفسه ويحرم عليه ما حرمه هو على نفسه فهو الذى كتب على نفسه الرحمة وأحق على نفسه نصر المؤمنين وأحق على نفسه ثواب المطيعين وحرم على نفسه الظلم كما جملة محرما بين عباده وأصابوا في قولهم أنه سبحانه لا يجب الشر

والكفر وأنواع الفساد بل يكرها وأنه يجب الإيمان والخير والبر والطاعة ولكن أخطأوا في تفسير هذه المحبة والكرهه بمجرد معان مضمومة من ألفاظ خلقها في الهواء أوفى الشجرة ولم يجعلوها معاني ما يهدى به تعالى على فاسد أصولهم في التعطيل ونفى الصفات فنفوا المحبة والكرهه من حيث أنبتوها وأعادوها إلى مجرد الشرع ولم يثبتوا له حقيقة قائمة بذاته فان شرع الله هو أمره ونهيه ولم يقيم به عندهم أمر ولا نهى حقيقة قولهم أنه لا شرع ولا محبة ولا كراهه فإن زخرفوا القول وتحيلوا لإثبات ماسدوا على نفوسهم طريق اثباته وأصابوا أيضا في قولهم أن مصلحة المأمور تنشأ من الفعل تارة ومن الأمر تارة أخرى فرب فعل لم يكن منشأ لمصلحة المكلف فلما أمر به صار منشأ لمصلحته بالأمر ولو توسطوا هذا التوسط وسلكوا هذا المسلك وقالوا إن المصلحة تنشأ من الفعل المأمور به تارة ومن الأمر تارة ومنهما تارة ومن العزم المجرد تارة لا تنصفوا من خصومهم . فمثال الأول الصدق والعفة والإحسان والعدل فان مصالحها ناشئة منها ومثال الثاني التجرد في الإحرام والتطهر بالتراب والسعي بين الصفي والمروة ورمى الجمار ونحو ذلك فان هذه الأفعال لو تجردت عن الأمر لم تكن منشأ لمصلحة فلما أمر بها نشأت مصلحتها من نفس الأمر ومثال الثالث الصوم والصلاة والحج وإقامة الحدود وأكثر الأحكام الشرعية فان مصلحتها ناشئة من الفعل والأمر معا فالفعل يتضمن مصلحة والأمر بها يتضمن مصلحة أخرى فالمصلحة فيها من وجهين . ومثال الرابع أمر الله تعالى خليله إبراهيم بذبح ولده فإن المصلحة إنما نشأت من عزمه على المأمور به لا من نفس الفعل وكذلك أمره نبيه ﷺ ليلة الإسراء بخمسين صلاة فلما حصرتم المصلحة في الفعل وحده تسلط عليكم خصومكم بأنواع المناقضات والإلزامات قالوا وقد أصاب النفاة حيث قالوا إن الحججة إنما تقوم على العباد بالرسالة وإن الله لا يعذبهم قبل البعثة ولكنهم نقضوا الأصل ولم يطردوه حيث جوزوا تعذيب من لم تقم عليه الحججة أصلا من الأطفال والمجانين ومن لم تبلغه الدعوة وأخطوا في تسويتهم بين الأفعال التي خالف الله بينها فجعل بعضها حسنا وبعضها قبيحا وركب في العقول والفطر التفرقة بينهما كما ركب في الحواس التفرقة بين الحلو والحامض والمر والمذنب والسخن والبارد والضر والنافع فزعم النفاة أنه لا فرق في نفس الأمر أصلا بين فعل وفعل في الحسن والقبح وإنما يعود الفرق إلى عادة مجردة أو وهم أو خيال أو مجرد الأمر والنهي وسلبوا الأفعال حتى خواصها التي جعلها الله عليها من الحسن والقبح فالفطر والعقول وسلطوا عليهم خصومهم بأنواع الإلزامات والمناقضات الشنيعة جدا ولم يجدوا إلى ردها سبيلا إلا بالعناء وجدوا الضرورة وأصابوا في تفهم الإيجاب والتحریم على الله الذي أثبتته القدرية من المستزلة

ووضعوا على الله شريعة بمقولهم قادتهم إلى ما لا قبل لهم به من اللوازم الباطلة وأخطأوا في نقيهم عنه إيجاب ما أوجبه على نفسه وتحريم ما حرمه على نفسه بمقتضى حكمته وعدله وعزته وعلوه وأخطأوا أيضا في نقيهم حكمته تعالى في خلقه وأمره وأنه لا يفعل شيئا لشيء ولا يأمر بشيء لشيء. وفي إنكارهم الأسباب والقوى التي أودعها الله في الأعيان والأعمال وجعلهم كل لام دخلت في القرآن لتعميل أفعاله وأوامره لام عاقبة وكل باء دخلت لربط السبب بسببه باء مصاحبة فنقوا الحكم والغايات المطلوبة في أوامره وأفعاله وردوها إلى العلم والقدرة فجعلوا مطابقة المعلوم للعلم ووقوع المقدور على وفق القدرة هو الحكمة ومعلوم أن وقوع المقدور بالقدرة ومطابقة المعلوم للعلم عين الحكمة والغايات المطلوبة من الفعل وتعلق القدرة بمقدورها والعلم بمعلومه أعم من كون المعلوم والمقدور مشتعلا على حكمة ومصلحة أو مجردا عن ذلك والأعم لا يشعر بالأخص ولا يستلزمه وهل هذا في الحقيقة الأنفي للحكمة وإثبات لامر آخر وأخطأوا في تسويتهم بين المحبة والمشية وإن كل ما شاء الله من الأفعال والأعيان فقد أحبه ورضيه ومالم يشأه فقد كرهه وأبغضه فحجبه مشيئته وإرادته العامة وكرهته وبغضه عدم مشيئته وإرادته فلزمهم من ذلك أن يكون إبليس مجبوبا له وفرعون وهامان وجميع الشياطين والكفار بل أن يكون الكفر والفسوق والظلم والعدوان الواقعة في العالم محبوبة له مرضية وأن يكون الإيمان والهدى ووفاء العهد والبر التي لم توجد من الناس مكروهة مستحولة له مكروهة عمقوة عنده فسوا بين الأفعال التي فاوت الله بينها وسوا بين المشيئة المتعلقة بتكوينها وإيجادها والمحبة المتعلقة بالرضى بها وإختيارها وهذا مما استطال به عليهم خصوصهم كما استطالوا هم عليهم حيث أخرجوها عن مشيئة الله وإرادته العامة ونفوا تعلق قدرته وخلقها بها فاستطال كل من الفريقين على الآخر بسبب مامعهم من الباطل وهدى الله أهل السنة الذين هم وسط في المقالات والنحل لما اختلف الفريقان فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. فالقدريه حجروا على الله وألزموه شريعة حرموا عليه الخروج عنها وخصوصهم من الجبرية جوزوا عليه كل فعل يمكن يتنزه عنه سبحانه إذ لا يليق بغناه وحده وإكاله ما نزه نفسه عنه وحمد نفسه بأنه لا يفعله فالطائفتان متقابلتان غاية التقابل والقدريه أثبتوا له حكمة وغاية مطلوبة من أفعاله على حسب ما أثبتوه لخلقهم والجبرية نفوا حكمته اللائقة به التي لا يشابه فيها أحد والقدريه قالت أنه لا يريد من عباده طاعتهم وإيمانهم وأنه لا يسأل ذلك منهم والجبرية قالت أنه يجب الكفر والفسوق والعصيان ورضاه من فاعله والقدريه قالت أنه يجب عليه سبحانه أن يفعل بكل شخص ما هو الأصلح له والجبرية قالت أنه يجوز أن يعذب أوليائه وأهل طاعته ومن لم يطلع قط وينعم أعداءه ومن كفر به

وأشرك ولا فرق عنده بين هذا وهذا فليعجب العاقل من هذا التقابل والتباعد الذي يزعم كل فريق أن قولهم هو محض العقل وما خالفه باطل بصريح العقل وكذلك القدرية قالت أنه ألقى إلى عباده زمام الاختيار وفوض إليهم المشيئة والإرادة وأنه لم يخص أحداً منهم دون أحد بتوفيق ولا لطف ولا هداية بل ساوى بينهم في مقدوره ولو قدر أن يهدي أحداً ولم يهده كان بخلاً وأنه لا يهدي أحداً ولا يضلّه إلا بمعنى البيان والإرشاد وأما خلق الهدى والضلال فهو لإلهم ليس إليه وقالت الجبرية أنه سبحانه أجبر عباده على أفعالهم بل قالوا إن أفعالهم هي نفس أفعاله ولا فعل لهم في الحقيقة ولا قدرة ولا اختيار ولا مشيئة وإنما يعذبهم على ما فعله هو لا على ما فعلوه ونسبة أفعالهم إليه كحركات الأشجار والمياه والجمادات فالقدرية سلبوه قدرته على أفعال العباد ومشيئته لها والجبرية جعلوا أفعال العباد نفس أفعاله وأنهم ليسوا فاعلين لها في الحقيقة ولا قادرين عليها فالقدرية سلبته كمال ملكه والجبرية سلبته كمال حكمته والطائفتان سلبته كمال حمده وأهل السنة الوسط أثبتوا كمال الملك والحمد والحكمة فوصفوه بالقدرة التامة على كل شيء من الأعيان وأفعال العباد وغيرهم وأثبتوا له الحكمة التامة في جميع خلقه وأمره وأثبتوا له الحد كله في جميع ما خلقه وأمر به ونزهوه عن دخوله تحت شريعة يضعها العباد بأرائهم كما نزهوه عما نزه نفسه عنه بما لا يليق به فاستولوا على محاسن المذاهب وتجنبوا أرهاها ففازوا بالقدح المعلى وغيرهم طاف على أبواب المذاهب ففاز بأخص المطالب والهدى هدى الله مختص به من يشاء من عباده .

فصل

إذا عرفت هذه المقدمة فالكلام على كلمات النفاة من وجوه : أحدها قولكم لو قدر الإنسان نفسه وقد خلق تام الحلقة تام العقل دفعة من غير تأدب بتأديب الأيوين ولا تعلم من معلم ثم عرض عليه أمران : أحدهما أن الواحد أكثر من الإثنين والآخر أن الكذب قبيح لم يتوقف في الأول ويتوقف في الثاني فهذا تقدير مستحيل ركبتم عليه أمراً غير معلوم الصحة فان تقدير الإنسان كذلك محال . الوجه الثاني سلطنا إمكان التقدير لكن لم قلتم بأنه لا يتوقف في كون الواحد نصف الاثنين ويتوقف في كون الكذب قبيحاً بعد تصور حقيقته فلا نسلم أنه إذا تصور ماهية الكذب توقف في الجزم بقبحه وهل هذا إلا دعوة مجردة . الوجه الثالث سلطنا أنه قد يتوقف في الحكم بقبحه ولكن لا يلزم من ذلك أن لا يكون قبيحاً لذاته وقبحه معلوم للعقل وتوقف الذهن في الحكم العقلي لا يخرج عن كونه عقلياً ولا يجب التساوى في العقليات إذ بعضها أجلى من بعض . فان قلتم فهذا التوقف ينشأ أن يكون الحكم بقبحه ضرورياً وهو يبطل قولكم . قلنا هذا إنما لزوم من التقدير المستحيل في الواقع

والمحال قد يلزمه محال آخر سلطنا انه ينفي كون الحكم ببعجه ضروريا ابتداء فلم قلتم انه لا يكون ضروريا بعد التأمل والنظر. والضروري أعم من كونه ضروريا ابتداء بلا واسطة أو ضروريا بوسط ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ومن ادعى سلب الوسائط عن الضروريات فقد كابر أو اصطاح مع نفسه على تسمية الضروريات بما لا يتوقف على وسط. الوجه الرابع ان تصور ماهية الكذب يقتضى جزم العقل ببعجه ونسبة الكذب إلى العقل كنسبة المتناقرات الحسية إلى الحس فكما أن ادراك الحواس المتناقرات يقتضى نفيها عنها فكذلك ادراك العقل لحقيقة الكذب ولا فرق بينهما الا فرق ما بين ادراك الحس وادراك العقل فان جاز القدح في مدركات العقول وحكمها فيها بالحسن والقيح جاز القدح في مدركات الحواس. الوجه الخامس انكم فتجتم باب السفسطة فان القدح في معلومات العقول وموجباتها كالقدح في مدركات الحواس وموجباتها فن لجأ إلى المكابرة في المعقولات فقد فتح باب المكابرة في المحسوسات ولهذا كانت السفسطة تعرض أحيانا في هذا وهذا وليست مذهبا لامة من الناس يمشون عليه كما يظنه بعض أهل المقالات ولا يمكن أن تمش أمة ولا أحد على ذلك ولا تتم له مصلحة وانما هي حال عارضة لكثير من الناس وهي تكثر وتقل وما من صاحب مذهب باطل الا وهو مرتكب للسفسطة شاء أم أبى وسنذكر ان شاء الله فضلا فيما بعد نيين فيه ان جميع أرباب المذاهب الباطلة سوفسطائية صريحا ولزوما قريبا وبعيدا. الوجه السادس قولكم من حكم بأن هذين الأمرين سيان بالنسبة إلى عقله خرج عن قضايا العقول جوابه انكم ان أردتم بالتسوية كونهما معقولان في الجملة فن أين يخرج عن قضايا العقول من حكم بذلك وهل الخارج في الحقيقة عنها الا من منع هذا الحكم فان أردتم بالتسوية الاستواء في الادراك وان كليهما على رتبة واحدة من الضرورة فلا يلزم من عدم هذا الاستواء ان لا يكون العلم ببعج الكذب عقليا. الوجه السابع قولكم لو تقرر عند المثبت ان الله تعالى لا يتضرر بكذب ولا ينتفع بصدق كان الأمران في حكم التكليف على وتيرة واحدة كلام لا يرتضيه عاقل فانه من المتقرر ان الله تعالى لا يتضرر بكذب ولا ينتفع بصدق وانما يعود نفع الصدق وضرر الكذب على المكلف ولكن ليت شعري من أين يلزم ان يكون هذان الضدان بالنسبة إلى التكليف على وتيرة واحدة وهل هذا الا مجرد تحكم ودعوى باطلة. الوجه الثامن انه لا يلزم من كون الحكيم لا يتضرر بالقيح ولا ينتفع بالحسن ان لا يحب هذا ولا يبغض هذا بل تكون نسبتها إليه نسبة واحدة بل الأمر بالعكس وهو ان حكمته تقتضى بغضه للقيح وان لم يتضرر به ومحبه للحسن وان لم ينتفع به وحينئذ ينقلب هذا الكلام عليكم ونكون أسعد به منكم فنقول لو تقرر عند الثاني أن الله تعالى حكيم علم يضع الأشياء مواضعها وينزلها منازلها العلم ان الأمرين أعنى الصدق والكذب بالنسبة

إلى شرعه وتكليفه متباينان غاية التباين متضادان وانه يستحيل في حكمة التسوية بينهما وان يكونا على وتيرة واحدة ومعلوم إن هذا هو المعقول وما ذكرتموه خارج عن المعقول . الوجه التاسع قولكم ان الصدق والكذب على حقيقة ذاتية وان الحسن والقبح غير داخلين في صفاتهما الذاتية ولا يلزمهما في الوهم بالبدية ولا في الوجود ضرورة جوابه انكم ان أردتم ان الحسن والقبح لا يدخل في مسمى الصدق والكذب فسلم ولكن لا يفيدكم شيئاً فان غايته انما يدل على تغير المفهومين فكان ماذا وان أردتم ان ذات الصدق والكذب لا تقتضى الحسن والقبح ولا تستلزمهما فهل هذا الا مجرد المذهب ونفس الدعوى وهم مصادرة على المطلوب وخصوصكم يقولون ان معنى كونهما ذاتين للصدق والكذب ان ذات الصدق والكذب تقتضى الحسن والقبح وليس مرادهم ان الحسن والقبح صفة داخلية في مسمى الصدق والكذب وأنتم لم تبطلوا عليهم هذا . الوجه العاشر قولكم ولا يلزمهما في الوهم بالبدية ولا في الوجود دعوى مجردة كيف وقد علم بطلانها بالبرهان والضرورة . الوجه الحادى عشر قولكم ان من الأخبار التي هي صادقة ما يلام عليه مثل الدلالة على من هرب من ظالم ومن الأخبار التي هي كاذبة ما يثاب عليها مثل إنكار الدلالة عليه فلم يدخل كون الكذب قبيحاً في حد الكذب ولا لزمه في الوهم ولا في الوجود فلا يجوز ان يعد من الصفات الذاتية التي تلزم النفس وجوداً وعدمها . جوابه من وجوه . أحدها اننا لانسلم أن الصدق يقبح في حال ولأن الكذب يحسن في حال أبدأ ولا تنقلب ذاته وانما يحسن الوهم على الخبر الصادق من حيث لم يعرض الخبر ولم يور بما يقتضى سلامة النبي أو الولي . الوجه الثاني أنه أخبر بما لا يجوز له الإخبار به لاستلزامه مفسدة راجحة ولا يقتضى هذا كون الصدق قبيحاً بل الإخبار بالصدق هو القبيح وفرق بين النسبة المطابقة التي هي صدق وبين الاعلام بها فالقبح انما نشأ من الاعلام لامن النسبة الصادقة والاعلام غير ذاتي للخبر ولا داخل في حده إذا الخبر غير الاخبار ولا يلزم من كون الاخبار قبيحاً أن يكون الخبر قبيحاً وهذه الدقيقة غفل عنها الطائفتان كلاهما . الوجه الثالث أن قبح الصدق وحسن الكذب المذكورين في بعض المواضع لمعارضة مصلحة أو مفسدة راجحة لا يقتضى عدم انصاف ذات كل منهما بحكمه عقلاً فان العلل العقلية والأوصاف الذاتية المقتضية لأحكامها قد تتخلف عنها لفوات شرط أو قيام مانع ولا يوجب ذلك سلب اقتضاها لأحكامها عند عدم المانع وقيام الشرط وقد تقدم تقرير ذلك . الوجه الثاني عشر قولكم انه لم يبق للشبثين الا الاسترواح إلى عادات الناس من تسمية ما يضرهم قبيحاً وما ينفعهم حسناً كلام باطل فان استرواحهم إلى ماركبه الله تعالى في عقولهم وفطرتهم وبعث رسله بتقريره وتكميله من استحسان الحسن واستقباح القبيح الوجه الثالث عشر قولكم انها تختلف بمادة قوم دون قوم وزمان دون زمان ومكان دون

مكان و اضافة دون اضافة فقد تقدم أن هذا الاختلاف لا يخرج هذه القبائح والمستحسنات عن كون الحسن والقبح ناشئا من ذاتهما وان الزمان المعين والمكان المخصوص والشخص والقابل والاضافة شروط لهذا الاقتضاء على حد اقتضاء الأغذية والأدوية والمساكن والملابس آثارها فان اختلافها بالأزمنة والأمكنة والأشخاص والإضافات لا يخرجها عن الاقتضاء الذاتي ونحن لانعنى بكون الحسن والقبح ذاتيين الا هذا والمشاحة في الاصطلاحات لانفع طالب الحق ولا تجدى عليه الا المناكدة والتمنت فكم يعيدوا ويبدوا في الذاتي وغير الذاتي سموا هذا المعنى بما شئتم ثم ان أمكنكم ابطاله فابطلوه . الوجه الرابع عشر قولكم نحن لاننكر اشتها القضايا الحسنة والقبيحة من الخلق وكونها محمودة مشكورة مثنى على فاعلها أو مذمومها ولكن سبب ذكرها اما التدين بالشرائع واما الاعراض ونحن انما فنكرها في حق الله عز وجل لا تنفاه الاعراض عنه فهذا معترك القول بين الفرق في هذه المسئلة وغيرها فتهول لكم ما تعنون معاشر النفاة بالأعراض التي نفيتها عنها عن الله عز وجل ونفيتها لأجلها حسن أو امره الذاتية وقبح نواهيها الذاتية وزعمتم لأجلها أنه لا فرق عنده بين مذمومها ومحمودها وانها بالنسبة إليه سواء فاجبرونا عن مرادكم بهذه اللفظة البديعة المحتملة أنعون بها الحكم والمصالح والعواقب الحميدة والغايات المحبوبة التي يفعل ويأمر لأجلها أم تعنون بها أمراً ورام ذلك يجب تنزيه الرب عنه كما يشعر به لفظ الاعراض من الارادات فان أردتم المعنى الاول فنفيكم اياه عن أحكم الحاكمين مذهب لكم خالفتم به صريح المنقول وصریح المعقول وأنتيم ما لا تقر به العقول من فعل فاعل حكيم مختار للحكمة ولا لمصلحة ولا لغاية محمودة ولا عاقبة مطلوبة بل الفعل وعدمه بالنسبة إليه سيان وقلتم ما تنكروه الفطر والعقول ويرده التنزيل والاعتبار وقد قررنا من ذكر الحكم الباهرة في الخلق والأمر ما تقر به عين كل طالب للحق وهاهنا من أدلة اثبات الحكم المقصودة بالخلق والأمر أضعاف أضعاف ما ذكرنا بل لانسبة لما ذكرناه إلى ما تركناه وكيف يمكن انكار ذلك والحكمة في خلق العالم وأجزائه ظاهرة لمن تأملها بادية لمن أبصرها وقد رقت ـ طورها على صفحات المخلوقات يقرأها كل عاقل وغير كاتب نصبت شاهدة لله بالوحدانية والربوبية والعلم والحكمة والالطف والخبره :

تأمل سطور الكائنات فانها من الملائ الأعلى إليك رسائل

وقد خط فيها لو تأملت خطها الأكل شيء ما خلا الله باطل

واما النصوص على ذلك فمن طلبها بهرته كثرتها وتطابقها ولعلها ان تزيد على المتين وما يحيله النفاة لحكمة الله تعالى ان اثباتها يستلزم افتقاراً منه واستكمالاً بغيره فهو وسواس

فإن هذا بعينه وارد عليهم في أصل الفعل وأيضا فهذا إنما هو إكمال للصنع لاستكمال بالصنع وأيضا فإنه سبحانه فعالة عن كماله فإنه كمال ففعل لأن كماله عن فعالة فلا يقال فعل فكمال كما يقال للمخلوق وأيضا فإن مصدر الحكمة ومتعلقها وأسبابها عنه سبحانه فهو الخالق وهو الحكيم وهو الغنى من كل وجه أكمل الغنى وأتمه وكمال الغنى والحمد في كمال القدرة والحكمة ومن الخيال أن يكون سبحانه وتعالى فقيراً إلى غيره فاما إذا كان كل شيء فهو فقير إليه من كل وجه وهو الغنى المطلق عن كل شيء فأى محذور في اثبات حكمته مع احتياج مجموع العالم وكل ما يقدر معه إليه دون غيره وهل الغنى إلا ذلك والله سبحانه في كل صنع من صنائعه وأمر من شرائعه حكمة باهرة وآية ظاهرة تدل على وحدانيته وحكمته وعلمه وغناه وقيوميته وملكوته لا تنكرها إلا العقول السخيفة ولا تنبؤ عنها إلا الفطر المنكوسة :

وقه في كل تسكينه وتحريكه أبداً شاهد

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

وبالجملة فنحن لا ننتكر حكمة الله ولا نساعدكم على جحدها لتسميتكم إياها إعراضاً وإخراجكم لها في هذا القالب فالحق لا ينكر حكمه لسوء التعبير عنه وهذا اللفظ بدعي لم يرد به كتاب ولا سنة ولا أطلقه أحد من أئمة الإسلام وأتباعهم على الله . وقد قال الإمام أحمد لا نزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة المشنعين فهل نسكر صفات كماله سبحانه لأجل تسمية المعطلة والجهمية لها إعراضاً ولأرباب المقالات أغراض في سوء التعبير عن مقالات خصومهم وتخييرهم لها أقبح الألفاظ وحسن التعبير عن مقالات أصحابهم وتخييرهم لها أحسن الألفاظ وأتباعهم محبسون في قبور تلك العبارات ليس معهم في الحقيقة سواها بل ليس مع المتبوعين غيرها وصاحب البصيرة لا تهوله تلك العبارات الهائلة بل مجرد المعنى عنها ولا يكسوه عبارة منها ثم يحمله على محل الدليل السالم عن المعارض لحينئذ يبين له الحق من الباطل والحال من العاطل . الوجه الخامس عشر قولكم مستند الاستحسان والاستقباح التدين بالشرائع فيقال لا ريب أن التدين بالشرائع يقتضى الاستحسان والاستقباح ولكن الشرائع إنما جاءت بتكميل الفطر وتقريرها لا بتحويلها وتغييرها فما كان في الفطرة مستحسناً جاءت الشريعة باستحسانه فكسته حسناً إلى حسنه فصار حسناً من الجهتين وما كان في الفطرة مستقبحاً جاءت الشريعة باستقباحه فكسته قبحاً إلى قبحه فصار قبيحاً من الجهتين وأيضا فهذه القضايا مستحسنة ومستقبحة عند من لم تبلغه الدعوة ولم يقر بنبوته . وأيضا فجنى الرسول بالأمر بحسنها والنهي عن قبيحها دليل على نبوته وعلم على رسالته كما قال بعض الصحابة وقد سئل عما أوجب إسلامه فقال ما أمر بشيء فقال العقل ليته نهى عنه ولا نهى

عن شيء فقال العقل ليته أمر به فلو كان الحسن والقبح لم يكن مركزاً في الفطر والعقول لم يكن ما أمر به الرسول ونهى عنه علماً من أعلام صدقه ومعلوم أن شرعه ودينه عند الخاصة من أكبر أعلام صدقه وشواهد نبوته كما تقدم . الوجه السادس عشر قولكم في مشاركات الغلط التي يغلط الوهم فيها أنها ثلاث مشاركات الأولى أن الإنسان يطلق اسم القبيح على ما يخالف غرضه وإن كان يوافق غرض غيره من حيث أنه لا يلتفت إلى الغير فإن كل طبع مشغوف بنفسه فيقضى بالقبح مطلقاً فقد أصاب في الحكم بالقبح وأخطأ في إضافة القبح إلى ذات الشيء وغفل عن كونه قبيحاً لمخالفة غرضه وأخطأ في حكمه بالقبح مطلقاً ومنشأه عدم الالتفات إلى غيره فخاصه أمران أحدهما أنه إنما قضى بالحسن والقبح لموافقة غرضه ومخالفته الثاني أن هذه الموافقة والمخالفة ليست عامة في حق كل شخص وزمان ومكان بل ولا في جميع أحوال الشخص هذا حاصل ما طولتم به فيقال لا ريب أن الحسن يوافق الغرض والقبح يخالفه ولكن موافقة هذا ومخالفة هذا لما قام بكل واحد من الصفات التي أوجبت المخالفة والموافقة إذ لو كانا سواء في نفس الأمر وذاتهما لا تقتضي حسناً ولا قبحاً لم يختص أحدهما بالموافقة والآخر بالمخالفة ولم يكن أحدهما بما اختص به أولى من العكس فما لجأتم إليه من موافقة الغرض ومخالفته من أكبر الأدلة على أن ذات الفعل متصفة بما لأجله وافق الغرض وخالفه وهذا كموافقة الغرض ومخالفته في الطعوم والأغذية والروائح فإن ما لا يوافق الغرض منها الإنسان ووافقته مخالفة بالذات والوصف لما نافرته منها وخالفه ولم تكن تلك الملاءمة والمنافرة لمجرد العادة بل لما قام بالملائمة والمنافر من الصفات ففي الحبز والماء واللحم والفاكهة من الصفات التي اقتضت ملاءمتها الإنسان ما ليس في التراب والحجر والقصب والعصف وغيرها ومن ساوى بين الأمرين فقد كابر حسه وعقله فهكدا ما لا يوافق الغرض والعقول من الأفعال والأحوال وما خالفها هو لما قام بكل منها من الصفات التي اختصت به فأوجب الملاءمة والمنافرة فملاءمة العدل والأحسان والبر والعقول والفطر والحيوان لما اختصت به ذوات هذه الأفعال من أمور ليست في الظلم والإساءة وايست هذه الملاءمة والمنافرة لمجرد العادة والتدين بالشرائع بل هي أمور ذاتية لهذه الأفعال وهذا مما لا ينكره العقل بعد تصوره . الوجه السابع عشر أننا لا ننكر أن للإنسان يلائمه ما اعتاده من الأغذية والمسكن والملابس ويتأثر بها وإن كان أشرف منها وأفضل ومن هذا إلف الأوطان وحب المساكن والحنين إليها ولكن هل يلزم من هذا أن تكون الملاءمة والمنافرة كلها ترجع إلى الإلف والعادة المجردة ومعلوم أن هذا مما لا سبيل إليه إذ الحكم على فرد

جزئى من أفراد النوع لا يقتضى الحكم على جميع النوع واستلزام الفرد المعين من النوع
اللازم المعين لا يقتضى استلزام النوع له وثبوت خاصة معينة للفرد الجزئى لا يقتضى ثبوتها
للنوع السلكى : الوجه الثامن عشر أن غاية ما ذكرتم من خطأ الوهم فى اعتقاده إضافة القبح
إلى ذات الفعل وحكمه بالاستقباح مطلقا بما قد يعرض فى بعض الأفعال فهل يلزم من ذلك
أنه حيث قضى بهاتين القضيتين يكون غالطا بالنسبة إلى كل فعل ونحن إنما علمنا غلظه
فما غلط فيه لقيام الدليل العقلى على غلظه فأما إذا كان الدليل العقلى مطابقا لحكمه فمن
أين لكم الحكم بغلظه . فإن قلتم إذا ثبت أنه يغلط فى حكم ما لم يكن حكمه مقبولا
إذ لا ثقة بحكمه قننا إذا جوزتم أن يكون فى الفطرة حاكما كان الوهم وحاكم العقل
ونسبتم حكم العقل إلى حكم الوهم وقلتم فى بعض القضايا التى يجزم العقل بها هى من
حكم الوهم لم يبق لكم وثوق بالقضايا التى يجزم بها العقل ويحكم بها لاحتجال أن يكون
مستندها حكم الوهم لا حكم العقل فلا بد لكم من التفريق بينهما ولا بد أن تكون
قضاياه ضرورية ابتداء وانتهاء وإذا جوزتم أن يكون بعض القضايا الضرورية وهمية لم
يبق لكم طريق إلى التفريق (الوجه التاسع عشر) أن هذا الذى فرضتموه فيمن يتقبح
شيئا لمخالفة عرضه ويستحسنه لموافقة عرضه أو بالعكس إنما مورده الحيات غالباً كالمآكل
والملابس والمسكن والمناكح فإنها بحسب الدواعى والميول والعوائد والمناسبات فهى
إنما تكون فى الحركات وأما السكيات العقلية فلا تكاد تعارض تلك فلا يكون العدل والصدق
والإحسان حسنا عند بعض العقول قبيحاً عند بعضها كما يكون اللون أسود مشتهى حسنا
موافقاً لبعض الناس مبغوضاً مستقبجاً لبعضهم ومن اعتبر هذا بهذا فقد خرج واعتبر الشيء
بما لا يصح اعتباره به ويؤيد هذا (الوجه العشرون) أن العقل إذا حكم بقبح الكذب
والظلم والفواحش فإنه لا يختلف حكمه بذلك فى حق نفسه ولا غيره بل يعلم أن كل عقل
يستقبجها وأن كان يرتكبها لحاجته أو جهله فلما أصاب فى استقباحها أصاب فى نسبة القبح
إلى ذاتها وأصاب فى حكمه بقبحها مطلقا ومن غلطه فى بعض هذه الأحكام فهو الغالط عليه
وهذا بخلاف ما إذا حكم باستحسان مطعم أو ملبس أو مسكن أو لون فإنه يعلم أن غيره
يحكم باستحسان غيره وأن هذا مما يختلف باختلاف العوائد والأمم والأشخاص فلا يحكم
به حكما كلياً إلا حيث يعلم أنه لا يختلف كما يحكم حكما كلياً بأن كل ظمآن يستحسن شرب
الماء ما لم يمنع منه مانع وكل مقرر يستحسن لباس ما فيه دفوه ما لم يمنع منه مانع وكذلك كل
جائع يستحسن ما يدفع به سورة الجوع فهذا حكم كلى فى هذه الأمور المستحسنة لا غلط
فيه مع كون المحسوسات عرضة لاختلاف الناس فى استحسانها واستقباحها بحسب الأغراض

والعوائد والإلف فالظن بالأمور الكلية العقلية التي لا تختلف إنما هي نفى وإثبات (الوجه الحادى والعشرون) قواسمكم من منارات الغلط إنما هو مخالف للغرض في جميع الأحوال إلا في حالة نادرة بل لا يلتفت الوهم إلى تلك الحالة النادرة بل لا يخطر بالبال فيقضى بالقبح مطلقاً لاستيلاء قبحه على قلبه وذهاب الحالة النادرة عن ذكره لحكمه على الكذب بأنه قبيح مطلقاً وعقلية (١) عن الكذب يستفاد به عصمة دم نبي أوولى وإذا قضى بالقبح مطلقاً واستمر عليه مرة وتكرر ذلك على سماعه وإسائه انغرس في قلبه استةباح مستند إلى آخر فضمونه بعد الأطالة أنه لو كان الكذب قبيحاً لذاته لما تخلف عليه القبيح ولكنه يتخلف إذا تضمن عصمة دم نبي ففي هذه الحالة ونحوها لا يكون قبيحاً وهي حالة نادرة لا تكاد تخطر بالبال فيقضى العقل بقبح الكذب مطلقاً ويغفل عن هذه الحالة وهي تنافي حكمه بقبحه مطلقاً ثم ترك وينشأ على ذلك الاعتقاد فيظن أن قبحه لذاته مطلقاً وليس كذلك وهذا بعد تسليمه لا يمنع كونه قبيحاً لذاته وإن تخلف القبيح عنه لمعارض راجح كما أن الاغذاء بالميتة والدم والحلم الخنزير يوجب نباتاً خبيثاً وإن يتخلف عنه ذلك عند المخمصة كيف وقد بينا أن القبيح لا يتخلف عن الكذب أصلاً وأما إذا تضمن عصمة ولى فالحسن وإنما هو التعريض . والصدق لا يقبح أبداً وإنما القبيح الإعلام به وفرق بين الخبر والإخبار فالقبيح إنما وقع في الإخبار لافي الخبر ولو سلمنا ذلك كله لتخلف الحكم العقلي اقيام مانع أو لفوات شرط غير مستنكر فهذه الشبهة من أضعف الشبه وحسبك ضعفاً بحكم إنما يستند إليها والى أمثالها (الوجه الثانى والعشرون) أن الوهم قد سبق إلى العكس كمن يرى شيئاً مقروناً بشيء فيظن الشيء لا محالة مقروناً به مطلقاً ولا يدري أن الأخص أبداً مقرون بالأعم من غير عكس وتمشيك ذلك بنفرة السلم من الحبل المرقش ونفور الطبع عن العسل إذا شبه بالعذرة إلى آخر ما ذكرتم من الأمثال كشفرة الطبع عن الحسنة ذات الاسم القبيح ونفرة الرجل عن البيت الذى فيه الميت ونفرة كثير من الناس عن الأقوال الصحيحة التي تضاف إلى من يسيئون الظن بهم فنحن لا ننكر أن للوهم تأثير في النفوس وفي الحب والبغض بل هو غالب على أكثر النفوس في كثير من الأحوال ولكن إذا سلط عليه العقل الصريح تبين غلطه وأن ما حكم به إنما هو موهوم لا معقول كما إذا سلط العقل الصريح والحسن على الحبل المرقش تبين أن نفرة الطبع عنه مستندها الوهم الباطل وكذلك إذا سلط الذوق والعقل على العسل تبين أن نفرة الطبع عنه مستندها

(١) هكذا وقع في الأصل وليجر من مظاهره .

الوهم الكاذب وإذا تأمل الطرف محاسن الجميلة البديعة الجمال تبين أن نفرته عنها لقبح اسمها وهم فاسد وإذا سلط العقل الصريح على الميت تبين أن نفرة الرجل عنه لتوهم حركته وثورانه خيال باطل وهم فاسد وهكذا نظرنا ذلك . . أفترى يلزم من هذا أنا إذا سلطنا العقل الصريح على الكذب والظلم والفواحش والإساءة إلى الناس وكفران النعم وضرب الوالدين والمبالغة في إهانتها وسبها وأمثال ذلك تبين أن حكمه بقبحها وهم منه ليكون نظير ما ذكرتم من الأمثلة وهل في الاعتبار أفسد من اعتباركم هذا فإن الحكم فيما ذكرتم قد تبين بالعقل الصريح والحس أنه حكم وهمي ونحن لا تنازع فيه ولا عاقل لأننا إن سلطنا عليه العقل والحس ظهر أن مستنده الوهم وأما في القضايا التي ركب في العقول والفطر حسننها وقبحها فإننا إذا سلطنا العقل الصريح عليها لم يحكم لها بخلاف ماهي عليه أبداً إلا أن يلبثوا إلى دبوس السارق وهو الصدق المتضمن هلاك وإلى الكذب المتضمن عصمته وليس معكم ما تصولون به سواء وقد بينا حقيقة الأمر فيه بما فيه كفاية وحتى لو كان الأمر فيهما كما ذكرتم قطعاً لم يجوز أن يبطل بهما ما ركب الله في العقول والفطر وأزما إياه التزاماً لا انفكاك لها عنه من استحسان الحسن واستقباح القبيح والحكم بقبحه والتفرقة العقلية التابعة لذواتهما وأوصافهما بينهما وقد أنكر الله سبحانه على العقول التي جوزت أن يجعل الله فاعل القبيح وفاعل الحسن سواء ونزه نفسه عن هذا الظن وعن نسبة هذا الحكم الباطل إليه ولولا أن ذلك قبيح عقلاً لما أنكره على العقول التي جوزته فإن الإنكار إنما كان يتوجه عليهم بمجرد الشرع والخبر لا بافساد ما ظنوه عقلاً ولا يقال فلو كان هذا الحكم باطلاً قطعاً لما جوزته أو تلك العقلاء لأن هذا احتجاج بعقول أهل الشرك الفاسدة التي عابها الله وشهد عليهم بأنهم لا يعقلون وشهدوا على أنفسهم بأنهم لو كانوا يسمعون أو يعقلون ما كانوا في أصحاب السعير وهل يقال إن استحسان عبادة الأصنام بعقولهم واستحسان التثايت والسجود للقمر وعبادة النار وتعظيم الصليب يدل على حسنها لاستحسان بعض العقلاء لها . فان قيل فهذا حجة عليكم فان عقول هؤلاء قد قضت بحسنها وهي أفتح القبايح . قيل ما مثلنا ومثلكم في ذلك إلا كمثل من قال إذا كان الأحوال يرى القمر اثنين لم يبق لنا وثوق بكون صحيح الفهم إذا ذاق الشيء المر يدوقه عذبا وحلوا وإذا كان صاحب الفهم السقيم يعيب القول الصحيح ويشهد ببطلانه لم يبق لنا وثوق بشهادة صاحب الفهم المستقيم بصحته إلى أمثال ذلك فإذا كانت فطرة أمة من الأمم وشرذمة من الناس وعقولهم قد فسدت فهل يلزم من هذا ابطال شهادة العقول السليمة والفطر المستقيمة . ولو صح لكم هذا الاعتراض يبطل استدلالكم على كل منازع لكم في

كل مسألة فإنه عاقل وقد شهد عقله بها بخلاف قولكم وكفى بهذا فساداً وطلانا وكفى برد العقول وسائر العقلاء له والحمد لله رب العالمين .

(الوجه الثالث والعشرون) قولكم ان الملك العظيم إذا رأى مسكيناً مشرفاً على الهلاك استحسن انقاذه والسبب في ذلك دفع الأذى الذى يلحق الإنسان من رقة الجنسية وهو طبع يستحيل الانفكاك عنه إلى آخره كلام في غاية الفساد فان مضمونه أن هذا الإحسان العظيم والنزل من مثل هذا الملك القادر إلى الإحسان إلى مجهود مضرور قد مسه الضر ونقطعت به الأسباب وانقطعت به الحيل ليس فعلاً حسناً في نفسه ولا فرق عند العقل بين ذلك وأن يلقي عليه حجراً يفرقه وإنما مال إليه طبعه لرقة الجنسية ولتصويره نفسه في تلك الحال واحتياجه إلى من ينقذه والا فلو جردنا النظر إلى ذات الفعل وضرربنا صفحا عن لوازمه وما يقترن به ويعت عليه لم يقض العقل بحسنه ولم يفرق بينه وبين القاء حجر عليه حتى يفرقه هذا قول يكفى في فساده مجرد تصويره وليس في المقدمات البديهية ما هو أجل وأوضح من كون مثل هذا الفعل حسناً لذاته حتى يحتج بها عليه فان الاحتجاج إنما يكون بالأوضح على الأخفى فإذا كان المطلوب المستدل عليه أوضح من الدليل كان الاستدلال عناء وكلفة ولكن تصور الدعوى ومقابلتها تصويراً مجرداً يعرضان على العقول التي لم يسبق إليها تقليد الآراء ولم يتواطأ عليها ويتلقاها صاغر عن كبر وولد عن والد حتى نشأت معها بنشئها فهي تسمى بنصرتها بما دب ودرج من الأدلة لاعتقادها أولاً أنها حق في نفسها لإحسانها الظن بآرائها فلو تجردت من حب من ولده وبغض من خالفته وتجردت النظر وصارت العلم وتابعت المسير في المسئلة إلى آخرها لأوشك أن تعلم الحق من الباطل ولكن . حبك الشيء يعنى ويصم . والنظر بعين البغض يرى المحاسن مساوياً هذا في إدراك البصر مع ظهوره ووضوحه فكيف في إدراك البصيرة لاسيما إذا صادف مشكلاً فهذه بلية أكثر العالم .

فان تنج منها تنج من ذى عظيمه وإلا فاني لا إخالك ناجياً

(الوجه الرابع والعشرون) أن اقتران هذه الأمور التي ذكرتتموها من رقة الجنسية وتصور نفسه بصورة من يريد انقاذه ونحوها هي أمور تقترن بهذا الإحسان فيقوم الباعث على فعله ولا يوجب تجرده عن وصف يقتضى حسنه وإن يكون ذاته مقتضية لحسنه وإن اقترن بفاعل هذا الأمور وما مثلكم في ذلك إلا كمثل من قال إن تناول الأطعمة والأغذية والأدوية ليس حسناً لذاته فانه يقترن بمتناولها من لذة المرة لقم المعدة ما يوجب نزوعها إلى طلب الغذاء لقيام البنية وكذلك الأدوية وغيرها ومعلوم ان هذه البواعث والدواعي وأسباب الميول لا ينافي الاقتضاء الذاتي وقيام الصفات التي تقتضى الانتفاع بها فكذلك تلك

البواعث والدواعى وأسباب الميول التي تحصل لفاعل الإحسان ومنقذ الغريق والحريق وما ينبجى الهالك لا ينافى ما عليه هذه الأفعال في ذواتها من الصفات التي تقتضى حسنها وقبح أضدادها (الوجه الخامس والعشرون) قولكم أنه يقدر نفسه في تلك الحال وتقديره غيره معرضان الإنقاذ فيستقبحه منه لمخالفته غرضه فيدفع عن نفسه ذلك القبح المتوهم فيقال هذا القبح المتوهم إنما نشأ عن القبح المحقق في ترك الإحسان إليه مع قدرته عليه وعدم تضرده به فالقبح محقق في ترك إنقاذه ومتوهم في تصويره نفسه بتلك الحال وعدم إنقاذه غيره له فلو لا تلك الحقيقة لم يحكم العقل بهذا القبح الموهوم وكون الإنقاذ موافقا للغرض وتركه مخالفا له لا ينبغي أن يكون في ذاته حسنا وقبيحا ملائما وافق الغرض أو خالفه لما اتصفت به ذاته من الصفات المتضمنة لهذه الموافقة والمخالفة (الوجه السادس والعشرون) قولكم فلو فرض هذا في بهيمة أو شخص لارادة فيه فيبقى أمر آخر وهو طلب الثناء على إحسانه فيقال طلب الثناء يقتضى أن هذا الفعل بما يتعلق به الثناء وما ذلك إلا لأنه في نفسه على صفة تقتضى الثناء على فاعله ولو كان هذا الفعل مساويا لضده في نفس الأمر لم يتعلق الثناء به والذم بضده . وفعله لتوقع الثناء لا ينفى أن يكون على صفة لأجلها استحق فاعله الثناء بل هو باقتضاء ذلك أولى من نفيه (الوجه السابع والعشرون) قولكم فإن فرض في موضع يستحيل أن يعلم فيبقى ميل و ترجيح يضاهاى نفرة طبع السليم عن الحبل وذلك أنه رأى هذه الصورة مقرونة باثناء فيظن أن الثناء مقرون بها بكل حال كما أنه لما رأى الأذى مقرونا بصورة الحبل وطبعه ينفر عن الأذى فينفر عن المقرون به فالهرون بالذيد لذيد والمقرون بالمكروه مكروه (فيقال يا عجبا) كيف يرد أعظم الإحسان الذي فطر الله عقول عباده وفطرهم على إحسانه حتى لو تصور نطق الحيوان البهيم لشهد باستحسانه إلى مجرد وهم وخيال فاسد يشبه نفرة طبع الرجل السليم عن حبل مرقش . نتأمل كيف يحمل نفرة الآراء المتقلدة وبعض مخالفتها على أمثال هذه الشئع وهل سوى الله سبحانه في العقول والفطر بين إنقاذ الغريق والحريق وتخليص الأسير من عدوه وإحياء النفوس وبين نفرة طبع السليم عن حبل مرقش لتوهمه أنه حمية وقد كان مجرد تصور هذه الشبهة كافيًا في العلم ببطلانها ولكننا زدنا الأمر إيضاحا وبيانا (الوجه الثامن والعشرون) فوالكم الإنسان إذا جالس من عشقه في مكان فإذا انتهى إليه أحس في نفسه تفرقة بين ذلك المكان وغيره واستشهادكم على ذلك بقول الشاعر أمر على الديار ديار ليلي . وقوله . وحبب الرجال إليهم . (فيقال) لا ريب أن الأمر هكذا ولكن هل يلزم من هذا استواء الصدق والكذب في نفس الأمر واستواء العدل والظلم والبر والفجور والإحسان والإساءة بل هذا المثال نفسه حجة عليكم فإنه لم يمل طبعه

إلى ذلك الممكن مع مساواته لجميع الأمكنة عنده وكذلك حنينه إلى وطنه ومحبة له وكذلك حنينه إلى إلفه من الناس وغيرهم فإن هذا لا يقع منه مع تساوى تلك الأماكن والأشخاص عنده بل لظنه اختصاصهما بأمور لا توجد في سواهما فترتب ذلك الحب والميل على هذا الظن ثم له حالان ، أحدهما أن يكون كما ظنه بل ذلك الممكن أو الشخص مساو غيره وربما يكون غيره أكمل منه في الأوصاف التي تقتضى حبه والميل إليه فهذا إذا ساط العقل الحس على سبب ميله وحبه علم أنه مجرد إلف عادة أو تذكرة أو تخيل وهذا الوهم مستند إلى ما تقرر في العقل من أن اختصاص الحب والميل بالشئ دون غيره لما اختص به من الصفات التي اقتضت ذلك وكذلك تعلق النفرة والبغض به ثم تغلب الوهم حتى يتخيل أن تلك الصفات باينة عن المحل وإيست فيه بل يكون المحل مقرونا بتلك الصفات فيجب ويبغض لأجل تلك المفارقة فقارن المحبوب محبوب ومقارن المكروه مكروه كقوله

وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا

وقول الآخر

إذا ذكروا أوطانهم ذكروهم وعهوداً جرت فيها فحنوا لذلك (١)

(الوجه التاسع والعشرون) قولكم إن الصبر على السيف في ترك كلمة الكفر لا يستحسنه العقلاء لولا الشرع بل ربما استبحوه إنما يستحسن الثواب أو الثناء بالجماعة وكذلك بالصبر على حفظ السر والوفاء بالعهد لما في ذلك من المصالح فإن فرض حيث لا تنافيه فقد وجد مقرونا بالثناء فيبقى ميل الوهم المقرون (فيقال) لكم استحسان الشرع له مطابق لاستحسان العقل لا يخالف وكذلك انتظار الثواب به وهو حسنة في نفسه وكذلك المصالح المترتبة على حفظ السر والوفاء بالعهد مما قام بذوات هذه الأفعال من الصفات التي أوجبت المصالح إذ لو ساءت غير هالم تكن باقتضاء المصلحة أولى مما (وقولكم) أنه إذا وجب فرض حيث لا تنافيه يبقى ميل الوهم للمقارنة فقد تقدم أن هذا الميل تبع للحقيقة وأنه يستحيل وجوده في فعل لا يقتضى ذاته المصلحة والاستحسان وأن حصول الوهم المقارن تبع للحقيقة الثابتة لاستحالة حصول هذا الوهم في فعل لا تكون ذاته منشأ الأمر الموهوم فيتوهم الذهن حيث تنتفي الحقيقة (الوجه الثلاثون) قولكم إن من عرضت له حاجة وأمكن قضاءها بالصدق والكذب وأنه إنما يؤثر الصدق لأنه وجده مقرونا بالثناء فهو يؤثر لما يقترن به من الثناء (جوابه) أيضاً ما تقدم وأن اقترانه بالثناء لما اختص به من الصفات التي اقتضت الثناء على فاعله كيف والكذب يتضمن لفساد نظم العالم ولا يمكن قيام العالم عليه لاني معاشهم ولا في معادهم بل هو يتضمن لفساد المعاش والمعاد ومفاسد الكذب اللازمة له معلومة عند خاصة الناس وعامتهم كيف وهو منشأ كل شر وفساد

(١) هكذا في الأصل ولم يكن بيدنا من أول الباب إلا أصلاً واحداً فيعبر.

الأعضاء لسان كذوب وكم قد أزيلت بالكذب مزدول ومالك وخربت به من بلاد واستلبت به من نعم وتعطلت به من معاش وفسدت به مصالح وغرست به عداوات وقطعت به مودات وافترقه غنى وذل به عزيز وهتك به مصونة ورميت به محصنة وخلت به دور وقصور وعمرت به قبور وأزيل به أنس واستجلبت به وحشة وأفسد به بين الإبن وأبيه وغاض بين الأخ وأخيه وأحال الصديق عدواً مبيناً ورد الغنى العزيز مسكيناً وكم فرق بين الجيب وحييه فأفسد عليه عيشته ونقص عليه حياته وكم جلا عن الأوطان وكم سود من وجوه وطمس من نور وأعمى من بصيرة وأفسد من عقل وغير من فطرة وجلب من مهرة وقطعت به السبل وعفت به معالم الهداية ودرست به من آثار النبوة وخفيت به من مصالح العباد في المعاش والمعاد وهذا وأضغافه ذرة من مفاسده وجناح بعوضة من مضاره ومصالحه إلا فاق يجلبه من غضب الرحمن وحرمان الجنان وحلول دار الهوان أعظم من ذلك وهل ملئت الجحيم إلا بأهل الكذب الكاذبين على الله وعلى رسوله وعلى دينه وعلى أوليائه المكذبين بالحق حمية وعصية جاهلية وهل عمرت الجنان إلا بأهل الصدق الصادقين المصدقين بالحق قال تعالى (فن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذ جاءه أليس في جهنم مثوى للكافرين والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين) وإذا كانت هذه حال الكذب والصدق فن أبطال الباطل دعوى تساويهما وان العقل إنما يؤثر بالصدق لتوهم اقترانه بالثناء وإنما يتجنب الكذب لتوهم اقترانه بالقيح كتوهم اقتران اللسع في الحبل المرقش ورد استقباح هذه المفاسد والمقايح التي لا أقبح منها إلى مجرد وهم باطل شبه نفرة الطبع عن الحبل المرقش ونفس العلم بهذه المقالة كاف في الجزم ببطلانها ولو ذهبنا نعد قبائح الكذب الناشئة من ذاته وصفاته لزادت عن الألف وما من عاقل إلا وعنده العلم ببعض ذلك علماً ضرورياً مركزاً في فطرته فما سوى الله بينه وبين الصدق أبداً ودعوى استوائهما كدعوى استواء النور والظلمة والكفر والإيمان وخراب العالم وإهلاك الحرث والنسل وعمارته بل كدعوى استواء الجوع والشبع والرى والظمأ والفرح والغم وأنه لا فرق عند العقل بين عليه بهذا وهذا (الوجه الحادى والثلاثون) قولكم الصدق والكذب متافيان ومن المحال تساوى المتافيين في جميع الصفات إلى آخره إقرار منكم بالحق ونقض لما أصلتموه فإنهما إذا كانا متافيين ذاتاً وصفاتاً لم يرجع الفرق بينهما استحساناً واستقباحاً إلى مجرد العادة والمنشأ والوباء أو مجرد التدين بالشرائع بل يكون مرجع الفرق إلى ذاتهما وأن ذات هذا مقتضية لحسنه وذات هذا مقتضية لقبحه وهذا هو عين الصواب لولا أنكم لا تثبتون علته وتصرحون بأن الفرق بينهما سببه العادة والتربية والمنشأ والتدين بشرائع الأنبياء حتى لو فرض انتفاء ذلك لم يؤثر الرجل الصدق على الكذب وهل في التناقض أقيح من هذا .

(الوجه الثاني والثلاثون) قولكم أن غاية هذا أن يدل على قبح الكذب وحسن الصدق شاهداً ولا يلزم منه حسنه وقبحه وغائباً إلا بطريق قياس الغائب على الشاهد وهو باطل لوضوح الفرق واستنادكم في الفرق إلى ما ذكرتم من تخلية الله بين عباده يوجب بعضهم في بعض ظلماً وإفساداً وقبح ذلك مشاهد (فيالله العجب) كيف يجوز العقل التزام مذهب ملتزم منه جواز الكذب على رب العالمين وأصدق الصادقين وأنه لا فرق أصلاً بالنسبة إليه بين الصدق والكذب بل جواز الكذب عليه سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً كجواز الصدق وحسنه لحسنه وهل هذا إلا من أعظم الإفك والباطل ونسبته إلى الله تعالى جوازاً كنسبة ما لا يليق بجلاله إليه من الولد والزوجة والشريك بل لنسبة أنواع الظلم والشر إليه جوازاً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (فنأصدق من الله حديثاً ومن أصدق من الله قبلاً) وهل هذا إلا من أعظم الإفك المفترى إلا رافع للوثوق بأخباره ووعدده ووعيدته وتجويزه عليه وعلى كلامه ما هو أقيح القبايح التي تنزه عنها بعض عبيده ولا يليق به فضلاً عنه سبحانه فلو التزم كل إلزام بلزوم مسعى الحسن والقبح العقليين لكان أسهل من التزام هذا الإلزام الذي تكاد السموات يتفطرن منه وتتشق الأرض وتخر الجبال هذا ولا نسبة في القبح بين الولد والشريك والزوجة وبين الكذب ولهذا فطر الله عقول عباده على الأزدراء والذم والمقت للسكاذب دون من له زوجة وولد وشريك فنزه أصدق الصادقين عن هذا القبح كتنزهه عن الولد والزوجة والشريك بل لا يعرف أحد من طوائف هذا العالم جواز الكذب على الله لما فطر الله عقول البشر وغيرهم على قبحه ومقت فاعله وخسته ودناءته . ونسبة طوائف المشركين الشريك والولد إليه لما لم يكن قبحه عندهم كقبح الكذب وكفى بمذهب بطلاناً وفساداً هذا القول العظيم والإفك المبين لازمه ومع هذا فأهل لا يتحاشون من التزامه فلو التزم القائل أن يذهب الذم كان خيراً له من هذا ونحن نستغفر الله من التقصير في رد أهل المذهب القبيح ولكن ظهور قبحه للعقول والفطر أقوى شاهد على رده وإبطاله ولقد كان كافياً من رده نفس تصويره وعرضه على عقول الناس وفطرهم فليتأمل اللبيب الفاضل ماذا يعود إليه نصر المقالات والتعصب لها والتزام لوازمها وإحسان الظن بأربابها بحيث يرى مساوئهم محاسن وإساءة الظن بخصوصهم بحيث يرى محاسنهم مساوئهم كمفسد هذا السلوك من فطرة وصاحبها من الذين يحسبون أنهم على شيء ألا إنهم هم الكاذبون ولا يتعجب من هذا فإن مرآة القلب لا يزال يتنفس فيها حتى يستحکم صداؤها فليس يبدع لها أن ترى الأشياء على خلاف ما هي عليه فبدأ الهدى والفلاح صقال تلك المرأة ومنع الهوى من التنفس فيها وفتح عين البصيرة في أقوال من يسئ الظن بهم كما يقبحها في أقوال من يحسن الظن به وقيامك

لله وشهادتك بالقسط وأن لا يحملك بغض منازعك وخصومك على جحد دينهم وتقييح
محاسنهم وترك العدل فيهم فإن الله لا يعتد بتعب من هذا نشاء ولا يجدي عليه نفعاً أخرج
ما يكون إليه والله يحب المقسطين ولا يحب الظالمين ﴿الوجه الثالث والثلاثون﴾ قوله كم
أن مستند الحكم يقبح الكذب غائباً على الشاهد وهو فاسد ﴿فيقال﴾ الرب تعالى
لا يدخل مع خلقه في قياس تمثيل ولا قياس شهود يستوى أفراده فهذان الفرعان من القياس
يستحيل ثبوتهما في حقه وأما قياس الأولى فهو غير مستحيل في حقه بل هو واجب له
وهو مستعمل في حقه عقلاً ونقلاً أما العقل فكاستدلنا على أن معطى السكال أحق بالسكال
فمن جعل غيره سميعاً بصيراً عالماً متكلماً حياً حكماً قادراً مريداً رحيماً محسناً فهو أولى بذلك
وأحق منه ويشب له من هذه الصفات أكملها وأتمها وهذا مقتضى قولهم كمال المعلول مستفاد
من كمال علته ولكن نحن ننزه الله عز وجل عن إطلاق هذه العبارة في حقه بل نقول كل كمال
ثبت للمخلوق غير مستلزم للنقص بخالفه ومعطيه إياه أحق بالإتصاف به وكل نقص في المخلوق فالخاتق
أحق بالتنزه عنه كالكذب والظلم والسفه والعيب بل يجب تنزيه الرب تعالى عن كل النقائص والعيوب
مطلقاً وإن لم يتنزه عنها بعض المخلوقين وكذلك إذا استدللنا على حكمته تعالى بهذه الطرائق
نحو أن يقال إذا كان الفاعل الحكيم الذي لا يفعل فعلاً إلا للحكمة وغاية مطلوبه له من
فعله أكمل ممن يفعل لا لغاية ولا للحكمة ولا لأجل عاقبة محمودة وهي مطلوبة من فعله
في الشاهد ففي حقه تعالى أولى وأحرى فإذا كان الفعل للحكمة كالألها فبنا فالرب تعالى أولى به
وأحق وكذلك إذا كان التنزه عن الظلم والكذب كالألها في حقنا فالرب تعالى أولى وأحق
بالتنزه عنه وبهذا ونحوه ضرب الله الأمثال في القرآن وذكر العقول ونبيها وأرسلها إلى
ذلك كقوله (ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل هل يستويان
مثلاً) فهذا مثل ضربه يتضمن قياس الأول يعني إذا كان المملوك فيكم له ملاك مشتركون فيه
وهم متنازعون ومملوك آخر له مالك واحد فهل يكون هذا وهذا سواء فإذا كان هذا ليس
عندكم كمن له رب واحد ومالك واحد فكيف ترضون أن تجعلوا لأنفسكم
ألها متعددة تجعلونها شركاء لله تحبونها كما يحبونه وتخافونها كما يخافونه وترجونها
كما يرجونها وكقوله تعالى (وإذا بشر أحدهم بما ضرب للرحمن مثلاً ظل وجهه مسوداً
وهو كظيم) يعني أن أحدهم لا يرضى أن يسكن له بنت فكيف تجعلون لله مالا ترضونه
لأنفسكم وكقوله (ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ومن رزقناه منا رزقاً
حسناً فهو يفتق منه سرا وجهراً هل يستويون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون وضرب الله
مثلاً رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير هل

يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم) يعني إذا كان لا يستوى عندكم عبد بلوك لا يقدر على شيء وغنى موسع عليه ينفق بما رزقه الله فكيف تجعلون الصنم الذي هو أسوأ حالا من هذا العبد شريكاً لله وكذلك إذا كان لا يستوى عندكم رجلان أحدهما أبكم لا يعقل ولا ينطق وهو مع ذلك عاجز لا يقدر على شيء . وآخر على طريق مستقيم في أقواله وأفعاله وهو أمر بالعدل عامل به لأنه على صراط مستقيم فكيف تسوون بين الله وبين الصنم في العبادة ونظائر ذلك كثيرة في القرآن وفي الحديث كقوله في حديث الحارث الأشعري وإن الله أمركم أن تعبدوه لا تشركوا به شيئاً وإن مثل من أشرك كشل رجل اشترى عبداً من خالص ماله وقال له اعمل وأد إلى فكان يعمل ويؤدي إلى غيره فأبكم يجب أن يكون عبده كذلك قاله سبحانه لا تضرب الأمثال التي يشترك هو وخلقه فيها لا شمولاً ولا تمثيلاً وإنما يستعمل في حقه قياس الأولى كما تقدم (الوجه الخامس والثلاثون) إن النفاة إنما ردوا على خصومهم من الجهمية المعتزلة في إنكار الصفات بقياس الغائب على الشاهد فقالوا العالم شاهداً من له العلم والمتكلم من قام به الكلام والحى والمريد والقادر من قام به الحياة والإرادة والقدرة ولا يعقل إلا هذا قالوا ولأن شرط إطلاق الإسم شاهداً وجود هذه الصفات ولا يستحق الإسم في الشاهد إلا من قامت به فكذلك في الغائب قالوا ولأن شرط العلم والقدرة والإرادة في الشاهد الحياة فكذلك في الغائب قالوا ولأن علم كون العالم عالماً شاهداً وجود العلم وقيامه به فكذلك في الغائب فقالوا بقياس الغائب على الشاهد في العلة والشرط والاسم والحد فقالوا حد العالم شاهداً من قام به العلم فكذلك غائبا وشرط صحة إطلاق الاسم عليه شاهداً قيام العلم به فكذلك غائبا وعليه كونه عالماً شاهداً قيام العلم به فكذلك غائبا فكيف تنسكرون هنا بقياس الغائب على الشاهد وتحتجون به في مواضع أخرى فأى تناقض أكثر من هذا فإن كان قياس الغائب على الشاهد باطلاً بطل احتجاجكم علينا به في هذه المواضع وإن كان صحيحاً بطل ردكم في هذا الموضوع فأما أن يكون صحيحاً إذا استدللتم به باطلاً إذا استدللتم به خصوصاً فهذا أقبح التظريف وقبحه ثابت بالعقل والشرع .

(الوجه السادس والثلاثون) قولكم إن الله خلق بين العباد وظلم بعضهم بعضاً وأن ذلك ليس بقبيح منه فإنه قبيح منافذ لك فاسد على أصل التكليف فإن التكليف إنما يتم بإعطاء القدرة والاختيار والله تعالى قد أقر عباده على الطاعات والمعاصي والصلاح والفساد وهذا الإقدار هو مناط الشرع والأمر والنهي فلولا لم يكن شرع ولا رسالة ولا ثواب ولا عقاب وكان الناس بمنزلة الجمادات والأشجار والنبات فلو حال سبحانه بين العباد وبين القدرة على المعاصي لارتفع الشرع والرسالة والكليف وانفتحت فوائد البهائم ولزم من ذلك أو ازم لا يحبها الله وتعطلت

به غايات محمودة محبوبة لله وهي ملزومة لإقدار العباد وتمكينهم من الطاعة والمعصية ووجود الملزوم بدون اللازم محال وقد نهينا على شيء يسير من الحكم المطلوبة والغايات المحمودة فيما سلف من هذا الفصل وفي أول الكتاب فلو أن الرب تعالى خلق خلقه ممنوعين من المعاصي غير قادرين عليها بوجه لم يكن لارسال الرسل وإنزال أنكتب والأمر والنهي والثواب والعقاب سبب يقتضيه ولا حكمة تستدعيه وفي ذلك تعطل الأمر جملة بل تعطيل الملك والحد والرب تعالى له الخلق والأمر وله الملك والحمد والغايات المطلوبة والعواقب المحمودة التي لأجلها أنزل كتبه وأرسل رسله وشرع شرائعه وخلق الجنة والنار ووضع الثواب والعقاب وذلك لا يحصل إلا باقدار العباد على الخير والشر وتمكينهم من ذلك فأعطاهم الأسباب والآلات التي يتمكنون بها من فعل هذا وهذا فلماذا حسن منه تبارك وتعالى التخلية بين عباده وبين ما هم فاعلوه وقبح من أحدها أن يخلى بين عبده وبين الإفساد وهو قادر على منعهم هذا مع أنه سبحانه لم يخلى بينهم بل منعهم منه وحرمه عليهم ونصب لهم العقوبات الدنيوية والأخروية على القبائح وأحل بهم من بأسه وعذابه وانتقامه ما لا يفعله السيد من المخلوقين بعبيده لئلا يجرم فقولكم أنه خلى بين عباده وبين إفساد بعضهم بعضاً وظلم بعضهم بعضاً كذب عليه فإنه لم يخلى بينهم شرعاً ولا قدراً بل حال بينهم وبين ذلك شرعاً أتم حيلولة ومنعهم قدراً بحسب ما تقتضيه حكيمته الباهرة وعلمه المحيط وخلى بينهم وبين ذلك بحسب ما تقتضيه حكيمته وشرعه ودينه فمنعه سبحانه لهم حيلولته بينهم وبين الشر أعظم من تخليته والقدر الذي خلاه بينهم في ذلك هو ملزوم أمره وشرعه ودينه فالذي فعله في الطرفين غاية الحكمة والمصلحة ولا نهاية فوقه لا قتراح عقل ولو خلى بينهم كما زعمتم لكانوا بمنزلة الأنعام السائمة بل لو تركهم ودواعي طباعهم لأهلك بعضهم بعضاً وخرب العالم ومن عليه بل ألجمهم لجام العجز والمنع من كل ما يريدون فلو أنه خلى بينهم وبين ما يريدون لفسدت الخليفة كما ألجمهم بلجام الشرع والأمر ولو منعهم جملة ولم يمكنهم ولم يقدرهم لتعطل الأمر والشرع جملة وانتقت حكمة البعثة والإرسال والثواب والعقاب فأى حكمة فوق هذه الحكمة وأى أمر أحسن مما فعله بهم ولو أعطى الناس هذا المقام بعض حقه لعلموا أنه مقتضى الحكمة البالغة والقدرة التامة والعلم المحيط وأنه غاية الحكمة ومن فتح له بفرهم في القرآن رآه من أوله إلى آخره ينبه العقول على هذا ويرشدها إليه ويدلها عليه وأنه تعالى ويتزده أن يكون هذا منه عبثاً أو سدى أو باطلاً أو بغير الحق أو لالمعنى ولا لداع وباعت وإن مصدر ذلك جميعه عن عزته وحكمته ولهذا كثيراً ما يقرب تعالى بين هذين الاسمين العزيز الحكيم في آيات التشريع والتكوين والجزاء ليدل عباده على أن مصدر ذلك كله عن حكمة بالغة وعزة قاهرة ففهم الموفقون عن الله عز وجل مراده وحكمته واتنوا إلى ما وقفوا عليه

ووصلت إليه أفهامهم وعلومهم وردوا علم ما غاب عنهم إلى أحكم الحاكمين ومن هو بكل
شئ عليم وتحققوا بما عملوه من حكمته التي بهرت عقولهم ان الله في كل ما خلق وأمر وأثاب
وعاقب من الحكم البوالغ ما تقصر عقولهم عن إدراكه وأنه تعالى هو الغني الحميد العليم الحكيم
فصدر خلقه وأمره وثوابه وعقابه غناه وحمده وعلمه وحكمته ليس مصدره مشيئة مجردة
وقدرة خالية من الحكمة والرحمة والمصلحة والغايات المحمودة المطلوبة له خلقا وأمرأ وأنه
سبحانه لا يسأل عما يفعل له كمال حكمته ووقوع أفعاله كلها على أحسن الوجوه وأتمها على
الصواب والسداد ومطابقة الحكم والعباد يستلون إذ ليست أفعالهم كذلك ولهذا قال خطيب
الأنبياء شعيب صلى الله عليه وسلم (إني توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة إلا هو آخذ
بناصيتها إن ربي على صراط مستقيم) فأخبر عن عموم قدرته تعالى وأن الخلق كلهم تحت تسخير
وقدرته وأنه آخذ بناصيتهم فلا يحص لهم عن نفوذ مشيئته وقدرته فيهم ثم عقب ذلك
بالإخبار عن تصرفه فيهم وأنه بالعدل لا بالظلم وبالاحسان لا بالإساءة وبالاصلاح لا بالفساد
فهو يأمرهم وينهاهم إحسانا إليهم وحماية وصيانة لهم ولا حاجة إليهم ولا بخلا عليهم بل جودا
وكرما واطفا وبرأ ويثيبهم إحسانا وتفضلا ورحمة لا معاوضة واستحقاق منهم ودين واجب
لهم يستحقونه عليه ويعاقبهم عدلا وحكمة لا تشفيا ولا تخافة ولا ظلالا كما يعاقب الملوك وغيرهم
بن هو على الصراط المستقيم وهو صراط العدل والإحسان في أمره ونهيه وثوابه وعقابه فتأمل
ألفاظ هذه الآية وما جمعت من عموم القدرة وكال الملك ومن تمام الحكمة والعدل والإحسان
وما تضمنته من الرد على الطائفتين فإما من كنوز القرآن وأمد كفت وشفت لمن فتح عليه بفهمها
فكونه تعالى على صراط مستقيم ينفي ظلمه للعباد وتكليفه إياهم ما لا يطيقون وينفي العيب من
أفعاله وشرعه ويثبت لها غاية الحكمة والسداد ردا على منكري ذلك وكون كل دابة تحت قبضته
وقدرته وهو آخذ بناصيتها ينبغي أن لا يقع في ملكه من أحد المخلوقات شئ بغير مشيئته وقدرته
وأن من ناصيته بيد الله وفي قبضته لا يمكنه أن يتحرك إلا بتحركه ولا يفعل إلا بأقداره ولا يشاء
إلا بمشيئته تعالى ردا على منكري ذلك من القدرية فالطائفتان ما فوق الآية معناها ولا قدرها
حق قدرها فهو سبحانه على صراط مستقيم في عطاءه ومنعه وهدايته وإضلاله وفي نفعه وضره
وعافيته وبلائه وإغناه وإفقاره وإعزازه وإذلاله وإنعامه وانتقامه وثوابه وعقابه وأحيائه
واماتته وأمره ونهيه وتحليله وتجريمه وفي كل ما يخلق وكل ما يأمر به وهذه المعرفة بالله لا تكون
إلا للأنبياء ولورثتهم ونظير هذه الآية قوله تعالى (وضرب الله مثلا رجلاين أحدهما أبكم
لا يقدر على شئ وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل
وهو على صراط مستقيم فالمثل الأول للضم وعابديه والمثل الثاني ضرب به الله تعالى لنفسه وأنه يأمر
بالعدل وهو على صراط مستقيم فكيف يسوى بيننا وبين الضم الذي له مثل السوء فافعله الرب تبارك

وتعالى مع عباده هو غاية الحكمة والإحسان والعدل في إقدارهم وإعطائهم ومنعهم وأمرهم
ونهيهم فدعوى المدعى أن هذا نظير تخلية السيد بين عبده وإمانه يفجر بعضهم ببعض ويسىء
بعضهم بعضا أكذب دعوى وأبظلمها والفرق بينهما أظهر وأعظم من أن يحتاج إلى ذكره
والتنبيه عليه والحمد لله الغنى الحميد فغناه التام فارق وحمده وملكه وعزته وحكمته وعلمه
وإحسانه وعدله ودينه وشرعه وحكمه وكرمه ومحبه للمغفرة والعفو عن الجناة والصفح عن
المسيئين وتوبة التائبين وصبر الصابرين وشكر الشاكرين الذين يؤثرونه على غيره ويتطلبون
مراضيه ويعبدونه وحده ويسرون في عبده بسيرة العدل والاحسان والنصائح ويجاهدون
أعداءه فيبذلون دماءهم وأموالهم في محبته ومرضاته فيتميز الخبيث من الطيب وولييه من عدوه
ويخرج طيبات هؤلاء وخبائث أولئك إلى الخارج فيرتب عليها آثارها المحبوبة للرب تعالى
من الثواب والعقاب والحمد لأوليائه والذم لأعدائه وقد نبه تعالى على هذه الحكمة في كتابه
في غير موضع كقوله تعالى (ما كان الله ليدر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من
الطيب وما كان الله لبطلكم على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء) هذه الآية من
كنوز القرآن نبه فيها على حكمته تعالى المقتضية تميز الخبيث من الطيب وأن ذلك التميز لا يقع إلا
برسله فاجتبي منهم من شاء وأرسله إلى عباده فيتميز برسلاتهم الخبيث من الطيب والولى من العدو ومن
يصلح لمجاورته وقربه وكرامته ثم لا يصلح إلا للوقود وفي هذا تنبيه على الحكمة في إرسال
الرسول وأنه لا بد منه وإن الله تعالى لا يخلق به الإخلال به وإن من جحد رسالة رسوله فما قدره
حق قدره ولا عرفه حق معرفته ونسبه إلى ما لا يليق به كما قال تعالى (وما قدروا الله حق قدره
إذا قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء) فتأمل هذا الموضوع حق التأمل واعطه حظه من الفكر
فلولم يكن في هذا الكتاب سواه لكان من أجل ما يستفاد والله الهادى إلى سبيل الرشاد في الوجه
السابع والثلاثون ﴿ قولكم أن الإغراق والإهلاك بخس منه تعالى وهو أفتح شيء منا فكيف
يدعون حسن إنقاذ العرقى عقلا إلى آخره كلام فاسد جدا فإن الإغراق والإهلاك من الرب
تعالى لا يخرج قط عن المصلحة والعدل والحكمة فإنه إذا أغرق أعداءه وأهلكهم وانتقم
منهم كان هذا غاية الحكمة والعدل والمصلحة وإن أغرق أوليائه وأهل طاعته
فهو سبب من الأسباب التي نصبها لموتهم وتخليصهم من الدنيا والوصول إلى دار كرامته ومحل
قربه ولا بد من موت على كل حال فاختر لهم أكمل الموتين وأنتقمهما لهم في معادهم ليوصلهم
إلى درجات عالية لانزال الأبتك الأسباب التي نصبها الله موصلها كإيصال سائر الأسباب
إلى مسيئاتها ولهذا سلط على أنبيائه وأوليائه ماسط عليهم من القتل وأذى الناس وظلمهم
لهم وعدوانهم عليهم وما ذاك هو أنهم عليه ولا لكرامتهم عليه بل ذلك عين كرامتهم
وهو أن أعدائهم عليه وسقوطهم من عينه ليمتالوا بذلك ما خلقوا له من مساكنتهم في دار

الهُوان ويتأل أولياؤه وحزبه ماهيء لهم من الدرجات العلى والنعم المقيم فكل تسليط أعدائه وأعدائهم عليهم عين كرامتهم وعين إهانة أعدائهم فهذا من بعض حكمه تعالى في ذلك ووراء ذلك من الحكم مالا تبلغه العقول والأفهام وكان إغراقه وإهلاكه وابتلاؤه محض الحكمة والعدل في حق أعدائه ومحض الإحسان والفضل والرحمة في حق أوليائه فلماذا حسن منه . ولعل الإغراق وتسليط القتل عليهم أسهل الموتين عليهم مع ما في ضمنه من الثواب العظيم فيكون وقد بلغ حسن اختياره لهم إلى أن خفف عليهم الموت وأعاضهم عليها أفضل الثواب فإنه لا يجد الشهيد من ألم القتل إلا كس القرصة .

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره تنوعت الأسباب والموت واحد
فليس إمامة أوليائه شهداء بيد أعدائه إهانة لهم ولا غضبا عليهم بل كرامة ورحمة واحسانا
ولطفاً وكذلك الغرق والحرق والردم والتردى والبطن وغير ذلك والمخلوق ليس بهذه المثابة
فلماذا قبح منه الإغراق والإهلاك وحسن من اللطيف الخبير (الوجه الثامن والثلاثون) قولكم
إذا كان لله في إغراقه وإهلاكه سبحانه حكمة وسر لا نطلع عليه نحن فقد رأوا مثله في ترك
إنقاذنا الغرقى كلام نفى ركته وفساده عن تكلف رده وهل يجوز أن يقال إذا كان لله الحكمة
البالغة والأسرار العظيمة في إهلاك من يهلكه وابتلاء من يبتليه ولهذا حسن منه ذلك فيلزم
من هذا أن يقال يجوز أن يكون في تركنا انجاء الغرقى ونصر المظلوم وسد الخلة وستر العورة
حكما وأسرا لا يعلمها العقلاء والمناكدة في البحوث إذا وصلت إلى هذا الحد سمجت ونقلت
على النفوس ومحتما القلوب والاسماع (الوجه التاسع والثلاثون) قولكم العقلان من حيث
الصفات النفسية واحدة فكيف يقبح أحدهما من فاعل ويحسن الآخر بمنزلة أن يقال السجود
لله والسجود للنصم واحد من حيث الصفات النفسية فكيف يقبح أحدهما ويحسن الآخر وهل
في الباطل أبطل من هذا الوهم فاجعل الله ذلك واحداً أصلاً وليس إمامة الله لعبده مثل قتل
المخلوق له ولا إجماعه وإعراؤه وابتلاؤه مساوياً في الصفات النفسية لفعل المخلوق بالمخلوق ذلك
ودعوى التساوى كذب وباطل فلا أعظم من التفاوت بينهما وهل يساوى هذا الفعل والقطرة
فعل الله وفعل المخلوق (فيا لله) العجب أن يتناولهما اسم الفعل المشترك صاراً سواء في الصفات
النفسية أترى حصل لهما هذا التساوى من جهة الفعلين والذي أوجب هذا الخيال الفاسد اتحاد
المحل وتعلق الفعلين به وهل يدل هذا على استواء الفعلين في الصفات النفسية ولقد وهت
أركان مسألة بنيت على هذا الشفا فإنه شفا جرف هار والله المستعان (الوجه الأربعون) قولكم
موجب العقول في أصل التكليف معارضة الأصول (فيقال) معاذ الله من تعارضهما بل هي
متفقة الأصول مستقر حسنها في العقول والفطر مركز ذلك فيها فما شرع الله شيئاً فقال العقل
(٦ - مفتاح ٢)

السليم ليه شرع خلافه بل هي متعارضة بين العقل والهوى والعقل يقضى بحسنها ويدعو إليها ويأمر بتابعها جملة في بعضها وجملة وتفصيلاً في بعض والهوى والشهوة قد يدعون غالباً إلى خلافها فالتعارض واقع بين مواجب العقول ومواجب الهوى وما جعل الله في العقل ولا في الفطرة استقباحاً لما أمر به ولا استحساناً لما نهى عنه وأن مال الهوى إلى خلاف أمره ونهيه فالعقل حينئذ يكون مأموراً مع الهوى مقهوراً في قبضته وتحت سلطانه (الوجه الهادي والأربعون) قولكم نطالبكم بإظهار وجه الحسن في أصل التكليف وإيجابه عقلاً وشرعاً (فيقال يا الله العجب) أحتاج أمر الله تعالى لعباده بما فيه غاية صلاحهم وسعادتهم في معاشهم ومعادهم ونهيه لهم عما فيه هلاكهم وشقاؤهم في معاشهم ومعادهم إلى المطالبة بحسنه ثم لا يقتصر على المطالبة بحسنه عقلاً حتى يطالب بحسنه عقلاً وشرعاً فأى حسن لم يأمر الله به ويستحبه لعباده وينتدبهم إليه وأى حسن فوق حسن ما أمر به وشرعه وأى قبيح لم ينه عنه ولم يزرع عباده من ارتكابه وأى قبيح فوق قبيح ما نهى عنه وهل في العقل دليل أوضح من علمه بحسن ما أمر الله به من الإيمان والإحسان وتفصيلها من العدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وأنواع البر والتقوى وكل معروف تشهد الفطر والعقول به من عبادته وحده لاشريك له على أكل الوجوه وأتمها والإحسان إلى خلقه بحسب الإمكان فليس في العقل مقدمات هي أوضح من هذا المستدل عليه فيجعل دليلاً له وكذلك ليس في العقل دليل أوضح من قبح ما نهى الله عنه من الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق والشرك بالله بأن يجعل له عدل من خلقه فيعبد كما يعبد ويحب كما يحب ويعظم كما يعظم ومن الكذب على الله وعلى أنبيائه وعباده المؤمنين الذى فيه خراب العالم وفساد الوجود فأى عقل لم يدرك حسن ذلك وقبح هذا فأحرى أن لا يدرك الدليل على ذلك .

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

فأبى الله عز وجل حسناً إلا أمر به وشرعاً ولا قبيحاً إلا نهى عنه وحذر منه ثم أنه سبحانه أودع في الفطر والعقول الإقرار بذلك فأقام عليها الحجج من الوجوه ولكن اقتضت رحمته وحكمته أن لا يعذبها إلا بعد إقامتها عليها برسله وإن كانت قائمة عليها بما أودع فيها واستشهدا عليه من الإقرار به وبوحدانيته واستحقاقه الشكر من عباده بحسب طاقتهم على نعمه وبما نصب عليها من الأدلة المتنوعة المستلزمة لإقرارها بحسن الحسن وقبح القبيح (الوجه الثانى والأربعون) إنا نذكر لكم وجهاً من الوجوه الدالة على وجه الحسن في أصل التكليف والإيجاب فنقول لا ريب أن إلزام الناس شريعة يأترون بأوامرها التي فيها صلاحهم ويتنون عن مناهيها التي فيها فسادهم أحسن عند كل عاقل من تركهم هملاً كالأنعام لا يعرفون معروفها

ولا ينكرون منكرا وينزو بعضهم على بعض نزو السكلاب والحر ويمدو بعضهم على بعض
عدو السباع والسكلاب والذئاب وبأكل قويمهم ضعيفهم لا يعرفون الله ولا يمدونه ولا
يذكرونه ولا يشكرونه ولا يمجّدونه ولا يدينون بدين بل هم من جنس الأنعام السائمة ومن كابر
عقله في هذا سقط السلام معه ونادى على نفسه بغاية الوقاحة ومفارقة الإنسانية وما نظير
مطالبكم هذه لإمطالبة من يقول نحن نطالبكم بإظهار وجه المنفعة في خلق الماء والهواء والرياح
والتراب وخلق الأقوات والفواكه والأنعام بل في خلق الأسماع والأبصار والألسن والقوى
والأعضاء التي في العبد فإن هذه أسباب ووسائل ووسائط وأما أمره وشرعه ودينه فكالغاية
وسعادة في المعاش والمعاد ولا ريب عنه العتلاء أن وجه الحسن فيه أعظم من وجه الحسن
في الأمور الحسية وإن كان الحسن هو الغالب على الناس وإنما غاية أكثرهم إدراك الحسن
والمنفعة في الحسيات وتقديما وإيثاراها على مدارك العقول والبصائر قال تعالى (ولكن أكثر
الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون) ولو ذهبنا نذكر وجوه
الحاسن المودعة في الشريعة لزادت على الألوف ولعل الله أن يساعده بمصنف في ذلك مع أن هذه
المسألة بابه وقاعدته التي عليها بناؤه (الوجه الثالث والأربعون) قولكم أنه سبحانه لا يتضرر
بمعصية العبد ولا ينتفع بطاعته ولا تتوقف قدرته في الإحسان على فعل يصدر من العبد بل كما
أنعم عليه ابتداء فهو قادر على أن ينعم عليه بلا توسط (فيقال) هذا حق ولكن لا يلزم فيه
أن لا تكون الشريعة والأمر والنهي معلومة الحسن عقلا ولا شرعا ولا يلزم منه أيضا عدم
حسن التكليف عقلا ولا شرعا فذكركم هذا عديم الفائدة فإنه لم يقل منازعوكم ولا غيرهم أن
الله سبحانه يتضرر بمعاصي العباد وينتفع بطاعتهم ولا أنه غير قادر على إيصال الإحسان
إليهم بلا واسطة ولكن ترك التكليف وترك العباد هملا كما لأنعام لا يؤمرون ولا ينهون
مناف لحكمته وحمده وكمال ملكه والهيته فيجب تنزيهه عنه ومن نسبه إليه فما قدره حق قدره
وحكمته البالغة اقتضت الإنعام عليهم ابتداء وبواسطة الإيمان والواسطة في إنعامه عليهم أيضا
فهو المنعم بالوسيلة والغاية وله الحمد والنعمة في هذا وهذا... يوضحه (الوجه الرابع والأربعون)
وهو أن إنعامه عليه ابتداء بالإيجاد وإعطاء الحياة والعقل والسمع والبصر والنعمة التي سخرها
له إنما فعلها به لأجل عبادته إياه وشكره له كما قال تعالى (وما خلقت الجن والإنس إلا
ليعبدون) وقال تعالى (قل ما يعبا بكم ربى لولا دعائكم) وأصح الأقوال في الآية أن معناها
ما يصنع بكم ربى لولا عبادتكم إياه فهو سبحانه لم يخلقكم إلا لعبادته فكيف يقال بعد هذا أن
تكليفه إياهم عبادته غير حسن في العقل لأنه قادر على الإنعام عليهم بالجزاء من غير توسط
العبادة (الوجه الخامس والأربعون) أن قدرته سبحانه على الشيء لا تنفي حكمته البالغة من وجوده

فإنه تعالى يقدر على مقدرات تمنع بحكمته كقدرته على قيامه الساعة الآن وقدرته على إرسال الرسل بعد النبي ﷺ وقدرته على إبقائهم بين ظهور الأمة إلى يوم القيامة وقدرته على إمانته إبليس وجنوده وإراحة العالم منهم وقد ذكر سبحانه في القرآن قدرته على ما لا يفعله لحكمته في غير موضع كقوله تعالى (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم) وقوله تعالى (وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكنناه في الأرض وإنا على ذهاب به لقادرون) وقوله (أيحسب الإنسان أن لن نجتمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه) أي نجعلها كخف البعير صفحة واحدة وقوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني) وقوله (لآمن من في الأرض كلهم جميعا) وقوله (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة) فهذه وغيرها مقدرات له سبحانه وإنما امتعت لكمال حكمته فهي التي اقتضت عدم وقوعها فلا يلزم من كون الشيء مقدورا أن يكون حسنا موافقا للحكمة وعلى هذا فقدرته تبارك وتعالى على ما ذكرتم لا تقتضي حسنه وموافقته لحكمته ونحن إنما نتكلم معهم في الثاني لا في الأول فالكلام في الحكمة يقتضي الحكمة والعناية غير الكلام في المقدر فتعلق الحكمة شيء ومتعلق القدرة شيء ولكن أنتم إنما لو يتم من إنكار الحكمة فلا يمكنكم التفريق بين المتعلقين بل قد اعترف سلفكم وأئمتكم بأن الحكمة لا تخرج عن صحة تعلقه بالمقدور ومطابقته لها أو تعلق العلم بالمعلوم ومطابقته له ولما بنينا على هذا الأصل لم يمكنكم الفرق بين موجب الحكمة وموجب القدرة فتوعدت عليكم الطريق وألجأتم أنفسكم إلى أصعب مضيق (الوجه الثالث والأربعون) قولكم أنه تعالى لو أتى إلى العبد زمام الاختيار وتركه يفعل ما يشاء جريا على رسوم طبعه المسائل إلى لذيق الشهوات ثم أجزله في العطاء من غير حساب كان أروح للعبد ولم يكن قبيحا عند العقل (فيقال) لكم ما تمنون بإلقاء زمام الاختيار إليه أتعنون به أنه لا يكلفه ولا يأمره ولا ينهيه بل يجعله كالبهيمة السائمة المهملة أم تعنون به أنه يلقى إليه زمام الاختيار مع تكليفه وأمره ونهيه فإن عنتيم الأول فهو من أقبح شيء في العقل وأعظمه نقصا في الآدمي ولو ترك ورسوم طبعه لكانت البهائم أكل منه ولم يكن مكرما مفضلا على كثير ممن خلق الله تفضيلا بل كان كثير من المخلوقات أو أكثرها مفضلا عليه فإنه يكون مصدودا عن كماله الذي هو مستعد له قابل له وذلك أسوأ حالا وأعظم نقصا مما منع كمالا ليس قابلا له . . . وتأمل حال الآدمي الخلى ورسوم طبعه المتروك ودواعي هواه كيف تجده في شرار الخليفة وأفسدها للعالم ولولا من يأخذ على يديه لأهلك الحرث والنسل وكان شرامن الخنازير والذئاب والحيات فكيف يستوى في العقل أمره ونهيه بما فيه صلاحه وصلاح غيره به وتركه وما فيه أعظم فساده وفساد النوع وغيره به وكيف لا يكون هذا القول قبيحا وأي قبح أعظم

من هذا ولهذا أنكر الله سبحانه على من جوز عقله مثل هذا ونزه نفسه عنه فقال تعالى (أحسب الإنسان أن يترك سدى) قال الشافعي معطلا لا يؤمر ولا ينهى وقيل لا يثاب ولا يعاقب وقال تعالى (أحسبتم أنما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون) ثم نزه نفسه عن هذا الظن الكاذب وأنه لا يليق به ولا يجوز في العقول نسبة مثله إليه لمنافاته لحكمته وربوبيته وإلهيته وحده فقال (فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو رب العرش الكريم وقال تعالى (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ما خلقناهما إلا بالحق) وفسر الحق بالثواب والعقاب وفسر بالأمر والنهي وهذا تفسير له ببعض معناه والصواب أن الحق هو إلهيته وحكمته المتضمنة للخلق والأمر والثواب والعقاب فصدر ذلك كله الحق وبالخلق وجد وبالخلق قام وغايته الحق وبه قيسامه فمحال أن يكون على غير هذا الوجه فإنه يكون باطلا وعبثا فتعالى الله عنه لمنافاته لإلهيته وحكمته وكإل ملكه وحده وقال تعالى (أن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار آيات لأولى الأبصار الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه ففنا عذاب النار) ونأمل كيف أخبر سبحانه عنه بنفي الباطلية عن خلقه دون إثبات الحكمة لأن بيان نفي الباطل على سبيل العموم والاستغراق أوغل في المعنى المقصود وأبلغ من إثبات الحكم لأن بيان جميعها لا يفي به أفهام الخليفة وبيان البعض يؤذن بتناهي الحكمة ونفي البطلان والخلو عن الحكمة والفائدة تفيد أن كل جزء من أجزاء العالم علويه وسفليه متضمن لحكم جمة وآيات باهرة ثم أخبر سبحانه عنهم بتزييه عن الخلق باطلا خلوا عن الحكمة ولا معنى لهذا التزييه عند النفثة فإن الباطل عندهم هو المحال لذاته فعلى قولهم نزهوه عن المحال لذاته الذي ليس بشيء كالجمع بين التقيضين وكون الجسم الواحد لا يكون في مكانين ومعلوم قطعاً أن هذا ليس مراد الرب تعالى بما نزه نفسه عنه وأنه لا يمدح أحد بتزييه عن هذا ولا يكون المنزه به مثنياً ولا حامداً ولم يخطر هذا بقلب بشر حتى ينكره الله على من زعمه ونسبه إليه وقال تعالى (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ما خلقناهما إلا بالحق) فنفي اللعب عن خلقه وأثبت أنه إنما خلقهما بالحق فجمع تعالى بين نفي اللعب الصادر عن غير حكمة وغاية محمودة وإثبات الحق المتضمن للحكم والغايات المحمودة والعواقب المحبوبة والقرآن مملوء من هذا بنفي العبث والباطل واللعب تارة وتزييه الرب نفسه عنه تارة وإثبات الحكم الباهرة في خلقه تارة كيف يجوز أن يقال أنه لو عطل خلقه وتحركهم سدى لم يكن ذلك قبيحا في العقل فإن عنيتم أنه يلحق إليه زمام الاختيار مع أمره ونهيه فهذا حق فإنه جملة مختاراً مأمورا منها وإن كان اختياره مخلوقا له تعالى إذ هو من جملة الحوادث الصادرة عن خلقه ولكن

هذا الاختيار لا ينافي التكليف ولا يكون إلا به بوجه بل لا يصح التكليف إلا به (الوجه السابع والأربعون) قولكم فقد تعارض الأمران أحدهما أن يكلفهم فيأمر وينهى حتى يطاع ويعصى ثم يثيبهم ويعاقبهم الثاني أن لا يكلفهم إذ لا يترين منهم بطاعة ولا تشيئه معصيتهم وإذا تعارض في المعقول هذان الأمران فكيف يهدى العقل إلى اختيار أحدهما عقلاً فكيف يعرفنا الوجوب على نفسه بالمعركة وعلى الجوارح بالطاعة وعلى الرب تعالى بالثواب (فيقال) لكم لم يتعارض بحمد الله الأمران لأن أحدهما قد علم قبجه في المعقول والآخر قد علم حسنه في المعقول فكيف يتعارض في العقل جواز الأمرين وأن يكون نسبتهما إلى الرب تعالى نسبة واحدة وإنما يتعارض الجائزات على كل سواء بحيث لا يترجح بعضها عن بعض فأما الحسن والتبجح فلم يتعارض في العقل قط استواؤهما وقد قررنا عما لا مدفع له فيج الترك سدى بمنزلة الأنعام السائمة وحسن الأمر والنهى واستصلاحهم في معاشهم ومعادهم فكيف يقال أن هذين الأمرين سواء في العقل بحيث يتعارضان فيه ويقضى باستواتهما بالنسبة إلى أحكم الحاكمين • فإن قيل إنما تعارض في المقدورية إذ نسبة القدرة إليهما واحدة • قلنا قد تقدم أنه لا يلزم من كون الشيء مقدوراً أن لا يكون متمتعاً لمنافاته الحكمة وقد بينا ذلك قريباً فيكون تركهم هملاً وسدى مقدوراً للرب تعالى لا يقتضى معارضته لمقدوره الآخر في تكليفهم وأمرهم ونهيهم (الوجه الثامن والأربعون) قولكم إذ لا يترين منهم بطاعة ولا تشيئه معصيتهم (قلنا) ومن الذى نازع في هذا ولكن حسن التكليف لا ينفى ذلك عن الرب تعالى وأنه إنما يكلفهم تكليف من لا يبلغوا ضره فيضروه ولا يبلغوا نفعه فينفعوه وأنهم لو كانوا كلهم على أتقى قلب رجل واحد منهم ما زاد ذلك في ملكه شيئاً ولو كانوا على أفر قلب رجل واحد منهم ما نقص ذلك في ملكه شيئاً وههنا اختلفت الطارق بالناس في علة التكليف وحكمته مع كونه سبحانه لا ينتفع بطاعتهم ولا تضره معصيتهم فسلكت الجبرية مسلكها المعروف وأن ذلك صادر عن محض المشيئة وصرف الإرادة وأنه لا علة له ولا باعث عليه سوى محض الإرادة وسلكت القدرية مسلكها المعروف وهل ذلك إلا استتجار منه لعيده لينالوا أجرهم بالعمل فيكون ألد من اقتضائهم الثواب بلا عمل لما فيه من تكدير المنة والمسلكان كما ترى وحسبك ما يدل عليه العقل الصريح والنقل الصحيح من بطلانها وفسادها وليس عند الناس غير هذين المسلكين لإمسلك من هو خارج عن الديانات واتباع الرسل ممن يرى أن الشرائع وضعت نواميس يقوم عليها مصلحة الناس ومعيشتهم فإن فائدتها تكميل قوة النفس والحكمة وهذا مسلك خارج عن مناهج الأنبياء وأممهم وأما أتباع الرسل الذين هم أهل البصائر فحكمة الله عز وجل في تكليفهم ما كلفهم به أعظم وأجل عندهم مما يحظر بالبال أو يجرى به

المقال ويشهدون له سبحانه في ذلك بالحكم الباهرة والأسرار العظيمة أكثر مما يشهدونه في مخلوقاته وما تضمنته ومن الأسرار والحكم ويعلمون مع ذلك أنه لانسبة لما أعلمهم سبحانه عليه من ذلك إلى ما طوى عليه عنهم واستأثر به دونهم وأن حكمته في أمره ونهيه وتكليفهم أجل وأعظم مما تطبيقه عقول البشر فهم يعبدونه سبحانه بأمره ونهيه لأنه تعالى أهل أن يعبد وأهل أن يكون الحب كله له والعبادة كلها له حتى لو لم يخلق جنة ولا ناراً ولا وضع ثواباً ولا عقاباً لكان أهلاً أن يعبد أقصى ما تناله قدرة خلقه من العبادة وفي بعض الآثار الإلهية لو لم أخلق جنة ولا ناراً ألم أكن أهلاً أن أعبد حتى أنه لو قدر أنه لم يرسل رسلاً ولم ينزل كتبه لكان في الفطرة والعقل ما يقتضى شكره وإفراده بالعبادة كما أن فيهما ما يقتضى المنافع واجتناب المضار ولا فرق بينهما في الفطرة والعقل فإن الله فطر خليقته على محبته والإقبال عليه وابتغاء الوسيلة إليه وأنه لا شيء على الإطلاق أحب إليهما منه وإن فسدت فطر أكثر الخلق بما طرأ عليها مما اقتطعها واجتالها عما خلق فيها كما قال تعالى (فاقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها) فبين سبحانه أن إقامة الوجه وهو لإخلاص القصد وبذل الوسع لدينه المتضمن محبته وعبادته حنيفاً مقبلاً عليه معرضاً عما سواه هو فطرته التي فطر عليها عباده فلو خلوا ودواعى فطرهم لما رغبوا عن ذلك ولا اختاروا سواه ولكن غيرت الفطر وأفسدت كما قال النبي ﷺ ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء حتى تكونوا أتم ثم تجدهونها ثم يقول أبو هريرة إقرأوا إن شئتم (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون منيبين إليه واتقوه) ومنيبين نصب على الحال من المفعول أى فطرهم منيبين إليه والإنابة إليه تتضمن الإقبال عليه بمحبته وحده والإعراض عما سواه وفي صحيح مسلم عن عياض بن حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله أمرني أن أعلمكم ما جهلتم بما علمني في مقامى هذا أنه قال كل مال نحلته عبداً فهو له حلال وإنى خلقت عبداً حنيفاً فأنتهم الشياطين فاجتالهم عن دينهم وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطاناً وحرمت عليهم ما أحللت لهم فأخبر سبحانه أنه إنما فطر عباده على الحنيفية المتضمنة لئلا يحبه والخضوع له والذل له وكإل طاعته وحده دون غيره وهذا من الحق الذى خلقت له وبه قامت السموات والأرض وما بينهما وعليه قام العالم ولأجله خلقت الجنة والنار ولأجله أرسل رسلاً وأنزل كتبه ولأجله هلك القرون التى خرجت عنه وآثرت غيره فكونه سبحانه أهلاً أن يعبد ويحب ويحمد ويثنى عليه أمر ثابت له لذاته فلا يكون إلا كذلك كما أن الغنى القادر الحى القيوم السميع البصير فهو سبحانه الإله الحق المبين والإله هو الذى يستحق أن يوله محبة

وتعظيماً وخشية وخصوعاً وتذلاً وعبادة فهو الإله الحق ولو لم يخلق خلقه وهو الإله الحق ولو لم يعبدوه فهو المعبود حقاً الإله حقاً المحمود حقاً ولو قدر أن خلقه لم يعبدوه ولم يحمده ولم يألوه فهو الله الذي لا إله إلا هو قبل أن يخلقهم وبعد أن خلقهم وبعد أن يفنهم لم يستحدث بخلقهم ولا بأمرة إياهم استحقاق الإلهية والحمد بل الإلهية وحده ومجده وغناه أوصاف ذاتية له يستحيل مفارقتها له الحياة ووجوده وقدرته وعلمه وسائر صفات كماله فأولياؤه وخاصته وحزبه لما شهدت عقولهم وفطرتهم أنه أهل أن يعبد وإن لم يرسل إليهم رسولا ولم ينزل عليه كتابا ولو لم يخلق جنة ولا ناراً علواً أنه لا شيء في العقول والفطرات أحسن من عبادته ولا أقبح من الإعراض عنه وجاءت الرسل وأنزلت الكتب لتقرير ما استودع سبحانه في الفطرت والعقول من ذلك وتكميله وتفضيله وزيادة حسناته إلى حسنة فاتفقت شريعته وفطرتة وتطابقا وظهر أنهما من مشكاة واحدة فعبدوه وأحبوه ومجدوه وحمده بداعي الفطرة وداعي الشرع وداعي العقل فاجتمعت لهم الدواعي ونادتهم من كل جهة ودعتهم إلى وليهم وإلههم وقاطرتهم فأقبلوا إليه بقلوب سليمة لم يعارض خبره عندها شبهة توجب ريباً وشكاً والأمرة شوية توجب رغبته عنه وإيثارها سواء فأجابوا دواعي المحبة والطاعة إذ نادى بهم حتى على الفلاح وبذلوا أنفسهم في مرضاة مولاهم الحق بذل أخى السباح وحمدوا عند الوصول إليه سراهم وإنما يحمد القوم السرى عند البصاح فدينهم دين الحب وهو الدين الذي لا إكراه فيه وسيرهم سير المحبين وهو الذي لا وقفة تغريه .

إني أدين بدين الحب ومحكم	فذاك ديني ولا إكراه في الدين
ومن يكن دينه كرها فليس له	إلا العناء وإلا السير في الطين
وما استوى سير عبد في محبة	وسير خال من الأشواق في دين
فقل لغير أخى الأشواق ومحكم قد	غبت حظك لا تقتر بالدون
نجات الحب تعلوا بالحب إلى	أعلى المراتب من فوق السلاطين
وأطيب العيش في الدارين قدر غبت	عنه التجار فباعت بيع مغبون
فإن ترد عليه فأقرأه ومحكم في	آيات طه وفي آيات ياسين

ولا ريب أن كمال العبودية تابع اكمال المحبة وكمال المحبة تابع لكمال المحبوب في نفسه والله سبحانه له الكمال المطلق التام في كل وجه الذي لا يعتره نوم نقص أصلا ومن هذا شأنه فإن القلوب لا يكون شيء أحب إليها منه مادامت فطرها وعقولها سليمة وإذا كانت أحب الأشياء إليها فلا محالة أن محبة توجب عبوديته وطاعته وتبغ مرضاته واستفراغ الجهد في التعبد له والإنابة إليه وهذا الباعث أكمل بواعث العبودية وأقواها حتى لو فرض تجرده عن الأمر

والثبوت والثواب والمقاب استفرغ الوسع واستخلص القلب للمعبود الحق ومن هذا قول بعض السلف أنه ليستخرج حبه من قلبي ما لا يستخرجه قوله ومنه قول عمر في صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقد كان هذا هو الواجب على كل عاقل كما قال بعضهم

هب البعث لم تأتنا رسله وجاحة النار لم تضرم
أليس من الواجب المستحق طاعة رب الورى الأكرم

وتد قام رسول الله ﷺ حتى تفطرت قدماء فقيل له تفعل هذا وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال أفلاً أكون عبداً شكوراً واقتصر ﷺ من جوابهم على ما تدركه عقولهم وتاله أفهامهم وإلا فمن المعلوم أن باعته على ذلك الشكر أمر يجمل عن الوصف ولا تناله العبادة ولا الأذهان فأين هذا اليهود من شهود طائفة القدرية والجبرية فليعرض العاقل اللبيب ذنبك المشهدين على هذا المشهد ولينظر ما بين الأمرين من التفاوت فالله سبحانه يعبد ويحمد ويجب لأنه أهل لذلك ومستحقه بل ما يستحقه سبحانه من عباده أمر لا تناله قدرتهم ولا إرادتهم ولا تتصوره عقولهم ولا يمكن أحد من خلقه قط أن يعبد حق عبادته ولا يوفيه حقه من المحبة والحمد ولهذا قال أفضل خلقه وأكرمهم وأعرفهم به وأحبهم إليه وأطوعهم له لا أحصى ثناء عليك وأخبر أن عمله صلى الله عليه وسلم لا يستقل بالنجاة فقال لن ينجى أحداً منكم عمله قالوا ولا أنت يارسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل عليه صلوات الله وسلامه عدد ما خلق في السماء وعدد ما خلق في الأرض وعدد ما بينهما وعدد ما هو خالق وفي الحديث المرفوع المشهور أن من الملائكة من هو ساجد لله لا يرفع رأسه منذ خلق ومنهم راعك لا يرفع رأسه من الركوع منذ خلق إلى يوم القيامة وأنهم يقولون يوم القيامة سبحانه ما عبدناك حق عبادتك ولما كانت عبادته تعالى تابعة لمحبهته وإجلاله وكانت المحبة نوعين محبة تنشأ عن الإناعام والإحسان فتوجب شكراً وعبودية بحسب كمالها ونقصانها ومحبة تنشأ عن جمال المحبوب وكاله فتوجب عبودية وطاعة أكمل من الأولى كان الباعث على الطاعة والعبودية لا يخرج عن هذين النوعين وإما أن تقع الطاعة صادرة عن خوف محض غير مقرون بمحبه فهذا قد ظنه كثير من المتكلمين وهي عندهم غاية المعارف بناء على أصلهم الباطل أن الله لا تتعلق المحبة بذاته وإنما تتعلق بمخلوقاته بما في الجنة من النعيم فهم لا يحبونه لذاته ولا لإحسانه وينسكرون محبه لذلك وإنما المحبوب عندهم في الحقيقة غيره وهذا من أبطل الباطل . . وسند كرفي القسم الثاني إن شاء الله في هذا الكتاب بطلان هذا المذهب من أكثر من مائة وجه

ولوعرف القوم صفات الأرواح وأحكامها لعلوا أن طاعة من لا تجب عبادته محال وأن من أتى بصورة الطاعة خوفاً مجرداً عن الحب فليس بمطيع ولا عابد وإنما هو كالمكروه أو كالجبر السوء الذي إن أعطى عمل وإن لم يعط كفر وأبقه وسيرد عليك بسط الكلام في هذا عن قريب إن شاء الله والمقصود أن الطاعة والعبادة الناشئة عن محبة الكمال والجمال أعظم من الطاعة الناشئة عن رؤية الإناعام والإحسان وفرق عظيم بين ما تعلق بالهي الذي لا يموت وبين ما تعلق بالخلق وإن شمل النوعين اسم المحبة ولكن كم بين من يحبك لذاتك وأوصافك وجمالك وبين من يحبك لخبرك ودراهمك

فصل

والأسماء الحسنى والصفات الملازمة لآثارها من العبودية والأمر اقتضاءها لآثارها من الخلق والتكوين فلعل صفة عبودية خاصة هي من موجباتها ومقتضياتها أعنى من موجبات العلم بها والتحقق بمعرفة ما وهذا مطرد في جميع أنواع العبودية التي على القلب والجوارح فعمل العبد بتفرد الرب تعالى بالضر والنفع والعتاء والمنع والخلق والرزق والإحياء والإماتة يشمره عبودية التوكل عليه باطناً ولوازم التوكل وثمراته ظاهراً وعلمه بسمعه تعالى وبصره وعلمه وأنه لا يخفى عليه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وأنه يعلم السر وأخفى ويعلم خائفة الأعين وما تخفى الصدور يشمر له حفظ لسانه وجوارحه وخطرات قلبه عن كل ما لا يرضى الله وأن يجعل تعلق هذه الأعضاء بما يحبه الله ويرضاه فيشمر له ذلك الحياء باطناً ويشمر له الحياء اجتناب المحرمات والتبائح ومعرفة بغناه وجوده وكرمه وبره وإحسانه ورحمته توجب له سعة الرجاء وتشمر له ذلك من أنواع العبودية الظاهرة والباطنة بحسب معرفته وعلمه وكذلك معرفته بجلال الله وعظمته وعزه تشمر له الخضوع والاستكانة والمحبة وتشمر له تلك الأحوال الباطنة أنواعاً من العبودية الظاهرة هي موجباتها وكذلك علمه بكلامه وجماله وصفاته العلى يوجب له محبة خاصة بمنزلة أنواع العبودية فرجعت العبودية كلها إلى مقتضى الأسماء والصفات وارتبطت بها ارتباط الخلق بها فخلقها سبحانه وأمره هو موجب أسمائه وصفاته في العالم وآثارها ومقتضاها لأنه لا يميز من عبادته بطاعتهم ولا تشيئته بمعصيتهم وتأمل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي يرويه عن ربه تبارك وتعالى يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نعي فتتفعدوني ذكر هذا عقب قوله يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم فتضمن ذلك أن ما يفعله تعالى بهم في غفران ذلالتهم وإجابة دعواتهم وتفريج كرباتهم ليس لجلب منفعة منهم

ولا لدفع مضرة يتوقعا منهم كما هو عادة المخلوق الذي ينفع غيره ليكافئه بنفع مثله أو ليدفع عنه ضررا فالرب تعالى لم يحسن إلى عباده ليكافئوه ولا ليدفعوا عنه ضررا فقال لن تبلغوا نقمى فتنفعوني ولن تبلغوا ضرى فتضروني أنى لست إذا هدبت مستهديكم وأطعمت مستطعمكم وكسوت مستكسبكم وأروبت مستسقيكم وكفيت مستكفيكم وغفرت لمستغفركم بالذى أطلب منكم أن تنفعوني أو تدفعوا عني ضررا فإنكم ان تبلغوا ذلك وأنا الغنى الحميد كيف والمخلوق عاجزون عما يقدرون عليه من الأفعال إلا بأقداره وتيسيره وخلقه فكيف بما لا يقدرون عليه فكيف يقولون نفع الغنى الصمد الذى يمتنع فى حقه أن يستجلب من غيره نفعاً أو يستدفع منه ضررا بل ذلك مستحيل فى حقه ثم ذكر بعد هذا قوله يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك فى ملكى شيئا ولو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكى شيئا فبين سبحانه أن ما أمرهم به من الطاعات وما نهاهم عنه من السيئات لا يتضمن استجلاب نفعهم ولا استدفاع ضررهم كأمر السيد عبده والوالد ولده والإمام رعيته بما ينفع الأمر والمأمور ونهيمهم عما يضر الناهى والمنهى فبين تعالى أنه المزه عن حقوق نفعهم وضررهم به فى إحسانه إليهم بما يفعله بهم وبما يأمرهم به ولهذا لما ذكر الأصلين بعد هذا وأن قوامهم وجزورهم الذى هو طاعتهم ومعصيتهم لا يزيد فى ملكه شيئا ولا ينقصه وأن نسبة ما يسألونه كلهم إياه فيعطيهن إلى ما عنده كلاً نسبة فتضمن ذلك أنه لم يأمرهم ولم يحسن إليهم بإجابة الدعوات وغفران الزلات وتفريج الكربات لاستجلاب منفعة ولا لاستدفاع مضرة وأنهم لو أطاعوه كلهم لم يزيدوا فى ملكه شيئا ولو عصوه كلهم لم ينقصوا من ملكه شيئا وأنه الغنى الحميد ومن كان هكذا فإنه لا يتزين بطاعة عباده ولا تشينه معاصيهم ولكن له من الحكم البوالغ فى تكليف عباده وأمرهم ونهيمهم ما يقتضيه ملكه التام وحمده وحكمته ولو لم يكن فى ذلك إلا أنه يستوجب من عباده شكر نعمه التى لا تحصى بحسب قوامهم وطاقتهم لا بحسب ما ينبغى له فإنه أعظم وأجل من أن يقدر خلقه عليه ولكنه سبحانه يرضى من عباده بما تسمح به طباقتهم وقواهم فلا شىء أحسن فى العقول والفطر من شكر المنعم ولا أنفع للعبد منه فهذا من مسلك آخران فى حسن التكليف والأمر والنهى . . أحدهما يتعلق بذاته وصفاته وأنه أهل لذلك وإن جماله تعالى وكاله وأسماءه وصفاته تقتضى من عباده غاية الحب والذل والطاعة له . . والثانى متعلق بإحسانه وإنعامه ولا سيما مع غناه عن عباده وأنه إنما يحسن إليهم رحمة منه وجودا وكرما لا لمعاوضة ولا لاستجلاب منفعة ولا لدفع مضرة وأى المسالكين ساكنا العبد أوقفه على محبته وبذل الجهد

في مرضاته فأين هذان المسلكان من ذنبك المسلكين وإنما أتى القوم من إنكارهم المحبة وذلك الذي حرمهم من العلم والإيمان ما حرمهم وأوجب لهم سلوك تلك الطرق المسدودة والله الفتح العليم (الوجه التاسع والأربعون) قواكم فلا تكون نعمه تعالى ثوابا بل ابتداء كلام يحتمل حقا وباطلا فإن أردتم به أنه لا يثيبهم على أعمالهم بالجنة ونعيمها ويجزيهم بأحسن ما كانوا يعملون فهو باطل والقرآن أعظم شاهد ببطلانه قال تعالى (فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا لا كفرن عنهم سيئاتهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثوابا من عند الله والله عنده حسن الثواب) وقال تعالى (ليكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ويجزيهم أجرهم بأحسن الذي كانوا يعملون وقال تعالى (وتلك الجنة التي أوردتموها بما كنتم تعملون) وقال تعالى (إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون أولئك أصحاب الجنة خالدين فيها جزاء بما كانوا يعملون) وقال تعالى (أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجر العاملين) وقال تعالى (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبؤنهم من الجنة عرفا تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها نعم أجر العاملين) وهذا في القرآن كثير يبين أن الجنة ثوابهم وجزاؤهم فكيف يقال لا تكون نعمه ثوابا على الإطلاق بل لا تكون نعمه تعالى في مقابلة الأعمال والأعمال ثمنها فإنه إن يدخل أحدا الجنة عمله ولا يدخلها أحد إلا بمجرد فضل الله ورحمته وهذا لا يتنافى ما تقدم من النصوص فإنما تدل على أن الأعمال أسباب لا أعراض وأثمان والذي نفاه النبي صلى الله عليه وسلم في الدخول بالعمل هو نفي استحقاق العوض ببذل عوضه فالمثبت باه السببية والمنفى باه المعاوضة والمقابلة وهذا فصل الخطاب في هذه المسألة والقدرية الجبرية تنفى باه السببية جملة وتنكران تكون الأعمال سببا في النجاة ودخول الجنة وتلك النصوص وأضعافها تبطل قولهم والقدرية النفاة تثبت باه المعاوضة والمقابلة وتزعم أن الجنة عوض الأعمال وأنها ثمن لها وأن دخولها إنما هو بمحض الأعمال والنصوص النافية لذلك تبطل قولهم والعقل والفطر تبطل قول الطائفتين ولا يصح في النصوص والعقول إلا ما ذكرناه من التفصيل وبه يتبين أن الحق مع الوسط بين الفرق في جميع المسائل لا يستثنى من ذلك شيء فما اختلفت الفرق إلا كان الحق مع الوسط وكل من الطائفتين معه حق وباطل فأصاب الجبرية في نفي المعاوضة وأخطوا في نفي السببية وأصاب المقدرية في إثبات السببية وأخطوا في إثبات المعاوضة فإذا ضمنت أحد نفي الجبرية إلى أحد إثباتي القدرية ونقيت باطلهما كنت أسعد بالحق منهما فإن أردتم بأن نعمه لا تكون ثوابا هذا القدر وأنها لا تكون عوضا بل هو المنعم بالأعمال والثواب وله المنه

في هذا وهذا ونعمه بالثواب من غير استحقاق ولا نمن يعاوض عليه بل فضل منه وإحسان فهذا هو الحق فهو المان بهديته للإيمان وتيسيره للأعمال وإحسانه بالجزاء كل ذلك مجرد منته وفضله قال تعالى (يمتنون عليك أن أسلوا قل لا تمنوا على إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين (الوجه الخمسون) قولكم وإذا تعارض في العقول هذان الأمران فكيف يهتدى العقل إلى اختيار أحدهما (قلنا) قد تبين بحمد الله أنه لا تعارض في العقول بين الأمرين أصلا وإنما يقدر التعاوض بين العقل والهوى وأما أن يتعارض في العقول إرشاد العباد إلى سعادتهم في المعاش والمعاد وتركهم هملا كالأنعام السائمة لا يعرفون معروفا ولا ينكرون منكرا فلم يتعارض هذان في عقل صحيح أبدا (الوجه الحادي والخمسون) قولكم فكيف يعرفنا العقل وجوبا على نفسه بالمعرفة وعلى الجوارح بالطاعة وعلى الرب بالثواب والعقاب (فيقال) وأي استبعاد في ذلك وما الذي يحمله فقد عرفنا العقل من الواجبات عليه ما يقيح من العبد تركها كما عرفنا وعرف أهل العقول وذوى الفطر التي لم تتواطأ على الأقوال الفاسدة وجوب الإقرار بالله وربوبته وشكر نعمته ومحبة وعرفنا قبح الإشراك به والإعراض عنه ونسبته إلى ما لا يليق به وعرفنا قبح الفواحش والظلم والإساءة والفجور والكذب والبهت والإثم والبغى والعدوان فكيف نستبعد منه أن يعرفنا وجوبا على نفسه بالمعرفة وعلى الجوارح بالشكر المقدور المستحسن في العقول التي جاءت الشرائع بتفصيل ما أدركه العقل منه جملة وبتقرير ما أدركه تفصيلا وأما الوجوب على الله بالثواب والعقاب فهذا مما يتباين فيه الطائفتان أعظم تباين فأنبتت القدرية من المعتزلة عليه تعالى وجوبا عقليا وضعوه شريعة له بمقولهم وحرّموا عليه الخروج عنه وشهوه في ذلك كله بخلقه وبدعهم في ذلك سائر الطوائف وسفّهوا رأيهم فيه وبنوا مناقضتهم والزموم بما لا يحيد لهم عنه ونفت الجبرية أن يجب عليه ما أوجبه على نفسه ويحرم عليه ما حرمه على نفسه وجوزوا عليه ما يتعالى ويتزّه عنه وما لا يليق بجلاله مما حرمه على نفسه وجوزوا عليه ترك ما أوجبه على نفسه بما يتعالى ويتزّه عن تركه وفعل ضده فتباين الطائفتان أعظم تباين وهدى الله الذين آمنوا أهل السنة الوسط للطريقة المثلى التي جاء بها رسوله ونزل بها كتابه وهي أن العقول البشرية بل وسائر المخلوقات لا توجب على ربها شيئا ولا تحرمه وأنه يتعالى ويتزّه عن ذلك وأما ما كتبه على نفسه وحرّمه على نفسه فإنه لا يحلّ به ولا يقع منه خلافة فهو لإيجاب منه على نفسه بنفسه وتحريم منه على نفسه بنفسه فليس فوقه تعالى موجب ولا محرم . وسيأتى إن شاء الله ببسط ذلك وتقريره (الوجه الثاني والخمسون) قولكم أنه على أصول المعتزلة يستحيل الأمر والنهي والتكليف وتقديركم ذلك فكلام لا مطمئن فيه والأمر فيه كما ذكرتم وإن حقيقة قول القوم أنه لا أمر

ولا نهى ولا شرع أصلاً إذ ذلك إنما يصح إذا ثبت قيام الكلام بالمرسل الأمر الناهى وقيام
الاعتضاء والطلب والحب لما أمر به والبغض لما نهى عنه فأما إذا لم يثبت له كلام ولا إرادة
ولا اقتضاء ولا طلب ولا حب ولا بغض قائم به فإنه لا يعقل أصلاً كونه أمراً ولا ناهياً ولا باعثاً
للمرسل ولا محبباً للطاعة باغضاً للمعصية فأصول هذه الطائفة تعطل الصفات عن صفات كماله فإنها
تستلزم إبطال الرسالة والنبوة جملة ولكن رب لازم لا يلتزمه صاحب المقالة ويتناقض في
القول بملزومه دون القول به ولا ريب أن فساد اللازم مستلزم لفساد الملزوم ولكن يقال
لكم معاشر الجبرية لا تكونوا ممن يرى القذاة في عين أخيه ولا يرى الجذع المعترض في عينه
فقد ألزمتكم القدرية مالا يحيدكم عنه وقالوا من نفي فعل العبد جملة فقد عطل الشرائع والأمر
والنهى فإن الأمر والنهى لا يتعلق إلا بالفعل المأمور به فهو الذى يؤمر به وينهى عنه ويثاب
عليه ويعاقب فإذا نفيتم فعل العبد فقد رفعتم متعلق الأمر والنهى وفى ذلك إبطال الأمر والنهى
فلا فرق بين رفع المأمور به المنهى عنه ورفع المأمور المنهى نفسه فإن الأمر يستلزم أمراً ومأموراً
به ولا يصح له حقيقة إلا بهذه الثلاث ومعلوم أن أمر الأمر بفعل نفسه ونهيه عن نفسه يبطل
التكليف جملة فإن التكليف لا يعقل معناه إلا إذا كان المكلف قد كلف بفعله الذى هو المقذور له التابع
لإرادته ومشيتته وأما إذا رفعتم ذلك من البين وقلتم بل هو مكلف بفعل الله حقيقة لا يدخل
تحت قدرة العبد لا هو متمكن فى الإتيان به ولا هو واقع بإرادته ومشيتته فقد نفيتم
التكليف جملة من حيث أثبتوه وفى ذلك إبطال للشرائع والرسالة جملة قالوا فليتأمل
المنصف الفطن لا البليد المتعصب صحة هذا الإلزام فلن تجد عنه محيداً قالوا فأتتم معاشر
الجبرية قدرية من حيث نفيكم الفعل المأمور به فإن كان خصومكم قدرية من حيث نفوا
تعلق القدرة القديمة فأنتم أولى أن تكونوا قدرية من حيث نفيتم فعل العبد له وتأثيره
فيه وتعلقه بمشيتته فأنتم أثبتتم قدراً على الله وقدراً على العبد أما القدر على الله فحيث زعتم
أنه تعالى يأمر بفعل نفسه وينهى عن فعل نفسه ومعلوم أن ذلك لا يصح أن يكون
مأموراً به منهيًا عنه فأثبتتم أمراً ولا مأموراً به ونهياً ولا منهيًا عنه وهذه قدرية
محضة فى حق الرب وأما فى حق العبد فإنكم جعلتموه مأموراً منهيًا من غير أن يكون له
فعل يأمر به وينهى عنه فأى قدرية أبلغ من هذه فمن الذى تضمن قوله إبطال الشرائع
وتعطيل الأوامر فليتنبه اللبيب لمواقعة هذه المساجلة وسهام هذه المناظرة ثم ليختر
منهما إحدى خطتين ولا والله ما فيهما حظ لنختار ولا ينجوا من هذه الورطات إلا
من أثبت كلام الله القائم به المتضمن لأمره ونهيه ووعده ووعيدته وأثبت له ما أثبت لنفسه
من صفات كماله ومن الأمور الثبوتية القائمة ثم أثبت مع ذلك فعل العبد واختياره ومشيتته

وإرادته التي هي مناط الشرائع ومتعلق الأمر والنهي فلا جبري ولا جهي ولا قدرى وكيف يختار العاقل آراء ومذاهب هذه بعض لوازمها ولو صابرها إلى آخرها لاستبان له من من فسادهما وبطلانها ما يوجب معه من قائلها ومنتحلها والله الموفق للصواب (الوجه الثالث والخمسون) قولكم أنه ما من معنى يستنبط من قول أو فعل ليربط به معنى مناسب له إلا ومن حيث العقل يعارضه معنى آخر يساويه في الدرجة أو يفضل عليه في المرتبة فيتحير العقل في الاختيار إلى أن يرد شرع يختار أحدهما أو يرجحه من تلقائه فيجب على العاقل اعتباره واختياره لترجيح الشرع له لا لرجحانه في نفسه فيقال إن أردتم بهذه المعارضة أنها ثابتة في جميع الأفعال والأقوال المشتملة على الأوصاف المناسبة التي ربطت بها الأحكام كما يدل عليه كلامكم فدعوى باطلة بالضرورة وهو ككذب محض وكذلك إن أردتم أنها ثابتة في أكثرها فأى معارضة في العقل للوصف القبيح في الكذب والفجور والظلم واهلاك الحرث والنسل والإساءة إلى المحسنين وضرب الوالدين واحتقارهما والمبالغة في اهااتهما بلا جرم وأى معارضة في العقل للأوصاف القبيحة في الشرك بالله ومشيبته وكفران نعمه وأى معارضة في العقل للوصف القبيح في نكاح الأمهات واستفراشهن كاستفراش الأماء والزوجات إلى أضعاف أضعاف ما ذكرنا ما تشهد العقول ببقية من غير معارض فيها بل نحن لاننكر أن يكون داعى الشهوة والهوى وداعى العقل يتعارضان إن أردتم هذا التعارض فسلم ولكن لا يجدى عليكم الا عكس مطلوبكم وكذلك أى معارضة في العقول للأوصاف المقتضية حسن عبادة الله وشكره وتعظيمه وتمجيده والثناء عليه بآلائه وانعامه وصفات جلاله ونعوت كاله وافراده بالمحبة والعبادة والتعظيم وأى معارضة في العقول للأوصاف المقتضية حسن الصدق والبر والإحسان والعدل والإيثار وكشف الكربات وقضاء الحاجات وإغاثة اللهفات والأخذ على أيدي الظالمين وقمع المفسدين ومنع البغاة والمعتدين وحفظ عقول العالمين وأموالهم ودمايتهم وأعراضهم بحسب الإمكان والأمر بما يصلحها ويكملها والنهي عما يفسدها وينقصها وهذه حال جملة الشرائع وجمهورها إذا تأملها العقل جزم أنه يستحيل على أحكم الحاكمين أن يشرع خلافها لعباده وأما إن أردتم أن في بعض ما يندق منها مسائل تتعارض فيها الأوصاف المستنبطة في العقول فيتحير العقل بين المناسب منها وغير المناسب فهذا وإن كان واقعاً فانها لا تنفي حسنها الذاتي وقبح منيها الذاتي وكون الوصف خفي المناسبة والتأثير في بعض المواضع مما لا يدفعه وهذه حال كثير من الأمور العقلية المحضة بل الحسية وهذا الطب مع أنه حسي تجريبي يدرك منافع الأغذية والأدوية وقواها وحرارتها وبرودتها ورطوبتها ويبوستها فيه بالحس ومع هذا فآتم ترون إختلاف أهله في كثير من مسائلهم في الشيء الواحد

هل هو نافع كذا ملائم له أو منافر مؤذ وهل هو حار أو بارد وهل هو رطب أو يابس وهل فيه قوة تصلح لأمر من الأمور أو لا قوة فيه ومع هذا فالاختلاف المذكور لا يبنى عند العقلاء ما جعل في الأغذية والأدوية من القوى والمنافع والمضار والكيفيات لأن سبب الاختلاف خفاء تلك الأوصاف على بعض العقلاء ودفنها وبجز الحس والعقل عن تمييزها ومعرفة مقاديرها والنسب الواقعة بين كيفياتها وطبائعها ولم يكن هذا الاختلاف بموجب عند أحد من العقلاء إنكار جملة العلم وجمهور قواعده ومسائله ودعوى أنه ما من وصف يستنبط من دواء مفرد أو مركب أو من غذاء إلا وفي العقل ما يعارضه في تحير العقل ولو ادعى هذا مدعى لضحك منه العقلاء بما علوه بالضرورة والحس من ملائمة الأوصاف ومنافرتها واقتضاء تلك الذوات للنافع والمضار في الغالب ولا يكون اختلاف بعض العقلاء يوجب إنكار ما علم بالضرورة والحس فهكذا الشرائع (الوجه الرابع والخمسون) أن قولكم إذا قتل إنسان إنسانا عرض للعقل هاهنا آراء متعارضة مختلفة إلى آخره (فيقال) إن أردتم أن العقل يسوى بين ما شرعه الله من القصاص وبين تركه لمصلحة الجاني فهبت للعقل وكذب عليه فإنه لا يستوى عند عاقل قط حسن الاختصاص من الجاني بمثل ما فعل وحسن تركه والإعراض عنه ولا يعلم عقل صحيح يسوى بين الأمرين وكيف يستوى أمران أحدهما يستلزم فساد النوع وخراب العالم وترك الانتصار للمظلوم وتمكين الجناة من البغي والعدوان والثاني يستلزم صلاح النوع وعمارة العالم والانتصار للمظلوم وردع الجناة والبعاءة والمعتدين فكان في القصاص حياة العالم وصلاح الوجود . وقد نبه تعالى على ذلك بقوله (ولسكنم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلمكم تتقون) وفي ضمن هذا الخطاب ما هو كالجواب لسؤال مقدر أن إعدام هذه الجنية الشريفة وإبلام هذه النفس وإعدامها في مقابلة إعدام المقتول تكثير لمفسدة القتل فلاية حكمة صدر هذا بمن وسعت رحمته كل شيء وبهرت حكمته العقول فتضمن الخطاب جواب ذلك بقوله تعالى (ولسكنم في القصاص حياة) وذلك لأن القاتل إذا توهم أنه يقتل قصاصا بمن قتله كفف عن القتل وارتدع وآثر حب حياته ونفسه فكان فيه حياة له ولمن أراد قتله (ومن وجه آخر) وهو أنهم كانوا إذا قتل الرجل من عشيرتهم وقبيلتهم قتلوا به كل من وجدوه من عشيرة القاتل وحيه وقبيلته وكان في ذلك من الفساد والهلاك ما يعم ضرره وتشتد مؤنته فشرع الله تعالى القصاص وأن لا يقتل بالمقتول غير قاتله ففي ذلك حياة عشيرته وحيه وأقاربه ولم تكن الحياة في القصاص من حيث أنه قتل بل من حيث كونه قصاصا يؤخذ القاتل وحده بالمقتول لا غيره فتضمن القصاص الحياة في الوجين وتأمل ماتحت هذه الألفاظ الشريفة من الجلالة والإيجاز والبلاغة والفصاحة والمعنى

العظيم فصدر الآية بقوله لكم المؤذن بأن منفعة القصاص مختصة بكم عائدة إليكم فشرعه إنما كان رحمة بكم وإحساناً إليكم فنفعته ومصلحته لكم لا لمن لا يبلغ العباد ضره ونفعه ثم عقبه بقوله في القصاص إيدانا بأن الحياة الحاصلة إنما هي في العدل وهو أن يفعل به كما فعل والقصاص في اللغة المائلة وحقيقته راجعة إلى الإتيان ومنه قوله تعالى (وقالت لأخته قصيه) أي اتبع أثره ومنه قوله (فارتدا على آثارهما قصصاً) أي يقصان الأثر ويتبعانه ومنه قص الحديث واقتصاصه لأنه يتبع بعضه بعضاً في الذكر فسمى جزاء الجاني قصاصاً لأنه يتبع أثره فيفعل به كما فعل وهذا أحد ما يستدل به على أن يفعل بالجاني كما فعل فيقتل بمثله ماقتل به لتحقيق معنى القصاص وقد ذكرنا أدلة المسئلة من الطرفين وترجيح القول الراجح بالنص والأثر والمعقول في كتاب تهذيب السنن ونكر سبحانه الحياة تعظيماً وتفخيماً لأشأنها وليس المراد حياة ما بل المعنى أن في القصاص حصول هذه الحقيقة المحبوبة للنفوس المؤثرة عندها المستحسنة في كل عقل والتشكير كثيراً ما يجيء للتعظيم والتفخيم كقوله (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنته) وقوله (ورضوان من الله أكبر) وقوله (إن هو إلا وحى يوحى) ثم خص أولى الألباب وهم أولو العقول التي عقلت عن الله أمره ونهيه وحكمته إذ هم المنتفعون بالخطاب ووازن بين هذه الكلمات وبين قولهم القتل أني للقتل ليتبين مقدار التفاوت وعظمة القرآن وجلالته (الوجه الخامس والخمسون) قولكم أن القصاص إتلاف بأزاء إتلاف وعدوان في مقابلة عدوان ولا يجيأ الأول بقتل الثاني ففيه تكثير المفسدة بإعدام النفسين وأما مصلحة الردع والزجر واستيقاء النوع فأمر متوهم وفي القصاص استهلاك محقق فيقال هذا الكلام من أفسد الكلام وأبينه بطلاناً فإنه يتضمن التسوية بين القبيح والحسن ونبي حسن القصاص الذي اتفقت العقول والديانات على حسنه وصلاح الوجود به وهل يستوي في عقل أو دين أو فطرة القتل ظليماً وعدواناً بغير حق والقتل قصاصاً وجزاء بحق ونظير هذه التسوية تسوية المشركين بين الربا والبيع لاسئواهما في صورة العقد ومعلوم أن استواء الفعلين في الصورة لا يوجب استواءهما في الحقيقة ومدعى ذلك في غاية المكابرة وهل يدل استواء السجود لله والسجود للضمم في الصورة الظاهرة وهو وضع الجبهة على الأرض على أنهما سواء في الحقيقة حتى يتحير العقل بينهما ويتعارضان فيه ويكفي في فساد هذا أطباق العقلاء قاطبة على قبس القتل الذي هو ظلم وبغى وعدوان وحسن القتل الذي هو جزاء وقصاص وردع وزجر والفرق بين هذين مثل الفرق بين الزنا والنكاح بل أعظم وأظهر بل الفرق بينهما من جنس الفرق بين الإصلاح في الأرض والإفساد فيها فما تعارض في عقل صحيح قط هذان الأمران حتى يتحير بينهما أيهما يؤثره ويختاره وقولكم أنه (٧٠ - مفتاح ٢)

إتلاف بأزاء إتلاف وعدوان في مقابلة عدوان فكذلك هو لكن إتلاف حسن هو مصلحة وحكمة وصلاح للعالم في مقابلة إتلاف هو فساد وسفه وخراب للعالم فأنى يستويان أم كيف يعتدلان حتى يتحير العقل بين الإتلاف الحسن وتركه وقولكم لا يحيا الأول بقتل الثاني قلنا يحيا به عدد كثير من الناس إذ لو ترك ولم يؤخذ على يديه لأهلك الناس بعضهم بعضا فإن لم يكن في قتل الثاني حياة للأول ففيه حياة العالم كما قال تعالى (وإسكم في القصاص حياة يا أولى الألباب) لكن هذا المعنى لا يدركه حق الإدراك إلا أولوا الألباب فأين هذه الشريعة وهذه الحكمة وهذه المصلحة من هذا الهديان الماسد وأن يقال قتل الجاني إتلاف بأزاء إتلاف وعدوان في مقابلة عدوان فيكون قبيحا لولا الشرع فوازن بين هذا وبين ما شرعه الله وجعل مصالح عباده منوطة به وقولكم فيه تكثير المفسدة بإعدام النفسين (فيقال) لو أعطيتم رتب المصالح والمفاسد حقها لم ترضوا بهذا الكلام الفاسد فإن الشرائع والفطر والعقول متفقة على تقديم المصلحة الراجحة وعلى ذلك قام العالم وما نحن فيه كذلك فإنه احتمال لمفسدة إتلاف الجاني إلى هذه المفسدة العامة فن تحير عقله بين هذين المفسدتين فلفساد فيه والعقلاء قاطبة متفقون على أنه يحسن إتلاف جزء لسلامة كل كقطع الأصبع أو اليد المتأكلة لسلامة سائر البدن ولذلك يحسن الإيلام لدفع إيلام أعظم منه كقطع العروق ويط الخراج ونحوه فلو طرد العقلاء قياسكم هذا الفاسد وقالوا هذا إيلام محقق لدفع إيلام متوهم لفسد الجسد جملة ولا فرق عند العقول بين هذا وبين قياسكم في الفساد (الوجه السادس والخمسون) قولكم أن مصلحة الردع والزجر وإحياء النوع أمر متوهم كلام بين فساد بل هو أمر متحقق وقوعه عادة ويدل عليه ما نشاهده من الفساد العام عند ترك الجناة والمفسدين وإهمالهم وعدم الأخذ على أيديهم والمتوهم من زعم أن ذلك موهوم وهو بمثابة من دهم العدو فقال لا نعرض أنفسنا لمشقة قتالهم فإنه مفسدة متحققة وأما استيلاؤهم على بلادنا وسبيهم ذرارينا وقتل مقاتلتنا فوهوم (فياليت) شعري من الواهم المخطئ في وهمه ونظيره أيضا أن الرجل إذا تبيغ به الدم وتضرر إلى إخراجه لا يتعرض لشق جلده وقطع عروقه لأنه ألم محقق لاموهوم ولو أطرد هذا القياس الفاسد لخرب العالم وتعطلت الشرائع والاعتماد في طلب مصالح الدارين ودفع مفاسدهما مبنى على هذا الذي سميتوه أتم موهوما فالعمل في الدنيا إنما يتصرفون بناء على الغالب المعتاد الذي أطردت به العادة وإن لم يجزوا به فإن الغالب صدق العادة وأطرداها عند قيام أسبابها فاتاجر يحمل مشقة السفر في البر والبحر بناء على أنه يسلم ويغتم فلو طرد هذا القياس الفاسد وقال السفر مشقة متحققة والكسب أمر موهوم لتعطلت أسفار الناس بالكيفية وكذلك عمال الآخرة لو قولوا تعب العمل ومشقته

أمر متحقق وحسن الخاتمة أمر موهوم لعلوا الأعمال جملة وكذلك الأجراء والصناع والملوك
والجنود كل طالب أمر من الأمور الدنيوية والأخروية لولا بناؤه على الغالب وما جرت
به العادة لما احتمل المشقة المتيقنة لأمر منتظر ومن هاهنا قيل أن إنكار هذه المسئلة يستلزم
تعطيل الدنيا والآخرة من وجوه متعددة (الوجه السابع والخمسون) قولكم ويعارضه معنى
ثالث وراءهما في فكر العقل في أنواع وشروط أخرى وراء مجرد الإنسانية من العقل والبلوغ
والعلم والجهل والكمال والنقص والقرابة والأجنبية فيتحير العقل كل التحير فلا بد إذا من
شارع يفصل هذه الخطة ويعين قانونا يطرد عليه أمر الأمة ويستقيم عليه مصالحهم (فيقال)
لأرب أن الشرائع تأتي بما لا تستقل العقول بإدراكه فإذا جاءت به الشريعة اهتدى العقل
حينئذ إلى وجه حسن مأموره وقبح منهيهِ فسرته الشريعة على وجه الحكمة والمصاحبة الباعثين
لشرعه فهذا بما لا يتسكروا وهذا الذي قلنا فيه أن الشرائع تأتي بمجازات العقول لا بمجالات
العقول ونحن لم ندع ولا عاقل قط أن العقل يستقل بجميع تفاصيل ما جاءت به الشريعة بحيث
لوترك وحده لاهتدى إلى كل ما جاءت به . . إذا عرف هذا فغاية ما ذكرتم أن الشريعة الكاملة
اشتراطت في وجوب القصاص شروطا لا يهتدى العقل إليها وأى شيء يلزم من هذا وماذا
يقبح لكم ومنازعكم يسلبونه لكم وقولكم أن هذا معارض للوصف المقتضى لثبوت القصاص
من قيام مصلحة العالم إما غفلة عن الشروط المعارضة وإما اصطلاح طارئ سيم فيه ما لا يهتدى
العقل إليه من شروط اقتضاء الوصف لموجبه معارضة . فيالله العجب أى معارضة هاهنا إذا
كان العقل والفطرة قد شهدا بحسن القتل قصاصا وانتظامه للعالم توقفا في اقتضاء هذا الوصف
هل يضم إليه شرط آخر غيره أم يكفي بمجرد وفي تعيين تلك الشروط فأدرك العقل ما استقل
بإدراكه وتوقف عما لا يستقل بإدراكه حتى اهتدى إليه بنور الشريعة . . يوضح هذا (الوجه
الثامن والخمسون) أن ماوردت به الشريعة في أصل القصاص وشروطه منقسم إلى قسمين
أحدهما ما حسنه معلوم بصريح العقل الذى لا يستريب فيه عاقل وهو أصل القصاص وانتظام
مصلح العالم به والثانى ما حسنه معلوم بنظر العقل وفكره وتأمله فلا يهتدى إليه إلا الخواص
وهو ما اشتراط اقتضاء هذا الوصف أو جعل تابعه له الماكفاة في الدين وهذا في
غاية المراعاة للحكمة والمصلحة فإن الدين هو الذى فرق بين الناس في العصمة وليس في حكمة
الله وحسن شرعه أن يجعل دم وليه وعبداه وأحب خلقه إليه وخير بريته ومن خلقه لنفسه
واختصه بكرامته وأهله لجواره في جنته والنظر إلى وجهه وسماع كلامه في دار كرامته كدم عدوه
وأما خلقه إليه وشر بريته والعدل به عن عبادته إلى عبادة الشيطان الذى خلقه للنار والطرود
عن بابه والإبعاد عن رحمته . . وبالجملة فحاشا حكمته أن يسوى بين دماء خير البرية ودماء شر

البرية في أخذ هذه بهذه سببا وقد أباح لأولياته دماء أعدائه وجعلهم قرايين لهم وإنما اقتضت حكمته أن يكفوا عنهم إذا صاروا تحت قهرهم وإذلالهم كالعبيد لهم يؤدون إليهم الجزية التي هي خراج رؤسهم مع بقاء السبب الموجب لإباحة دمائهم وهذا الترك والكف لا يقتضى استواء الدين عقلا ولا شرعا ولا مصلحة ولا ريب أن الدين قبل القهر والإذلال لم يكونا بمستويين لأجل الكفر فأى موجب لاستوائهما بعد الاستئلال والقهر والكفر قائم بعينه فهل في الحكمة وقواعد الشريعة وموجبات العقول أن يكون الإذلال والقهر للكافر موجبا لمساواة دمه لدم المسلم هذا مما تأباه الحكمة والمصلحة والعقول وقد أشار صلى الله عليه وسلم إلى هذا المعنى وكشف الغطاء وأوضح المشكل بقوله المسلمون تتسكفأ دماؤهم أو قال المؤمنون فلعن المكافأة بوصف لا يجوز إلغاؤه وإهداره وتعليقها بغيره إذ يكون إبطالا لما اعتبره الشارع واعتبارا لما أبطله فإذا علق المكافأة بوصف الإيمان كان كتعليقه سائر الأحكام بالأوصاف كتعليق القطع بوصف السرقة والرجم بوصف الزنا والجلد بوصف الفذف والشرب ولا فرق بينهما أصلا فكل من علق الأحكام بغير الأوصاف التي علقها به الشارع كان تعليقه منقطعا منصرما وهذا مما اتفق أئمة الفقهاء على صحته فقد أدى نظر العقل إلى أن دم عدو الله الكافر لا يساوى دم وليه ولا يكافيه أبداً وجاء الشرع بموجبه فأى معارضة هاهنا وأى حيرة إن هو إلا بصيرة على بصيرة ونور على نور وليس هذا مكان استيعاب الكلام على هذه المسألة وإنما الغرض التنبيه على أن في صريح العقل الشهادة لما جاء به الشرع فيها .

فصل

وعكس هذا أنه لم تشترط المكافأة في علم وجهل ولا في كمال وقبح ولا في شرف وضعه ولا في عقل وجنون ولا في أجنبية وقرابة خلا الوالد والولد وهذا من كمال الحكمة وتام النعمة وهو في غاية المصلحة إذ لو روعيت هذه الأمور لتعطلت مصاحبة القصاص إلا في النادر البعيد إذ قل أن يستوى شخصان من كل وجه بل لا بد من التفاوت بينهما في هذه الأوصاف أو في بعضها فلو أن الشريعة جاءت بأن لا يقتص إلا من مكافء من كل وجه لفسد العالم وعظم الهرج وانتشر الفساد ولا يجوز على عاقل وضع هذه السياسة الجائرة وواضعها إلى السفه أقرب منه إلى الحكمة فلا جرم أهدتكم الشرائع إلى اعتبار ذلك . . . وأما الولد والوالد ففتح من جريان القصاص بينهما حقيقة البعضية والجزئية التي بينهما فإن الولد جزء من الوالد ولا يقتص لبعض أجزاء الإنسان من بعض وقد أشار تعالى إلى ذلك بقوله (وجعلوا له من عباده جزءاً) وهو قولهم الملائكة بنات الله فدل على أن الولد جزء من الوالد وعلى هذا الأصل امتنعت شهادته له وقطعه بالسرقة من ماله وحده أباه على قذفه وعن هذا الأصل ذهب كثير من السلف ومنهم الإمام أحمد وغيره إلى أن له أن يملك

ما شاء من مال ولده وهو كالبلّاح في حقه وقد ذكرنا هذه المسألة مستقصاة بأدلتها وبيننا دلالة القرآن عليها من وجوه متعددة في غير هذا الموضوع وهذا المأخذ أحسن من قولهم أن الأب لما كان هو السبب في إيجاد الولد فلا يكون الولد سبباً في إعدامه وفي المسألة مسلّم آخر وهو مسلّم قوي جداً وهو أن الله سبحانه جعل في قلب الوالد من الشفقة على ولده والحرص على حياته ما يوازي شفقتة على نفسه وحرصه على حياة نفسه وربما يزيد على ذلك فقد يؤثر الرجل حياة ولده على حياته وكثيراً ما يحرم الرجل نفسه حظوظها ويؤثر بها ولده وهذا القدر مانع من كونه يريد إعدامه وإهلاكه بل لا يقصد في الغالب إلا تأديبه وعقوبته على إساءته فلا يقع قتله في الأغلب عن قصد وتعمد بل عن خطأ وسبق يد وإذا وقع ذلك غلطاً ألحق بالقتل الذي لم يقصد به إزهاق النفس فأسباب التهمة والعداوة الحاملة على القتل لا تنكأ توجد في الآباء وإن وجدت نادراً فالعبرة بما اطردت عليه عادة الخليفة وهنا للناس طريقان أحدهما أنا إذا تحققنا التهمة وقصد القتل والإزهاق بأن يضجعه ويذبحه مثلاً أجرينا القصاص بينهما لتحقق قصد الجناية وانتفاء المانع من القصاص وهذا قول أهل المدينة (والثاني) أنه لا يجري القصاص بحال وأن تحقق قصد القتل لمسكان الجزئية والبعضية المانعة من الاقتصاص من بعض الأجزاء لبعض وهو قول الأكثرين ولا يرد عليهم قتل الولد لوالده وإن كان بعضه لأن الأب لم يخلق من نطفة الإبن فليس الأب بجزء له حقيقة ولا حكماً بخلاف الولد فإنه جزء حقيقة وليس هذا موضع استقصاء الكلام على هذه المسائل إذ المقصود بيان اشتغالها على الحكم والمصالح التي يدركها العقل وإن لم يستقل بها فجاءت الشريعة بها مقررّة لما استقر في العقل إدراكه ولو من بعض الوجوه . . . وبعد النزول عن هذا المقام فأقصى ما فيه أن يقال أن الشريعة جاءت بما يعجز العقل عن إدراكه لا بما يحيله العقل ونحن لا ننكر ذلك ولكن لا يلزم منه نفي الحكم والمصالح التي اشتملت عليها الأفعال في ذواتها والله أعلم ﴿الوجه الثامن والخمسون﴾ قولكم وظهر بهذا أن المعاني المستنبطة راجعة إلى مجرد استنباط العقل ووضع الذهن من غير أن يكون الفعل مشتملاً عليها كلام في غاية الفساد والبطلان لا يرتضيه أهل العلم والإنصاف وتصوره حق التصور كاف في الجرم ببطلانه من وجوه عديدة أحدها أن العقل والفطرة يشهدان ببطلانه والوجود يكذبه فإن أكثر المعاني المستنبطة من الأحكام ليست من أوضاع الأذهان المجردة عن اشتغال الأفعال عليها ومدعى ذلك في غاية المنكارة التي لا تجدى عليه إلا توهين المقالة وهذه المعاني المستنبطة من الأحكام موجودة مشهودة يعلم العقلاء أنها ليست من أوضاع الذهن بل الذهن أدركها وعلمها وكان نسبة الذهن إلى إدراكها كنسبة البصر إلى إدراك الألوان وغيرها وكنسبة

السمع إلى إدراك الأصوات وكنسبة النوق إلى إدراك الطعوم والشم إلى إدراك الروائح
فهل يسوخ لعاقل أن يدعى أن هذه المدركات من أوضاع الحواس وكذلك العقل إذا
أدرك ما اشتمل عليه الكذب والفجور وخراب العالم والظلم وإهلاك الحرث والنسل والزنا
بالأمهات وغير ذلك من القبائح وأدرك ما اشتمل عليه الصدق والبر والإحسان والعدل
وشكران المنعم والعفة وفعل كل جميل من الحسن لم تكن تلك المعاني التي اشتملت عليها
هذه الأفعال مجرد وضع الذهن واستنباط العقل ومدعى ذلك مصاب في عقله فإن المعاني
التي اشتملت عليها المنهيات الموجبة لتحريرها أمور ناشئة من الأفعال ليست أوضاعاً ذهنية
والمعاني التي اشتملت عليها المأمورات الموجبة لحسنها ليست مجرد أوضاع ذهنية بل أمور
حقيقية ناشئة من ذوات الأفعال ترتب آثارها عليها كترتب آثار الأدوية والأغذية عليها
وما نظير هذه المقالة إلا مقالة من يزعم أن القوى والآثار المستنبطة من الأغذية والأدوية
لاحقيقة لها إنما هي أوضاع ذهنية ومعلوم أن هذا باب من السفسطة فاعرض معاني الشريعة
السكينة على عقلك وانظر ارتباطها بأفعالها وتعلقها بها ثم تأمل هل تجدها أموراً حقيقية
تنشأ من الأفعال فإذا فعل الفعل نشأ منه أثره أو تجدها أوضاعاً ذهنية لاحقيقة لها وإذا
أردت معرفة بطلان المقالة فكرر النظر في أدلتها فأدلتها من أكبر الشواهد على بطلانها
بل العاقل يستغنى بأدلة الباطل عن إقامة الدليل على بطلانه بل تنس دليله هو دليل بطلانه
(الوجه الثاني) أن استنباط العقول ووضع الأذهان لما لاحقيقة له من باب الخيالات
والتقديرات التي لا يرتب عليها علم ولا معلوم ولا صلاح ولا فساد إذ هي خيالات مجردة
وأوهام مقدرة كوضع الذهن سائر ما يضعه من المقدرات الذهنية ومعلوم أن المعاني المستنبطة
من الأحكام هي من أجمل المعلوم ومعلومها من أشرف المعلومات وأنفعها للعباد وهي
منشأ مصالحهم في معاشهم ومعادهم وترتب آثارها عليها مشهود في الخارج معقول في الفطر
قائم في العقول فكيف يدعى أنه مجرد وضع ذهني لاحقيقة له (الوجه الثالث) أن استنباط
الذهن لما يستنبطه من المعاني واعتقاده أن الأفعال مشتملة عليها مع كون الأمر ليس كذلك
جهل مركب واعتقاد باطل فإنه إذا اعتقد أن الأفعال مشتملة على تلك المعاني وإنها منشأها
وليس كذلك كان اعتقاداً للثبوت بخلاف ما هو به وهذا غاية الجهل فكيف يدعى هذا في أشرف
العلوم وأزكاها وأنفعها وأعظمها متضمناً لمصالح العباد في المعاش والمعاد وهل هو إلا لب
الشريعة ومضمونها فكيف يسوخ أن يدعى فيها هذا الباطل ويرى بهذا البهتان . . . وبالجملة
فبطلان هذا القول أظهر من أن يتكاف رده ولم يقل هذا القول من شم للفقير رائحة أصلاً
(الوجه التاسع والخمسون) قولكم لو كانت صفات نفسية للفعل لزم من ذلك أن تكون

الحركة الواحدة مشتملة على صفات متناقضة وأحوال متنافرة فيقال وما الذي يحيل أن يكون الفعل مشتملا على صفتين مختلفتين تقتضى كل منهما أثراً غير الأثر الآخر وتكون إحدى الصفتين والأثرين أولى به وتكون مصلحته أرجح فإذا رتب على صفته الأخرى أثرها فانت المصلحة الراجحة المطلوبة شرعا وعقلا بل هذا هو الواقع ونحن نجد هذا حساً في قوى الأغذية والأدوية ونحوها من صفات الأجسام الحسية المدركة بالحس فكيف بصفات الأفعال المدركة بالعقل وأمثلة ذلك في الشريعة تزيد على الألف فهذه الصلاة في وقت النهى فيها مصلحة تكثير العبادة وتحصيل الأرباح ومزيد الثواب والتقرب إلى رب الأرباب وفيها مفسدة المشابهة بالكفار في عبادة الشمس وفي تركها مصلحة سد ذريعة الشرك وطمع النفوس عن المشابهة للكفار حتى في وقت العبادة وكانت هذه المفسدة أولى بالصلاة في أوقات النهى من مصلحتها فلو شرعت لما فيها من المصلحة لفانت مصلحة الترك وحصلت مفسدة المشابهة التي هي أقوى من مصلحة الصلاة حينئذ ولهذا كانت مصلحة أداء الفرائض في هذه الأوقات أرجح من مفسدة المشابهة بحيث لما انعمت هذه المفسدة بالنسبة إلى الفريضة لم يمنع منها بخلاف النافلة فإن في فعلها في غير هذه الأوقات غنية عن فعلها فيها فلا تفوت مصلحتها فيقع فعلها في وقت النهى مفسدة راجحة ومن هاهنا جوز كثير من الفقهاء ذوات الأسباب في وقت النهى لترجح مصلحتها فإنها لا تقضى ولا يمكن تداركها وكانت مفسدة تفويتها أرجح من مفسدة المشابهة المذكورة وليس هذا موضع استقصاء هذه المسئلة فما الذي يحيل اشتباه الحركة الواحدة على صفات مختلفة بهذه المثابة ويكون بعضها أرجح من بعض فيقضى للراجح عقلا وشرعا وعلى هذا المثال مسائل عامة للشريعة ولولا الإطالة لكتبتنا منها ما يبلغ ألف مثال والعالم ينتبه بالجزئيات للقاعدة الكلية (الوجه الستون) قواسمك وليس معنى قولنا أن العقل استنبط منها أنها كانت موجودة في الشيء فاستخرجها العقل بل العقل تردد بين إضافات الأحوال بعضها إلى بعض ونسب الحركات والأشخاص نوعا إلى نوع وشخصاً إلى شخص فطراً عليه من تلك المعاني ما حكيناها وربما يبلغ مبلغاً يشذ عن الإحصاء فمرف أن المعاني لم ترجع إلى الذات بل إلى مجرد الخواطر وهي متعارضة . . فيقال يا عجبا لعقل يروج عليه مثل هذا الكلام ويبنى عليه هذه القاعدة العظيمة وذلك بناء على شفا جرف هار وقد تقدم ما يكفي في بطلان هذا الكلام ونزيدها هنا أنه كلام فاسد لفظاً ومعنى فإن الاستنباط هو استخراج الشيء الثابت الحقي الذي لا يعثر عليه كل أحد ومنه استنباط الماء وهو استخراجُه من موضعه ومنه قوله تعالى (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعليه الذين يستنبطونه منهم) أى يستخرجون حقيقته وتدييره بفظنهم وذكاتهم وإيمانهم ومعرفةهم بمواطن الأمن والخوف

ولا يصح معنى إلا في شيء ثابت له حقيقة خفية يستنبطها الذهن ويستخرجها فأما ما لاحقة له فإنه مجرد ذهنه فلا استنباط فيه بوجه وأي شيء يستنبط منه وإنما هو تقدير وفرض وهذا لا يسمى استنباطا في عقل ولا لغة وحينئذ فيقلب الكلام عليكم ويكون من يقبله أسعد بالحق منكم فنقول وليس معنى قولنا أن العقل استنبط من تلك الأفعال أن ذلك مجرد خواطر طارئة وإنما معناه أنها كانت موجودة في الأفعال فاستخرجها العقل باستنباطه كما يستخرج الماء الموجود من الأرض باستنباطه ومعلوم أن هذا هو المعقول المطابق للعقل واللغة وما ذكرتموه فخارج عن العقل واللغة جميعا فعرف أنه لا يصح معنى الاستنباط إلا الشيء موجود يستخرجه العقل ثم ينسب إليه أنواع تلك الأفعال وأشخاصها فإن كان أولى به حكم له بالاقتضاء والتأثير وهذا هو المعقول وهو الذي يعرضه الفقهاء والمتكلمون على مناسبات الشريعة وأوصافها وعللها التي تربط بها الأحكام فلو ذهب هذا من أيديهم لانسد عليهم باب الكلام في القياس والمناسبات والحكم واستخراج ما تضمنته الشريعة من ذلك وتعليق الأحكام بأوصافها المقتضية لها إذا كان مرد الأمر بزعمكم إلى مجرد خواطر طارئة على العقل ومجرد وضع الذهن وهذان من أبطل الباطل وأبين المحال ولقد أنصفكم خصومكم في ادعائهم عليكم لازم هذا المذهب وقالوا لو رفع الحسن والقبح من الأفعال الإنسانية إلى مجرد تعلق الخطاب بها لبطلت المعاني العقلية التي تستنبط من الأصول الشرعية فلا يمكن أن يقاس فعل على فعل ولا قول على قول ولا يمكن أن يقال لم كان كذا إذ لا تعليل للذوات ولا صفات للأفعال هي عليها في نفس الأمر حتى ترتبط بها الأحكام وذلك رفع للشرائع بالكلية من حيث إنباتها لا سيما والتعلق أمر عديم ولا معنى لحسن الفعل أو قبحه إلا التعلق العدمي بيئه وبين الخطاب فلا حسن في الحقيقة ولا قبح لاشراعا ولا عقلا لا سيما إذا انضم إلى ذلك نفي فعل العبد واختياره بالكلية وأنه مجبور محض فهذا فعله وذلك صفة فعله فلا فعل له ولا وصف لقوله البتة فأى تعطيل ورفع للشرائع أكثر من هذا فهذا لإزامهم لكم كما أنكم ألزمتهم نفي ذلك في نفي صفة الكلام وأنصفتمهم في الإلزام (الوجه الحادى والستون) قولكم لو ثبت الحسن والقبح العقليين لتعلق بهما الإيجاب والتحريم شاهدا وغائبا واللازم محال فاللزوم كذلك إلى آخره فنقول الكلام هاهنا في مقامين أحدهما في التلازم المذكور بين الحسن والقبح العقليين وبين الإيجاب والتحريم غائبا والثاني في انتفاء اللازم وثبوته فأما المقام الأول فلمشبهى الحسن والقبح طريقتان أحدهما ثبوت التلازم والقول باللازم وهذا القول هو المعروف عن المعتزلة وعليه يناظرون وهو القول الذى نصب خصومهم الخلاف معهم فيه والقول الثانى إثبات الحسن والقبح فإنهم يقولون بإثباته ويصرحون بنفى الإيجاب قبل الشرع على العبد وبنفى

إيجاب العقل على الله شيئا البتة كما صرح به كثير من الحنفية والحنابلة كأبي الخطاب وغيره والشافعية كسعد بن علي الزنجاني الإمام المشهور وغيره وهؤلاء في نفى الإيجاب العقلي من المعرفة بالله وثبوته خلاف فالأقوال إذا أربعة لامزيد عليها . أحدها نفى الحسن والقيح ونفى الإيجاب العقلي في العمليات دون العمليات كالمعرفة وهذا اختيار أبي الخطاب وغيره ففرق أنه لا تلازم بين الحسن والقيح وبين الإيجاب والتحرير العقليين فهذا أحد المقامين . وأما المقام الثاني وهو انتفاء اللازم وثبوته فللناس فيه ههنا ثلاثة طرق أحدهما التزام ذلك والقول بالوجوب والتحرير العقليين شاهدا وغائبا وهذا قول المعتزلة وهؤلاء يقولون بترتب الوجوب شاهدا وترتيب المدح والذم عليه وأما العقاب فلهم فيه اختلاف وتفصيل ومن أثبت منهم لم يثبتته على الوجوب الثابت بعد البعثة ولكنهم يقولون أن العذاب الثابت بعد الإيجاب الشرعي نوع آخر غير العذاب الثابت على الإيجاب العقلي وبذلك يجيبون عن النصوص النافية للعذاب قبل البعثة وأما الإيجاب والتحرير العقليين غائبا فهم مصرحون بهما ويفسرون ذلك بالزوم الذي أوجبه حكمته وحرمة وأنه يستحيل عليه خلافه كما يستحيل عليه الحاجة والنوم والتعب واللغوب فهذا معنى الوجوب والامتناع في حق الله عندهم فهو وجوب اقتضته ذاته وحكمته وغناه وامتناع يستحيل عليه الاتصاف به لمناقضته كإله وغناه قالوا وهذا في الأفعال نظير ما يقولونه في الصفات أنه يجب له كذا ويمتنع عليه كذا فقولنا نحن في الأفعال نظير قولكم في الصفات ما يجب له منها وما يمتنع عليه فكما أن ذلك وجوب وامتناع ذاتي يستحيل عليه خلافه فكذا ما تقتضيه حكمته وتأباه وجوب وامتناع يستحيل عليه الإخلال به وإن كان مقدورا له لكنه لا يخل به لكمال حكمته وعلمه وغناه والفرقة الثانية منعت ذلك جملة وأحالت القول به وجوزت على الرب تعالى كل شيء يمكن وردت الإحالة والامتناع في أفعاله إلى غير الممكن من المحالات كالجمع بين التقيضين وبابه فقابلوا المعتزلة أشد مقابلة واقسما طرفي الإفراط والتفريط ورد هؤلاء الوجوب والتحرير الذي جاءت به النصوص إلى مجرد صدق الخير فأخبر بأنه يكون فهو واجب لتصديق العلم لمعلومه والخير لخبيره وقد يفسرون التحريم بالامتناع عقلا كتحرير الظلم على نفسه فإنهم يفسرون الظلم بالمستحيل لذاته كالجمع بين التقيضين وإيسر عندهم في المقدور شيء هو ظلم يتزوه الله عنه مع قدرته عليه لغناه وحكمته وعدله فهذا قول هؤلاء والفرقة الثالثة هم الوسط بين هاتين الفرقتين فإن الفرقة الأولى أوجبت على الله شريعة بعقولها وحرمت عليه وأوجبت مالم يحرمه على نفسه ولم يوجبه على نفسه والفرقة الثانية جوزت عليه ما يتعالى ويتزوه عنه لمناقضته حكمته وحمده وكإله والفرقة الوسط أثبتت له ما أثبتته لنفسه من الإيجاب والتحرير الذي هو مقتضى

أسمائه وصفاته الذي لا يليق به نسبته إلى ضده لأنه موجب كماله وحكمته وعدله ولم تدخله تحت شريعة وضعها بعقولها كما فعلت الفرقة الأولى ولم يجوز عليه ما زره نفسه عنه كما فعلته الفرقة الثانية . . . قالت الفرقة الوسط قد أخبر تعالى أنه حرم الظلم على نفسه كما قال على لسان رسوله يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وقال (ولا يظلم ربك أحداً) وقال (وبارك بظلام للعبيد) وقال (ولا يظلمون قليلاً) وقال (وما الله يريد ظلماً للعباد) فأخبر عن تحريمه على نفسه ونفى عن نفسه فعله وإرادته وللناس في تفسير هذا الظلم ثلاثة أقوال بحسب أصولهم وقواعدهم أحدها أن الظلم الذي حرمه وتنزه عن فعله وإرادته هو نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض وشبهوه في الأفعال ما يحسن منهما وما لا يحسن بعباده فضر بواله من قبل أنفسهم الأمثال وصاروا بذلك مشبهة ممثلة في الأفعال فامتنعوا من إثبات المثل الأعلى الذي أثبتته لنفسه ثم ضربوا له الأمثال ومثلوه في أفعاله بخلقه كما أن الجهمية المعطلة امتنعت من إثبات المثل الأعلى الذي أثبتته لنفسه ثم ضربوا له الأمثال ومثلوه في صفاته بالجمادات الناقصة بل بالمعدومات وأهل السنة نزوه عن هذا وهذا وأثبتوا له ما أثبتته لنفسه من صفات السموات ونزوه فيها عن الشبه والمثال فأثبتوا له المثل الأعلى ولم يضربوا له الأمثال فكانوا أسعد الطوائف بمعرفته وأحقهم بالإيمان به وبولايته ومحبتة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ثم التزم أصحاب هذا التفسير عنه من اللوازم الباطلة ما لا قبل لهم به . قالوا عن هذا التفسير الباطل أنه تعالى إذا أمر العبد ولم يمتعه بجميع مقدره تعالى من وجوه الإعانة كان ظالماً له والتزموا لذلك أنه لا يقدر أن يهدى ضالاً كما قالوا أنه لا يقدر أن يضل مهتدياً وقالوا عنه أيضاً أنه إذا أمر اثنين بأمر واحد وخص أحدهما بإعانة على فعل المأمور به كان ظالماً وقالوا عنه أيضاً أنه إذا اشترك اثنان في ذنب يوجب العقاب فعاقب به أحدهما وعفى عن الآخر كان ظالماً إلى غير ذلك من اللوازم الباطلة التي جعلوا لأجلها ترك تسويته بين عباده في فضله وإحسانه ظلماً فعارضهم أصحاب التفسير الثاني وقالوا الظلم المنزه عنه في الأمور الممتنعة لذاتها فلا يجوز أن يكون مقدوراً ولأنه تعالى تركه بمشيئته واختياره وإنما هو من باب الجمع بين الضدين وجعل الجسم الواحد في مكانين وقلب القديم محدثاً والمحدث قديماً ونحو ذلك وإلا فسكل ما يقدره الذهن وكان وجوده ممكناً والرب قادر عليه فليس بظلم سواء فعله أولم يفعله وتلقى هذا القول عنهم طوائف من أهل العلم وفسروا الحديث به وأسندوا ذلك وقوه بآيات وآثار زعموا أنها تدل عليه كقوله (إن تعذبهم فإتهم عبادك) يعني لم تصرف في غير ملكك بل إن عذبت عذبت من تملك وعلى هذا لجوزوا تعذيب كل عبده ولو كان محسناً ولم

يروا ذلك ظلما وبقوله تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) وبقول النبي ﷺ أن الله لو عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم وبقوله ﷺ في دعاء اللهم والحزن اللهم إنني عبدك وابن عبدك وماض في حكمك عدل في قضاؤك وبما روى عن إياس بن معاوية قال ما ناظرت بعقلي كله أحداً إلا القدرية قلت لهم ما الظلم قالوا أن تأخذ ما ليس لك أو أن تصرف فيما ليس لك قلت فله كل شيء والتزم هؤلاء عن هذا القول لو ازم باطلة كقولهم إن الله تعالى يجوز عليه أن يعذب أنبياءه ورسله وملائكته وأوليائه وأهل طاعته ويخلد في العذاب الأليم ويكرم أعداءه من الكفار والمشركين والشياطين ويخصم بجمته وكرامته وكلاهما عدل وجائز عليه وأنه يعلم أنه لا يفعل ذلك بمجرد خبره فصار ممتنعاً لإخباره أنه لا يفعل للمنافاة حكمته ولا فرق بين الأمرين بالنسبة إليه ولكن أراد هذا وأخبر به وأراد الآخر وأخبر به فوجب هذا لإرادته وخبره وامتنع ضده لعدم إرادته واختياره بأن لا يكون والتزموا له أيضاً أنه يجوز أن يعذب الأطفال الذين لا ذنب لهم أصلاً ويخلد في الجحيم وربما قالوا بوقوع ذلك فأنكر على الطائفتين معا أصحاب التفسير الثالث وقالوا الصواب الذي دلت عليه النصوص أن الظلم الذي حرمه الله على نفسه وتنزه عنه فعلا وإرادة هو ما فسره به سلف الأمة وأئمتها أنه لا يحمل المرء سيئات غيره ولا يعذب بما لم تكسب يداه ولم يكن سعي فيه ولا ينقص من حسناته فلا يجازى بها أو ببعضها إذا قارنها أو طرأ عليها ما يقتضى إبطالها أو اقتصاص المظلومين منها وهذا الظلم الذي نفى الله تعالى خوفه عن العبد بقوله (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً) قال السلف والمفسرون لا يخاف أن يحمل عليه من سيئات غيره ولا ينقص من حسناته ما يتحمل فهذا هو العقول من الظلم ومن عدم خوفه وأما الجمع بين النقيضين وقلب القديم محدثاً والمحدث قديماً فما يتنزه كلام آحاد العقلاء عن تسميته ظلماً وعن نفى خوفه عن العبد فكيف بكلام رب العالمين وكذلك قوله (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) فنفى أن يكون تعذيبهم ظلماً ثم أخبر أنهم هم الظالمون بكفرهم ولو كان الظلم المنفي هو المحال لم يحسن مقابلة قوله وما ظلمناهم بقوله ولكن كانوا هم الظالمين بل يقتضى الكلام أن يقال ما ظلمناهم ولكن تصرفنا في ملكنا وعبيدنا فلما نفي الظلم عن نفسه وأثبتته لهم دل على أن الظلم المنفي أن يعذبهم بغير جرم وأنه إنما عذبهم بجرمهم وظلمهم ولا تحتل الآيات غير هذا ولا يجوز تحريف كلام الله لنصر المقالات وقال تعالى (ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون تقيراً) ولا ريب أن هذا المذكور في سياق التحريض على الأعمال الصالحة والاستكثار منها فإن صاحبها يجزى بها

ولا يتقص منها بذرة ولهذا يسمى تعالى موفيه كقوله (وإنما توفون أجوركم يوم القيامة) وقوله (ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون) فترك الظلم هو العدل لا فعل كل ممكن وعلى هذا قام الحساب ووضع الموازين التوسط ووزنت الحسنات والسيئات وتفاوتت الدرجات العلى بأهلها والدركات السفلى بأهلها وقال تعالى (إن الله لا يظلم مثقال ذرة) أى لا يضيع جزاء من أحسن ولو بمثقال ذرة فعدل على أن إضاعتها وترك المجازاة بها مع عدم ما يبطلها ظلم يتعالى الله عنه ومعلوم أن ترك المجازاة عليها مقدور يتنزه الله عنه لكمال عدله وحكمته ولا تحمل الآية قط غير معناها المفهوم منها وقال تعالى (من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد) أى لا يعاقب العبد بغير إساءة ولا يحرمه ثواب إحسانه ومعلوم أن ذلك مقدور له تعالى وهو نظير قوله (أم لم ينبأ بما في صحف موسى وإبراهيم الذى وفى ألا تزر وازرة وزر أخرى وأن ليس الإنسان إلا ماسعياً) فأخبر أنه ليس على أحد فى وزر غيره شيء وأنه لا يستحق إلا ماسعاه وأن هذا هو العدل الذى نزه نفسه عن خلافه (وقال الذى آمن يا قوم إنى أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب مثل دأب قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم وما الله يريد ظلماً للعباد) بين أن هذا العقاب لم يكن ظلماً من الله للعباد بل لذنوبهم واستحقاقهم ومعلوم أن المحال الذى لا يمكن ولا يكون مقدوراً أصلاً لا يصلح أن يمدح المدح بعدم إرادته ولا يفعله ولا يحمده على ذلك وإنما يكون المدح بترك الأفعال لمن هو قادر عليها وأن يتنزه عنها لكماله وغناه وحمده وعلى هذا يتم قوله إنى حرمت الظلم على نفسى وما شأكله من النصوص فإما أن يكون المعنى إنى حرمت على نفسى ما لا حقيقة له وما ليس بممكن مثل خلق مثلى ومثل جعل القديم محدثاً والمحدث قديماً ونحو ذلك من المحالات ويكون المعنى إنى أخبرت عن نفسى بأن ما لا يكون مقدوراً لا يكون منى فهذا مما يتيقن المنصف أنه ليس مراداً فى اللفظ قطعاً وأنه يجب تنزيهه كلام الله ورسوله عن حمله على مثل ذلك . . قالوا وأما استدلالكم بتلك النصوص الدالة على أنه سبحانه إن عذبهم فإنهم عباداه وأنه غير ظالم لهم وأنه لا يسأل عما يفعل وأن قضاءه فيهم عدل بمناظرة إياهم للقدرية فهذه النصوص وأمثالها كلها حق يجب القول بموجبها ولا تحرف معانيها والسكل من عند الله ولكن أى دليل فيها يدل على أنه تعالى يجوز عليه أن يعذب أهل طاعته وينعم أهل معصيته وأنه يعذب بغير جرم ويحرم المحسن جزاء عمله ونحو ذلك بل كلها متفقة متطابقة دالة على كمال القدرة وكمال العدل والحكمة فالنصوص التى ذكرناها تقتضى كمال عدله وحكمته وغناه ووضعه العقوبة والثواب مواضعهما وأنه لا يعدل بهما عن سنتهما والنصوص التى ذكرتموها تقتضى كمال قدرته وانفراده بالربوبية والحكم وأنه ليس فوقه أمر ولأنه يعقب أفعاله بسؤال وأنه

لو عذب أهل سماواته وأرضه لكان ذلك تعذيباً لحقه عليهم وكانوا إذ ذاك مستحقين للعذاب لأن أعمالهم لا تنقو بنجاتهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إن ينجي أحداً منكم عمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته منة وفضل فرحمته لهم ليست في مقابلة أعمالهم ولا هي ثمنها فإنها خير منها كما قال في الحديث نفسه ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً لهم من أعمالهم أي لجمع بين الأمرين في الحديث أنه لو عذبهم لعذبهم باستحقاقهم ولم يكن ظالماً لهم وأنه لو رحمهم لكان ذلك مجرد فضله وكرمه لا بأعمالهم إذ رحمته خير من أعمالهم فصلوات الله وسلامه على من خرج هذا الكلام أولاً من شفثته فإنه أعرف الخلق بالله وبحقه وأعلمهم به وبعده وفضله وحكمته وما يستحقه على عباده وطاعات العبد كلها لا تكون مقابلة لنعم الله عليهم ولا مساوية لها بل ولا للتقليل منها فكيف يستحقون بها على الله النجاة وطاعة المطيع لانسبة لها إلى نعمة من نعم الله عليه فتبقى سائر النعم تقاضاء شكراً والعبد لا يقوم بمقدوره الذي يجب لله عليه لجميع عباده تحت عفوه ورحمته وفضله فإنما منحه أحد إلا بعفوه ومغفرته ولا فاز بالجنة إلا بفضله ورحمته وإذا كانت هذه حال العباد فلو عذبهم لعذبهم وهو غير ظالم لهم لا لكونه قادراً عليهم وهم ملوك بل لاستحقاقهم ولو رحمهم لكان ذلك بفضله لا بأعمالهم . . وأما قوله فإنهم عبادك فليس المراد به أنك قادر عليهم مالك لهم وأي مدح في هذا ولو قلت لشخص أن عذبت فلانا فإنك قادر على ذلك أي مدح يكون في ذلك بل في ضمن ذلك الأخبار بغاية العدل وأنه تعالى إن عذبهم فإنهم عباده الذين أنعم عليهم بإيجادهم وخلقهم ورزقهم وإحسانه إليهم لا بوسيلة منهم ولا في مقابلة بذل بذلوه بل ابتدأهم بنعمه وفضله فإذا عذبهم بعد ذلك وهم عبيده لم يعذبهم إلا بجرمهم واستحقاقهم وظلمهم فإن من أنعم عليهم ابتداءً بجلال النعم كيف يعذبهم بغير استحقاق أعظم النعم . . وفيه أيضاً أمر آخر ألفت من هذا وهو أن كونهم عباده يقتضى عبادته وحده وتعظيمه وإجلاله كما يجمل العبد سيده ومالكه الذي لا يصل إليه نفع إلا على يده ولا يدفع عنه ضرراً إلا هو فإذا كفروا به أقبح الكفر وأشركوا به أعظم الشرك ونسبوه إلى كل تقيصة مما تكاد السموات يتفطرن منه وتشق الأرض وتخر الجبال هذا كانوا أحق عباده وأولاهم بالعذاب والمعنى هم عبادك الذين أشركوا بك وعدلوا بك ووجدوا حتمك فهم عباد مستحقون للعذاب وفيه أمر آخر أيضاً لعنه أطف ما قبله وهو إن تعذبهم فإنهم عبادك وشأن السيد المحسن المنعم أن يتعطف على عبده ويرحمه ويحنو عليه فإن عذبت هؤلاء وهم عبيدك لا تعذبهم إلا باستحقاقهم وإجرامهم وإلا فكيف يشق العبد بسيدته وهو مطيع له متبع لمرضاته فتأمل هذه المعاني ووازن بينها وبين قوله من يقول إن تعذبهم فأنت الملك القادر وهم

المملوكون المربوبون وإنما تصرفت في ملكك من غير أن يكون قام بهم سبب العذاب فإن القوم نفاة الأسباب وعندهم أن كفر الكافرين وشركهم ليس سبباً للعذاب بل العذاب بمجرد المشيئة ومحض الإرادة وكذلك السلام في مناظرة إياس للقدرية إنما أراد بأن التصرفات الواقعة منه تعالى في ملكه لانكون ظلماً قط وهذا حق فإن كل ما فعله الرب ويفعله لا يخرج عن العدل والحكمة والمصلحة والرحمة فليس في أفعاله ظلم ولا جور ولا سفه وهذا حق لا ريب فيه فإياس بين أنه سبحانه في تصرفه في ملكه غير ظالم فهذه مجاميع طرق العالم في هذا المقام ألقىت إليك مختصرة بذكر قواعدهما وأداتها وترجيح الصواب منها وإبطال الباطل ولعلك لاتجد هذا التفصيل والكلام على هذه المذاهب وأصولها في كتاب من كتب القوم والله تعالى المسئول تمام نعمته ومزيد العلم والهدى انه المان بفضله .

فصل

وكذلك الكلام في الإيجاب في حق الله سواء الأقوال فيه كالأقوال في التحريم وقد أخبر سبحانه عن نفسه أنه كتب على نفسه وأحق على نفسه قال تعالى (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) وقال تعالى (وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فصل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة) وقال تعالى (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقا في التوراة والإنجيل والقرآن) وفي الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ أتدرى ما حق الله على عباده قلت الله ورسوله أعلم قال حقه عليهم أن يعبدوه لا يشركوا به شيئا أتدرى ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك قلت الله ورسوله أعلم قال حقهم عليه أن لا يعذبهم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في غير حديث من فعل كذا كان على الله أن يفعل به كذا وكذا في الوعد والوعيد ونظير هذا ما أخبر سبحانه من قسمه ليفعلن ما أقسم عليه كقوله (فوربك لنسئلنهم أجمعين . فوربك لنحشرنهم والشياطين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثيا) وقوله (لنهلكن الظالمين) وقوله (لاملأن جهنم منك وعن تبعك منهم أجمعين) وقوله (فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم سيئاتهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار) وقوله (فلنسألن الذين أرسل إليهم ولنسألن المرسلين) وقوله فيما يرويه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعزتي وجلالي لاتقتصن للظالم من الظالم ولو لطمه ولو ضربة بيد إلى أمثال ذلك من صيغ القسم المتضمن معنى إيجاب المقسم على نفسه أو منعه نفسه وهو القسم الطلبي المتضمن للحظر والمنع بخلاف القسم الخبري المتضمن للتصديق

والتكذيب ولهذا قسم الفقهاء وغيرهم اليمين إلى موجب للحظر والمنع أو التصديق والتكذيب قالوا وإذا كان معقولا من العبد أن يكون طالباً من نفسه فتكون نفسه طالبة منها لقوله تعالى ﴿ أن النفس لأماراة بالسوء ﴾ وقوله ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ﴾ مع كون العبد له أمر ونهيه فإلرب تعالى الذى ليس فوقه أمر ولا ناه كيف يمتنع منه أن يكون طالباً من نفسه فيكتب على نفسه ويحرق على نفسه ويحرم على نفسه بل ذلك أولى وأخرى فى حقه من تصوره فى حق العبد وقد أخبر به عن نفسه وأخبر به رسوله . . قالوا وكتابه ما كتبه على نفسه وإحقاقه ما حقه عليها متضمن لإرادته ذلك ومحبة له ورضاه به وأنه لا بد أن يفعله وتحريمه ما حرمه على نفسه متضمن لبغضه لذلك وكراهته له وأنه لا يفعله ولا يرب أن محبته لما يريد أن يفعله ورضاه به يوجب وقوعه بمشيئته واختياره وكراهته للفعل وبغضه له يمنع وقوعه منه مع قدرته عليه لو شاء وهذا غير ما يحبه من فعل عبده ويكرهه منه فذاك نوع وهذا نوع ولما لم يميز كثير من الناس بين النوعين وأدخلوهما تحت حكم واحد اضطربت عليهم مسائل القضاء والقدر والحكم والتعليل وهذا التفصيل سفر لك وجه المسئلة وتبلغ صحتها ففرق بين فعله سبحانه الذى هو فعله وبين فعل عباده الذى هو مفعوله فحبه تعالى وكراهته للأول توجب وقوعه وامتناعه وأما محبته وكراهته للثانى فلا توجب وقوعه ولا امتناعه فإنه يجب الطاعة والإيمان من عباده كلهم وإن لم تكن محبته موجبة لطاعتهم وإيمانهم إذ لم يجب فعله الذى هو إيمانهم وتوفيقهم وخلق ذلك لهم ولو أحب ذلك لاستلزم طاعتهم وإيمانهم ويغض معاصيهم وكفرهم وفسوقهم ولم تكن هذه الكراهة والبغض مانعة من وقوع ذلك منهم إذ لم يكره سبحانه خذلانهم وإضلالهم لما له فى ذلك من الغايات المحبوبة التى فواتها يستلزم فوات ما هو أحب إليه من إيمانهم وطاعتهم وتعقل ذلك بما يقصر عنه عقول أكثر الناس وقد أشرنا إليه فيما تقدم من الكتاب فالرب تعالى يجب من عباده الطاعة والإيمان ويجب مع ذلك من تضرعهم وتذللهم وتوبتهم واستغفارهم ومن توبته ومغفرته وعفوه وصفحه وتجاوزة ما هو ملزوم لمعاصيهم وذنوبهم ووجود الملزوم بدون لازمه يمتنع وإذا عقل هذا فى حق المذنبين فيعقل مثله فى حق الكفار وإن خلقهم وإضلالهم لازم لأمر محبوب للرب تعالى لم تكن تحصل إلا بوجود لازمها إذ وجود الملزوم بدون لازمه يمتنع فكانت تلك الأمور المحبوبة والغايات المحمودة متوقفة على خلقهم وإضلالهم توقف الملزوم على لازمه وهذا فصل معترض لم يكن من غرضنا وإن كان أهم مما سقنا الكلام لأجله ونكتة المسئلة الفرق بين ما هو فعل له تستلزم محبة وقوعه منه وبين ما هو مفعول له لاستلزام محبته له وقوعه

من عبده وإذا عرف هذا فالظلم والكفر والفسوق والعصيان وأنواع الشرور واقعة في مفعولاته المنفصلة التي لا يتصف بها دون أفعاله القائمة به ومن انكشف له لهذا المقام فهم معنى قوله صلى الله عليه وسلم والشر ليس إليك فهذا الفرق العظيم يزيل أكثر الشبه التي حارت لها عقول كثير من الناس في هذا الباب وهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فما في مخلوقاته ومفعولاته تعالى من الظلم والشر فهو بالنسبة إلى فاعله المكلف الذي قام به الفعل كما أنه بالنسبة إليه يكون زنا وسرقة وعدوانا وأكلا وشربا ونكاحا فهو الزاني السارق الآكل الناكح والله خالق كل فاعل وفعله وليست نسبة هذه الأفعال إلى خالقها كنسبتها إلى فاعلها الذي قامت به كما أن نسبة صفات المخلوقين إليه كطولهم وقصرهم وحسنهم وقبحهم وشكلهم ولونهم ليست كنسبتها إلى خالقها فيه فتأمل هذا الموضوع واعط الفرق حقه وفرق بين النسبتين فكما أن صفات المخلوق ليست صفات لله بوجه وإن كان هو خالقها فكذلك أفعاله ليست أفعالا لله تعالى ولا إليه وإن كان هو خالقها فلترجع الآن إلى مانحن بصدده فنقول الأمر الذي كتبه على نفسه مستحق عليه الحمد والثناء ويتعالى ويتقدس عن تركه إذ تركه مناف للثناء والحمد الذي يستحقه عليه متضمنا لما يستحق لذاته وهذا بحمد الله بين عند من أوتى العلم والإيمان وهو مستقر في فطرم لا ينسخه منها شبهات المبطلين وهذا الموضوع مما خفي على طائفتي القدريّة والجبريّة فخطبوا في عشواء وخطبوا في ليلة ظلماء والله الموفق الهادي للصواب .

فصل

وقد ظهر بهذا بطلان قول طائفتين معا الذين وضعوا الله شريعة بعقولهم أو جبروا عليه وجرموا منها ما لم يوجبه على نفسه ولم يحرمه على نفسه وسوا بينه وبين عبادته فيما يحسن منهم ويقبح وبذلك استطال عليهم خصومهم وأبدوا مناقضتهم وكشفوا عوارتهم وبيّنوا فضائحهم وكذلك بطلان قول الطائفة التي جوزت عليه كل شيء وأذكرت حكيمته ووجدت في الحقيقة ما يستحقه من الحمد والثناء على ما يفعله بما يمدح بفعله وعلى ترك ما يتركه مع قدرته عليه بما يمدح بتركه وجعلت النوعين واحدا ولا فرق عندهم بالنسبة إليه تعالى بين فعل ما يمدح بفعله وبين تركه ولا بين ترك ما يمدح بتركه وبين فعله وهذا تسلط عليهم خصومهم وأبدوا مناقضتهم وبيّنوا فضائحهم قال المتوسطون وأما نحن فلا يلزمنا شيء من هذه الفضائح والأباطيل فإننا لم نوافق طائفة من الطائفتين على كل ما قالته بل وافقنا كل طائفة فيما أصابت فيه الحق وخالفناها فيما خالفت فيه الحق فكنا أسعد به من الطائفتين والله المنة والفضل هذا قولنا قد أوضحناه في هذه المسئلة غاية الإيضاح وأفصحنا عنه بما أمكننا من الإفصاح فن وجد سبيلا إلى

المعارضة أورام طريقا إلى المناقضة فليدها فانا من وراء الرد عليه وإهداء عيوب مفاك
إليه ونحن نعلم أنه لا يرد علينا مقالنا إلا بأحدى المقاتلين اللتين كشفنا عن عوارهما وبيننا
فسادهما فليستر عودة مقالته ويصلح فسادها ويرم شعنها ثم ليلق خصومه بها فالمحاكمة إلى
النقل الصريح والعقل الصحيح والله المستعان (الوجه الثاني والستون) قولكم الوجوب
والتحريم بدون الشرع ممتنع لأنه لو ثبت لقامت الحجة بدون الرسل والله سبحانه إنما أقام
حجته برسله إلى آخره فيقال لا ريب أن الوجوب والتحريم اللذين هما متعلقان الثواب والعقاب
بدون الشرع ممتنع كما قررتموه والحجة إنما قامت على العباد بالرسول ولكن هذا الوجوب
والتحريم بمعنى حصول المنتضى للثواب والعقاب وإن تخلف عنه مقتضاه اقيام مانع
أو فوات شرط كما تقدم تقريره وقد قال تعالى (ولو أن تصيبيهم مصيبة بما قدمت
أيديهم فيقولوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك ونكون من المؤمنين) فأخبر
تعالى أن ما قدمت أيديهم سبب لإصابة المصيبة إياهم وأنه سبحانه أرسل رسوله وأنزل
كتابه لثلاثا يقولوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك فدللت الآية على بطلان قول
الطائفتين جميعا الذين يقولون أن أعمالهم قبل البعثة ليست قبيحة لذاتها بل إنما قبحت بالنهاى
فقط والذين يقولون أنها قبيحة ويستحقون عليها العقوبة عقلا بدون البعثة فنظمت الآية
بطلان قول الطائفتين ودلت على القول الوسط الذى اخترناه ونصرناه أنها قبيحة فى
نفسها ولا يستحقون العقاب إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة فلا تلازم بين ثبوت الحسن
والتبجح العقليين وبين استحقاق الثواب والعقاب فالأدلة إنما اقتضت ارتباط الثواب
والعقاب بالرسالة وتوقفهما عليها ولم تقتض توقف الحسن والقيح بكل اعتبار عليها
وفرق بين الأمرين (الوجه الثالث والستون) قولكم كيف يعلم أنه سبحانه يجب عليه
أن يمدح ويلم ويثيب ويعاقب على الفعل بمجرد العقل وهل ذلك إلا لغيب عنا فيما يعرف
أنه رضى عن فاعل وسخط على فاعل وأنه يثيب هذا ويعاقب هذا ولم يخبر عنه بذلك
خبر صادق ولادل على مواقع رضاه وسخطه عقل ولا أخبر عن معلومه ومحكومته بخبر
فلم يبق إلا لقياس أفعاله على أفعال عباده وهو من أفسد القياس فإنه ليس كمثل شئ فيقال هذا
لازم للمعزلة ومن وافقهم حيث يوجبون على الله ويحرمون بالقياس على عباده ولا ريب
أن هذا من أفسد القياس وأبطله ولكن من أين ينفى ذلك إثبات صفات أفعال اقتضت
حسنها وقبحها عقلا ولم يعلم ترتب الثواب والعقاب عليها إلا بالرسالة كما نصرناه فأتم معاشر
النفاء سلبتم الأفعال خواصها وصفاتها التى لا تنفك عنها ولا تعقل مجردة عنها أبدا وظنتم
أن قول المعزلة الباطل فى إيجابها وتحريمها على الله لا يتم إلا بهذا النفى فأخطأتم فى الأمرين

معا فان بطلان قولهم لا يتوقف على نفى الحسن والقبح ونفيهما باطل وخصوصكم من المعتزلة
أثبتوا لله شريعة عقلية أو جبوا عليه فيها وحرموا بمقتضى عقولهم وظنوا أنهم لا يمكنهم
إثبات الحسن والقبح إلا بذلك فأخطوا في الأمرين معا فإن الله تعالى كما لا يقاس بعباده في
أفعاله لا يقاس بهم في ذاته وصفاته فليس كمثل شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله
وإثبات الحسن والقبح لا يستلزم هذا الإيجاب والتحریم العقليين فلي تأمل اللبيب هذه الدقائق
التي هي مجامع مآخذ الفرق فيها يتبين أن الناس إنما تكلموا في حواشي المسئلة ولم يخوضوا
لجتها ويقترحوا غمرتها والله المستعان وأما الزامكم لخصوصكم من المعتزلة تلك اللوازم فلا
ريب أنها مستلزمة لبطلان قولهم مع أضعافها من اللوازم التي تبين فساد مذهبهم ونحن
مساعدوكم عليها كما لا يحيدلهم عن الزاماتكم فنحن أأنكم سددتم على أنفسكم طريق الإستدلال
بالمعجزة على النبوة حيث جوزتم على الله أن يؤيد الكذاب كما يؤيد الصادق وعندكم أن كلا
الأمرين بالنسبة إليه تعالى سواء ولم تعتدروا عن هذا الإلزام المقابل لسائر الزاماتكم بعدر
صحيح وهذه أعداركم مسطورة في الصحائف ومنها الزام الأرقام ونفى المكلف النظر في
المعجزة لعدم الوجوب عقلا واعتذاركم عن هذا الإلزام بأن الوجوب ثابت نظر أو لم ينظر
اعتذار يبطل أصلكم فان ثبوت الوجود بدون نظر المكلف لو كان شرعا لتوقف على
الشرع المتوقف في حق المكلف على النظر في المعجزة فلما ثبت الوجوب وإن لم ينظر في
المعجزة علم أن الوجوب عقلي لا يتوقف على ثبوت الشرع . . فان قيل هو ثابت في نفس
الأمر على تقدير ثبوت الرسالة . قيل فيفتنذ يعود الإلزام وهو أنه لا ينظر حتى يجب
ولا يجب حتى تثبت الرسالة ولا تشب حتى ينظر ولهذا عدل من عدل لي مقابلة هذا
الإلزام بمثله وقالوا هذا لازم للمعتزلة لأن الوجوب عندهم نظري وهذا لا يغني شيئا ولا
يدفع الإلزام المذكور بل غاية مقابلة الفاسد بمثله وهو لا يجدى في دفع الإلزام شيئا وهذا
يدل على بطلان المقاتلين وأما نحن فلنا في دفع هذا الإلزام عشرة مسالك وليس هذا
موضع هذه المسئلة وإنما المقصود أن المعتزلة ألزمت نظير ما أزموم به ومنها إلام
التعطيل للشرائع جملة وقد تقدم بيانه قريبا حيث بينا أن متعلق الأمر والنهي إنما هو فعل
العبد الإختياري فاذا بطل أن يكون له فعل إختياري بطل متعلق الأمر والنهي فلزمه بطلان
الأمر والنهي لأن وجوده بدون متعلقه محال إلى سائر تلك اللوازم التي أسلفناها قبل فلا
نظير باعادتها . قالوا أما نحن فلا يلزمنا شيء من هذه اللوازم من الطرفين فانا لم نسلك
واحدا من الطريقتين فلا سبيل لأحدى الطائفتين إلى إلامنا بلازم واحد باطل والله الحمد فن
رام ذلك فليده . فان قيل فن أصلكم إثبات التعليل والحكمة في الخلق والأمر فا تصنعون

بهذه اللوازم التي أزمناها المعتزلة وماذا جوابكم عنها إذا وجهناها إليكم . قيل لا ريب
أنا ثبتت لله ما أثبتته لنفسه وشهدت به الفطر والعقول من الحكمة في خلقه وأمره ونقول إن
كل ما خلقه وأمر به فله فيه حكمة بالغة أو آيات باهرة لأجلها خلقه وأمر به ولكن لا نقول
إن الله تعالى في خلقه وأمره كله حكمة مماثلة لما للمخلوق من ذلك ولا مشابهة له بل الفرق بين
الحكمتين كالفرق بين الفعلين والفرق بين الوصفين والذاتين فليس كمثل شيء في وصفه
ولا في فعله ولا في حكمة مطلوبة له من فعله بل الفرق بين الخالق والمخلوق في ذلك كله
أعظم فرق وأبينه وأوضحه عند العقول والفطر وعلى هذا فجميع ما أزمتموه لأصحاب
الصلاح والأصلح بل وأضعافه وأضعاف أضغافه لله فيه حكمة يختص بها لا يشاركه فيها غيره
ولأجلها حسن منه ذلك ويقبح من المخلوق لانقضاء تلك الحكمة في حقه وهذا كما يحسن منه تعالى
مدح نفسه والثناء على نفسه وإن قبح من أكثر خلقه ذلك ويليق بجلاله الكبرياء والمظمة
ويقبح من خلقه تعاطيها كما روى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبرياء إزارى والمظمة
ردائى فمن نازعنى واحداً منهما عذبتى وكما يحسن منه إمامة خلقه وابتلاؤهم وامتحانهم بأنواع
المحن ويقبح ذلك من خلقه وهذا أعظم من أن نذكر أمثله فليس بين الله وبين خلقه جامع
يوجب أن يحسن منه ما حسن منهم ويقبح منه ما قبح منهم وإنما تتوجه تلك الإلزامات إلى من
قاس أفعال الله بأفعال عباده وأما من أثبت له حكمة تختص به لا تشبه ما للمخلوقين من
الحكمة فهو عن تلك الإلزامات بمعزل ومنزله منها أبعد منزل ونسكت الفرق أن بطلان
الصلاح والأصلح لا يستلزم بطلان الحكمة والتعليل والله الموفق (الوجه الثالث والستون)
قولكم أتم فتحم بهذه المسئلة طريقاً للاستغناء عن النبوات وسلطتم عليكم بها الفلاسفة
والبراهمة والصائبة وكل منكر للنبوات فإن هذه المسئلة باب بيننا وبينهم فانكم إذا زعمتم
أن في العقل حاكما يحسن ويقبح ويوجب ويحرم ويتقاضى الثواب والعقاب لم تكن الحاجة
إلى البعثة ضرورية لإمكان الاستغناء عنها فهذا الحاكم إلى آخره . . قال المثبتون هذا كلام
هائل وهو عند التحقيق باطل لو أنصف مورده لعم إنا وهو كما قال الأول: رمتى بدائها
وانسلت . وقد بينا أن النفاة سدوا على أنفسهم طريق إثبات النبوة بإنكارهم هذه المسئلة
وقالوا إنه يحسن من الله كل شيء حتى اظهر المعجزة على يد الكاذب ولا فرق بالنسبة إليه
بين اظهارها على يد الصادق ويد الكاذب وليس في العقل ما يدل على استحالة هذا وجواز
هذا وتوقف معرفته على السمع لا سيما إذا انضم إلى ذلك انكار كون العبد قاعلاً مختاراً البتة
فإن ذلك يسد الباب جملة لأن متعلق الأمر والنهى إنما هو أفعال العباد الاختيارية فمن لا فعل
له ولا اختيار أصلاً فكيف يعقل أن يكون مأموراً منها وقد تقدم حديث الإخام وعجزكم

عن الجواب عنه . . قالوا وأما نحن فإننا سهلنا بذلك الطريق إلى اثبات النبوات بل لا يمكن اثباتها إلا بالاعتراف بهذه المسألة فإنه إذا ثبت أن من الأفعال حسناً ومنها قبيحاً وأن اظهار المعجزة على يد الكاذب قبيح وأن الله يتعالى ويتقدس عن فعل القبايح علنا بذلك صحة نبوة من أظهر الله على يديه الآيات والمعجزات وأما أتم فانكم لا يمكنكم العلم بذلك قالوا وكذلك نحن قلنا إن العبد فاعل مختار لفعله وأوامر الشرع ونواهيه متوجهة إلى مجرد فعله الاختياري القائم به وهو متعلق الثواب والعقاب وأما أتم فلا يمكنكم ذلك لأن تلك الأفعال عندهم هي فعل الله في العبد لاصنع للعبد فيها أصلاً فكيف يتوجه أمر الشرع ونهيه إلى غير فاعل بل يؤمر وينهى بما لاقدرة له عليه البتة بل بفعل غيره . . قالوا فليتدبر المنصف هذا المقام فإنه يتبين له أنه سد على نفسه طريق النبوات وفتح باب الاستغناء عنها . . قالوا وأيضاً فإن الله سبحانه فطر عباده على الفرق بين الحسن والقبيح وركب في عقولهم إدراك ذلك والتمييز بين النوعين كما فطرهم على الفرق بين النافع والضار والملائم لهم والمنافر وركب في حواسهم إدراك ذلك والتمييز بين أنواعه والفطرة الأولى هي خاصة الإنسان التي تميزها عن غيره من الحيوانات وأما الفطرة الثانية فمشتركة بين أصناف الحيوان وحجة الله عليه إنما تقوم بواسطة الفطرة الأولى ولهذا اختص من بين سائر الحيوانات برسالة الرسل إليه وبالامر والنهي والثواب والعقاب فجعل سبحانه في عقله ما يفرق بين الحسن والقبيح وما ينبئ بإثاره وما ينبئ اجتنابه ثم أقام عليه حجته برسائه بواسطة هذا الحاكم الذي يتمكن به من العلم بالرسالة وحسن الإرسال وحسن ما تضمنته من الأمور وقبح ما نهى عنه فإنه لو لا ما ركب في عقله من إدراك ذلك لما أمكنه معرفة حسن الرسالة وحسن الأمور وقبح المحظور ولهذا قلنا إن من أنكر الحسن والقبيح العقليين لزمه إنكار الحسن والقبيح للشريعة وإن زعم أنه مقربه فإن أخبار الشرع عن الفعل بأنه حسن أو قبيح مطابق لكونه في نفسه كذلك فإذا كان في نفسه ليس بحسن ولا قبيح فإن هذا الخبر لا يخبر له إلا مجرد تعلق الفعل أو لا تفعل به وهذا التعليق عندهم جائز أن يكون بخلاف ما هو به وإن يتعلق الطلب بالمنهى عنه والنهي بالأمور به والتعلق لم يجعله حسناً ولا قبيحاً بل غاية أن جعل الفعل مأموراً منهيّاً ففساد الحسن والقبيح إلى مجرد كونه مأموراً منهيّاً ولا فرق عندهم بالنظر إلى ذات الفعل بين النوعين بل ما كان مأموراً يجوز أن يقع منهيّاً وبالعكس فلم يكشف الأمر والنهي صفة حسن ولا قبيح أصلاً فلا حسن ولا قبيح إذا عقلاً ولا شرعاً وإنما هو تعلق الطلب بالفعل والترك وهذا مما لا خلاص منه إلا بالقول بأن للأفعال خواص وصفات عليها في أنفسها اقتضت أن يؤمر بحسنها وينهى عن سيئها ويخبر عن حسنها بما هو عليه ويخبر عن سيئها بما تكون عليه

فيكون للخبر مخبر ثابت في نفسه والأمر والنهي متعلق ثابت في نفسه . قالوا فلهذا من الفعل بحسن الحسن وقبح القبيح ثم عليه بأن ما أمرت به الرسل هو الحسن ومأنت عنه هو القبيح طريق الى تصديق الرسل وأنهم جاؤا بالحق من عند الله ولهذا قال بعض الأعراب وقد سئل بماذا عرفت أن محمدا رسول الله فقال ما أمر بشيء فقال العقل لئنه نهي عنه ولا نهي عن شيء فقال العقل لئنه أمر به أفلا ترى هذا الأعرابي كيف جعل مطابقة الحسن والقبح الذي ركب الله في العقل إدراكه لما جاء به الرسول شاهدا على صحة رسالته وعلما عليها ولم يقل أن ذلك يقبح طريق الاستغناء عن النبوة بحاكم العقل . قالوا أيضا فهذا إنما يلزم أن لو قيل بأن ما جاءت به الرسل ثابت في العقل إدراكه مفصلا قبل البعثة فحينئذ يقال هذا يفتح باب الاستغناء عن الرسالة ومعلوم أن لإثبات الحسن والقبح العقليين لا يستلزم هذا ولا يدل عليه بل غاية العقل أن يدرك بالإجمال حسن ما أتى الشرع بتفضيله أو قبحه فيدركه العقل جملة ويأتي الشرع بتفصيله وهذا كما أن العقل يدرك حسن العدل وأما كون هذا الفعل المعين عدلا أو ظلما فهذا مما يعجز العقل عن إدراكه في كل فعل وعقد وكذلك يعجز عن إدراك حسن كل فعل وقبح وان أتى الشرائع بتفصيل ذلك وتبينه وما أدركه العقل الصريح من ذلك أتت الشرائع بتقريره وما كان حسنا في وقت قبيحا في وقت ولم يهتد العقل لوقت حسنه من وقت قبحه أتت الشرائع بالأمر به في وقت حسنه وبالنهي عنه في وقت قبحه وكذلك الفعل يكون مشتتلا على مصلحة ومفسدة ولا تعلم العقول مفسدته أرجح أم مصلحته فيتوقف العقل في ذلك فتأتي الشرائع ببيان ذلك وتأمير براجح المصلحة وتنهي عن راجح المفسدة وكذلك الفعل يكون مصلحة لشخص مفسدة لغيره والعقل لا يدرك ذلك فتأتي الشرائع ببيانه فتأمر به مسن هو مصلحة له وتنهي عنه من حيث هو مفسدة في حقه وكذلك الفعل يكون مفسدة في الظاهر وفي ضمنه مصلحة عظيمة لا يهتدى إليها العقل فلا يعلم الا بالشرع كالجهاد والقتل في الله ويكون في الظاهر مصلحة وفي ضمنه مفسدة عظيمة لا يهتدى إليها العقل فتجيب الشرائع ببيان ما في ضمنه من المصلحة والمفسدة الراجحة هذا مع أن ما يعجز العقل عن إدراكه من حسن الأفعال وقبحها ليس بدون ما تدركه من ذلك فالحاجة إلى الرسل ضرورة بل هي فوق كل حاجة فليس العالم إلى شيء أحوج منهم إلى المسلمين صلوات الله عليهم أجمعين ولهذا يذكر سبحانه عباده نعمه عليهم برسوله وبعد ذلك عليهم من أعظم المن منه لشدة حاجتهم اليه ولتوقف مصالحهم الجزئية والسكنية عليه وأنه لا سعادة لهم ولا فلاح ولا قيام الا بالرسل فإذا كان العقل قد أدرك حسن بعض الأفعال وقبحها فن

أين له معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته والآية التي تعرف بها الله الى عبادته على السنة
رسله ومن أين له معرفة تفاصيل شرعه ودينه الذي شرعه لعباده ومن أين له تفاصيل
مواقع محبته ورضاه وسخطه وكرهاته ومن أين له معرفة تفاصيل ثوابه وعقابه وما أعد
لأوليائه وما أعد لأعدائه ومقادير الثواب والعقاب وكيفيتهما ودجارتها ومن أين له معرفة
الغيب الذي لم يظهر الله عليه أحداً من خلقه إلا من ارتضاه من رسله إلى غير ذلك مما جاءت
به الرسل وبلغته عن الله وليس في العقل طريق إلى معرفته فكيف يكون معرفة حسن بعض
الأفعال وقبحها بالعقل مغنياً عما جاءت به الرسل فظهر أن ما ذكرتموه مجرد تهويل مشحون
بالأباطيل والجدثة . وقد ظهر بهذا قصور الفلاسفة في معرفة النبوات وانهم لا علم عندهم
بها إلا كعلم عوام الناس بما عندهم من العقليات بل عليهم بالنبوات وحقيقتها وعظم قدرها
وما جاءت به أقل بكثير من علم العامة بعقلياتهم فهم عوام بالنسبة إليها كما أن من لم يعرف
علومهم عوام بالنسبة إليهم فلولا النبوات لم يكن في العالم . علم نافع البتة ولا عمل صالح ولا
صلاح في معيشته ولا قوام للمملكة ولكان الناس بمنزلة البهائم والسباع العادية والكلاب
الضارية التي يعدو بعضها على بعض وكل دين في العالم . فن آثار النبوة وكل شيء وقع في
العالم أو سيقع فبسبب خفاء آثار النبوة ودروسها فالعالم حينئذ روحه النبوة ولا قيام
للجسد بدون روحه ولهذا إذا تم انكشاف شمس النبوة من العالم ولم يبق في الأرض شيء من
آثارها البتة انشقت سماؤه وانتثرت كواكبه وكورت شمسه وخسف قره ونسفت جباله
وزلزلت أرضه وأهلك من عليها فلا قيام للعالم إلا بآثار النبوة ولهذا كان كل موضع ظهرت
فيه آثار النبوة فأهله أحسن حالا وأصلح بالا من الموضع الذي يخفى فيه آثارها وبالجملة
حاجة العالم إلى النبوة أعظم من حاجتهم إلى نور الشمس وأعظم من حاجتهم إلى الماء
والهواء الذي لاحتياهم لهم بدونه

فصل

وأما ما ذكره الفلاسفة من مقصود الشرائع وان ذلك لاستكمال النفس قوى العلم والعمل
والشرائع ترد بتمهيد ما تقرر في العقل بتعبيره إلى آخره . . فهذا مقام يجب الاعتناء بشأنه
وأن لا يضرب عنه صفحاً فنقول للناس في المقصود بالشرائع والأوامر والنواهي أربعة طرق :
أحدها طريق من يقول من الفلاسفة وأتباعهم من المنتسبين إلى الملل أن المقصود بها تهذيب
أخلاق النفوس وتمديدها لتستمد بذلك لقبول الحكمة العلية والعملية . . ومنهم من يقول
لتستمد بذلك لأن تكون محلاً لانتقاش صور المعقولات فيها ففائدة ذلك عندهم كالفائدة

الحاصلة من صقل المرأة لتستعد لظهور الصور فيها وهؤلاء يجعلون الشرائع من جنس الأخلاق الفاضلة والسياسات العادلة ولهذا رام فلاسفة الإسلام الجمع بين الشريعة والفلسفة كما فعل ابن سينا والفارابي واضرا بهما وآل بهم إلى أن تكلموا في خوارق العادات والمعجزات على طريق الفلاسفة المشائين وجعلوا لها أسبابا ثلاثة أحدها القوى الفلكية والثاني القوى النفسية والثالث القوى الطبيعية وجعلوا جنس الخوارق جنساً واحداً وأدخلوا ما للسحرة وأرباب الرياضة والكهنة وغيرهم مع ما للأنبيا والرسل في ذلك وجعلوا سبب ذلك كله واحداً وإن اختلفت بالغايات والنبي قصده الخير والساحر قصده الشر وهذا المذهب من أقدم مذاهب العالم وأخبثها وهو مبني على انكار الفاعل المختار وأنه تعالى لا يعلم الجزئيات ولا يقدر على تغيير العالم ولا يخلق شيئاً بمشيئته وقدرته وعلى انكار الجن والملائكة ومعاد الأجسام وبالجملة فهو مبني على الكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وليس هذا موضع الرد على هؤلاء وكشف باطلهم وفضائحهم إذ المقصود ذكر طرق الناس في المقصود بالشرائع والعبادات وهذه الفرقة غاية ما عندها في العبادات والأخلاق والحكمة العلمية أنهم رأوا النفس لها شهوة وغضب بقوتها العملية ولها تصور وعلم بقوتها العلمية فقالوا كمال الشهوة في العفة وكمال الغضب في الحكم والشجاعة وكمال القوة النظرية بالعلم والتوسط في جميع ذلك بين طرفي الإفراط والتفريط هو العدل . هذا غاية ما عند القوم من المقصود بالعبادات والشرائع وهو عندهم غاية كمال النفس وهو استكمال قوتها العلمية والعملية فاستكمال قوتها العلمية عندهم بانطباع صور المعلومات في النفس واستكمال قوتها العلمية بالعدل وهذا مع أنه غاية ما عندهم من العلم والعمل وليس فيه بيان خاصية النفس التي لا كمال لها بدون البتة وهو الذي خلقت له وأريد منها بل ما عرفه القوم لأنه لم يكن عندهم من معرفة متعلقه إلا نزر يسير غير مجد ولا يحصل للمقصود وذلك معرفة الله بأسمائه وصفاته ومعرفة ما ينبئ للجلاله وما يتعالى ويتقدس عنه ومعرفة أمره ودينه والتمييز بين مواقع رضاه وسخطه واستفراغ الوسع في التقريب إليه وامتلاء القلب بمحبته بحيث يكون سلطان حبه قاهراً لكل محبة ولا سعادة للعبد في دنياه ولا أخراه إلا بذلك ولا كمال للروح بدون ذلك البتة وهذا هو الذي خلق له وأريد منه بل ولأجله خلقت السموات والأرض واتخذت الجنة والنار كما سيأتي تقريره من أكثر من مائة وجه إن شاء الله . ومعلوم أنه ليس عند القوم من هذا خبر بل هم في واد وأهل الشأن في واد وهذا هو الدين الذي أجمعت الأنبياء عليه من أولهم إلى خاتمهم كلهم جاء به وأخبر عن الله أنه دينه الذي رضيه لعباده وشرعه لهم وأمرهم به كما قال تعالى (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى (وما أرسلنا

قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى (ومن يتبغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه) وقال تعالى (واسأل من رسلنا من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون) وقال (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم وأن هذه أممكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) وقال تعالى (شرح لكم دينكم وما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين) وقال تعالى (فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون منييين إليه واثقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين) وقال تعالى (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) فالغاية الحميدة التي يحصل بها كمال نبي آدم وسعادتهم ونجاتهم هي معرفة الله ومحبته وعبادته وحده لا شريك له وهي حقيقة قول العبد لا اله إلا الله وبها بعث الرسل ونزلت جميع الكتب ولا تصلح النفس ولا تزكو ولا تكمل إلا بذلك قال تعالى (فويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة) أي لا يؤتون ما تزكى به أنفسهم من التوحيد والإيمان ولهذا فسرها غير واحد من السلف بأن قالوا لا يأتون الزكاة لا يقولون لا إله إلا الله وحده لا شريك له وإن يكون الله أحب إلى العبد من كل ما سواه هو أعظم وصية جاءت بها الرسل ودعوا إليها الأمم وسنين إن شاء الله عن قريب بالبراهين الشافية أن النفس ليس لها نجاة ولا سعادة ولا كمال إلا بأن يكون الله وحده محبوبها ومعبودها لا أحب إليها منه ولا آثر عندها من مرضاته والتقرب إليه وإن النفس محتاجة بل مضطرة إليه حيث هو معبودها ومحبوبها وغاية مرادها أعظم من اضطرارها إليه من حيث هو ربها وخالقها وفاطرها ولهذا كان من آمن بالله خالقه ورازقه وربّه ومليكه ولم يؤمن بأنه لا اله يعبد ويحسب ويخشى ويخاف غيره بل أشرك معه في عبادته غيره فهو كافر به مشرك شركاً لا يفره الله له كما قال تعالى (إن الله لا يغفر أن يشرك به) وقال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله) فأخبر أن من أحب شيئاً سوى الله مثل ما يحب الله فقد اتخذ من دون الله أنداداً ولهذا يقول أهل النار لمعبوداتهم وهم معهم فيها (تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين) وهذه التسوية إنما كانت في الحب والتأله لا في الخلق والقدرة والربوبية وهي العدل الذي أخبر به عن الكفار بقوله (والحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) وأصح القولين أن المعنى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيجعلون له عدلاً يحبونه ويعبدونه ويعبدونه كما يحبون الله ويعبدونه فاذا ذكر الفلاسفة من الحكمة العملية والعلمية ليس فيها من العلوم والأعمال ما تستعد به النفوس وتنجو به من العذاب فليس في

حكمتهم العملية إيمان بالله ولا ملائكته ولا كتبه ولا رسله ولا لقاءه وليس في حكمتهم العملية عبادته وحده ولا شريك له واتباع مرضاته واجتتاب مساخطه ومعلوم أن النفس لا سعادة لها ولا فلاح إلا بذلك فليس من حكمتهم العملية والعملية ما تسعده به النفوس وتفوز ولهذا لم يكونوا داخلين في الأمم السعداء في الآخرة وهم الأمم الأربعة المذكورون في قوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .

فصل

وهذه الكمالات الأربعة التي ذكرها الفلاسفة للنفس لا بد منها في كل لها وصلاحها ولكن قصروا غاية التقصير في أنهم لم يبينوا متعلقها ولم يحدوا لها حداً فاصلاً بين ما تحصل به السعادة وما لا تحصل به فإنهم لم يذكروا متعلق العفة ولا عماذا تكون ولا مقدارها الذي إذا تجاوزه العبد وقع في الفجور وكذلك الحلم لم يذكروا مواقفه ومقداره وأين يحسن وأين يقبح وكذلك الشجاعة وكذلك العلم لم يميزوا العلم الذي تزكو به النفوس وتسعد من غيره بل لم يعرفوا أصلاً وأما الرسل صلاة الله وسلامه عليهم فبينوا ذلك غاية البيان وفصلوه أحسن تفصيل وقد جمع الله ذلك في كتابه في آية واحدة فقال (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) فهذه الأنواع الأربعة التي حرمها تحريماً مطلقاً لم يبيح منها شيئاً لأحد من الخلق ولا في حال من الأحوال بخلاف الميتة والدم ولحم الخنزير فإنها تحرم في حال وتباح في حال وأما هذه الأربعة فهي محرمة فالفواحش متعلقة بالشهوة وتعديل قوة الشهوة باجتتابها والبغى بغير الحق متعلق بالغضب وتعديل القوة الغضبية باجتتابه والشرك بالله ظلم عظيم بل هو الظلم على الإطلاق وهو منافي للعدل والعلم وقوله (وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً متضمن تحريم أصل الظلم في حق الله وذلك يستلزم إيجاب العدل في حقه وهو عبادته وحده لا شريك له فان النفس لها القوتان العملية والعملية وعمل الإنسان عمل اختياري تابع لإرادة العبد وكل إرادة فلها مراد وكال هو إما مراد لنفسه وإما مراد لغيره ينتهي إلى المراد لنفسه ولا بد فالقوة العملية تستلزم أن يكون للنفس مراد تستكمل بإرادته فان كان ذلك المراد مضمحلانيا زالت الإرادة بزواله ولم يكن للنفس مراد غيره فقاتها أعظم سعادتها وفلاحها فيجب إذا أن يكون مرادها الذي تستكمل بإرادته وحبه وإيثاره باقياً لا يفنى ولا يزول وليس ذلك إلا الله وحده وستذكر إن شاء الله عن قريب معنى تعلق الإرادة به تعالى وكونه مراداً والعبد مريد له فان هذا مما أشكل على بعض

المتكلمين حيث قالوا إن الإرادة لا تتعلق إلا بمحادث وأما القديم فكيف يكون مراداً وخفي عليهم الفرق بين الإرادة الغائية والإرادة الفاعلية وجعلوا الإرادتين واحدة والمقصود أن هؤلاء الفلاسفة لم يذكروا هذا في كمال النفس وإنما جعلوا كمالها في تعديل الشهوة والغضب والشهوة هي جلب ما ينفع البدن ويبتنى النوح والغضب دفع ما يضر البدن وما تعرضوا لمراد الروح المحبوب لذاته وجعلوا كمالها العلى في مجرد العلم وغلطوا في ذلك من وجوه كثيرة . منها أن ما ذكروه لا يعطى كمال النفس الذى خلقت له كما بيناه . . ومنها أن ما ذكروه في كمال القوة العملية إنما غاية اصلاح البدن الذى هو آلة النفس ولم يذكروا كمال النفس الإرادى والعمل بالمحبة والخوف والرجاء . . ومنها أن كمال النفس في العلم والإرادة لافى مجرد العلم فإن مجرد العلم ليس بكامل للنفس مالم تكن مريدة محبة لمن لاسعادة لها إلا بإرادته ومحبه فالعلم المجرد لا يعطى النفس كمالا مالم تقترن به الإرادة والمحبة . . ومنها أن العلم لو كان كمالا بمجرد لم يكن ما عندهم من العلم كمالا للنفس فإن غاية ما عندهم علوم رياضية صحيحة مصلحتها من جنس مصالح الصناعات وربما كانت الصناعات أصلح وأنفع من كثير منها وإما علم طبيعى صحيح غايته معرفة العناصر وبعض خواصها وطبائعيها ومعرفة بعض ما يتركب منها وما يستحيل من الموجبات إلها وبعض ما يقع فى العالم من الآثار بامتزاجها واختلاطها وأى كمال للنفس فى هذا وأى سعادة لها فيه وإما علم إلهى كله باطل لم يوقفوا فى الإصابة الحق فيه مسألة واحدة . ومنها أن كمال النفس وسعادتها المستفاد عن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ليس عندهم اليوم منه حس ولا خبر ولا عين ولا أثر فهم أبعد الناس من كالات النفوس وسعادتها وإذا عرف ذلك وأنه لا بد للنفس من مراد محبوب لذاته لا يصلح إلا به ولا يكمل إلا بحبه وإيثاره وقطع العلائق عن غيره وإن ذلك هو النهاية وغاية مطلوبها ومرادها الذى إليه ينتهى الطلب فليس ذلك إلا الله الذى لا إله إلا هو قال تعالى (أم اتخذوا آلهة من الأرض هم ينشرون . ولو كان فيما آلهة إلا الله لفسدنا) وليس صلاح الإنسان وحده وسعادته إلا بذلك بل وكذلك الملائكة والجن وكل حى شاعر لاصلاح له إلا بأن يكون الله وحده إلهه ومعبوده وغاية مراده وسيرم بك إن شاء الله بسط القول فى ذلك وإقامة البراهين على هذا المطلوب الأعظم الذى هو غاية سعادة النفوس وأشرف مطالبها فلنرجع إلى ما كنا فيه من بيان طرق الناس فى مقاصد العبادات (الطريق الثانى) طريق من يقول من المعتزلة ومن تابعهم إن الله سبحانه عرضهم بها للثواب واستأجرهم بتلك الاعمال للخير فعروضهم عليها معاوضة قالوا والإنعام منه فى الآخرة غير حسن لما فيه من تكرير مئة العطاء ابتداء ولما فيه من الإخلال بالمدح والثناء والتعظيم الذى لا يستحق إلا بالتكليف ومنهم من يقول إن الواجبات الشرعية اطف فى الواجبات

العقلية ومنهم من يقول أن الغاية المقصودة التي يحصل بها الثواب هي العمل والعلم وسيلة إليه حتى ربما قالوا ذلك في معرفة الله تعالى وإنها إنما وجبت لأنها لطف في أداء الواجبات العملية وهذه الأقوال تصور العاقل اللبيب لها حق التصور كاف في جزمه ببطئها رافع عنه مؤنة الرد عليها والوجوه الدالة على بطلانها أكثر من أن تذكر ها هنا (الطريق الثالث) طريق الجبرية ومن وافقهم أن الله سبحانه امتحن عباده بذلك وكلفهم للحكمة ولا لغاية مطلوبة له ولا بسبب من الأسباب فلا لام تعليل ولا بقاء سبب إن هو إلا محض المشيئة وصرف الإرادة كما قالوا في الخلق سواء وهؤلاء قابلوا من قبلهم من التدريية والمعتزلة أعظم مقابلة فهما طرفا تقيض لا يلتقيان (والطريق الرابع) طريق أهل العلم والإيمان الذين عقلوا عن الله أمره ودينه وعرفوا مراده بما أمرهم ونهاهم عنه وهي أن نفس معرفة الله ومحبه وطاعته والتقرب إليه وابتغاء الوسيلة إليه أمر مقصود لذاته وأن الله سبحانه يستحقه لذاته وهو سبحانه المحبوب لذاته الذي لا تصلح العبادة والمحبة والذل والخضوع والتأله إلا له فهو يستحق ذلك لأنه أهل أن يعبد ولو لم يخلق جنة ولا ناراً ولو لم يضع ثواباً ولا عقاباً كما جاء في بعض الآثار لو لم أخلق جنة ولا ناراً أما كنت أهلاً أن أعبد فهو سبحانه يستحق غاية الحب والطاعة والثناء والمجد والتعظيم لذاته ولما له من أوصاف الكمال ونعوت الجلال وحبه والرضى به وعنه والذل له والخضوع والتعبد هو غاية سعادة النفس وكمالها والنفس إذا فقدت ذلك كانت بمنزلة الجسد الذي فقد روحه وحياته والعين التي فقدت ضوءها ونورها بل أسوأ حالا من ذلك من وجهين : أحدهما أن غاية الجسد إذا فقد روحه أن يصير معطلا ميتا وكذلك العين تصير معطلة وأما النفس إذا فقدت كمالها المذكور فإنها تبقى معذبة متألماً وكلما اشتد حجابها اشتد عذابها وألمها وشاهد هذا ما يجده المحب الصادق المحبة من العذاب والألم عند احتجاج محبوبه عنه ولا سيما إذا يتس من قربه وحظي غيره بحبه ووصله هذا مع إمكان التعرض عنه بمحجوب آخر نظيره أو خير منه فكيف بروح فقدت محبوبها الحق الذي لم تخلق إلا لمحبهه ولا كمال لها ولا صلاح أصلاً إلا بأن يكون أحب إليها من كل ما سواه وهو محبوبها الذي لا تعرض عنه سواء بوجه ما كما قال القائل :

من كل شيء إذا ضيعته عوض وما من الله أن ضيعته عوض

ولولم يكن احتجاجه سبحانه عن عبده أشد أنواع العذاب عليه لم يتوعد به أعداءه كما قال تعالى (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ثم إنهم لصلوا الجحيم) فأخبر أن لهم عذابين أحدهما عذاب الحجاب عنه والثاني صلي الجحيم وأحد العذابين أشد من الآخر وهذا كما أنه سبحانه ينعم على أوليائه بنعيمين نعم كشف الحجاب فينظرون إليه ونعم الجنة وما فيها

وأحد التعميمين أحب إليهم من الآخر وآثر عندهم وأقر لعيونهم كما في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا دخل أهل الجنة نادى مناديا أهل الجنة إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه فيقولون ما هو ألم بيض وجوهنا ويثقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويحمرنا من النار قال فيكشف الحجاب فينظرون إليه فاعظام شيئاً أحب إليهم من النظر إليه وفي حديث غير هذا أنهم إذا نظروا إلى ربهم تبارك وتعالى أنسام لذة النظر إليه مأمم فيه من النعيم . . . والوجه الثاني أن البدن والأعضاء آلات للنفس ورعية للقلب وخدم له فإذا فقد بعضهم كاله الذي خلق له كان بمنزلة هلاك بعض جند الملك ورعيته وتعطل بعض آلاته وقد لا يلحق الملك من ذلك ضرر أصلاً وأما إذا فقد القلب كاله الذي خلق له وحياته ونعيمه كان بمنزلة هلاك الملك وأسرته وذهاب ملكه من يديه وصيرورته أسيراً في أيدي أعاديه فهكذا الروح إذا عدت كالمها وصلاحها في معرفة فاطرها وبارئها وكونه أحب شيء إليها رضاه وابتغاء الوسيلة إليه آثر شيء عندها حتى يكون اهتمامها بحبته ومرضاته اهتمام المحب التام المحبة بمرضاة محبوبه الذي لا يجد منه عوضاً كانت بمنزلة الملك الذي ذهب منه ملكه وأصبح أسيراً في يدي أعاديه يسومونه سوء العذاب وهذا الألم كامن في النفس لكن يستره ستر الشهوات ويواريه حجاب الغفلة حتى إذا كشف الغطاء وحيل بين العبد وبين ما يشتهي وجد حقيقة ذلك الألم وذاق طعمه وتجرد ألمه عما يحجبه ويواريه وهذا أمر يدرك بالعيان والتجربة في هذه الدار تكون الأسباب المؤلمة للروح والبدن موجودة مقتضية لآثارها ولكن يقوم للقلب من فرحه بحظ ناله من مال أو جاه أو وصال حبيب ما يوارى عنه شهود الألم وربما لا يشعر به أصلاً فإذا زال المعارض ذاق طعم الألم ووجد مسه ومن اعتبر أحوال نفسه وغيره علم ذلك فإذا كان هذا في هذه الدار فالظن عند المفارقة والفظام عن الدنيا والانتقال إلى الله والمصير إليه فليتأمل العاقل الفطن الناصح لنفسه هذا الموضوع حق التأمل وليشغل به كل أفكاره فان فهمه وعقله واستمر اعراضه .

فا تبلغ الأعداء من جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه

وإن لم يفهمه لفظ حجابيه وكثافة طبعه فيكفيه الإيمان بما أعد الله تعالى في الجنة لأهلها من نعيم الأكل والشرب والنكاح والمناظر المبهجة وما أعد في النار لأهلها من السلاسل والأغلال والحميم ومقطعات الثياب من النار ونحو ذلك والمقصود بيان أن الحاجة إلى الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ضرورية بل هي في أعلى مراتب الضرورة وليست نظراً لحاجتهم إلى الحاجة وأسبابها بل هي أعظم من ذلك وأما ما ذكر عن الصابئة من الاستثناء عن النبوة فهذا ليس مذهبا لجميعهم بل فيهم سعيد وشقي كما قال تعالى (إن الذين

آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) فأدخل المؤمنين من الصابئين في أهل السعادة ولم ينالوا ذلك إلا بالإيمان بالرسول ولكن منهم من أنكر النبوات وعبد الكواكب وهم فرق كثيرة ليس هذا موضع ذكرهم . . . فأما قولهم إن الموجودات في العالم السفلي مركبة في تأثير الكواكب والروحانيات وفي انصافها سعود ونحوس بوجب أن يكون في آثارها حسن وقبح في الأخلاق والأعمال يدركه كل ذى عقل سليم فلا حاجة لنا إلى من يعرفنا حسننا وقبحنا إلى آخر كلامهم فكلهم من هو أجهل الناس وأضلم وأبعدهم عن الإنسانية وقائل هذه المقالة مناد على نفسه أنه لم يعرف فاطره فاطر السموات والأرض ولا صفاته ولا أفعاله بل ولا عرف نفسه التي بين جنبيه ولا ما يسعدها ويشقيها ولا غايتها ولا ماذا خلقت ولا بماذا تكمل وتصلح وبماذا تفسد وتهلك بل هو أجهل الناس بنفسه وبفاطرها وبارئها وهل يتمكن العقل بعد معرفة النفس ومعرفة فاطرها ومبدعها أن يحدد النبوة أو يجوز على الله وعلى حكمته أن يترك النوع البشرى الذى هو خلاصة المخلوقات سدى ويدعمهم هملا معطلا ويخلفهم عبثا باطلا ومن جوز ذلك على الله سبحانه فما قدره حق قدره بل ولا عرفه ولا آمن به قال تعالى (وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء) فأخبر تعالى أن من جحد رسالاته فما قدره حق قدره ولا عرفه ولا عظمه ولا نزهه عما لا يليق به تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا ثم يقال لهذه الطائفة بماذا عرفتم أن الموجودات بالعالم السفلى كلها مركبة على تأثير الكواكب والروحانيات وهل هذا إلا كذب بحت وبهت فهب أن بعض الآثار المشاهدة مسبب عن تأثير بعض الكواكب والعلويات كما يشاهد من تأثير الشمس والقمر في الحيوان والنبات وغيرهما فمن أين لكم أن جميع أجزاء العالم السفلى صادر عن تأثير الكواكب والروحانيات وهل هذا إلا كذب وجهل فهذا العالم فيه من التغير والاستحالة والكون والفساد ما لا يمكن إضافته إلى كوكب ولا يتصور وقوعه إلا بمشيئة فاعل مختار قادر مؤثر في الكواكب والروحانيات مسخر لها بقدرته مدبر لها بمشيئته ، كما تشهد عليها أحوالها وهيئاتها وتسخيرها وافتقاداتها أنها مدبرة مربوبة مسخرة بأمر قادر قاهر بصرفها كيف يشاء ويدبرها كما يريد ليس لها من الأمر شيء ولا يمكن أن تصرف في أنفسها بذرة فضلا أن تعطى العالم وجوده فلو أرادت حركة غير حركتها أو مكانا غير مكانها أو هيئة أو حالا غير ما هي عليه لم تجد إلى ذلك سبيلا فكيف تكون رب الكل ماتحتها مع كونها عاجزة مصرفة مقهورة مسخرة آثار الفقر مسطورة في صفحاتها وآيات العبودية والتسخير

بإدب عليها فبأى اعتبار نظر إليها العاقل رأى آثار الفقر وشواهد الحدوث وأدلة التسخير والتصريف فيها فهى خلق من ليس كمثل شئ. وآيات من آياته عبيد مسخرات بأمره آله الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين . . . وأما قولهم إن فى اتصالات الكواكب نظر سعود ونحوس مما أضحكوا به العقلاء عليهم من جميع الأمم ونادوا به على جهلهم وصاروا به مركزاً لكل كذاب وكل أفاك وكل زنديق وكل مفرط فى الجهل بالنبوت وما جاءت به الرسل بالحقائق العقلية والبراهين اليقينية وسنزيك طرفاً من جهالاتهم وكذبهم وتناقضهم وبطلان مقالتهم ليعرف اللبيب نعمة الله عليه فى عقله ودينه . فيقال لهم المؤثر فى هذه السعود والنحوس هل هو الكوكب وحده والبرج وحده أو الكوكب بشرط حصوله فى البرج والكل محال أما الأول والثانى فإنهما يوجبان دوام الأثر لكون المؤثر دائماً الثبوت والثالث أيضاً محال لأنه لما اختلف أثر الكوكب بسبب اختلاف البرجين لزم أن تكون طبيعة كل برج مخالفة بالماهية لطبيعة البرج الثانى إذ لو لم يكن كذلك كانت طبائع جميع البروج متساوية فى تمام الماهية فوجب أن يكون أثر الكوكب فى جميع البروج أثراً واحداً لأن الأشياء المتساوية فى تمام الماهية يتمتع أن تلزمها لوازم مختلفة ولما كانت آثار كل كوكب واجبة الاختلاف بسبب اختلاف البروج لزم القطع بكون البروج مختلفة فى الطبيعة والماهية وهذا يقتضى كون الفلك مركباً لا بسيطاً . . . وقد قلتم أتم وجميع الفلاسفة أن الفلك بسيط لا تركيب فيه ومن العجب جواب بعض الأحكاميين عن هذا بأن الكواكب حيوانات ناطقة فاعلة بالقصد والاختيار فلذلك تصدر عنها الأفعال المختلفة وهذا مكابرة من هؤلاء ظاهرة فإن دلائل التسخير والاضطرار عليها من لزومها حركة لا سبيل لها إلى الخروج عنها ولزومها موضعاً من الفلك لا تمكن من الانتقال عنه وإطراد سيرها على وجه مخصوص لا تقارقه التبة أبين دليل على أنها مسخرة مقهورة على حركاتها محركة بتحريك قاهر لا متحركة بإرادتها واختيارها كما قال تعالى (والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره آله الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين) . . ثم يقال لا ينفعكم هذا الجواب شيئاً فإن طبائع البروج إن كانت متساوية فى تمام الماهية كان اختصاص كل برج بأثره الخاص ترجيحاً لأحد طرفى الممكن على الآخر بلا مرجع وإن لم تكن متساوية لزم تركيب الفلك وما أضحكتم به العقلاء منكم أنكم جعلتموها أجساماً ناطقة فاعلة بالاختيار وفتيم أن يكون فاطرها ومبدعها حياً قيوماً فاعلاً بالاختيار وهذه الحوادث مستندة إلى مشيئته واختياره جارية على وفق حكمته وعلمه مع كون هذه الكواكب عبيده وخلق مسخر بأمره ولا تملك لأنفسها ولا لما تحتها ضراً ولا نفعاً ولا سعداً ولا نحساً كما قاله العقلاء من بنى آدم واتفقت عليه الرسل وأتباعهم . . . فإن قيل لانسلم أن الفلك بسيط بل هو مركب من هذه

البروج وطبيعة كل برج مخالفة لطبيعة البرج الآخر بل طبيعة كل دقيقة وثانية مخالفة لطبيعة الدقيقة الأخرى والثانية الأخرى ولا يتم علم الأحكام إلا بهذا . . قيل قولكم بأنه قديم أبدى غير قابل للكون والفساد ولا يقبل الانحلال ولا الخرق ولا الالتئام مع كون طبيعة كل جزء منه صغيراً أو كبيراً مخالفة لطبيعة الجزء الآخر كما صرح به أبو معشر جمع بين النقيضين فإنه إذا كان مركباً من أجزاء مختلفة الماهية لم يمتنع انحلاله وانقطاعه وانشقاقه فكيف جمع بين تكذيب الرسل في الإخبار عن انقطاعه وانشقاقه وانحلاله وبين دعواكم تركبه من ماهيات مختلفة في نفسها غير متمتع على المركب منها الانحلال له والانقطاع فلا للرسل صدقتم ولا مع وجوب العقل ووقفتم بل أتم من أهل هذه الآية (وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير) . . فان قيل لم لا يجوز أن يقال إن كل برج من البروج الإثني عشر قد ارتسمت فيه كواكب صغيرة باغت في الصغر إلى حيث لا يمكننا أن نحس بهائم إن الكواكب إذا وقع في مسامتة برج خاص امتزج نور ذلك الكوكب بأنوار تلك الكواكب الصغار المرتسمة في تلك القطعة في الفلك فيحصل بهذا السبب آثار مخصوصة وإذا كان هذا محتملاً ولم يبطل بالدليل ثبوته تعين المصير إليه . . قيل طبائع تلك الكواكب إن كانت مختلفة بالماهية عاد المحذور المذكور وإن كانت واحدة لم يكن ذلك الامتزاج متشابهاً فلا يتصور صور الآثار المتضادة المختلفة عنه . . (الوجه الثاني في الكلام على بطلان علم الأحكام) إن معرفة جميع المؤثرات الفلكية متمتعة وإذا كان كذلك امتنع الاستدلال بالأحوال الفلكية على حدوث الحوادث السفلية وإنما قلنا أن معرفة جميع المؤثرات الفلكية متمتعة لوجوه . . أحدها أنه لا سبيل إلى معرفة الكواكب إلا بواسطة القوى الباصرة والمرئي إذا كان صغيراً أو في غاية البعد من الرائي فإنه يتعذر رؤيته لذلك فإن أصغر الكواكب التي في فلك الثوابت وهو الذي تمتحن به قوة البصر مثل كرة الأرض بضعة عشر مرة وكرة الأرض أعظم من كرة عطارد كذا مرة فلو قدرنا أنه حصل في الفلك الأعظم كواكب كثيرة يكون حجم كل واحد منها مساوياً لحجم عطارد فإنه لا شك أن البصر لا يقوى على إدراكه فيثبت أنه لا يلزم من عدم إحصائنا شيئاً من الكواكب في الفلك الأعظم عدم تلك الكواكب وإذا كان كذلك فاحتمال أن في الفلك الأعظم وفي فلك الثوابت وفي سائر الأفلاك كواكب صغيرة وإن كنا لا نحس بها ولا نراها يوجب امتناع معرفة جميع المؤثرات الفلكية . . فان قلتم إنها لما كانت صغيرة وآثارها ضعيفة لم تصل آثارها وقواها إلى هذا العالم . . قيل لكم صغر الجنة لا يوجب ضعف الأثر فإن عطارد أصغر الأجرام الفيسكية جرماً عندكم مع أن آثاره قوية وأيضاً فالرأس والذنب نقطتان وهيتان وأما تم فقد أثبت لهما آثاراً وأيضاً السهام مثل سهم السعادة وسهم الغيب نقط

وهية ولها عندكم آثار قوية . . الوجه الثاني مما يدل على أن معرفة جميع المؤثرات الفلكية غير معلوم أن الكواكب المرئية غير مرصودة بأسرها فإنكم أتمم وغيركم قد قلتم أن المجرة عبارة عن أجرام كوكبية صغيرة جدا مرتكزة في فلك الثوابت على هذا السميت المخصوص ولا ريب أن الوقوف على طبائعا متعذرة . . وثالثها أن جميع الكواكب الثابتة المحسوسة لم يحصل الوقوف التام على طبائعا لأن كلام الأحكاميين قيل الحاصل لاسيما في طبائع الثوابت نعم غاية ما عندهم أنهم ادعوا أنهم كشفوا بعض الثوابت التي في الفلك الأول والثاني فأما البقية فقلنا تكلموا في معرفة طبائعا ورابعها أن بتقدير أنهم عرفوا طبائع هذه الكواكب حال بساطتها لكن لا شبهة أنه لا يمكن الوقوف على طبائعا حال امتزاج بعضها ببعض لأن الامتزاجات الحاصلة من طبائع ألف كوكب أو أكثر بحسب الأجزاء الفلكية يبلغ في الكثرة إلى حيث لا يقدر العقل على ضبطها . . وخامسها آلات الرصد لا تنفي بضبط الثوابت والثوابت ولا شك أن الثانية الواحدة مثل الأرض كذا كذا ألف مرة أو أقل أو أكثر ومع هذا التفاوت العظيم كيف يمكن الوصول إلى الغرض حيث قيل إن الإنسان الشديد الجري بين رفعة رجله ووضع الأخرى يتحرك جرم الفلك الأقصى ثلاثة آلاف ميل وإذا كان الأمر كذلك فكيف يضبط هذه المؤثرات . . وسادسها أنا عرفنا تلك الإمتزاجات الحاصلة في ذلك الوقت فلا ريب أنه لا يمكننا معرفة الإمتزاجات التي كانت حاصلة قبله مع أنا نعلم قطعا أن الأشكال السالفة ربما كانت عاقبة ومانعة عن مقتضيات الأشكال الحاصلة في الحال ولا ريب أنا نشاهد أشخاصا كثيرة من النبات والحيوان والإنسان مقارنة لطالع واحد مع أن كل واحد منها يخالف للآخر في أكثر الأمور وذلك أن الأحوال السالفة في حق كل تكون مخالفة للأحوال السالفة في حق الآخر وذلك يدل أنه لا اعتماد على مقتضى الوقت بل لابد من الإحاطة بالطوائع السالفة وذلك مما لا وقوف عليه أصلا فإنه ربما كانت الطوائع السالفة دافعة مقتضيات هذا الطالع الحاضر وعلى هذا الوجه عول ابن سينا في كتابيه اللذين سماهما الشفا والنجاه في إبطال هذا العلم فثبت بهذا أن الوقوف التام على المؤثرات جميعها ممتنع مستحيل وإذا كان الأمر كذلك كان الاستدلال بالأشخاص الفلكية على الأحوال السفلية باطلا قطعا . . (الوجه الثالث) أن تأثير الكواكب فيما ذكرتم من السعد والنحس إما بالنظر في مفردة وإما بالنظر إلى انضمامه إلى غيره فتم لم يحط المنجم بهاتين الحالتين لم يصح منه أن يحكم له بتأثير ولم يحصل إلا على تعارض التقدير ومن المعلوم أن في فلك البروج كواكب شذت عن الرصد معرفة أقدراها وأعدادها ولم يعرف الأحكاميون ما يوجبه خواص مجموعاتها وأفرادها فخرج الفريقان

أصحاب الرصد والاحكام عن الإحاطة بما في طباعها وماعسى أن تؤثره مع السيارة عند انفرادها واجتماعها فإ الذي يؤمنكم كلكم عند وقوع نجم من تلك النجوم المجهولة على درجة الطالع أن يكون موجبا من الحكم مالا يوجب النظر بدونه . . (الوجه الرابع) أن تأثير الكواكب يختلف باختلاف أقدارها فإ كان من القدر الأول أثر يوقعه على الدرجة وإن لم تضبط الدقيقة وما كان من القدر الأخير لم يؤثر إلا بضبط الدقيقة ولا ريب أن الجهالة بتلك الكواكب ومقاديرها يوجب كذب الاحكام النجومية وبطلانها . . (الوجه الخامس) أنها لو كان لها تأثير كما يزعمون لم يخل إما أن تكون فيه مختاره مريدة أو غير مختارة ولا مريدة وكلاهما محال أما الأول فلانه يوجب جرى الاحكام على وفق اختيارها وإرادتها ولم يتوقف على اتصالها وانفصالاتها ومفارتها ومقارنتها وهبوطها بها في حضيضها وارتفاعها في أوجها كما هو المعروف من الفاعل بالاختيار ولا سيما الأجرام العلوية المؤثرة في سائر السفليات ولاختلفت آثارها أيضا عند هذه الأمور بحسب الدواعي والإرادات ولا يمكنها أن تسعد من أراد أنه ينحسه وتنحس من أراد أنه يسعده كما هو شأن الفاعل المختار وإن لم تكن مختارة ومريده فتأثيرها بحسب الذات والطبع وما كان هكذا لم يختلف أثره إلا باختلاف القوابل والمعدات وعندكم أن في اختلاف تلك القوابل والمعدات مستند إلى تأثيرها فأى محال أبلغ من هذا وهل هذا إلا دور يمتنع في بداية العقول . . (الوجه السادس) أن هذا العلم مشتمل على أصول يشهد صريح العقل بفسادها وهي وإن كانت في الكثرة إلى حيث لا يمكن ذكرها فنحن نعد بعضها . . فالأول من المعلوم بالضرورة أنه ليس في السماء حمل ولا نور ولا حية ولا عقرب ولا كلب ولا نعلب إلا أن المتقدمين لما قسموا الفلك إلى اثني عشر قسما أرادوا أن يميزوا كل قسم منها بعلامة مخصوصة شبهوا الكواكب المذكورة في تلك القطعة المعينة بصورة حيوان مخصوص تشبيها بعيداً جداً ثم إن هؤلاء الاحكاميين فرعوا على هذه الأسماء تفريعات طويلة فرعوا أن الصور السفلية مطيعة للصور العلوية فالعقارب مطيعة لصور العقرب والأفاعى مطيعة لصور التين وكذا القول في الأسد والسنبلة ومن عرف كيف وضعت هذه الأسماء ثم سمع قول هؤلاء الاحكاميين ضحك منهم وتبين له فرط جهلهم وكذبهم . . الثاني أن هؤلاء لما عجزوا عن معرفة طالع القرآن أقاموا طالع السنة مقام القرآن ومعلوم أن هذا في غاية الفساد . . الثالث أنهم اختلفوا اختلافاً شديداً في الواحدة من مسائل هذا العلم فان أقوالهم في حدود الكواكب كثيرة مختلفة وليس مع أحدهم منهم شبهة ولاخيال فضلاً عن حجة واستدلال ثم إن كثيرا منهم من غير حجة ولا دليل ربما أخذوا واحداً من تلك الأقوال من غير بصيرة بل بمجرد التمشي مثل (٩- مفتاح ٢)

أخدم في ذلك بحدود الضربين وذلك من أدل الدلائل على فساد هذا العلم . . الرابع أن أقوالهم متناقضة فإن منهم من يقول كون زحل في بيت المال دليل الفقر ومنهم من يقول يدل على وجدان كثر . . الخامس أن هذا العلم مع أنه تقليد محض فليس أيضا تقليدا منتظما لأن لكل قوم فيه مذهبا ولكل طائفة فيه مقالة فللبابليين فيه مذهب وللفرس مذهب آخر والهند مذهب وللصين مذهب والرابع والأقوال إذا تعارضت وتعذر الترجيح كان دليلا على فسادهما وبطلانها وسيأتي ان شاء الله بسط هذه الوجوه أكثر من هذا . . (الوجه السابع) بما يدل على بطلان القول بالأحكام ان الطالع عندهم هو الشكل المخصوص الحاصل للفلك عند انفصال الولد من رحم أمه وإذا ثبت هذا . . فنقول الاستدلال بحصول ذلك الشكل على جميع الأحوال الكلية التي تحصل لهذا الولد إلى آخر عمره استدلال باطل قطعا ويدل عليه وجوه : أحدها أن ذلك الشكل كما حدث في تلك اللحظة فانه يفنى ويذول ويحدث شكل آخر فذلك الشكل المعين معد في جميع أجزاء عمر هذا الإنسان والمعدوم لا يكون علة للموجود ولا جزء من أجزاء العلة وإذا كان كذلك امتنع الاستدلال بذلك الشكل منهما على الآخر وال التي تحدث في جميع أجزاء العمر . . الثاني أنه لا مشابهة بين ذلك الشكل المخصوص وبين هذا الإنسان الذي انفصل من بطن الأم إلا في أمر واحد وهو أن كل واحد ظهر بعد الحفاء وهو بمجرد ذلك لا يوجب ارتباط ذلك الشكل المخصوص للفلك بسائر أحوال هذا الإنسان البتة فدعى ذلك فاسد العقل . والنظر الثالث أنه عند حدوث ذلك الطالع حدثت أنواع من الحيوانات وأنواع من النبات وأنواع من الحوادث فلو كان ذلك الطالع يوجب آثارا مخصوصة لوجب اشتراك كل الأشياء التي حدثت في عالمنا هذا في ذلك الوقت في تلك الآثار وحيث لم يكن الأمر كذلك علمنا أن القول بتأثير الطالع باطل الرابع هب أن الطالع له أثر إلا أن الواجب أن يقال الطالع المعتبر هو طالع مسقط النطفة لا طالع الولادة وذلك لأن عند مسقط النطفة يأخذ ذلك الشخص في التكون والتولد فأما عند الولادة فالشخص قد تم تكونه وحدوثه ولا حادث في هذا الوقت إلا انتقاله من مكان إلى مكان آخر فثبت أنه لو كان للطالع اعتبار لوجب أن يكون المعتبر هو طالع مسقط النطفة لا طالع الولادة . (الوجه الثامن) أن الأرصاد لا تنفك عن نوع الخلل والزلل وقد صنف أبو علي ابن الهيثم رسالة بليغة في أقسام الخلل الواقع في آلات الرصد وبين أن ذلك الخلل ليس في وسع الإنسان دفعه وإزالته وإذا عرف هذا فنقول إذا بعد العهد بتجديد الرصد اجتمعت تلك المساحات القليلة يحصل بسببها تفاوت عظيم في مواضع الكواكب وكذلك إذا وجد موضع الكواكب

بحسب بعض الزيجات درجة معينة حين وجد بحسب زيج آخر غير تلك الدرجة ربما حصل التفاوت بالنرج ولما كان علم الأحكام مبنيا على مواضع الكواكب ومناسبتها ثم قد تبين أن التفاوت الكبير وقع في قطع الكواكب علم بطلان هذا العلم وفساده . . (الوجه التاسع) أن المعقول من تأثير هذه الكواكب في العالم السفلي هو أنها بحسب مساقط شعاعاتها تسخن هذا العالم أنواعا من السخونة فأما تأثيراتها في حصول الأحوال النفسانية من الذكاء والبلادة والسعادة والشقاوة وحسن الخلق وقبحه والغنى والفقر والهيم والسرور واللذة والألم فلو كان معلوما لكان طريق عمله إما بالخبر الذي لا يجوز عليه الكذب أو الحس الذي يشترك فيه الناس أو ضرورة العقل أو نظره وشمه من هذا كله غير موجود البتة فالقول به باطل ولا يمكن للأحكاميين أن يدعوا واحداً من الثلاثة الأول وغايتهم أن يدعوا أن النظر والتجربة قادم إلى ذلك وأوقمهم عليه ونحن نبين فساد هذا النظر والتجربة بما لا يمكن دفعه من الوجوه التي ذكرناها ونذكر غيرها بما هو مثلها وأقوى منها وكل علم صحيح فله براهين يستند إليهما تنتهي إلى الحس أو ضرورة العقل وأما هذا العلم فلا يتهدى إلا إلى جمود وتخمين وظنون لا تغني من الحق شيئاً وغاية أهله تقليد من لم يقيم دليل على صدقه . . (الوجه العاشر) أنا إذا فرضنا أن رجلين سألا منجمين في وقت واحد في بلد واحد عن خصمين أيهما الظافر بصاحبه فهنا يكون الطالع مشتركا بين كل واحد من ذينك الخصمين فإن دل ذلك الطالع على حال الغالب والمغلوب مع كونه مشتركا بين الخصمين لزم كون كل منهما غالبا لخصمه ومغلوبا من جانبه وذلك محال . . فإن قالوا بين حال كل واحد منهما اختلاف بسبب طالع الأصل أو طالع التحويل أو برج الانتهاء . . قلنا هذا تسليم لقول من يقول إن طالع الوقت لا يدل على شيء أصلا بل لا بد من رعاية الأحوال الماضية لكن الأحوال الماضية كثيرة غير مضبوطة فتوقف دلالة طالع الوقت على تلك الأحوال الماضية يقتضى التوقف على شرائط لا يمكن اعتبارها البتة وقد ساعد أصحاب الأحكام على الاعتراف بأن الاعتماد على طالع الوقت غير مفيد بل لا يتم الأمر إلا عند معرفة طالع الأصل فطالع التحويل وبرج الانتهاء ومعرفة التسييرات فعند اعتبار جملة هذه الأمور يتم الاستدلال ومع اعتبار حملتها وتحريرها بحيث يؤمن الغلط فيها يكون الاستدلال على سبيل الظن لا على سبيل القطع . . (الوجه الحادي عشر) أنا لو فرضنا جمادة مسلوكة وطريقا يمشى فيه الناس ليلا ونهاراً ثم حصل في تلك الجمادة آثار متقاربة بحيث لا يقدر سالك ذلك الطريق على سلوكه إلا بتأمل كثير وتفكير شديد حتى يتخلص من الوقوع في تلك الآثار فإن من المعلوم بالضرورة أن سلامة من يمشى في هذه الطريق من العميان لا يكون كسلامة من يمشى من البصراء بل ولا بد أن يكون عطب العميان في

ذلك الطريق كثيرا جدا وأن يكون سلامة البصراء غالبه جدا إذا عرفت هذا . . فنقول مثال
الخبين عند الأحكاميين الذين لا يعرفون أحكام النجوم وهم الأكثرون من الخلائق ومثال
البصراء عندهم هم أهل هذا العمل وهم الأقلون ومثال الطريق الذي حصلت فيه الآثار
العميقة المهلكة الزمان الذي يمضى على الخلق أجمعين ومثال تلك الآثار المصائب الزمانية
والخسائر والبلايا فلو كان هذا العلم صحيحا لوجب أن يكون فوز المنجمين بالفتى والسلامة والنعم
أتم فوز وسلامتهم فوق كل سلامة ومعلوم أن الأمر بالعكس والغالب كون المنجمين ومن
سمع منهم وعمل بقولهم في الأدبار والنحس والحرمات والواقع أبين شاهد بذلك ولو ذهبنا
نذكر الوقائع التي شوهدت من ذلك واشتملت عليها التواريخ لزادت على ألوف عديدة
فلا نجد أحدا راعى هذا العلم وتقيده به في حركاته واختياراته إلا وكانت عاقبته قريبا إلى ادبار
ونكابة وبلايا لا يصاب بها سواه ومن كثرت خبره بأحوال الناس فإنه يعرف من ذلك ما لا
يعرف غيره . . (الوجه الثاني عشر) أنا نشاهد عالما كثيرا يقتلون في ساعة واحدة في حرب
وخلقا يعرفون في ساعة واحدة مع القطع باختلاف طولهم واقتضائها عندهم أحوالا مختلفة
ولو كان للطوالع تأثير في هذا لامتنع عند اختلافها الاشتراك في ذلك . . ولا ينفعكم جواب
من انتصر لكم بأن الطوالع قد يكون بعضها أقوى من بعض ولعل طالع الوقت أقوى من
طالع الأصل وكان الحكم له فإن طالع الوقت لعله اقتضى هلاكه أو غرقا عاما وهو أقوى من
طالع الأصل فكان التأثير له . . لانا نقول هذا بعينه يبطل عليكم طالع المولود والأصل ويحيل
القول بتأثيره واعتباره جملة فإن الطوالع بعده مختلفة كثيرة وأصل بعضها أو أكثرها أقوى
منه فيكون الحكم بموجبها باطلا إذ لا أمان لكم من اقتضاء الطوالع بعده ضد ما اقتضاه وحينئذ
فلا يفيد اعتباره شيئا . . (الوجه الثالث عشر) أنا نرى الجيشين العظيمين والحزبين المتقابلين
يقتتلان ويختصمان وقد أخذ طالع الوقت لكل منهما ومع هذا فالمنصور والغالب أحدهما
مع أن الطالع واحد ولا ينفعكم في هذا جواب من انتصر لكم بأنه لا مانع من القول بخطأ
الأخذ للطالع في الحساب والحكم فإنه لو أخذ لهما أى طالع كان لم يكن الغالب إلا أحدهما
حتى لو كان الطالع قطعا لا يتصور فيه الغلط لم يكن بد من كون أحدهما غالبا والآخر
مغلوبا وهذا يبطل مذهب الأحكام بلاريب . . (الوجه الرابع عشر) أن الأجزاء
المفترضة في الفلك إما أن تكون متشابهة في الطبيعة والماهية أو مختلفة فيها فإن كانت متساوية
كان الجزء الذي هو الطالع مساويا لسائر الأجزاء وحكم سائر الأجزاء واحدا وإن كانت الأجزاء
مختلفة في الماهية والطبيعة فلاريب أن الفلك جرمه في غاية العظم حتى قالوا ان الرجل الشديد
العدو إذا رفع رجله ووضعها يكن الفولك قد تحرك ثلاثة آلاف ميل وإذا كان كذلك فن الوقت

الذى ينفصل الولد من بطن أمه إلى أن يأخذ المنجم الاسطرلاب ويأخذ الار تقاع يكون الفلك قد تحرك مثل كل الارض كذا ألف مرة وإذا كان الأمر كذلك فالجزء الذى يأخذه المنجم بالاسطرلاب ليس الجزء الطالع فى الحقيقة وإذا كانت الأجزاء الفلكية مختلفة فى الطبيعة والماهية علمنا أن أخذ الطالع محال وقد اعترف فضلاؤكم بهذا وقالوا إن الأمر وإن كان كذلك إلا أن التجربة قد دلت على أن هذا الطالع الذى تعذر على الانسان تحصيله يدل على كثير من مقدمة المعرفة مع ما فيه من الخلل الكثير الذى ذكرتم فوجب أن لا يهمل وهذا خطأ بين فإن التجارب التى دلت على كذب ذلك وبطلانه ووقوع الأمر بخلافه أضعاف أضعاف التجربة التى دلت على صدقه كما سنذكر قطرة من بحر عن قريب إن شاء الله ولهذا قال أبو نصر الفارابى واءلم أنك لو قلبت أوضاع المنجمين جعلت الحار بارداً والبارد حاراً والسعد نحساً والنحس سعداً والذكر أنثى والأنثى ذكراً ثم حكمت لكنت أحكامك من جنس أحكامهم نصيب تارة وتخطى تارات وهىل معهم إلا الحدس والتخمين والظنون السكاذبة . . . ولقد حكى أن امرأة أنت منجماً فاعطته درهما فأخذ طالعها وحكم وقال الطالع يحبر بكذا فقالت لم يكن شىء من ذلك ثم أخذ الطالع وقال يحبر بكذا فأنكرته حتى قال إنه ليدل على قطع فى بيت المال فقالت الآن صدقت وهو الدرهم الذى دفعته اليك . (الوجه الخامس عشر) أن الأجسام لا تتفعل من غيرها إلا بواسطة المماسه وهذه الكواكب لا مماسه لها بأعضائنا وأبداننا وأرواحنا فيمتنع كونها فاعلة فينا . . . أقصى ما فى الباب أن يقال إنها وإن لم تكن مماسه لأعضائنا إلا أن شعاعها يصل إلى أجسامنا فيقال لا ريب أن تأثير الشعاع إنما يكون بالتسخين عند المسامته أو بالتبريد عند الانحراف عن المسامته فهذا بعد تصحيحه يقتضى أن لا يكون لهذه الكواكب تأثير فى هذا العالم إلا على سبيل التسخين والتبريد فأما أن تعطى العلوم والأخلاق والمحبة والبغضاء والموالاة والمعاداة والعفة والحريه والتذلة والخثب والمكر والخديعة فذلك خارج عن معقول العقلاء وهو من حماقات الاحكاميين وجهالاتهم فإن قيل التأثير بالتسخين والتبريد يوجب اختلاف أمزجة الأبدان واختلاف أمزجة الأبدان يوجب اختلاف أفعال النفس قيل فنحن نرى التسخين يقتضى حرارة وحدة فى المزاج يفعل بها هذا غاية الخير والأفعال الحميدة وهذا غاية الشر والأفعال الخبيثة والشعاع قد سخن مركبها فما الموجب لانفعال نفسيهما عن هذا التسخين هذا الانفعال المتباعد المتناقض وأيضا فما الموجب لاختلاف القوابل وتأثير الكواكب فيها بطبعه وتسخينه وتبريده فكيف اختلفت القوابل هذا الاختلاف العظيم وهى مستندة إلى تأثير واحد . (الوجه السادس عشر) أن رجلا لو جلس فى دار لها بابان شرقي وغربي فسأل

المنجم وقال من أيهما يقتضى الطالع خروجي؟ فإذا قال له المنجم من الشرق أمكنه تكذيبه والخروج من الغربى وبالعس وكذلك السفر فى يوم واحد وابتداء البناء وغيره فى يوم يعينه له المنجم ويحكم باقتضاء الطالع له من غير تقدم عنه ولا تأخر فإنه يمكنه تكذيبه فى ذلك أجمع . فإن قلت إن المنجم إذا أخبره بما يفعله ويختاره يصير ذلك داعياً به إلى أن يخالفه فى قوله ويكذبه فالطريق إلى علم صدقه أن يحكم ذلك المنجم على معين ويكتبه فى كتاب ويخفيه أو يذكره لإنسان آخر ويخفيه عن صاحب الواقعة فهنا يظهر صدق المنجم . قلت هذا العذر من أسقط الأعذار لأن النجوم لو كانت كما تزعمون دالة على جميع الكائنات الواقعة فى هذا العالم لعرف المنجم ذلك الذى يستقر عليه اختياره على كل حال شاء . تكذيبه أو لم يشأ فلما لم يكن الأمر كذلك سقط القول بصحة هذا العذر . . فإن قيل الأشخاص الفلكية مؤثرات والسفلية قوابل ويجوز أن تختلف الأحوال الصادرة عن الفاعل بسبب اختلاف القوابل وإذا كان كذلك فهب أن الدلائل الفلكية دلت على أنه إنما يختار الخروج من الباب الفلانى لأن كونه الإنسان مشغولاً بتكذيب المنجم حالة حاصلة فى النفس مانعة من ظهور ذلك الأثر الذى تقتضيه الموجبات الفلكية فلماذا الأمر لم يحصل الأمر على وفق حكم المنجم . . قيل إذا اقتضت الموجبات الفلكية أثراً امتنع أن يحصل فى النفس ما يضاده لأن تلك الإرادة والميول والعزوم الواقعة فى النفس هى عندهم من موجبات الآثار الفلكية فيمتنع أن تكون مضادة لموجبها لاسيما والمنجم يحكم بأنه إنما تقتضى النجوم أن يريد الإنسان كذا وكذا وليس حكمه أن الطالع يقتضى كذا وكذا إلا أن يريد الإنسان خلافه هذا مما لا يقوله أحد منكم فعلم بطلان هذا الاعتذار . . (الوجه السابع عشر) أنه لا سبيل إلى معرفة طبائع البروج وطبائع الكواكب وامتزاجاتها إلا بالتجربة وأقل ما لا بد منه فى التجربة أن يحصل ذلك الشيء على حالة واحدة مرتين إلا أن الكواكب لا يمكن تحصيل ذلك فيها لأنه إذا حصل كوكب معين فى موضع معين فى الفلك وكانت سائر الكواكب متصلة به على وضع مخصوص وشكل مخصوص فإن ذلك الوضع المعين بحسب الدرجة والدقيقة لا يعود إلا بعد ألوف من السنين وعمر الإنسان الواحد لا يفي بذلك بل عمل البشر لا يفي به والتواريخ التى تضبط هذه المدة مما لا يمكن وصفها إلى الإنسان فثبت أنه لا سبيل إلى الوصول إلى هذه الأحوال من جهة التجربة البتة ولا ينفعكم اعتذار من اعتذر عنكم بأنه لا حاجة فى التجربة إلى ما ذكرتم لأننا إذا شاهدنا حادثاً معيناً فى وقت مخصوص فلا شك أنه قد تحصل فى الفلك اتصالات الكواكب المختلفة فى ذلك الوقت فلو قدرنا عود ذلك الوضع الفلكى بتمامه على تلك الحال ألف مرة يعلم أن المؤثر فى ذلك الحادث هل مجموع الاتصالات أو اتصال معين منها فاذا علمنا

أن ذلك الوضع بجملة فات وما عاد وليكنه عاد اتصال واحد من تلك الاتصالات وكما عاد ذلك الاتصال المعين فإنه يعود ذلك الأثر بعينه لا لأجل سائر الاتصالات فثبت أن الرجوع في هذا الباب إلى التجربة غير متعذر وهذا الاعتذار في غاية الفساد والمكابرة لأن تخلف ذلك الأثر عن ذلك الإتصال العائد أكثر من إقرانه به والتجربة شاهدة بذلك كما قد اشتهر بين العقلاء أن المنجمين إذا أجمعوا على شيء من الأحكام لم يكذبوا ويقع ونحن نذكر طرفاً من ذلك فنقول في (الوجه الثامن عشر) لما نظر حذاقكم وفضلاؤكم سنة سبع وثلاثين عام صفيين من مخرج على رضى الله عنه من الكوفة إلى محاربة أهل الشام اتفقوا على أنه يقتل ويقهر جيشه فظهر كذبهم وانتصر جيشه على أهل الشام ولم يقدروا على التخلص منهم إلا بالحيلة التي وضعوها من نشر المصاحف على الرماح والدعاء إلى ما فيها وقد قيل إن الاتفاق منهم إنما كان في حرب المؤمنين للخوارج فانهم اتفقوا على أنه من خرج في ذلك الطالع قتل وهزم جيشه فان القمر كان إذ ذاك في المغرب فخالفهم على وقال بل نخرج ثقة بالله وتوكلاً عليه وتكديبا لقول المنجم فما غزا غزاة بعد رسول الله ﷺ أنتم منها قتل عدوه وأيده الله عليهم بالنصر والظفرهم ورجع مؤبداً منصوراً ماجوراً والقصة معروفة في السير والتواريخ . . . وكذلك اتفاق ملائكم في سنة سبع وستين على غلبة عبيد الله بن زياد للمختار بن أبي عبيد وأنه لا بد أن يقتله أو يأسره فسار إليه في نحو من ثمانين ألف مقاتل فلقى إبراهيم بن الأشتر صاحب المختار بأرض نصيبين وهو فيما دون سبعة آلاف مقاتل فانهزم أصحاب ابن زياد بعد أن قتل منهم خلق لا يحصيهم إلا الله حتى أنه قيل إنهم قتل منهم ثلاثة وسبعون ألفاً ولم يقتل من أصحاب ابن الأشتر سوى عدد لا يبلغون مائة وفيهم يقول الشاعر:

برزوا نحوم بسبعة آلا ف ان يهم عجائباً
 فتمشوا منهم بسبعين ألفاً أو يندون قبل وقت العشاء
 فجزاك ابن مالك وأبا اسحق ق عنا الإله خير جزاء

يريد بابن مالك إبراهيم بن مالك بن الأشتر وأبو اسحاق كسنية المختار وقتل ابن الأشتر عبيد الله بن زياد في المعركة ولم يعلم به حتى إذا هل الليل قال لأصحابه لقد ضربت على شاطئ هذا النهر رجلاً فرجع إلى سفي وفيه رائحة المسك ورأيت إقداماً وجرأة فصرعته فذهبت رجلاه قبل المشرق ويدها قبل المغرب فانظروه فأنوه بالنيران فإذا هو عبيد الله بن زياد ذكر ذلك المبرد في الكامل فانظر حكمة الله من انعكاس ما قال الكاذبون المنجمون وقيل لما علم عبيد الله بن زياد أن أمر القتال قد تيسر وسأل منجمه عن قوة نجمه ونجم ابن الأشتر وقال والله أني لأعلم أنه ليس بشيء إلا أني كنت أنا وهو صغيران وقمت بيني وبينه خصومة بسبب حمام

كنا نلعب به فضررتني إلى الأرض وقعد على صدري وقال والله أنى قاتلك ولا يقتلك أحد
غيرى ان شاء الله وأنا من استثنائه بالمشيئة خائف فذهب به منجمه إلى مآقره المنجمون
له من قوة نجمه وأن هذا وهم منه وحكم النجوم يقضى على وهمه فحقق الله سبحانه ذلك
الوهم وأبطل حكم الطالع والنجم . . ومن ذلك اتفاقهم عند ماتم بناء بغداد سنة ست
وأربعين ومائة أن طالعا يقضى بأنه لا يموت فيها خليفة وشاع ذلك حتى هنا الشعراء به
المنصور حتى قال بعض شعرائه :

هينك منها بلدة تقضى لنا أن المات بها عليك حرام

لما قضت أحكام طالع وقتها أن لا يرى فيها يموت أمام

وأكد هذا الهذيان في نفوس العوام موت المنصور بطريق مسكة ثم المهدي بما سبذان ثم الهادي

بمسا باذ ثم الرشيد بطوس فلما قتل بها المأمون الأمين بشارع باب الأنبار انخرم الأصل
الباطل الذي أصلوه وظهر الزور الذي لفقوه حتى رجع إلى الحق الأول فقال :

كذب المنجم في مقاله التي نطقت به كذبا على بغداد

قتل الأمين بها لعمرى يقضى تكذيبهم في سائر الحساب

ثم مات ببغداد جماعة من الخلفاء مثل الواثق والمتوكل والمتعضد والمكشفي والناصر
وغير هؤلاء . . ومن ذلك اتفاقهم في سنة ثلاث وعشرين في قصة عمورية أن المتصم إن
خرج لفتحها كانت عليه الدائرة وأن النصر لعدوه فرزقه الله التوفيق في مخالفتهم ففتح الله
على يده ما كان مغلقا وأصبح كذبهم وخرصهم بعد أن كان موهوما عند العامة محققا ففتح
عمورية وما والاها من كل حصن وقلعة وكان ذلك من أعظم الفتوحات الممدودة وفي ذلك
الفتح قام أبو تمام الطائي منشدا له على رؤس الأشهاد .

السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب

والعلم في شهب الأرماع لأمه بين الخنيسين لاني السبعة الشهب

أين الرواية أم أين النجوم وما صاغوه من زخرف منها ومن كذب

تخرصا وأحاديثا ملفقة ليست ببيع إذا عدت ولا غرب

عجائباً زعموا الأيام تجمله عنهن في صفر الأصقار أو رجب

وخوفوا الناس من دهماء مظلة إذا بدا الكوكب الغربي ذو الذنب

وصيروا الأبرج العليا مرتبة ما كان منقلباً أو غير منقلب

يقضون بالأمر عنها وهي غافلة مدار في فلك منها وفي قطب

لو ثبتت قط أمرا قبل موقعه لم يخف ما حل بالأوثان والصلب

وهي نحو من سبعين بيتا أجز على كل بيت منها بالف درهم . . ومن ذلك اتفاقهم سنة اثنتين وتسعين ومائتين في قصة القرامطة على أن المكتفي بالله إن خرج لمقاتلتهم كان هو المغلوب الملزوم وكان المسلمون قد لقوا منهم على توالي الأيام شرا عظيما وخطباً جسيما فأنهم قتلوا النساء والأطفال واستباحوا الحرم والأموال وهدمو المساجد وربطوا فيها خيولهم ودوابهم وقصدوا وقد الله وزوار بيته فأوقعوا فيهم القتل الذريع والفعل الشنيع وأباحوا محارم الله وعطلوا شرائعه فعزم المكتفي على الخروج إليهم بنفسه فجمع وزيره القاسم بن عبيد الله من قدر عليه من المنجمين وفيهم زعيمهم أبو الحسن العاصمي وكلهم أوجب عليه بأن يشير على الخليفة أن لا يخرج فإنه إن خرج لم يرجع وبخروجه نزول دولته وبهذه تشهد النجوم التي يقضى بها طالع مولده وأخافوا الوزير من الهلاك إن خرج معه وقد كان المكتفي أمر الوزير بالخروج معه فلم يجد بداً من متابعتها فخرج وفي قلبه ما فيه وأقام المكتفي بالرقعة حتى أخذ أعداء الله جميعا وسيقت جموعهم بكأس السيف نجيعاً ثم جاء الخبر من مصر بموت خمارويه بن أحمد بن طولون وكانوا به يستطيعون فأرسل المكتفي من تسليها واستحضر القواد المصرية إلى حضرته ثم لما عاد أمر القاسم بن عبيد الله الوزير بإحضار رئيس المنجمين وصفعه المصنع الكثير بعد أن وقفه ووبخه على عظيم كذبه واقترائه وتبرأ منه ومن كل من يقول برأيه . . قال أبو حيان التوحيدى في كتاب الاتباع والمؤانسة وقد ذكر هذه القصة. فهذا وما أشبهه من الافتراء والكذب لو ظهر ونشر وعبر أهله به ووقفوا عليه وزجروا عن الدعوى المشرفة على الغيب لكان مقمعة لمن يطلق لسانه بالاطلاع على ما لا يكونوا في غد وقطعا لألسنتهم وكفا لدعواهم وتأديبا لصغيرهم وكبيرهم . . ومن ذلك اتفاقهم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة عندما أراد القائد جوهر العزيز بناء مدينة القاهرة وقد كان شقيق مولاه الملقب بالهزلى إلى الدخول إلى الديار المصرية لما أمره المعز بدخولها بالدعوة وأمره إذا دخلها أن يبني بها مدينة عظيمة تكون نجوم طالعها في غاية الاستقامة ويكون بطالع الكوكب القاهر وهو زحل أو المريخ على اختلاف حاله فجمع القائد جوهر المنجمين بها وأمر كل واحد منهم أن يحقق الرصد ويحكمه وأمر البنائين أن لا يضعوا الأساس حتى يقال لهم ضموه وأن يكونوا على هيئة من التيقظ والإسراع حتى يوافقوا تلك الساعة التي انفقت عليها أرواد أولئك الجماعة فوضعت الأساسات على ذلك في الوقت الحاضر وسموها بالقاهرة إشارة بزعمهم الكاذب إلى الكوكب القاهر وانفقوا كلهم بأن الوقت الذي بنيت فيه يقضى بدوام جدم وسعادتهم ودوانهم وأن الدعوة لا تخرج فيها عن الفاطمية وإن تداواتها الألسن

العربية والعجمية فلما ملكها أسد الدين شيركوه بن شادى ثم ابن أخيه الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب ومع ذلك المصريون قامون بدعوة العاضد عبد الله بن يوسف توم الجبال أن ما قال المنجمون من قبل حقاً لتبدل اللسان وحال الدعوة مستبقى فلبارد صلاح الدين الدعوة إلى بنى العباس انكشف الأمر وزال الالتباس وظهر كذب المنجمين والحمد لله رب العالمين وكانت المدة بين وضع الأساس وانقراض دولة الملاحدة منها نحو مائة وثلاثة وتسعين عاماً فنقض انقطاع دولتهم على المنجمين أحكامهم وخرب ديارهم وأهلك أستارهم وكشف أسرارهم وأجرى الله سبحانه تكذيبهم والظعن عليهم على لسان الخاص والعام حتى اعتذر من اعتذر منهم بأن البنائين كانوا قد سبقوا الرضادين إلى وضع الأساس وليس هذا من بهت القوم ووقاحتهم بعيد فانه لو كان كذلك لرأى الحاضرون تبديل البناء وتغييره فانه لو دخلهم شك في تقديم أو تأخير أو سبق بما دون الدقيقة في التعذر لما سألوا بذلك مع مقتضى التام والطاعة الظاهرة والاحتياط الذى لا مزيد فوفقه وليس في تبديله حجر أو تحويله برفعه ووضعه كبير أمر على البنائين ولا مشقه وقرآن الأحوال في إقامة دولة بتقريرها وإنشاء قاعدة بتحريرها شاهدة بأن الغفلة عن مثل هذا الخطب الجسم بما لا يسامح بها البتة وبالله العجب كيف لم يظهر سبق البنائين للراصدين إلا بعد انقراض دولة الملاحدة وأما مدة بقاء دولتهم فكان البناء مقارناً للطالع المرصود قبل في البهت فوق هذا . . ومن ذلك اتفاقهم سنة خمس وتسعين وثلاثمائة في أيام الحاكم على أنها السنة التى ينقضى فيها بمصر دولة العبيدين هذا مع اتفاق أولئك على أن دعوتهم لا تنقطع من القاهرة وذلك عند خروج الوليد بن هشام المعروف بأبى ركة الأموى وحكم الطالع له بأنه هو القاطع لدعوة العبيدين وأنه لا بد أن يستولى على الديار المصرية وبأخذ الحاكم أسيراً ولم يبق بمصر منجم إلا حكم بذلك وأكبرهم المعروف الفكري منجم الحاكم وكان أبو ركة قد ملك بركة وأعمالها وكثرت جموعه وقويت شوكمته وخرجت إليه جيوش الحاكم من مصر فعادت مغلوبه فلم يشك الناس في حذق المنجمين وكان من تدبير الحاكم أن دعا خواص رجاله وأمرهم أن يعملوا بما رآه من احتياله وهو أن يسكتوا أبا ركة بأنهم على مذهبه وأنهم ماثلون عن الدعوة الحاكية وراغبون في الدعوة الوليدية الأموية وأطمعوه بكل ما أوهموه به أنهم صادقون وله مناصحون فلما وثق بما قالوه وخفى عليه ما احتالوه زحف بمساركه حتى نزل موسيم على ثلاثة فراسخ من مصر فخرجت إليه العسكر الحاكية فهزمته فتحقق أنها كانت خديمة فهرب وقتل خلق كثير من عسكره وطلب فأخذ أسيراً ودخل به القاهرة على جمل مشهور ثم أمر الحاكم بقتله بعد ما أحضر بين يديه مغلولاً بقل من حديد وذلك

في رجب سنة سبع وتسعين وثلاثمائة وكان مبدأ خروجه في رجب سنة خمس وتسعين فظهر كذب المنجمين وكان هذا الفكري قد استولى على الحاكم فإنه انفقت له معه قضيتان أما تائه إليه . . إحداهما أن الحاكم عزم على إرسال أسطول إلى مدينة صور لمحاربتهم فسأله الفكري أن يكون تديره إليه ليخرجه في طائع يختاره وتكون العهدة إن لم يظهر عليه واتفق ظهور الأسطول . . الثانية أنه ذكر أن بساحل بركة رميس مسجداً قديماً وأن تحته كنزاً عظيماً وسأله أن يتولى هو هدمه فإن ظهر الكنز وإلا بناء هومن ماله وأودعه السجن فاتفق لإصابة السكندر فطاش المغرور بذلك فلما حكم عليه الفكري بتغيير دولته وقضى المنجمون بمثل قضائه فوقع للحاكم أن يغير أوضاع المملكة والدولة ليكون ذلك هو مقتضى الحكم النجومى فصار يأمر في يومه بخلاف كل ما يأمر به في أمسه فأمر بسب الصحابة رضوان الله عليهم على رؤس المنابر والمساجد ثم أمر بقطع سبهم وعقوبة من سبهم وأمر بقطع شجرة الزرجون من الأرض وأوجب القتل على من شرب الخمر وأمر بفرس هذه الشجرة وأباح شرب الخمر وأهمل الناس نهب الجانب الغربي من القاهرة وقتلت فيه جماعة ثم ضبط الأمر حتى أمر أن لا تغلق الحوانيت ليلاً ولا نهاراً وأمر مناديه ينادى من عدم له ما يساوى درهماً أخذ من بيت المال عنه درهين بعد أن يحلف على ما عدمه أو يعضده شهادة رجلين حتى تحيل الناس في ستر حوائثهم بالجريد لئلا تدخلها السكلاب ثم عمد إلى كل متول في دولته ولأية فعزله وقتل وزيره الحسن بن عماد كل ذلك ليكون قول أهل النجم أن دولته تتغير واقماً على هذا الضرب من التغيير فلما كان من أمر أبي ركوة ما تقدم ذكره ساء ظنه بعلم النجامة فأمر بقتل منجمه الفكري وأطلق في المنجمين العيب والذم وكان قد جمع بين المنجمين بالديار المصرية واستدعا غيرهم وأمرهم أن يرصدوا له رصداً يعتمد عليه فصارت الطوائف النجومية إلى هذا الرصد يتحاکمون وإن تضمن بعض خلاف الرصد المأمونى ووضعوا له الذبح المسمى بالحاكى وكان هذا الفكري قد أخذ علم النجامة عن أخذه عن العاصمى فسير أوقات الحاكم وساعاته وواقفه على ذلك المنجمون فلما قتله لم يزل أثر التنجيم عن نفسه لشرف النفس على التطلع إلى الحوادث قبل وقوعها وكان بعد يتولع بهذا العلم ويجمع أصحابه لحكموا له في جملة أحكامهم بركوب الخمار على كل حال وأزموه أن يتعاهد الجبل المقطم في أكثر الأيام ويتفرد وحده بخطاب زحل بما عدوه إياه من الكلام ويتعاهد فعل ما وضعوه له من البخورات والأعزام وحكموا بأنه مادام على ذلك وهو يركب الخمار فهو سالم النفس عن كل إيذاء فلزم ما أشاروا به عليه وأذن الله العزيز العليم رب الكواكب ومسخرها ومدبرها أن هلاكه كان في ذلك الجبل على ذلك الخمار فإنه خرج بمماره إلى ذلك

الجبل على عادته وانفرد بنفسه منقطعاً عن موكبه وقد استعد له قوم بسكاكين تقطر منها
النيايا فقطموه هنالك للوقت والحين ثم أعدموا جسده فلم يعلم لها خبر فن هذا يقول أنبأه
الملاحدة انه غائب منتظر وأظهرت قدرة الرب القاهر تبارك اسمه وتعالى جده تكذيب
قول تلك الطائفة المفتريين ووقوع الأمر بضد ما حكموا به لهلك من هلك عن بينة ويحيى من
حي عن بينة وإن الله لسميع عليم فظهر من كذبهم وجهلهم بتغيير دولته في خروج أبي ركوته
وفي هذا الحين فهذا في مبدئها وهذا في ختامها قبل بعد ذلك وثوق للعاقل بالنجوم وأحكامها
كلا لعمرا لله ليس بها وثوق وإنما غاية أهلها الاعتماد على رازق ومرزوق فأما إصابة الفكري
بظفر الأسطول فإتاما كان بتحليل دبره على أهل صور لا بالطالع فكانت الغلبة له عليهم
بالتحليل الذي دبره ساعة القتال لا بما ذكره من حكم الطالع قبل تلك الحال وأما إصابة السكندر
فليس من النجوم في شيء ومعرفة مواضع السكنوز علم متداول بين الناس وفيه كتب مصنفة
معرفة بأيدي أرباب هذا الفن وفيها خطأ كثير وصواب قد دل الواقع عليه . . ومن ذلك
اتفاقهم سنة اثنين وثمانين وخمسمائة على خروج ريح سوداء تكون في سائر أقطار الأرض
عامة فتهلك كل من على ظهرها إلا من اتخذ لنفسه مغارة في الجبال بسبب أن السكواكب كانت
بزعمهم ان اجتمعت في برج الميزان وهو برج هوائى لا يختلف فيه منهم اثنان كما اجتمعت
في برج الحوت زمن نوح وهو عندهم برج مائى فحصل الطوفان المائى قالوا وكذا اجتماعها
في البرج الميزانى يوجب طوفاناً هوائياً ودخل ذلك في قلوب الرعاع من الناس فاتخذوا المغارات
استدفاعاً لما أنذروهم به السكذابون من الله رب العالمين مسخر الرياح ومدبر السكواكب ثم لما
كان ذلك الوقت الذى حدوه والأجل الذى عدوه قل هبوب الرياح عن عاداتها حتى أم الناس
ذلك ورأوا من السكرب بقلة هبوب الرياح ما هو خلاف المعتاد فظهر كذبهم للخاص والعام
وكانوا قد دبروا في قصة هذه الريح التي ذكروها بأن عزوها إلى على رضى الله عنه وضمنوها
جزء بمضمون هذه الريح وذكروا قصة طويلة في آخرها أن الراوى عن على رضى الله عنه
قال له لقد صدقتى المنجمون فيما حكيت عنك وقالوا إنه تجتمع السكواكب في برج الميزان
كما اجتمعت في برج الحوت على عهد نوح وأحدثت الفرق فقلت له يا أمير المؤمنين كم
تقيم هذه الريح على وجه الأرض قال ثلاثة أيام وإياها وتكون قوتها من نصف الليل
إلى نصف النهار عن اليوم الثانى وانظر إلى اتفاقهم على أن السكواكب إذا اجتمعت في
برج الميزان حصل هذا الطوفان الهوائى واتفاقهم على اجتماعها فيه في ذلك الوقت ولم
يقع ذلك الطوفان . . ومن ذلك اتفاقهم في الدولة الصلاحية بحكم زحل والدالى أن
مدينة الإسكندرية لا يموت فيها من الغز وال فلما مات بها الملك المعظم شمس الدولة

توران شاه ابن أيوب بن شاذى سنة خمس وسبعين وخمسة ثم والها نجر الدين قراجا ابن عبد الله سنة تسع وثمانين ثم والها سعد الدين سودكين بن عبد الله سنة خمس وستائة انخرمت هذه القاعدة أصلاً وبطل قولهم فرعاً وأصلاً حتى قال بعض شعراء ذلك العصر عند موت الأمير فخر الدين :

وقضى طلوع الثغر عند مماته ان المنجم كاذب لا يصدق
لو كان فيه لإيموت مؤمر أودى وفخر الدين حتى يرزق

ومن ذلك اجتماعهم في سنة خمس وعشرة وستائة لما نزل الفرنج على دمياط على أنهم لا بد أن يغلبوا على البلاد فيتملكوا ما بأرض مصر من رقاب العباد وأنهم لا تدور عليهم الدائرة إلا إذا قام قائم الزمان وظهر براياته الخافقة ذلك الأوان فكذب الله ظنونهم وأتى من لطفه الخفى ما لم يكن في حساب ورد الفرنج بعد القتل الذريع فيهم والأسر على العقاب وكان المنجمون قد أجمعوا في أمر هذه الواقعة على نحو ما أجمع عليه من قبلهم في شأن عمورية واتفق أن كان مبدأ هذا الفتح في سابع رجب سنة ثمان عشرة وستائة ومبدأ ذلك الفتح في سابع رجب أيضاً سنة ثلاث وعشرين ومائتين قال الفاضل العلامة محمد بن عبد الله بن محمود الحسيني ولما كذب الله هؤلاء القوم فيما ادعوه نسجت على منوال أبي تمام في قصيدته البائية المكسورة فعملت بائية مفتوحة وهى :

الحمد لله حمدا يبلغ الأربا	نقضى به من حقوق الله ما وجبا
حمدا يزيد إذا التعمى تزيد به	أخراه أولاه تعطى ضعف ما وهبا
لا يأس المرء من روح الإله فكم	من راح في مستهل كان قد صعبا
فكم مشى بك مكروه ركضت به	من غير نلم إلى ما تشتهى خببا
وكم تقطع دون المشتى سبب	وكان منك لأعلى المنتهى سديا
لا ينبغي لك في مكروه حادثة	أن تبغى لك في غير الرضا طلبا
لله في الخلق تدبير يفوت مدى	أسرار حكمته أحكام من حسبا
ايغ النجاء إذا ماذو النجامة في	زور من القول يقضى كل ما قربا
وذو الأراجيز مما قد يقول فدع	فما أراجيز شيء كان قد كتبنا
ما كان لله في ديوان قدرته	من كاتب بجدوس الظن إذ كتبنا
لا يعلم الغيب إلا الله خالقنا	لأعالم غيره عجبنا ولا عربنا
لا شيء أجهل ممن يدعى ثقة	بجدسه وتوى فيما يرى ريبنا
قد يجهل المرء ما في بيته نظراً	فكيف عنه بما في غيبه احتجبنا
قد كذب الله قول القائلين غداً	إذا أتى رجب لم تحمدوا رجبنا

قالوا يرى عجب فيه فقلت لهم
 في منقضى السبعة الأيام منه آتى
 وأضمت فيه عواء النجوم على
 والشعريان فكل منهما شعرت
 وصح عن قمر الافلاك أنهم
 غطاؤهم رد في وجهى عطاردم
 وقد بدت زهرة الإسلام زاهرة
 وأجملت حمرة المريخ حكمهم
 ولم يك المشتري تقضى سعادته
 وقبل منقلب الأبراج ذو قدر
 كم حامل نائر في الثور أو حمل
 ولم يدرك فلك إلا لذي ملك
 حق غدا نغر دمياط وقد حكموا
 يفتر عن صبح إيمان به جدلا
 ومد كفاله التوحيد فانقبضت
 وتلك حرب صليب عودها فقبضت
 وأطلق القول بالتأذين إذ خرست

بالنصر بعد إياش تبصروا عجا
 ما يأت في مقتضاه السبعة الشها
 عواء ذئب من الكفار قد حربا
 بأن للحق فيهم سيف من غلبا
 ما فيهم غير مقهور وقد نشبا
 إلى الذى منهم ماشاء قد سلبا
 قد أظلمت فوقهم من دونها سحبا
 فقسرت بدم فيهم لمن خضبا
 إلا إلى المشتري نفسا بما طلبا
 فعاد منه ميان النفع منقلبا
 أجاز فيهم على جوزاتهم حربا
 يدبر جيشا عليهم عسكريا نجيا
 أن لا يرى باسمها مستجمعا شديبا
 وكان في ليل كفر بات مكتنبا
 رجل من الشرك في تأخيره حربا
 أن لا يعود صليب بعد منتصبا
 له نواقيس جرجيس فما احتسبا

ومما اتفق عليه المنجمون أن الإنسان إذا أراد أن يستجيب الله دعاءه جعل الرأس في
 وسط السماء مع المشتري أو شطر منه مقبل والقمر متصلا به أو منصرفا عنه متصل
 بصاحب الطالع أو صاحب الطالع متصل بالمشتري ناظر إلى الرأس نظرة مودة فهناك
 لا يشكون أن الاجابة حاصلة قالوا وكانت ملوك اليونان يلزمون ذلك فيحمدون عقباه
 والعاقلة إذا تأمل هذا الهديان لم يحتج في علمه ببطلانه ومخاله إلى فكر ونظر فان رب
 السموات والأرض سبحانه لا يتأثر بحركات النجوم بل يتقدس ويتعالى عن ذلك
 فيا للعقول التي أضحكت عليها العقلاء من المؤمنين والكفار ماهذه الاتصالات حتى
 تكون على وجوب اجابة الله من أقوى الدلالات . . . ومما عليه المنجمون متفقون أو
 كالمشفقين أن الخبر إذا ورد في وقت أو بادنا منه (١) الوجوه والقمر وعطارد في بروج
 نوابت والقمر منصرف عن السعود فالخبر ليس بباطل والباطل مثل هذا فانه يلزمهم

(١) هكذا في الأصل ولم تحذف على كتاب أبي معشر الموقولة عنه فليحذر

أن من وضع خبراً باطلاً في ذلك الوقت أن الطالع المذكور يصححه أو يقولوا لا يمكن أحداً أن يكذب في ذلك الوقت وقد أورد أبو معشر المنجم هذا السؤال في كتاب الأسرار له وأجاب عنه أن الأخبار تختلف فإن ورد خبر مكروه من أسباب الشر والجور والأفعال المنسوبة إلى طبائع النحوس والطالع في القمر منصرف عن سعد فالخبر باطل وإن ورد خبر محبوب ومن أسباب الخير والعدل والأفعال المنسوبة إلى طبائع السعود وفي الطالع سعد والقمر منصرف عن سعد فالخبر حق قال وزحل لا يدل في كل حال على الكذب بل يدل على وجود العوائق عما يوقع ذلك الخبر لكن البلاء المريخ أو الذنب إذا استوليا على الأوتاد وعلى القمر أو عطارد فإنهما يدلان على الكذب والبطلان ثم قال وعلى كل حال فالقمر في العقرب والبروج الكاذبة تنذر بكذب في نفس الخبر أو زيادة أو نقصان وفي الحمل والبروج الصادقة تدل على صدق فيه واستواء وفي السرطان والبروج المنتقبة لاندل على انقلاب الخبر إلى باطل ولكنه قد يتقلب فيصير أقوى مما هو عليه الآن إلا أن ينظر إليه نحس فيفسده ويطله ثم قال واعرف صدق الخبر من سهم الغيب إذا شككت فيه فإن كان سليماً من المريخ والذنب وينظر إليه صاحبه أو القمر أو الشمس نظر صلاح فهو حق هذا منتهى كلامه في الجواب وهو كما تراه متضمن أن عند هذه الاتصالات التي ذكرها يكون الخبر صحيحاً صدقاً وعند تلك الاتصالات الأخر تكون منذرة بالكذب فيقال هؤلاء الكذابين المفترين المبلسين يستحيل عندهم معاشر المنجمين أن يضع أحدهم خبراً كاذباً عند تلك الاتصالات أم ذلك واقع في دائرة الإمكان بل هو موجود في الخارج وكذلك يستحيل أن يصدق بخبر عند الاتصالات الأخر أو يبعد صدق العالم عندها ويكون كذبهم إذ ذاك أكثر منه في غير ذلك الوقت وهل في الهوس أبلغ من هذا ولو تتبعنا أحكامهم وقضاياهم الكاذبة التي وقع الأمر بخلافها لقمنا منها عدة أسفار . . . وأما نكبات من تقيد بعلم أحكام النجوم في أفعاله وسفره ودخوله البلد وخروجه منه واختياره الطالع لهارة الدار والبناء بالأهل وغير ذلك فعند الخاصة والعامة منهم عبر يكتفي العاقل بعضها في تكذيب هؤلاء القوم ومعرفة لاقتراهم على الله وأفضيته وأقداره بل لا يكاد يفر أحد تقيد بالنجوم في ما يأتية ويذره إلا نكب أقبح نكبة وأشنعها مقابلة له بتقيض قصده وموافات النحوس له من حيث ظن أنه يفوز بسعده فهذه سنة الله في عباده التي لا تبدل وعادته التي لا تحول إن من اطمان إلى غيره أو وثق بسواه أو ركن إلى مخلوق يدبره أجرى الله له بسببه أو من جهته خلاف ما علق به آماله وانظر ما كان أقوى تعلق بني برمك بالنجوم حتى في ساعات أكلهم وركوبهم وعامة أفعالهم وكيف كانت نكبتهم الشنيعة وانظر حال أبي علي ابن مقلة الوزير وتظيمه لأحكام النجوم ومراعاته لها أشد المراعات ودخوله داراً بأنها بطالع زعم الكذابون

المفترون أنه طالع سعد لا يرى به في الدار مكروها فقطعت يده ونكب في آثاره أقبح نكبة
نكبتها وزير قبله وقتلى المنجمين أكثر من أن يحصيه إلا الله عز وجل . . (الوجه التاسع
عشر) إن هؤلاء القوم قد أقروا على أنفسهم وشهادة بعضهم على بعض بفساد أصول هذا
العلم وأساسه فقد كان أوائلهم من الأقدمين وكبار رصادم من عهد بطليموس وطيمو حارس
وما نالوس قد حكموا في الكواكب الثابتة بمقدار وانفقوا أنه صحيح الاعتبار وأقام الأمر
على ذلك فوق سبعمائة عام والناس ليس بأيديهم سوى تقليدكم حتى كان في عهد المأمون فانفق
من رصادم وحكامهم علماء الفريقين مثل خالد بن عبد الملك المروزي وحسن صاحب الزيج
المأموني ومحمد بن الجهم ويحيى بن أبي منصور على أنهم امتحنوا رصد الأوائل فوجدوهم
غالطين فيما رصدوه فرصدواهم رصداً لأنفسهم وحرروه وسموه الرصد الممتحن وجعلوه مبدأ
ثانياً بعد ذلك الزمن كان لأوائلهم إجماع على صحة رصدهم ول هؤلاء إجماع على خطأهم فيه
فتضمن ذلك إجماع الأواخر على الأوائل أنهم كانوا غالطين وإقرار الأواخر على أنفسهم
أنهم كانوا بالعمل به مخطئين ثم حدثت طائفة أخرى منهم كبيرهم وزعيمهم أبو معشر محمد
ابن جعفر وكان بعد الرصد الممتحن بنحو من ستين عاماً فرد عليهم وبين خطأهم كما ذكر أبو سعيد
ابن شاذان بن بحر المنجم في كتاب أسرار النجوم قال قال أبو معشر أخبرني محمد بن موسى المنجم
الحليسي وليس بالحوارزمي قال حدثني يحيى بن أبي منصور أو قال حدثني محمد بن محمد الحليسي
قال دخلت على المأمون وعنده جماعة المنجمين وعنده رجل قد تنبأ وقد دعا القضاة والفقهاء
ولم يحضروا بعد ونحن لانعلم فقال لي ولئن حضر من المنجمين اذهبوا فخذوا الطالع لدعوى
رجل في شيء يدعيه وعرفوني بما يدل عليه الفلك من صدقه وكذبه ولم يعلمنا المأمون أنه متنبئ
فجئنا إلى ناحية من القصر وأحكننا أمر الطالع وصورناه فوق الشمس والقمر في دقيقة الطالع
والطالع الجدى والمشتري في السنبلة ينظر إليه والزهرة وعطارد في المقرب ينظر إليه فقال كل
من حضر من المنجمين هذا الرجل صحيح لا كذب فيه قال يحيى وأنا ساكت فقال لي المأمون
قل فقلت هو في طلب تصحيحه وله حجة زهرية وعطاردية وتصحيح ما يدعيه لا يتم له
فقال من أين قلت فقلت لأن صحة الدعوى من المشتري وهو ينظر إليه زحل موافقة
إلا أنه كاره لهذا البرج ولا يتم له التصديق ولا التصحيح والذي قاله إنما هو من حجة
عطاردية وزهرية وذلك يكون من جنس التحسين والتزويق والخذاع عن غير حقيقة فقال
لله درك ثم قال تدرؤن ما يدعي هذا الرجل قلنا لا قال هذا يدعي النبوة فقلت يا أمير
المؤمنين ومعه شيء يحتاج به فسأله فقال نعم معي خاتم ذو قصين ألبسه فلا يتغير مني شيء
ويلبسه غيري فلا يتالك من الضحك حتى ينزعه ومعى قم شامى أكتب به ويأخذ غيري

فلا تتطلق أصبعه به فقلت ياسيدى هذا عطارد والزهرة قد عملا عملهما فأمره أمير المؤمنين فأظهر ما أذعاه منهما وكان ذلك ضرب من الطلسمات فما زال به المأمون أياما كثيرة حتى أقر وتبرأ من دعوى النبوة ووصف الحيلة التي احتالها في الخاتم والقلم فوهب له المأمون ألف دينار وصرفه فلقيناه بعد ذلك فإذا هو أعلم الناس بعلم النجوم ومن أكبر أصحاب عبد الله القشيري وهو الذى عمل طلسم الخنافس فى دور بغداد قال أبو معشر لو كنت فى القوم ذكرت أشياء خفيت عليهم كنت أقول الدعوى باطلة من أصلها إذ البرج منقلب وهو الجدى والمشتري فى الوبال والقمر فى المحاق والكوكبان الناظران إلى الطالع فى برج كذاب وهو العقرب فتأمل كيف اختلفت أحكامهم مع اتحاد الطالع وكل منهم يمكنه تصحيح حكمه بشبهة من جنس شبهة الآخر فلو اتفق أن أدعى رجل صادق فى ذلك الوقت والطالع دعوى ألم يكن ادعاؤه ممكنا غير مستحيل ودعواه صحيحة فى نفسها أم تقولون إنه لا يمكن أن يدعى أحد فى ذلك الوقت والطالع دعوى صحيحة البتة ومن المعلوم لجميع العقلاء أنه يمكن إذ ذاك دعوتين من رجل محق ومبطل بذلك الطالع بعينه فما أسخف عقل من ارتبط بهذا الهديان وبنى عليه جميع حوادث الزمان وليس بيد القوم إلا ما اعترف به فاضلمهم وزعيمهم أبو معشر . . وقال شاذان فى الكتاب المذكور أيضا قلت لأبى معشر الذئب بارد يابس فلم قلت له إنه يدل على التأنيث فقال هكذا قالوا قلت فقد قالوا إنه ليس بصادق اليبس لكنه بارد فنظرتى فقال كل الأعراض الغائبة توهم لا يكون شىء منها يقينا وإنما يكون توهم أقوى من توهم . . ومن تأمل أحوال القوم علم أن مامعهم إلا زرق وتفرس يصيبون معها ويخطئون . . قال شاذان فى كتابه المذكور كان الرازى التنوى الذى بالهند يكاتب أبا العشر ويهاديه فأفقد لأبى معشر مولدا لابن مالك سر نديب طالعه الجوزاء والشمس والقمر فى الجدى والقمر خارج عن الشعاع وعطارد فى اللو والمشتري فى الحمل وزحل فى السرطان راجع فى بحر ان الرجوع لحكم له أبو معشر بأنه يعيش دور زحل الأوسط فقلت سبحان الله جاءه راجع فى بحر ان الرجوع فى بيت ساقط عن الأوتاد لا يعطيه لإدور الأصفر ويحتاج أن يسقط منه الخمسين وجعلت أنكر عليه ذلك وأخوفه أن تسقط منزلته عند أهل تلك البلاد إلى أن ذكر محاوراة طويلة انتهت بهما إلى أن أبا معشر أخذ ذلك من عادات أهل الهند فى طول الأعمار . . وقال شاذان فى مسألة سئل عنها ما أتمم إلا زراقين ثم حدثت بعد هؤلاء جماعة منهم أبو الحسين عبد الرحمن بن عمر بن عبد المعروف بالصوفى وكان بعد أبى معشر بنحو من سبعين عاما فذكر أنه قد عثر من غلط الأواخر بعد الأوائل على أشياء كثيرة وصنف كتابا فى معرفة الثوابت وحمله إلى عضد الدولة بن بويه فاستحسنه (١٠- مفتاح ٢)

وأجزل نوابه وبين في هذا الكتاب من أغلظ أتباع الرصد الثاني أمورا كثيرة لعارض
المنجم ومحمد بن جابر التبانى وعلى بن عيسى الحراني فقال في مقدمة كتابه ولما رأيت هؤلاء
القوم مع ذكرهم في الآفاق وتقدمهم في الصناعة واقتداء الناس بهم واشتغالهم بمؤلفاتهم قد
تبع كل واحد منهم من تقدمه من غير تأمل لحظته وصوابه بالبيان والنظروا أو هموا الناس
بالرصد حتى ظن كل من نظر في مؤلفاتهم أن ذلك عن معرفة بالكواكب ومواضعها إلى أن
قال ومعولهم على آلات مصورة من عمل من لا يعرف الكواكب بأعيانها وإنما عولوا على
ما وجدوه في الكتب من أطوالها وعروضها فرسموها في الكرة من غير معرفة بخطها
وصوابها ثم قال وزادوا أيضا على أطوال الكواكب أطوالا كثيرة وعلى عروضها دقائق
يسيرة ونقصوا منها أو هموا بذلك أنهم رصدوا الكل وأنهم وجدوا بين أرسادهم وأوضاع
بطليموس من الخلاف في أطوالها وعروضها القدر الذي خالفوا به سوى الزيادة التي وجدوها
من حركاتها في المدة التي بينهم وبينه من السنين من غير أن عرفوا الكواكب بأعيانها وله
توالمف آخر مشحونة ببيان أغاليطهم وإيضاح أكاذيبهم وتخاليطهم وشهد عليهم بأنهم تارة
قلدوا في الأقوال النجومية وتارة قلدوا فيما وجدوه من الصور الكوكبية فهم مقلدون في
القول والعمل ليس مع القوم بصيرة وشهد عليهم بأنهم بموهون مدلسون بل كاذبون مفترون
من جهة أنهم زادوا دقائق ما بين زمانهم وزمان بطليموس وأوموا بها أنهم رصدوا ما رصده
من قبلهم ففتروا على ما لم يمتروا عليه ثم حدثت جماعة أخرى منهم الكوشيار بن ياسر بن
الديلمى ومن تأليفه الزيجات والجامع والمجمل في الأحكام وهو عندهم نهاية في الفن وكان
بعد الصوفى بنحو ثلاثين عاما وذكرف في مقدمة كتابه المجمل أنى جمعت في هذا الكتاب من
أصول صناعة النجوم والطريق إلى التصرف فيها ما ظننته كافيا في معناه مغنيا عما سواه
وأكثر الأمر فيما أخذت به أقرب طريق عزوته إلى القياس وأوضح سبيل سلكته إلى
الصواب إذ هي صناعة غير مبرهنة وللخواطر والظنون مجال بلا نهاية صواب ومجال إلى أن
ذكر علم الأحكام فقال فيه ولا سبيل للبرهان عليه ولا هو مدرك بكنيته نعم ولا بأكثره لأن
الشيء الذى يستعمل فيه هذا العلم أشخاص الناس وجميع ما دون الفلك القمرى مطبوع على
الانتقال والتغير ولا يثبت على حال واحدة في أكثر الأمر ولا للإنسان بكامل القوة من الحدس
بخواص الأحوال التي تكون من امتزاجات الكواكب فبلغ من الصعوبة وتسر الوقوف
عليه إلى أن دفعه بعض الناس وظنوا أنه شيء لا يدركه أحد البتة وأكثر المنفردين بالعلم
الأول يعنى علم الهيئة يتكرونها هذا العلم ويمجدون منفعتهم ويقولون هو شيء يقع بالإتفاق
وليس عليه برهان إلى أن قال ومن المنفردين بالعلم الثاني يعنى علم الأحكام من يأتي على

جزئياته بمجج على سبيل النظر والمجدل فظن أنها برهان لجملة بطريق البرهان وطليمته فحصل من كلام هذا تجهيل أصحاب الاحكام كما حصل في كلام الصوفى تكذيب أصحاب الإرساد وهذان رجلان من عظامهم وزعمائهم ثم حدثت جماعة أخرى منهم المنجم المعروف بالفكرى منجم الحاكم بالديار المصرية وكان قد انتهت إليه رياسته هذا العلم وكان قد قرأ على من قرأ على العاصمى فوضع هو وأصحابه رصداً آخر وهو الرصد الحاكمى وخالف فيه أصحاب الرصد الممتحن فى أشياء وعلى ذلك التفاوت بنو الزيج الحاكمى وكان الحاكم قد أمرهم أن يحدوا على فعل المأمون فأمر أن يجتمعوا عنده فاجتمع المنجمون ورئيسهم الفكرى فوضعوا الذيج الحاكمى وخالفوا أصحاب الرصد المأمونى ومالوا أتباعهم إلى الرصد الحاكمى ولو اتفق بعد ذلك رصد آخر لسلك أصحابه فى خلاف من تقدمهم مسلك أو اطلبهم هذا ومستند لهم ومعولم الحس والحساب وهما هما لا يقبلان التغليب فالظن بما يدعونه من علم الاحكام الذى مبناه على هواجس الظنون وخيالات الأوهام ثم حدثت جماعة أخرى منهم أبو الريحان البيرونى مؤلف كتاب التفسير إلى صناعة التنجيم جمع فيه بين الهندسة والحساب والهيئة والاحكام وكان بعد كوشيار بنحو من أربعين سنة خالف من تقدمه وأتى من مناقضتهم والرد عليهم بما هو دال على فساد الصناعة فى نفسها وختم كتابه بقوله فى الحجب والضمير ما أكثر افتضاح المنجمين فيه وما أكثر إصابة الراصدين فيه بما يستعملون من كلامه وقت السؤال ويرونه بادياً من آثار وأفعال على السائل وقال وعند البلوغ إلى هذا الموضع من صناعة التنجيم كفاية ومن تعدها فقد عرض نفسه وصناعته لما بلغت إليه الآن من السخرية والاستهزاء فقد جهلها المتفقهون فيها فضلاً عن المنتسبين إليها لانتهى كلامه . ثم حدثت جماعة أخرى منهم أبو الصلت أمية بن عبد العزيز بن أمية الأندلسى الشاعر المنجم الطيب الأديب وكان بعد البيرونى بنحو من ثمانين عاماً ودخل مصر وأقام بها نحو عامين ولما كان بالغرب توفيت والدته الأمين على بن يميم صاحب المهديّة وكان قد وافق موتها أخبار المنجمين بذلك قبل وقوعه فعمل أمية قصيدة يرثيها وهى من مستحسن شعره فقال فيها .

وراعك قول للمنجم موهم ومن يعتقد زرق المنجم يومهم
فواعجباً يهنى المنجم دهره ويكذب لإفك قول المنجم
وكان المذكور رأساً فى الصناعة وقد اعترف بأن المنجم كذاب صاحب زرق وهذيان ثم حدثت طائفة أخرى بالغرب منهم أبو اسحق الزرقال وأصحابه وهو بعد أبى الصلت بنحو من مائة عام وقد خالف الأوائل والأواخر فى الصناعتين والرصدية والاحكامية فأسقط من

الرصد الممتحن المأمونى فى البروج درجات ومن الرصد الحاكى دقائق وسلك فى الأحكام
طرقا غير الطرق المعهودة منه اليوم وزعم أن عليها المعول وأن طرق من تقدمه ليست بشيء
ولو حدث فى هذا العصر من يشبه من تقدمه لرأينا اختلافا آخر ولكن هذه الصناعة قد
ماتت ولم يبق بأيدى المنتسبين إليها إلا تقليد هؤلاء الضلال فيما فهموه من كلامهم
الباطل وما لم يفهموه منه فقد يظنون أنه صحيح ولكن أفهامهم نبت عنه وهذا شأن
جميع أهل الضلال مع رؤسائهم ومتبوعيههم لجهال النصارى إذا ناظرهم الموحّد
فى تباينهم وتناقضه ونكاذبه قالوا الجواب على القسيس والقسيس يقول
الجواب على المطران والمطران يحيل الجواب على البترك والبترك على الأسقف والأسقف
على الباب والباب على الثلاثمائة والثمانية عشر أصحاب المجمع الذين اجتمعوا فى عهد قسطنطين
ووضعوا للنصارى هذا التثليث والشرك المناقض للعقول والأديان وأعلمهم عند الله أحسن
حالا من أكثر القائلين بأحكام النجوم الكافرين برب العالمين وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر .

فصل

ورأيت لبعض فضلائهم وهو أبو القاسم عيسى بن على بن عيسى رسالة بليغة فى الرد
عليهم وإبداء تناقضهم كتبها لما بصره الله رشده وأراه بطلان ما عليه هؤلاء الضلال
الجهال كتبها نصيحة لبعض إخوانه انه فأحببت أن أوردتها بلفظها وإن تضمنت بعض الطول
والتكرار وأتعب بعض كلامه بتقرير ما يحتاج إلى تقرير وسؤال يورد عليه ويطن به
على كلامه ثم بالجواب عنه ليكون قوة للمسترشد وبيانا للتحرير وتبصرة للبهتدى
ونصيحة لأخوانى المسلمين وهذا أولها .

(بسم الله الرحمن الرحيم) عصمك الله من قبول المحالات واعتقاد ما لم تقسم عليه
الدلالات وضاعف لك الحسنات وكفناك المهمات بمنه ورحمته كنت أدام الله توفيقك
وتسد يدك ذكرت لى إهتمامك بما قد ليج به وجوه أهل زماننا من النظر فى الأحكام
النجوم وتصديق كل ما يأتى من أدعى أنه عارف بها من علم الغيب الذى تفرد الله سبحانه وتعالى
به ولم يجعله لأحد من الأنبياء والمرسلين ولا ملائكته المقربين ولا عباده الصالحين من معرفة
طول الأعمار وقصيرها وحميد العواقب وذميمة سائر ما يتجدد ويحدث ويتخوف ويتمنى
وسألى أن أعمل كتابا أذكر فيه بعض ما وقع من اختلافهم فى أصول الأحكام الدالة على
مذهبهم فحج اعتمادهم وم يستدل به من طريق النظر والقياس على ضعف مذهبهم وألخص ذلك
واختصره وأقر به بحسب الوسع والطاقة فوعدتك بذلك وقد ضمنته كتابى هذا والله أسأل

عونا على ما قرب منه وثو فيقا لما أزلف لده إنه قريب مجيب فعال لما يريد لست مستعملا للتحامل على من أثبت تأثير الكواكب في هذا العالم وترك إصنافهم كما فعل قوم ردوا عليهم فإنهم دفموم عن أن يكون لها تأثير البتة غير وجود الضياء في المواضع التي تطلع فيها الشمس والقمر وعدمه فيما غابا عنه وما جرى هذا المجرى بل أسلم لهم أنها تؤثر تأثيرا ما يجرى على الأمر الطبيعي مثل أن يكون البلد القليل العرض مزاجه يميل عن الاعتدال إلى الحر واليبس وكذلك مزاج أهله ضعيف وأوانهم سود وصفر كالنوبة والحبشة وأن يسكو البلد الكثير العرض مزاجه يميل عن الاعتدال إلى البرد والرطوبة وكذلك مزاج أهله وأجسامهم عبله والوانهم بيض وشعورهم شقر مثل الترك والصقالبة ومثل أن يكون النبات ينمو ويقوى ويتكامل وينضج ثمره بالشمس والقمر فإن أهل الصحراء ومن يعانها يجمعون على أن القماء تطول وتفظل بالقمر وقد شاهدت غير شجرة كبيرة حاملة من التين والتوت وغيرهما فاقابل الشمس منها أسرع نضج الثمر الكائن فيه وما خفي منها عنها بقى ثمره نجأ وتأخر إدراكه ومثال ذلك ما شاهد من حال الريحان الذي يقال له اللينوفر وحال الخبازى وورق الخطمى والأديرون وأشياء كثيرة من النبات فإننا نراه يتحرك وينفتح مع طلوع الشمس ويضعف إذا غابت لأن هذه أمور محسوسة وليس الكلام في هذا التأثير كيف هو وعلى أى سبيل يقع فسا يليق بغرضنا ههنا فلذلك أدعه فأما ما زعمونه فيما عدا هذا من أن النجوم توجب أن يعيش فلان كذا كذا سنة وكذا كذا شهراً ويتنهنون في التحديد إلى جزء من ساعة وأن يدل على تقليد رجل بعينه الملك وتقليد آخر بعينه الوزارة وطول مدة كل واحد منهما في الولاية وقصرها وما فعله الإنسان وما يفعله في منزله وما يضمره في قلبه وما هو متوجه فيه من حاجاته وما هو في بطن الحامل والسارق ومن هو المسروق وما هو وأين هو وكيفته وكيفيته وما يجب بالكسوف وما يحدث معه والمختار من الأعمال في كل يوم بحسب اتصال القمر بالكواكب من أن يكون هذا اليوم صالحاً للقاء الملوك والرؤساء وأصحاب السيوف وهذا يوم محمود للقاء السكتاب والوزراء وهذا اليوم محمود للقاء القضاة وهذا اليوم محمود لأموال النساء وهذا اليوم محمود لشرب الدواء والفصد والحجامة وهذا اليوم محمود للعب الشطرنج والتزرد وغير ذلك فحال أن يكون معلوما من طريق الحس وليس نص من كتاب الله بل قد نص الله سبحانه وتعالى فيه على بطلانه بقوله تبارك وتعالى (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بل قد جاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من أتى عرافاً أو كاهناً أو منجماً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ولاهاهنا ضرورة تدعو إلى القول به ولا هو أول في المعقول ولا يأتون عليه ببرهان ولا دليل

ممنوع وهذه هي الطرق التي تثبت بها الموجودات وتعلم بها حقائق الأشياء لا طريق لها هنا غيرها ولا شيء لأحكام النجوم منها وأنا ابتدئ الآن بوصف جملة من اختلافهم في الأصول التي يبنون عليها أمرهم ويفرعون عنها أحكامهم وأذكر المستبشع من أقوالهم وقضاياهم وظاهر مناقضاتهم ثم آتى بطرف من احتجاجهم والاحتجاج عليهم والله الموفق للصواب بفضله . . . ذكر اختلافهم في الأصول زعموا جميعاً أن الخير والشر والإعطاء والمنع وما أشبه ذلك يكون في العالم بالكواكب وبحسب السعد منها والنحوس وعلى حسب كونها من البروج الموافقة والمنافرة لها وعلى حسب نظر بعضها إلى بعض من التسديس والتربيع والتثليث والمقابلة وعلى حسب محاسبة بعضها بعضاً وعلى حسب كونها في شرفها وهبوطها ووبالها ثم اختلفوا على أى وجه يكون ذلك فزعم قوم منهم أن فعلها بطبائعها وزعم آخرون أن ذلك ليس فعلها لكنها تدل عليه بطبائعها . قلت وزعم آخرون أنها تفعل في البعض بالعرض وفي البعض بالذات قال وزعم آخرون أنها تفعل بالاختيار لا بالطبع إلا أن السعد منها لا يختار إلا الخير والنحس منها لا يختار إلا الشر وهذا بعينه نفي للاختيار فإن حقيقة القادر المختار القدرة على فعل أى الضدين شاء وترك أيهما شاء . قلت ليس هذا بشيء فإنه لا يلزم من كون المختار مقصود الاختيار على نوع واحد سلب اختياره ولكن الذى يبطل هذا أنهم يقولون إن الكوكب النحس سعد في برج كذا وفي بيت كذا وإذا كان الناظر إليه من النجوم كذا وكذا وكذلك الكوكب السعد ويقولون إنها تفعل بالذات خيراً وبالعرض شراً وبالعكس وقد يقولون أنها تختار في زمان خلاف ما تختار في زمان آخر وقد تنفق كلها أو أكثرها على إثارة الخير فيكون في العالم في ذلك الوقت على الأكثر الخير والنفع والحسن قالوا كما كان في زمن بهمن وفي أيام أنوشروان وبضد ذلك أيضاً فيقال إذا كانت مختارة وقد تنفق على إرادة الخير وعلى إرادة الخير والشر بطل دلالة حصولها في البروج المعينة ودلالة نظر بعضها إلى بعض بتسديس أو تربيع أو تثليث أو مقابلة لأن هذا شأن من يقع فعله إلا عن وجه واحد في وقت معين على شروط معينة ولا ريب أن هذا ينفي الاختيار فكيف يصح قواكم بذلك وجمعكم بين هاتين القضيتين أعني جواز اختيارها في زمان خلاف ما تختارها في زمان آخر وجواز انفاقها على الخير وانفاقها على الشر من غير ضابط ولادليل يدلكم عليه ثم تحكمون بتلك الأحكام مستنديين فيها إلى حركاتها المخصوصة وأوضاعها ونسبة بعضها إلى بعض وهل هذا الاضحكة للعقلاء قال وزعم آخرون أنها لا تفعل باختيار بل تدل باختيار وهذا كلام لا يعقل معناه إلا أنى ذكرته لما كان مقولاً واختلفوا فقالت فرقة من الكواكب ما هو سعد ومنها ما هو نحس وهي تسعد غيرها وتنحسه وقالت فرقة هي في أنفسها طبيعة واحدة

وإنما تختلف دلالتها على السمود والنحوس وإن لم تكن في أنفسها مختلفة واختلفوا فقال قوم إنها تؤثر في الأبدان والأنفس جميعا وقال الباقون بل في الأبدان دون الأنفس قلت أكثر المنجمين على القول بأنها تسعد وتحس غيرها وأما الفرقة التي قالت هي دالة على السعد والنحس فقولهم وإن كان أقرب إلى التوحيد من قول الأكثرين منهم فهو أيضا قول مضطرب متناقض فإن الدلالة الحسية لا تختلف ولا تتناقض وهذا قول من يقول منهم إن الفلك طبيعة مخالفة لطبيعة الاستقصات السكائنة الفاسدة وأنها لاحارة ولا باردة ولا يابسة ولا رطبة ولا سعد ولا نحس فيها وإنما يدل بعض أجرامها وبعض أجزائها على الخير وبعضها على الشر وارتباط الخير والشر والسعد والنحس بها ارتباط المدلولات بأدلتها لارتباط المعلومات بعللها ولاريب أن قائل هذا أعقل وأقرب من أصحاب القول بالافتضاء الطبيعي والعلية وأما القول بتأثيرها في الأبدان والأنفس فهو قول بطليموس وشيعته وأكثر الأوائل من المنجمين وهؤلاء لهم قولان أحدهما أنها تفعل في الأنفس بالذات وفي الأبدان بالعرض لأن الأبدان تتفعل عن الأنفس والثاني أنها هي سبب جميع ما في عالم الكون والفساد وفعلها في ذلك كله بالذات وكأنه لاخلاف بين الطائفتين فإن الذين قالوا فعلها في النفوس لا يضيفون انفعال الأبدان إلى غيرها بذاتها بل يوساط قالوا واختلف رؤسائهم بطليموس ودورسوس وانطيقوس وريمس وغيرهم من علماء الروم والهند وبابل في الحدود وغيرها وتضادوا في المواضع التي يأخذون منها دليلهم فبعضهم يغلرب بيت الطالع وبعضهم يقول بالدليل المستولى على الحظوظ واختلفوا فزعم بطليموس أنهم يعلم منهم السعادة بأن يأخذ أبدا العدد الذي يحصل من موضع الشمس إلى موضع القمر ويبتدىء من الطالع فيرصد منه مثل ذلك العدد ويأخذ إلى الجهة التي تتلو من البروج فيكون قد عرف موضع السهم وزعم غيره أنه يعد من الشمس ثم يبتدىء من الطالع فيعد مثل ذلك إلى الجهة المتقدمة من البروج قلت وزعم آخرون أن بطليموس يرى أن جميع ما يكون ويفسد إنما يعرف دليله من موضع التقاء النيرين إما الاجتماع وإما الامتلاء لأن هذين الكوكبين عنده مثل الرئيسين العظيمين أحدهما يأتمر اصحابه ودو القمر وهما سببا جميع ما يحدث في عالم الكون والفساد وأن الكواكب الجارية والثابتة منهما بمنزلة الجنود والعسكر من السلطان فإذا أراد النظر في أمر من الأمور فإن كان بعد الاجتماع أو عنده فانه يأخذ الدليل عليه من الكوكب المستولى على جزء الاجتماع وجزئ الشمس والقمر في الحال وشاركه مع الشمس بالنسبة إلى الطالع وإذا كان بعد الامتلاء أو عنده فانه ينظر أي النيرين كان فوق الأرض عند الامتلاء وينظر إلى الكوكب المستولى على ذلك الجزء وجزء النير الذي كان بعد الشمس من الطالع كبعد القمر من سهم السعادة

فلذلك يجب عنده أن يؤخذ العدد أبدا من الشمس الى القمر لتبقى تلك النسبة وهي البعد بين كل واحد من النيرين طالعه محفوظ فهذا قول آخر غير قول أولئك وللفرس مذهب آخر وهو أنهم قالوا لما كانت الشمس لها نوبة النهار والقمر له نوبة الليل وكان سهم السعادة بالنهار يؤخذ من الشمس الى القمر وجب أن يعكس ذلك بالليل لأن نسبة النهار الى الشمس مثل نسبة الليل الى القمر وكل واحد من النيرين ينوب واحدا من الزمانين فبأخذون منهم السعادة بالليل من القمر الى الشمس وبالنهار بالعكس وزعموا أن كلام بطليموس إنما يدل على هذا لأنه قال وإن أخذنا من الشمس الى القمر إلى خلاف تأليف البروج وأقبناه بالعكس كان موافقا للأول فقالوا يجب أن يعكس الأمر بالليل فهذا اختلاف المنجمين على بطليموس ينتقض بعضه بعضا وليس بأيدى الطائفة برهان يرجحون به قولنا على قول (أن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا. فأعرض من تولى عن ذكرنا ولم يرد إلى الحياة الدنيا ذلك مبلغهم من العلم ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بمن اهتدى) قالوا واختلفوا فرتبت طائفة منهم البروج المذكورة والمؤتة من البرج الطالع فعدوا واحدا مذكرا وآخر مؤثا وصيروا الابتداء بالمذكر وقسمت طائفة أخرى البروج أربعة أجزاء وجعلوا البروج المذكورة هي التي من الطالع إلى وسط السماء والتي يقابلها من الغرب إلى وتد الأرض وجعلوا الربعين الباقيين مؤثين قلت ومن هذيانهم في هذا الذي أضحكوا به عليهم العقلاء أنهم جعلوا البروج قسمين حار المزاج وبارد المزاج وجعلوا الحار منها ذكرا والبارد أنثى وابتدؤا بالحل وصيروه ذكرا حارا ثم الذي بعده مؤثا باردا ثم هكذا إلى آخرها فصارت ستة ذكورا وستة أناثا وليست على الأوائل واحد ذكر وثلاثة آخر أنثى يخالف له في الطبيعة والذكورية والأنوثية مع أن قسمة الفلك إلى البروج قسمة فرضية وضعية فهل في أنواع هذيان الهاذين أعجب من هذا ولما رأى من به رمق من عقل منهم تهافت هذا الكلام وسخرية العقلاء منه رام تقريبه بغاية جهده وحذقه فقال إنما ابتداء بالذكر دون الأنثى لأن الذكر أشرف من الأنثى لأنه فاعل والأنثى منفعله فاعجبوا يامعشر العقلاء وأسألوا الله أن لا يخسف بعقولكم كما خسف بعقول هؤلاء لهذا الهذيان افترى في البروج ناكحا ومنكوحا يكون المنكوح منها منفعلا لنا كحه بالذكورية والأنوثية تابعة لهذا الفعل والانفعال فيها قال وأيضا فالذكورية بسبب الانفراد وازواج فيها فان الأفراد ذكور والازواج إناث وهذا أعجب من الأول أن الذكر ينضم إلى الذكر فيصير المضموم إليه أنثى فبنا للمصنعي اليكم والمجوز عقله صدقكم وإصابتكم وأما أتم فقد أشهد الله سبحانه عقلاء عباده وأنباهم مقدار عقولكم وسخافتها فله الحمد والمنة قال هذا المنتصر لهم وإنما جعلوا الأفراد لذكور والازواج الأنثى لأن الفرد

يحفظ طبيعته أعنى ينقسم دائماً الى فرد والزوج لا يحفظ طبيعته أعنى ينقسم مرة الى الأفراد ومرة الى الأزواج كما يعرض ذلك للأثني فانها تلد مرة مثلها ومرة ذكر أنخالفا لها ومرة ذكرين ومرة أنثيين ومرة ذكرا وأنثى وفساد هذا والعلم بفساد عقل صاحبه ونظيره مغن لذى اللب عن تطلب دليل فساده قال المنتصر وانما جعلوا للبرج الأثني بل برج الذكر فلان الطبيعة هكذا ألف الإعداد واحدا فردا وآخر زوجا هكذا بالعام ما بلغ هذه القسمة عندهم هي قسمة ذاتية للبروج ولها قسمة ثانية بالعرض وهي أنهم يبدون من الطالع الى الثاني عشر فيأخذون واحداً ذكرا وهو الأول وآخر أنثى وهو ما يليه وهذه تختلف بحسب اختلاف الطالع والقسمة الأولى انما كانت ذاتية لأن الابتداء لها برأس الحمل وهو موضع تقاطع الدائرتين اللتين هما فلك البروج ومعدل النهار وأما الليل للقسمة فإنه لا يبقى على حال واحدة لأنه ماخوذ من الجزء المماس لأفق البلد وهو دائما يتغير بحركته مع الكل وحصول الاجزاء كلها واحدا بعد آخر على الافق دورة واحدة وأما قسمة الفلك أرباعا فإنهم قالوا اذا خرج خط من أفق المشرق الى أفق المغرب وخط من وتد الأرض الى وسط السماء انقسمت البروج أربعة أقسام كل قسم ثلاثة بروج على طبيعة واحدة ابتداء كل قسم من طرف قطر الى طرف القطر الذى يليه وأطراف هذين القطرين تسمى أوتاد العالم والقسم الأول من وتد المشرق الى وتد العاشر ذكر شرقي مخفف سريع ومن وتد العاشر الى وتد العاشر مؤنث جنوبي محرق وسط ومن ذيل العاشر الى وتد الرابع ذكر مقبل رطب غربي بطيء ومن وتد الرابع الى وتد الطالع مؤنث دليل مبرد شمالي وسط وهذه القسمة مخالفة لتلك القسمتين لان هذه قسمة البروج بأربعة أقسام متساوية كل ثلاثة بروج منها تسعين درجة لها طبيعة تخصها مع أن الفلك شيء واحد وطبيعة واحدة وقسمته الى الدرج والبروج قسمة وهمية بحسب الوضع فكيف اختلفت طبائعها وأحكامها وتأثيراتها واختلفت بالذكورية والانوثية.. ثم إن بعض الأوائل منهم لم يقتصر على ذلك بل ابتداء بالدرجة الأولى من الحمل فنسبها الى الذكورية والثانية الى الانوثية هكذا الى آخر الحوت ولا ريب أن الهديان لازم لمن قال بقسمة البروج الى ذكر وأنثى وقال الذكر طبيعة الفرد والأثني طبيعة الزوج فان هذا بعينه لازم لهم في درجات البرج الواحد وكان هذا القائل تصور لزومه لأولئك فالتزمه . . وأما بطليموس فله هديان آخر فانه ابتداء بأول درجة كل برج ذكر فنسب منها الى تمام اثني عشر درجة وبضعاً الى الذكورية ومنه الى تمام خمس وعشرين درجة الى الانوثية ثم قسم باقى البرج بالنصفين فنسب النصف الأول الى الذكر والنصف الآخر الى الأثني وعلى هذه القسمة ابتداء بالبروج الأثني فنسب الثلث ونصف السدس الى الانوثية ومثلها بعده الى الذكورية وبقي

سدس قسمه بنصفين فنسب النصف الاول إلى الاثني والآخر إلى الذكر كما عمل بالبرج الذكر حتى أتى على البروج كلها . . وأما دوروسوس فله هذيان آخر فانه يقسم البروج كلها كل برج ثمانية وخمسين دقيقة ومائة وخمسين ثانية ثم ينظر فان كان البرج ذكراً أعطى القسمة الأولى للذكر ثم الثانية للآثني إلى أن يأتي على الأقسام كلها وإن البرج أثنى أعطى القسمة الأولى للذكر إلى أن يأتي على الأقسام كلها ولو قدر أن جاهلاً آخر تفنن في هذه الأوضاع وقلها وتكلم عليها لكان من جنس كلامهم ولم يكن عندهم من البرهان ما يردون به قوله بل إن رأوه قد أصاب في بعض أحكامه لا في أكثرها أحسنوا به الظن وتقلدوا قوله وجعلوه قدوة لهم وهذا شأن الباطل . . عدنا إلى كلام عيسى في رسالته قالوا واختلفوا في الحدود فزعم أهل مصر أنها تؤخذ من أرباب البيوت وزعم الكلدانيون أنها تؤخذ من مدبر المثليات وإذا كان اختلاف الذين يعتدون بهم في أصولهم هذا الاختلاف وليس هم بمن يطالب بالبرهان ولا يعتمد الشيء حتى يصبح على البحث والقياس فيعرفون مع من الحق من رؤسائهم وفي أي قول هو من أقوالهم فيعملون به وإنما طريقتهم التسليم لما وجدوه في الكتب المنقولة من لسان إلى لسان فكيف يجوز لهم أن يتفردوا باعتقاد قول من هذه الأقوال وينصرفوا عما سواه إلا على طريق الشهوة والتخمين وإفهام المستعان.

(ذكر بعض ما يستبشع من أقوالهم ويستدل به على مناقضتهم)

من ذلك زعمهم أن الفلك جسم واحد وطبيعة واحدة وأنه شيء واحد وليس بأشياء مختلفة ثم زعموا بعد ذلك أن بعضه ذكر وبعضه أثنى ولا دلالة لهم على ذلك ولا برهان ولا وجدنا جسماً واحداً في الشاهد بعضه ذكر وبعضه أثنى قلت قد رام بعض المبلسين من فضلائهم تصحيح هذا الهذيان فقال ليس يستحيل أن يكون جسم واحد بعضه أثنى وبعضه ذكر كالرجل مثلاً فإن العين والأذن واليد والرجل منه مؤتة والرأس والصلب والصدر والظهر منه ذكر وأيضاً فإن الجسم مركب من الهيولى والصورة والهيولى مذكرة والصورة مؤتة وأيضاً لما وجد المنجمون الشمس تدل على الآباء والأب ذكر والقمر يدل على الأم وهي أثنى قالوا إن الشمس ذكر والقمر أثنى قالوا وقد قال أرسطو في كتاب الحيوان طمط المرأة يقل في نقصان الشهر وكذلك قال بعض الناس أن القمر أثنى قالوا وأيضاً فالشمس إذا كانت قريباً من سمت الرأس كان الحر واليبس وهما من طبيعة الذكورية والقمر إذا كان يقرب من سمت الرأس بالليل كان البرد والرطوبة وهما من طبيعة الأثني فليعجب العاقل اللبيب من هذه الخرافات . . فأما أعضاء الإنسان الذكور والآثني فذلك أمر راجع إلى مجرد اللفظ والحاق علامة التأنيث في تصغيره ووصفه وخبره وعود الضمير عليه بلفظ التأنيث وجمعه جمع المؤنث وليس ذلك عائد إلى طبيعة العضو ومزاجه فنظير هذا قول النحاة الشمس مؤتة للحاق العلامة لها في تصغيرها فنقول شميسة وفي الخبر عنها نحو الشمس طالعة والقمر مذكر لعدم

لحاق العلامة له في شيء من ذلك فعلى هذا الوجه وقع التذكير والتأنيث في أعضاء الحيوان وأما قسمتم البروج وأجزاء الفلك إلى مذكر ومؤنث فليست بهذا الاعتبار بل باعتبار الفعل والانفعال والحرارة والرطوبة فتشبيه أحد البابين بالآخر تلبس وجهل وأما تركيب الجسم من الهيولى والصورة فأكثر العقلاء نفوه وقلوا هو شيء واحد متصل متوارد عليه الاتصال والانفصال كما يتوارد عليه غيرهما من الإغراض فيقبلها ولا يلزم من قبول الإتصال والانفصال أن يكون هناك شيء آخر غير الجسمية يقبل به ذلك والذين قالوا بتركيبه منهما لم يقل أحد منهم أصلاً أنه مركب من ذكر وأنثى والصورة مؤنثة في اللفظ لاني الطبيعة واضحا على عقولهم السخيفة . . وأما دلالة الشمس على الأب وهو مذكر ودلالة القمر على الأم وهى أنثى فلو سلمت لكم هذه الدلالة كيف يلزم منها تذكير مادل على الذكر وتأنيث ما يدل على الأنثى وأين الارتباط العقلي بين الدليل والمدلول في ذلك كيف ودلالة الشمس على الأب والقمر على الأم مبنى على تلك الدعاوى الباطلة التي ليس لها مستند إليه إلا خيالات وأوهام لا يرضاها العقلاء . . وأما ما حكوه عن ارسطو فنقل محرف ونحن نذكر نصه في الكتاب المذكور فإن لنا به نسخة مصححة قد اعتنى بها قال في المقالة الثامنة عشر بعد أن تكلم في علة الإذكار والإيثار وذكر قول من قال أن سبب الإذكار حرارة الرحم وسبب الإيثار برودته وأبطل هذا بأن الرحم مشتمل على الذكر والأنثى معاً في الإنسان وفي كل حيوان يلد قال فقد كان ينبغي على قول هذا القائل أن يكون التوأمان إما ذكراً وإما أنثيين وأبطله بوجوه أخر وهذا رأى أنيد فليس وذكر قول ديمقراطيس أن ذلك ليس لأجل حرارة الرحم وبرودته بل بحسب الماء الذي يخرج من الذكر وطبيعته في الحرارة والبرودة وجعل قوة الإذكار والإيثار تابعة لماء الذكر وذكر قول طائفة أخرى أن خروج الماء من الناحية اليمنى من البدن هي علة الإذكار وخروجه من الناحية اليسرى هي علة الإيثار قال إن الناحية اليمنى من الجسد أسخن من الناحية اليسرى وأنضج وأدفأ من غيرها ورجع قول ديمقراطيس بالنسبة إلى هذه الآراء ثم قال فقد بينا العلة التي من أجلها يخلق في الرحم ذكر وأنثى والأغراض التي تعرض تشهد لما بيننا أن الأحداث يلدون الإيثار أكثر من الشباب والمتشبيون يلدون إناثاً أيضاً أكثر من الشباب لأن الحرارة التي في الأحداث ليست بتامة بعد الحرارة التي في الشيوخ ناقصة والأجسام الرطبة التي خلقتها شبيهة بمخلقة بعض النساء تلد إناثاً أكثر ثم قال فإذا كانت الرياح شمالاً كان الولد ذكراً وإذا كانت جنوباً كان المولود أنثى لأن الأجساد إذا هبت الجنوب كانت رطبة وكذلك يكون الزرع أكثر وكلما كثرت الزرع يكون الطبع غير نضج ولحال هذه العلة يكون زرع الذكورية ويكون دم طمخ النساء من قبل الطباع عند خروجه أرطب أيضاً قلت وبراده بالزرع الماء الذي يكون من

الرجل قال والحال هذه العلة يكون طمط النساء من قبل الطباع في نقص الأهله أكثر لأن تلك الأيام
أبرد من سائر أيام الشهر وهي أربط أيضا لنقص الأهله وقلة الحرارة والشمس تصير الصيف
والشتاء في كل سنة فأما القمر فيفضل ذلك في كل شهر فتأمل كلام الرجل فإنه لم يتعرض لكون
القمر ذكر ولا أنثى ولا أحال على ذلك وإنما أحال على الأمور الطبيعية في الكائنات الفاسدات
وبين تأثير النيرين في الرطوبة واليوسه والحرارة والبرودة وجعل لذلك تأثيرا في الإذكار والإينات
لالتنجوم والطوالع ومع أن كلامه أقرب إلى العقول من كلام المنجمين فهو باطل من وجوه كثيرة
معلومة بالحس والعقل وإخبار الأنبياء فإن الإذكار والإينات لا يقوم عليه دليل ولا يستند إلى
أمر طبيعي وإنما هو مجرد مشيئة الخالق الباري المصور الذي يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن
يشاء الذكور ويزوجهم ذكرا وانا وانا ويجعل من يشاء عقيبا انه عليم قدير الذي أعطى كل شيء
خلقه ثم هدى وكذا هو قرين الأجل والرزق والسعادة والشقاوة حيث يستأذن الملك الموكل
بالمولود ربه وخالقه فيقول يارب أذكر أم أنثى سعيد أم شقي فأ الرزق فأ الأجل فيقضى الله
ما يشاء ويكتب الملك. ولاستقصاء الكلام في هذه المسألة موضع هو أليق بها من هذا وقد
أشبعنا الكلام فيها في كتاب الروح والنفس وأحوالها وشقاوتها وسعادتها ومقرها بعد الموت
والمقصود الكلام على أقوال الأحكاميين من أصحاب النجوم وبيان تهاقها وانها إلى المحالات
والتخييلات أقرب منها إلى العلوم والحقائق . . . وأما قول المنتصر لكم ان الشمس إذا كانت
مسامة الزوس كان الحر واليبس وهما من طبيعة الذكور وإذا كان القمر مسامة للرؤوس
كان البرد والرطوبة وهما من طبيعة الإناث فيقال هذا لا يبدل على تأنيث القمر وتذكير الشمس
بوجه من الوجوه فإن البرد والرطوبة يكونان أيضا بسبب بعد الشمس من المسامة وميلها عن
الرؤوس وحصولها في البروج الشمالية سواء كان القمر مسامتا أو غير مسامت فينبغي على
قولكم أن يكون سبب هذا البرد أنثى وهذا لا يقوله عاقل بل الأسباب الطبيعية من برد الهواء
وتكاثفه وتأثير الشمس في تحليل الأبخرة التي تكون منها الحرارة بسبب بعدها عن الرؤوس
وليس سبب ذلك أنثى اقتضته وفعله فقد جمعتم إلى جهلكم بالطبيعة والكذب على الحلقة
القول الباطل على الله وعلى خلقه وليس العجب إلا من يدعى شيئا من العقل والمعرفة كيف
ينقاد له عقله بالأصغاء إلى محالاتكم وهذا يانانكم ولكن كل مجبول مهيب ولما تكايس من
تكايس منكم في أمر الهيولى وزعم أنها أنثى وان الصورة ذكر وان الجسم الواحد مشتمل
على الذكر والأنثى أضحك عقلاء الفلاسفة عليه فان زعيمهم ومعلمهم الأول قد نص في كتاب
الحيوان له على أن الهيولى في الجسم كالذكر . . . وان قلتم فهذا يشهد لقولنا أيضا لانها ان كانت
عنده كالذكر فالصورة أنثى فصار الجسم الواحد بعضه ذكر وبعضه أنثى . . . قلنا القائلون

بتركب الأجسام من الهوى والصورة لم يقولوا أن أحدهما متميز عن الآخر كما زعمتم ذلك في أجزاء الفلك بل عندهم الهوى والصورة قد اتحدوا وصارا شيئا واحداً فالإشارة الحسية إلى أحدهما هي بعينها إشارة إلى الآخر وأتم جهات الجزء المذكور من القلب مباينة للجزء الأخر منه بالوضع والحقيقة والإشارة إلى أحدهما غير الإشارة إلى الآخر . وللكلام مع أصحاب الهوى مقام آخر ليس هذا موضعه فإن دعوى تركب الجسم منهما دعوى فاسدة من وجوه كثيرة وليس يصح شيء منه غير الهوى الصناعية كالخشب للسير والطبيعة كالماء للولود وهي المادة الصناعية والطبيعية وما سوى ذلك غيال ومحال والله المستعان . . . عندنا إلى كلام صاحب الرسالة . . . قال ومن ذلك زعمهم أنه إن انفق مولود ابن ملك وابن حجاج في البلد والوقت والطالع والدرجة وكانت سائر دلالات السعادة موجودة في مولديهما وجب أن يكون من ابن الملك ملك جليل سائس مدبر ومن ابن الحجاج حجاج حاذق وهذا يخرج النجوم عن أن تكون تدل على ما يتحدد من حال الانسان ويجعلها تدل على حذقه وصناعة أبيه وتقديره فيها . . . قلت وبما يوضح فساد قولهم في ذلك أن بطليموس جعل الكواكب الدالة على الصناعات ثلاثة المريخ والزهرة وعطارد وقال لأن الصناعات العملية تحتاج إلى ثلاثة أشياء ضرورية أحدها المعرفة والثاني الآلة والثالث الطاقة في الكف ليخرج المعلول المصنوع حسناً والآلة للمريخ التي يشير إليها يكون على الأكثر إما حديد وإما مصاحبة للحديد ولذلك يقولون صورته صورة شاب يميناه سيف مسلول ويسراه رأس سنان وهو راكب أسداً وثيابه حمر تلب وآخرون منهم يقولون على رأسه بيضة ويسراه طبرزين وعليه خرقه حمراء وهو راكب فرساً أشهب والمعرفة لعطارد ولذلك يقولون صورته صورة شاب يميناه حبة ويسراه لوح يقرأه وعلى رأسه تاج وثيابه ملوثة بالتزاويق والنقوش وما شاكل ذلك للزهرة ولذلك يقولون صورته صورة امرأة حسنة بين يديها مدق تضرب به وهي راكبة على جمل ومنهم من يقول امرأة جالسة مرخاة الشعر ذوائبها يسراها وبالبنى مرأة تنظر فيها نظيفة الثوب وعليها طوق واسورة وخالخل وأما الشمس والقمر فهما الدالان على الملك فالشمس صورته صورة رجل بيده البنى عصا يتوكأ عليها وباليسرى جزر راكب مجلّة تجرها أربعة نمور ومنهم من يقول صورته صورة رجل جالس قابض على أربعة أعنة أفراس ووجهه كالطبق يتهب ناراً قالوا ودلائل الملك ليست بأعيانها هي دلائل الصناعات ودلائل الصناعات هي دلالات الملك بل قد يجوز أن يدل على رياسة ما إلا أن الملك أخص من الرياسة ولكل واحد من الكواكب على الاطلاق دلالة على رياسة مافي معنى من المعاني . . . فيقال أرايتم ان حصلت أدلة الملك في طالع مولود ليس من الملك في شيء بل أكثر المولودين لاينالون الملك البتة

وإنما يناله واحد من الناس ولا يلزم أن يكون في آباءه ملك ولا يكون ابن ملك فإبالم طالع الملك المشترك بين عدة أولاد خص هذا وحده حتى أن أكثركم ينظر بنص بطليموس إلى جنس المولود وما يصلح له فيحكم على ابن الملك بالملك وعلى ابن الحجاج بالحجامة فإن كان طالعهما واحداً حكم بتقديم ابن الحجاج في رياضة صناعته وكونه كملكهم ومعلوم أن الحس والوجود أكبر المكذبين لكم في هذه الأحكام فما أكثر من نال الملك وليس هو من أبناء الملوك البتة ولا كان طالعه يقتضى ذلك وحرمه من يقتضيه طالعه بزعمكم عن أبوه ملك وكذلك الكلام في غير الملك من الطالع الذى يقتضى كون المولود حكماً عالماً أو حاذقاً في صناعته كما قد أخلف وحصل العلم والحكمة والتقدم في الصناعة لغير أرباب ذلك الطالع وفى ذلك آيين تكذيب لكم وإبطال لقولكم وإقناع المستعان . . قال صاحب الرسالة وأبعد من ذلك قولهم أن الكواكب المتحيرة أجل من الثواب وآيين تأثيراً فى العالم وإن كل واحد من الكواكب الثابتة يفعل فعلاً واحداً لا يزول عنه من غير أن ينحس أو يسعد وإن عطارد هو من الكواكب المتحيرة ليس له طبع يعرف وأنه نحس إذا قارن النحوس وسعد إذا قارن السعود . . ومن ذلك قولهم أن قوة القمر الترطيب وإن العلة فى ذلك قرب فلكه من الأرض وقبوله البخارات الرطبة التى ترتفع إليه منها وإن قوة زحل أن يبرد ويخفف تجفيفاً يسيراً وإن علة ذلك بعده عن حرارة الشمس وعن البخارات الرطبة التى ترتفع من الأرض وإن قوة المريخ تجففة محرقة لمشاكله لونه لونه النار ولقربه من الشمس لأن الكرة التى فيها الشمس موضوعة تحته . . قلت فليتأمل العاقل ما فى هذا الكلام من ضروب المحال وما للفلك ووصول البخارات الأرضية إليه وهل فى قوة البخارات تصاعدها إلى سطح الفلك مع البعد المفرط والبخار إذا ارتفع فغاية ارتفاعه كارتفاع السحاب لا يتعداه وهل تتأثر العلويات بطبائع السفليات وتكثيف بكيفياتها وتنفعل عنها . . وما يدل على فساد ذلك أيضاً أن القمر لو كان مترطباً من البخارات وجب أن تزداد رطوبته فى كل يوم لأنه دائم القبول للبخارات ولا يقولون ذلك . . وإن التزمه منهم مكابر وقال كل يوم يزداد رطوبة . . قلت له فما تنكر أن تكون دلالة زحل والمريخ على النحوس تزايد وتكون دلالاته على النحوس فى اليوم أكثر من دلالاته فى الأسم ولو فتح عليكم هذا الباب فلعل السعد ينقلب نحساً وبالعكس وهذا يرفع الأمان عن أصول هذا العلم . . وأيضاً فإذا جوزتم انفعال الفلكيات عن أجزاء هذا العالم السفلى لزمكم تجويز فساد هذه الكواكب من هذه الأجرام المنصرية ولزمكم تجويز أن ترتفع إلى القمر من الأذخنة ما يوجب جفافه وبلوغه فى اليبس الغاية وأيضاً فإذا جوزتم ذلك فلم لا تجوزون نفساً تلك البخارات إلى ما وراء

فلك القمر حتى يترطب فلك الأفلاك . فان قلم فلك القمر عاتق عن ذلك . . قلنا وكرة
الآثير حائلة بين عالمنا هذا وبين فلك القمر فكيف جوزتم وصول البخارات الأرضية إلى
فلك القمر وفي مشابهة لون المريح للون النار عما يقتضى تأثيره الاحراق والتجفيف وهل
في الهذيان أعجب من هذا فان أرادوا النار البسيطة فانها لا لون لها وإن أرادوا النار الحادثة
فهى بحسب مادتها التي توجب حرمتها وصفرتها وبياضها وأما كون الشمس تحته فهذا لا يقتضى
تأثيرها فيه واعطائه قوة التجفيف والاحراق فان الشمس لو أثرت فيه ذلك واعطته إياه
لسكانت الشمس بهذا التأثير والاعطاء للزهرة أولى لأن كرتها فوق كرة الزهرة ونسبتها إلى
كرة الزهرة كنسبتها إلى كرة المريح فهلا كانت قوة الزهرة التجفيف والاحراق بل تأثير
الشمس فيما تحتها أولى من تأثيرها فيما فوقها . . قال صاحب الرسالة وإن الكواكب الثابتة
التي في الدب الأكبر قوتها كقوة المريح وهذا غلط عظيم لأن لون هذه الكواكب غير مشبه
للون النار وليست الكرة التي فيها الشمس موضوعة تحتها بل الكرة التي فيها زحل موضوعة
تحتها فهى بأن يكون حالها مشبهاً لحال زحل أولى لأنها فوقه وبمدها عن الشمس وعن
حرارات الأرض أكثر من بعده . . قلت والعجب من هؤلاء يملون قول مقدمهم
بطليموس أن طبائع الاجرام السماوية واحدة ثم يحكون على بعضها بالحرارة وعلى بعضها
بالبرودة وكذلك بالرطوبة واليبوسة . . قال وزعموا أن عطارد معتدل في التجفيف
والترطيب لأنه لا يبعد في وقت من الأوقات عن حر الشمس بعدا كثيرا ولا وضعه فوق
كرة القمر وإن الكواكب الثابتة التي في الجمانى حالها شبيهة بحاله وليس يوجد لها من السبيين
الذين دلا على طبيعة عطارد شيئا بل الدور يوجد لها ضد ذلك وهو أنها بعيدة من الشمس
في أكثر الأوقات وإن فلكها أبعد أفلاك الكواكب من كرة القمر . . وقالوا إن الكواكب
التي من النعاد (١) تشبه حال عطارد وزحل في بعض الأوقات وتشبه حال المشتري والمريخ
في بعضها . قلت وقد استدلت فضلائكم على اختلاف طبائع الكواكب باختلاف ألوانها
فقالوا زحل لونه الغبرة والسكودة فحكما بأنه على طبع السوداء وهو البارد واليبس فان
السوداء لها من الألوان الغبرة وأما المريح فانه يشبه لونه لون النار فلا جرم قلنا طبعه حار
يابس وأما الشمس فهى حارة يابسة لوجهين : أحدهما أن لونها يشبه لون الحجرة الثاني أنا نعلم
بالتدبير أنها مسخة للأجسام منشفة للرطوبات وأما الزهرة فإننا نرى لونها كالركب من البياض
والصفرة ثم إن البياض يدل على طبيعة البلغم الذي هو البارد والرطوبة والصفرة تدل على الحرارة
ولما كان بياض الزهرة أكثر من صفرتها حكمتنا عليها بأن بردها ورطوبتها أكثر وأما المشتري فلما

(١) هكذا في الأصل ولم تنف على صحته فليحذر.

كانت صفته أكثر مما في الزهرة كانت سخوته أكثر من سخوته الزهرة وكان في غاية الاعتدال وأما القمر فهو أبيض وفيه كودة فيياضه يدل على البرد وأما عطارد فانا نرى عليه الألوان مختلفة فربما رأيناه أخضر وربما رأيناه أغير وربما رأيناه على خلاف هذين اللونين وذلك في أوقات مختلفة مع كونه من الأفق على ارتفاع واحد فلا جرم قلنا إنه لكونه قابلاً للألوان المختلفة يجب أن يكون له طبائع مختلفة إلا أنا لما وجدنا في الغالب عليه الغبرة الأرضية قلنا طبيعته أميل إلى الأرض واليبس . . وهذا التقرير باطل من وجوه عديدة أحدها أن المشاركة في بعض الصفات لا تقتضى المشاركة في الماهية والطبيعة ولا في صفة أخرى . . الوجه الثاني أن الدلالة بمجرد اللون على الطبيعة ضعيفة جداً فإن النورة والنوشادر والزرنيخ والزيق المصعد والكبريت في غاية البياض مع أن طبائعها في غاية الحرارة . . الثالث أن ألوان الكواكب ليست كما ذكرتم فوحل رصاصى اللون وهذا مخالف للغبرة والسواد الخاص وأما المشتري فلا بد أن يياضه أكثر من صفته فيلزم على قولكم أن برده أكثر من وحره وهم ينكرون ذلك وأما الزهرة فلا صفرة فيها البتة بل الزرقة ظاهرة في أمرها فيلزم أن تكون خالصة البرد وأما المريخ فإن كان حره لشبهه بالنار في لونه فهذه المشابهة في الشمس والنار أم فيلزم أن تكون حرارة الشمس وسخوتها أقوى من حرارة المريخ وهم لا يقولون ذلك وأما عطارد فانا وان رأيناه مختلف اللون في الأوقات المختلفة إلا أن السبب فيه أنا لانراه إلا إذا كان قريباً من الأفق وحينئذ يكون بيننا وبينه بخارات مختلفة فلا جرم إن اختلف لونه لهذا السبب وأما القمر فقد قال زعيمكم المؤخر أبو معشر أنه لا ينسب لونه إلى البياض إلا من عدم الحس البصرى فبين بطلان قولكم في طبائع الكواكب وتناقضه واختلافه . ولما علم بعض فضلائكم فساد قولكم في طبائع الكواكب وإن العقل يشهد بتكذيبه صدف عنه وأنكره وقال إنما نشير بهذه القوى والطبائع إلى ما يحدث عن كل واحد من الأجرام السماوية وينفعل بها من السكاتات الفاسدات لا أنها بطبائعها تفعل ذلك بل يحدث عنها ما يكون حاراً أو بارداً أو رطباً أو يابساً كما يقال إن الحركة تسخن والصوم يجفف لا على أنها تفعل ذلك بطبائعها بل بما يحدث عنها فبطليموس قال إن القمر مرطب والشمس تسخن بحسب ما يحدث عنهما وتنفعل المنفعلات بتلك القوى لا بأن طبائعها مكيفات فقال نحن لم تنازعكم في تأثير الشمس والقمر في هذا العالم بالرطوبة والبرودة واليبوسة وتوابعها وتأثيرها في أبدان الحيوان والنبات ولكن هما جزء من السبب المؤثر وليس بمؤثر تام فإن تأثير الشمس مثلاً إنما كان بواسطة الهواء وقبوله للسخونة والحرارة بانعكاس شعاع الشمس عليه عند مقابلاتها لجرم الأرض ويختلف هذا القبول عند قرب الشمس من الأرض وبعدها

فيختلف حال إلهواء وأحوال الأبخرة في تكافئها وبرودتها وتلطفها وحرارتها فتختلف التأثيرات باختلاف هذه الأسباب والسبب جزء الشمس في ذلك والأرض جزء والمقابلة الموجبة لانعكاس الأشعة جزء والمحل القابل للتأثير والانفعال جزء ونحن لانستكر أن قوة البرد بسبب بعد الشمس عن سمت رؤسنا وقوة الحر بسبب قرب الشمس من سمت رؤسنا ولا ننكر أن الشمس إذا طلعت فإن الحيوان ناطقه وبهيمه يخرج من مكانه وأكثته وتظهر القوة والحركة فهم ثم مادامت الشمس صاعدة في الربع الشرقي فحركات الحيوان في الازدياد والقوة والاستكمال فإذا مالت الشمس عن وسط السماء أخذت حركات الحيوان وقوام في الضعف وتستمر هذه الحال إلى غروب الشمس ثم كلما ازداد نور الشمس عن هذا العالم بعدا ازداد الضعف والفتور في حركة الحيوان وهذأت الاجساد ورجعت الحيوانات إلى مكانها فإذا طلعت الشمس رجعوا إلى الحالة الأولى ولا تنكر أيضا ارتباط فصول العالم الأربعة بحركات الشمس وحلولها في أبراجها ولا ننكر أن السودان لما كان مسكنهم خط الاستواء إلى محاذة ممر رأس السرطان وكانت الشمس تمر على رؤسهم في السنة إما مرة وإما مرتين تسودت أبدانهم وجمعدت شعورهم وقلت رطوباتهم فساءت أخلاقهم وضعفت عقولهم وأما الذين مساكنهم أقرب إلى محاذة ممر السرطان فالسواد فيهم أقل وطبايعهم أعدل وأخلاقهم أحسن وأجسامهم ألطف كأهل الهند واليمن وبعض أهل الغرب وعكس هؤلاء الذين مساكنهم على ممر رأس السرطان إلى محاذة نبات نعش الكبرى فهؤلاء لأجل أن الشمس لا تسامت رؤسهم ولا تبعد عنهم أيضاً بعداً كثيراً لم يعرض لهم حر شديد ولا برد شديد قالوا إنهم متوسطة وأجسامهم معتدلة وأخلاقهم فاضلة كأهل الشام والعراق وخراسان وفارس والصين ثم من كان من هؤلاء أميل إلى ناحية الجنوب كان أتم في الذكاء والفهم ومن كان منهم يميل إلى ناحية الشرق فهم أقوى نفوساً وأشد ذكورة ومن كان يميل إلى ناحية الغرب غلب عليه اللين والرزاقية ومن تأمل هذا حق التأمل وسافر بفكره في أقطار العالم علم حكمة الله في نشره مذهب أهل العراق وما فيه من اللين وما شاكلة في أهل المشرق ومذهب أهل المدينة وما فيه من الشدة والقوة في أهل المغرب وأما من كانت مساكنهم محاذية لنبات نعش وهم الصقالبة والروم فإنهم لكثرة بدوهم عن مسامتة الشمس صار البرد غالباً عليهم والرطوبة الفضلية فيهم لانه ليس من الحرارة هناك ما ينشفها وينضجها فلذلك صارت ألوانهم بيضاء وشعورهم سبجة شقراء وأبدانهم رخصة وطبايعهم مائلة إلى البرودة وأذهانهم جامدة وكل واحد من هذين الطرفين وهما الإقليم الأول والسابع يقل فيه العمران وينقطع بعضه عن بعض لأجل غلبة اليبس ثم لانزال العارة تزداد في الإقليم

الثاني والسادس والخامس ويقبل الخراب فيها وأما الإقليم الرابع فإنه أكثر الأقاليم حمارة وأقلها خرابا بالفصل الوسط على الأطراف بسبب اعتدال المزاج وهو الذي انتشرت فيه دعوة الإسلام وضرب الدين بجرانه فيه وظهر فيه أعظم من ظهوره في سائر الأقاليم ولهذا قال النبي ﷺ زويت لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها وسيلغ ملك أمتي مازوى لي منها فكان انتشار دعوته ﷺ في أعدل الأرض ولذلك انتشرت شرقا وغربا أكثر من انتشارها جنوبا وشمالا ولهذا زويت له فأرى مشارقها ومغاربها وبشر أمته بانتشار ملكتها في هذين الربيعين فإنهما أعدل الأرض وأهلها أكمل الناس خلقا وخلقها فظهر الكمال له في الكتاب والدين والأصحاب والشريعة والبلاد والممالك صلوات الله وسلامه عليه فإن قيل فقد فضلتم الإقليم الرابع على سائر الأقاليم مع أن شيئا من الأدوية لا تتولد فيه الادواء ضعيفا وإنما تتكون الأدوية في سائر الأقاليم قيل هذا من أدل الدلائل على فضله عليها لأن طبيعة الدواء لا تكون معتدلة إذ لو حصل فيها الاعتدال لكان غذاء لا دواء والطبيعة الخارجة عن الاعتدال لاتحدث لإفنى المساكن الخارجة عن الاعتدال وكذلك حال الشمس في المواضع التي تسامتها فوضع حضيضها وغاية قربها من الأرض في البراري الجنوبية تكون تلك الأماكن محترقة نارية لا يتكون فيها حيوان البتة ولذلك والله أعلم كان أكثر البخار من الجانب الجنوبي دون الشمالي لأن الشمس إذا كانت في حضيضها كانت أقرب إلى الأرض وإذا كانت في أوجها كانت أبعد وعند قربها من الأرض يعظم تسخينها والسخونة جاذبة للرطوبات وإذا انجذبت الرطوبات إلى الجانب الجنوبي انكشف الجانب الشمالي ضرورة وصار مستقرا للحيوان الأرضي والجنوبي أعظم الجانبين رطوبة وأكثرها مياها ومقرا للحيون المائي وأما المواضع المسامتة لأوج الشمس في الشمال فهي غير محترقة بل معتدلة لبعدها عن الشمس من الأرض وسبب التفاوت القليل الحاصل بين أقرب قرب الشمس من الأرض وأبعد بعدها عنها صار الجنوبي محترقا والجانب الشمالي معتدلا فلو كانت الشمس خاضعة في فلك الكواكب لقصد هذا العالم من شدة البرد ولو فرضنا أنها انحدرت إلى فلك القمر لأحرقت هذا العالم فاقتضت حكمة العزيز العليم الحكيم أن يضع الشمس وسط الكواكب السبعة وجعل حركتها المعتدلة وقربها المعتدل - بيا لاعتدال هذا العالم وجعل قربها وبعدها وارتفاعها وانخفاضها سببا لفصوله التي هي نظام مصالحه فتبارك الله رب العالمين وأحسن الخالقين . . وأهل الإقليم الأول لأجل قربهم من الموضع المحاذي لحضيض الشمس كانت سخونة هوائهم شديدة ولا جرم كانوا أشد سواها من مكان خط الاستواء . . وأهل الإقليم الثاني سخونة هوائهم أطفف فكانوا سمر الألوان . . والإقليم الثالث والرابع أعدل الأقاليم مزاجا بسبب اعتدال الهواء بسبب تعديل ارتفاع الشمس لا تتكون في أبعد

بعدها عن الأرض فهنا وإن حصلت مسامحة مفيدة لمزيد السخونة لكن حصل أيضا البعد المقلل للسخونة لحصل الاعتدال من بعض الوجوه وفي الجانب الجنوبي وإن حصل مزيد القرب من الأرض لكن لم يحصل هناك مسامحة للسكان المعمورة لخط الاعتدال في الجانبين بهذه الطريق وصار أهل الإقليم الثالث والرابع أفضل الناس صورا وأخلاقا .. وأما الإقليم الخامس فإن سخونة الهواء هناك أقل من الاعتدال بمقدار يسير فلا جرم صار في جزء البرد وصارت طبائع أهله أقل نضجا من طبائع أهل الإقليم الرابع إلا أن بعدم عن الاعتدال قليل . . . وأما أهل الإقليم السادس والسابع فإن أهلها محرورون ولغلبة البرد والرطوبة عليهم يشتد بياض أوانهم وزرقة عيونهم وأما المواضع التي تقرب من أن يكون الخط فيها فوق الرأس فهناك لا يصل تسخين الشمس إليها فلا جرم عظم البرد فيها ولم يكن هناك حيوان البتوهذا كله يدل على أن الشمس جزء السبب وأن الهواء جزء السبب والأرض جزء وانعكاس الشعاع جزء وقبول المتفعلات جزء بمجموع ذلك سبب واحد قدره العليم القدير وأجرى عليه نظام العالم وقدر سبحانه أشياء أخر لا يعرفها هؤلاء الجهال ولا عندهم منها خبر من تدبير الملائكة وحركاتهم وطاعة استقصات العالم ومواده لهم وتصريفهم تلك المواد بحسب ما رسم لهم من التقدير الإلهي والأمر الرباني ثم قدر تعالى أشياء أخر تمنع هذه الأسباب عند التصادم وتدافعها وتقهر موجبها ومقتضاها ليظهر عليها أثر القهر والتسخير والعبودية وأنها مصرفة مدبرة بتصريف قاهر قادر كيف يشاء ليدل عباده على أنه هو وحده الفعال لما يريد المدبر الخافه كيف يشاء وأن كل ما في المملوكة الإلهية طوع قدرته وتحت مشيئته وأنه ليس شيء يستقل وحده بالفعل إلا الله وكل ما سواه لا يفعل شيئا إلا بمشارك ومعاون وله ما يعاونه ويمنعه ويسلبه تأثيره فتارة يسلب سبحانه النار إحراقها ويجملها بردا كما جعلها على خيليه بردا وسلاما وتارة يمسك بين أجزاء الماء فلا يتلاقى كما فعل بالبحر لموسى وقومه وتارة يشق الأجرام السماوية كما شق القمر لخاتم أنبيائه ورسله وفتح السماء لمصعده وعروجه وتارة يقلب الجناد حيوانا كما قلب عصاموسى ثعبانا وتارة يغير هذا النظام ويطلع الشمس من مغربها كما أخبر به أصديق خلقه عنه فإذا أتى الوقت المعلوم فشق السموات وفطرها ونثر الكواكب على وجه الأرض ونسف جبال العالم ودكها مع الأرض وكور شمس العالم وقمره ورأى ذلك الخلاق عيانا ظهر للخلاق كلهم صدقه وصدق رسله وعموم قدرته وكألها وأن العالم بأسره منقاد لمشيئته طوع قدرته لا يستعصى عليه انفعاله لما يشاؤه ويريد منه وعلم الذين كفروا وكذبوا رسله من الفلاسفة والمنجمين والمشركين والسفهاء الذين سموا أنفسهم الحكماء أنهم كانوا كاذبين . . . واجتمع جماعة من الكبراء والفضلاء يوماً فقرأ قارىء إذا الشمس كورت وإذا النجوم انكدرت وإذا الجبال

سيرت.. حتى بلغ.. علت نفس ما أحضرت، وفي الجماعة أبو الوفاء بن عقيل فقال له قائل
يا سيدي هب أنه أنثر الموق للبعث والحساب وزوج النفوس بقرنائها للشواب والعقاب فإ
الحكمة في هدم الأبنية وتسيير الجبال ودك الأرض وفطر السماء ونثر النجوم وتخريب هذا
العالم وتكوير شمس وخسف قره فقال ابن عقيل على البديهة إنما بنى لهم هذه الدار للسكنى
والتمتع وجعلها وما فيها للاعتبار والتفكر والاستدلال عليه بحسن التأمل والتذكر فلما
انقضت مدة السكنى وأجلام عن الدار وخربها لا انتقال الساكن منها فأراد أن يعلمهم بأن
في إحالة الأحوال وإظهار تلك الأحوال وإبداء ذلك الصنع العظيم بياناً لكمال قدرته
ونهاية حكمته وعظمته ربوبيته وعز جلاله وعظم شأنه وتكذيباً لأهل الإلحاد وزنادقة
المنجمين وعباد الكواكب والشمس والقمر والأوثان ليعلم الذين كفروا أنهم كانوا
كاذبين فإذا رأوا أن منار آلهتهم قد انهدم وأن معبوداتهم قد انتثرت والأفلاك التي زعموا
أنها وما حوته هي الأرباب المستولية على هذا العالم قد تنسقت وانقطرت ظهرت حينئذ
فضاحهم وتبين كذبهم وظهر أن العالم مربوب يحدث مدير له رب بصرفه كيف يشاء
تكذيباً للملاحدة الفلاسفة القائلين بقدمه فكم لله من حكمة في هدم هذه الدار ودلالة على
عظيم قدرته وعزته وسلطانه وانقراضه بالربوبية وانقياد المخلوقات بأسرها لقره وإذعانها
لمشيئته فتبارك الله رب العالمين ونحن لا نكفر ولا ندفع أن الزرع والنبات لا ينمو ولا ينشأ
إلا في المواضع التي تطلع عليها الشمس ونحن نعلم أيضاً أن وجود بعض النبات في بعض
البلاد لا سبب له الاختلاف البلدان في الحر والبرد الذي سببه حركة الشمس وتقاربها في قربها
وبعدها من ذلك البلد وأيضاً فإن النخل ينبت في البلاد الحارة ولا ينبت في البلاد الباردة وشجر
الموز لا ينبت في البلاد الباردة وكذلك ينبت في البلاد الجنوبية أشجار وفواكه وحشائش
لا يعرف شي منها في جانب الشمال وبالعكس وكذلك الحيوانات يختلف تكوينها بحسب اختلاف
حرارة البلاد وبرودتها فإن النسر والقيط يكونان بأرض الهند ولا يكونان في سائر الأقاليم
التي هي دونها في الحرارة وكذلك غزال المسك والسكر كند وغير ذلك وكذلك لا ندفع
تأثير القمر في وقت امتلائه في الرطوبات حتى في جزر البحار ومدما فإن منها ما يأخذ في
الازدياد من حين يفارق القمر الشمس إلى وقت الامتلاء ثم إنه يأخذ في الانقاص ولا
يزال نقصانه يستمر بحسب نقصان القمر حتى ينتهي إلى غاية نقصانه عند حصول المحاق
ومن البحار ما يحصل فيه المد والجزر في كل يوم وليلة مع طلوع القمر وغروبه وذلك
موجود في بحر فارس وبحر الهند وكذلك بحر الصين وكيفيته أنه إذا بلغ القمر مشرقاً من
مشارك البحر ابتداء البحر بالمد ولا يزال كذلك إلى أن يصير القمر إلى وسط سماء ذلك

الموضع فعند ذلك ينتهي منتهاه فإذا زال القمر من مغرب ذلك الموضع ابتدأ المد من تحت الأرض ولا يزال زائداً إلى أن يصل القمر إلى وتد الأرض حينئذ ينتهي المد منتهاه ثم يبتدىء الجزر ثانياً ويرجع الماء كما كان وسكان البحر كلما رأوا في البحر انتفاخاً وهيجان رياح عاصفة وأمواج شديدة علواً أنه ابتدأ المد فإذا ذهب الانتفاخ وقلت الأمواج والرياح علواً أنه وقت الجزر وأما أصحاب الشطوط والسواحل فانهم يجدون عندهم في وقت المد للساء حركة من أسفله إلى أعلاه فإذا رجع الماء ونزل فذلك وقت الجزر وكذلك أيام مجرانات الأمراض بحسب زيادة القمر ونقصانه منطبقه عليها وكذلك الأخلاط التي في بدن الإنسان مادام القمر أخذاً في الزيادة فانها تكون أزيد ويكون ظاهر البدن أكثر رطوبة وحسناً فإذا نقص ضوء القمر صارت الأخلاط في غور البدن والعروق وازداد ظاهر البدن يبساً وكذلك ألبان الحيوانات تتزايد من أول الشهر إلى نصفه فإذا أخذ القمر في النقصان نقصت غزارتها وكذلك أدمغة الحيوانات في أول الشهر أزيد منها في نصفه الأخير وإن حدث في أجواف الطيور بيض في النصف الأول من الشهر كان بياضه أكثر من بياض الحادث في نصفه الثاني وكذلك الإنسان إذا نام أو قعد في ضوء القمر حدثت في بدنه الإسترخاء والكسل وهاج عليه الزكام والصداع وإذا وضعت لحوم الحيوانات مكشوفة تحت ضوء القمر تغيرت طعمها وتمفنت وكذلك السمك في البحار والآجام الجارية توجد من أول الشهر إلى وقت الامتلاء أكثر وخروجها من قعور البحار والآجام أظهر ومن بعد الامتلاء إلى الاجتماع فانها تدخل قعور البحار والآجام، الذي يظهر من سمين السمك فالنصف الأول أكثر من الذي يظهر في الثاني منه وكذلك حرشة الأرض يكون خروجها من أجمرتها في النصف الأول من الشهر أكثر من خروجها في النصف الثاني وأصحاب الغراس يزعمون أن الأشجار والفروس إذا غرست والقمر زائد الضوء كان نشؤها وكالها وإسراعها في النبات أجد من التي تغرس في محاقه وذهاب نوره وكذلك تكون الرياحين والبقول والأعشاب من الاجتماع إلى الامتلاء أزيد نشواً وأكثر نمواً وفي النصف الثاني بالصد من ذلك وكذلك الثناء والقرع والخيار والبطيخ ينمو نمواً بالغا عند ازدياد الضوء. وأما في وسط الشهر عند حصوله الامتلاء فهناك معظم الفرح يظهر التفاوت للحس في الليلة الواحدة وكذلك الينابيع تزداد في النصف الأول من الشهر وتقص في النصف الثاني إلى غير ذلك من الوجوه التي تؤثر فيها الشمس والقمر في هذا العالم فنحن لم ندفعكم عن هذه التأثيرات وإضعافها إنما الذي أنكره عليكم العقلاء من أهل الملل وغيرهم أن جملة الحوادث في هذا العالم خيرها وشرها وصلاحتها وفسادها وجميع أشخاصه وأنواعه وحورده وقواه ومدد بقاء أشخاصه وجميع أحوالها العارضة لها وتكون الجنين ومدة لبثه في بطن أمه وخروجه إلى الدنيا

وعمره ورزقه وشقاوته وسعادته وحسنه وقبحه وأخلاقه وحذقه وبلادته وجهله وعلمه بل
ونزول الأمطار واختلاف أنواع الشجر والنبات في الشكل واللون والطعم والروائح والمقادير
بل انقسام الحيوان إلى الطير وأصنافه والبحرى وأنواعه والبرى وأقسامه وأشكال هذه
الحيوانات واختلاف صورها وأنواعها وأفعالها وأخلاقها ومنافعها بل وتكون المعادن المنطقية
كالحديد والرصاص والنيحاس والذهب والفضة بل وغير المنطقية كالمح والفساد والزرنيخ والنفط
والزئبق بل العداوة الواقعة بين الذئب والغنم والحيات والسباع وبني آدم والصداقة والعداوة
بين أفراد النوع الواحد سيما بين ذكوره وإناته وبالجملة فالأرزاق والآجال والعز والذل
والرفعة والخفض والغناء والفقر والإحياء والإماتة والمنع والإعطاء والضر النفع والهدى
والضلال والتوفيق الخذلان وجميع ما في العالم والأشخاص وأفعالها وقواها وصفاتها
وهياتها والمعطى له هذه واتصالاتها واقفالاتها واتصالاتها بنقط وانفصالاتها عن نقط
ومقارنتها ومفارقتها ومسامتها ومباينتها في المعطية لهذا كله المدبرة الفاعلة فهي الآلهة والأرباب
على الحقيقة وما تحتها عبيد خاضعون لها ناظرون إليها فهذا كما أنه الكفر الذي خرجوا به
عن جميع الملل وعن جملة شرائع الأنبياء ولم يمكنهم أن يقيموا بين أرباب الملل إلا بالتستر
بهم ومناقضتهم والزيي بزيمهم ظاهرا وإلا قتل هؤلاء من الأمر الضروري في كل ملة لأنهم
سوسها وأعداؤها فهو من الهذيان الذي أضحكوا به العقلاء على عقولهم حتى رد عليهم من
لا يؤمن بالله واليوم الآخر من الفلاسفة كالفارابي وابن سينا وغيرهما من عقلاء الفلاسفة
وسخروا منهم واستضعفوا عقه لهم ونسبوا إلى الزرق والزينة والتليس وقد رد عليهم
أفضل المتأخرين من فلاسفة الإسلام أبو البركات البغدادي في كتاب التعمير له فقال
وأما أحكام النجوم فإنه لا يتعلق به منه أكثر من قولهم بغير دليل بحر الكواكب وبردها
ورطوبتها ويوستها واعتدالها كما يقولون بأن زحل منها بارد يابس والمريخ حار يابس
والمشتري معتدل والاعتدال خير والافراط شر ويتنجون من ذلك أن الخير يوجب سعادة
والشر يوجب منحة وما جانس ذلك مما لم يقل به علماء الطبيعيين ولم تنتجهم مقدماتهم في أنظارهم
وإنما الذي أنتجته هو أن السماء والسماويات فعالة فيما تحويه وتشتمل عليه وتحرك حوله
فعلا على الإطلاق لم يحصل له من العلم الطبيعي حد ولا تقدير والقائلون به ادعوا حصوله
من التوقيف والتجربة والقياس منهما كما ادعى أهل الكيمياء وإلا فحق يقول صاحب العلم
الطبيعي بحسب أنظاره التي سبقت أن المشتري سعيد والمريخ نحس والمريخ حار يابس وزحل
بارد يابس والحار والبارد من اللبوسات وما دله على هذا المس كما يستدل بلبس اللبوسات
فإن ذلك ما ظهر للحس كما ظهر في الشمس حيث تسخن الأرض بشعاعها وإن كان في السماء
بيان شيء من طبائع الاضداد فالأولى أن تكون كلها حارة لأن كواكبها كلها منيرة ومتى

يقول الطبيعي بتقطع الفلك وقسمته كما قسمه المنجمون قسمة وهمية إلى بروج ودرج ودقائق وذلك جائز للتوهم كجواز غيره غير واجب في الوجود ولا حاصل ونقلوا ذلك التوهم الجائز إلى الوجود الواجب في أحكامهم. وكان الأصل فيه على زعمهم حركة الشمس في الأيام والشهور فجعلوا منها قسمة وهمية وجعلوها حيث حكموا كالحاصلة الوجودية المتميزة بمحدود وخطوط كأن الشمس بمركبتها من وقت إلى وقت مثله خطت في السماء خطوطاً وأقامت فيها جدراناً وحدوداً وغرست في أجزائها طباعاً معتبراً بنقش فتبقى به القسمة إلى تلك البروج والدرج مع جواز الشمس عنها وليس في جوهر الفلك اختلاف يتميز موضع منه عن موضع سوى الكواكب والكواكب تتحرك عن أمكنتها فتبقى الأمكنة على التشابه فما يتميز درجة عن درجة ويبقى اختلافها بعد حركة المتحرك في سمتها فكيف يقاس الطبيعي على هذه الأصول وينتج منها نتائج ويحكم بحسبها أحكاماً فكيف أن يقول بالحدود التي تشمل خمس درجات من برج الكوكب وستة لآخر وأربعة لآخر ويختلف فيها المصريون والبابليون ويصدق الحكم مع الاختلاف وأرباب اليوسات كأنها أملاك بنيت بصكوك وحكام الأسد للشمس والسرطان للقمر وإذا نظر الناظر وجد الأسد أسداً من جهة كواكب شكلوها بشكل الأسد ثم انتقلت عن مواضعها التي كان بها أسداً كأن الملك بنيت للشمس مع انتقال الساكن وكذلك السرطان للقمر هذا من ظواهر الصناعة وما لا يمارى فيه ومن طالعه الأسد فالشمس كوكبه وربة بيته ومن الدقائق في الحقائق النجمية المذكورة والمؤنثة والمظلمة والنيرة والزائدة في السعادة ودرج الآثار من جهة أنها أجزاء الفلك التي قطعوها وما انقطعت مع انتقال أن الكوكب ينظر إلى الكوكب من ستين درجة فنظر تسديس لأنه سدس الفلك ولا ينظر إليه من خمسين ولا سبعين وقد كان قبل الستين بخمس درج وهو أقرب من ستين وبعدها بخمس درج وهو أبعد من الستين لا ينظر فليت شعري ما هو هذا النظر أترى الكوكب يظهر للكوكب ثم يحتجب عنه أو شعاعه يختلط بشعاعه عند حد لا يختلط به قبله ولا بعده وكذلك التربيع من الربيع الذي هو تسعون درجة والثلاث من الثالث الذي هو مائة وعشرون فلم لا يكون التخمس من الخمس والتسبيع من السبع والتعشير من العشر والحل حار يابس من البروج النارية والثور بارد يابس من الأرضية والجوزاء حارة رطبة من الهوائية والسرطان بارد رطب من المائية ما قال الطبيعي قط هذا ولا يقول به وإذا احتجوا وقاسوا كانت مبادئ قياساتهم أن الحمل منقلب لأن الشمس إذا نزلت فيه ينقلب الزمان من الشتاء إلى الربيع والثور ثابت لأنه إذا نزلت الشمس فيه يثبت الربيع على ربيعته والحق أنه لا انقلاب في الحمل ولا نبات في الثور بل هو في كل يوم غير

ما هو في الآخر ثم إن الزمان انقلب بحول الشمس فيه وهو يبقى دهره متقلبا مع خروج الشمس منه وحولها فيه أتراما تختلف فيه أترأ أو تحيل منه طباعاً وتبقى تلك الاستحالة إلى أن تعود فتجدها ولم لا يقول قائل أن السرطان حار يابس لأن الشمس إذا نزلت اشتد حر الزمان وما يجانس هذا بما لا يلزم لاهو ولا ضده مافي الفلك اختلاف معرفة الطبيعي إلا بما فيه من الكواكب ومواضعها وهو واحد متشابه الجوهر والطبع وهذه أقوال قالها قائلها قبلها قابل ونقلها ناقل فحسن بها ظن السامع واعتربها من لاخبرة له ولا قدرة له على النظر ثم حكم بحسبها الحاكون بجيد وردىء وسلب وإيجاب وسعد ونحوس فصادف بعضه موافقة الوجود فصدق فأعتر به المعترون ولم يلتفتوا إلى ما كذب منه فيسكذبون بل عنذروا وقالوا هو منجم ما هو نبي حتى يصدق في كل ما يقول واعتذروا له بأن العلم أوسع من أن يحيط به ولو أحاط به لصدق في كل شيء. ولعمري الله أنه لو أحاط به علما صادقا لصدق والشأن أن يحيط به على الحقيقة لا على أن يفرض فرضاً ويتوهم وهماً فينتقله إلى الوجود ويثبت في الموجود وينسب إليه ويقيس عليه والذي يصح منه ويلتفت إليه العقلاء هي أشياء غير هذه الخرافات التي لا أصل لها مما حصل بتوقيف أو تجربة حقيقية كالتقارنات والانتقالات والمقابلة من جملة الانصالات فانها المقارنة من جهة أن تلك غاية القرب وهذه غاية البعد وبمركوكب من المتحيرة تحت كوكب من الثابتة وما يفرض للتحيرة من رجوع واستقامة ورجوع في شمال وانخفاض في جنوب وغير ذلك وكأن أريد أن يختصر الكلام هنا وأوفق إشارتك واعمل بحسب اختيارك رسالة في ذلك أذكر ما قيل فيها من علم أحكام النجوم من أصول حقيقية أو مجازية أو وهمية أو غلطية وفروع نتائج أنتجت عن تلك الأصول وأذكر الجائز من ذلك والمتع واليقرب والبعيد فلا أورد علم الأحكام من كل وجه كما رده من جهله ولا أقبل فيه كل قول كما قبله من لم يعقله بل أوضح موضع القبول والرد في المقبول وموضع التوقف والتجوز والذي من المنجم والذي من التنجيم والذي منهما وأوضح لك أنه لو أمكن الإنسان أن يحيط بشكل كل مافي الفلك علما لأحاط علما بكل ما يحويه الفلك لأن منه مبادئ الأسباب لكنه لا يمكن ويبعد عن الإمكان بعدا عظيما والبعض الممكن منه لا يهدي إلى بعض الحكم لأن البعض الآخر المجهول قد يناقض المعلوم في حكمه ويبطل ما يوجهه فنسبة المعلوم إلى المجهول من الأحكام كنسبة المعلوم إلى المجهول من الأسباب وكفى بذلك بعدا انتهى كلامه. ولو ذهبنا نذكر من رد عليهم من عقلاء الفلاسفة والطبايعيين والرياضيين اطال ذلك جداً هذا غير رد المتكلمين عليهم فإننا لا نقنع به ولا نرضى أكثره فإن فيه من المكابرات والمنوع الفاسدة والسؤالات الباردة والتطويل الذي ليس تحته تحصيل ما يضيغ الزمان في غير شيء.

وكان تركهم لهذه المقاتلة خيراً لهم منها فانهم لا للتوحيد والإسلام نصروا ولا لأعدائه
كبروا والله المستعان وعليه التكلان .

فصل

فلنرجع إلى كلام صاحب الرسالة . . قال زعموا أن القمر والزهرة مؤثان وإن الشمس
وزحل والمشتري والمريخ مذكرة وإن عطارد ذكر أنى مشارك للجنسين جميعاً وإن سائر
الكواكب تذكر وتؤنث بسبب الأشكال التي تكون لها بالقياس إلى الشمس وذلك أنها
إذا كانت مشرقة متقدمة للشمس فهي مذكرة وإن كانت مغربة تابعة كانت مؤنثة وإن ذلك
أيضاً يكون بالقياس إلى أشكالها إلى الأفق وذلك أنها إذا كانت في الأشكال التي من
المشرق إلى وسط السماء عما تحته الأرض فهي مذكرة لأنها إذا كانت شرقية فهي من ناحية
مهب الصبا وإذا كانت في الربعين الباقيين فهي مؤنثة لأنها في ناحية مهب الدبور وإذا كان هذا
هكذا صارت الكواكب التي يقال إنها مؤنثة مذكرة والتي يقال أنها مذكرة مؤنثة وصارت طباعها
مستحيلة بل تصير أعيانها تنقلب وأن القمر والزهرة مؤثان والكواكب الخمسة الباقية مذكرة
على الوضع الأول فإن تقدم القمر والزهرة الشمس وكانا شرقيين صاروا مذكرين وإن تأخرت
الكواكب الخمسة وكانت مغربة تابعة كانت مؤنثة على الموضوع الثاني ويصير عطارد
ذكراً إذا شرق أنى إذا غرب وذكرنا أنى إذا لم يكن بأحد هاتين الصفتين . . قلت وقد
أجلب بعض فضلائهم عن هذا الإلزام فقال ليس ذلك بممكن لأننا قد نقول إن الأدكن أبيض
إذا قسناه إلى الأسود ونقول إنه أسود إذا قسناه إلى الأبيض وهو شيء واحد بعينه مرة
يكون أسود ومرة يكون أبيض وهو في نفسه لا أسود ولا أبيض وكذلك الكواكب يقال إنها
ذكران وإناث بالقياس إلى الأشكال أعنى الجهات والجهات إلى الرياح والرياح إلى الكيفيات
لأنها ذكران وإناث وهذا تليس منه فإن الأدكن فيه شائبة البياض والسواد فلذلك صدق عليه
اسمهما لأن الكيفيتين محسوستان فيه فكيفه. هما أوجب أن يقال عليه الاسمان وأما تقسيم
الكواكب إلى الذكور والإناث فهي قسمة وضعت فيها تمييز كل نوع عن الآخر بحقيقته وطبيعته
وقلم البروج تنقسم إلى ذكور وإناث قسمة تميز فيها قسم عن قسم لأن حقيقتها مركبة من
طبيعتين ذكورية وأنثوية بحيث يصدقان على كل برج فنظير ما ذكرتم من الأدكن أن يكون
كل برج ذكراً وأنثى فأين أحد البابين من الآخر لولا التليس والمحال وأيضا فالتقسامها إلى
الذكور والإناث اتقسام بحسب الطبيعة والتأثير والتأثر الذي هو الفعل والانفعال وما كان
كذلكم تنقلب حقيقته وطبيعته بحسب الموضوع والقرب والبعد . . قال صاحب الرسالة توزعوا
أن القمر منذ الوقت الذي يهل فيه إلى وقت انتصافه الأول في الضوء يكون فاعلاً للرطوبة خاصة

ومنذ وقت انتصافه الأول في الضوء إلى وقت الامتلاء يكون فاعلا للحرارة ومنذ وقت الامتلاء إلى وقت الانتصاف الثاني في الضوء يكون فاعلا لليبس ومنذ وقت الانتصاف إلى الوقت الذي يخفى فيه ويفارق الشمس يكون فاعلا للبرودة وأي شيء أقبح من هذا ولا سيما وقد أعطى قائله أن القمر رطب وأنه يفعل بطبعه لا باختياره وكيف أن يفعل شيء واحد بطبعه الأشياء المتضادة مرة في الدهر فضلا عن أن يفعلها في كل شهر وهل القول بأن شيئا واحداً يفعل بطبعه في الأشياء الترطيب في وقت ويفعل بطبعه التجفيف في آخر ويفعل الاسخان في وقت ويفعل التبريد في آخر إلا كالقول بأن شيئا واحداً تنقلب عينه وقتا بعد وقت . . قلت قد قالوا إن الشمس لما كانت تفعل هذه الأفعال بحسب صعودها وهبوطها في فلکها فإنها إذا كانت من خمسة عشر درجة من الحوت إلى خمسة عشر من الجوزاء فعلت الترطيب وهوزمان الربيع وكذلك من خمسة عشر درجة من القوس إلى خمسة عشر من الحوت تفعل التبريد وهوزمان الشتاء وهذا دورها في الفلك مرة في العام والقمر يدور في شهر واحد صارت نسبة دور القمر في الفلك كنسبة دور الشمس فيه فكانت نسبة الشهر إلى القمر كنسبة السنة إلى الشمس فالشهر يجمع الفصول الأربعة كما تجمع السنة وما تفعله الشمس في كل تسعين يوما وكسر يفعله القمر في سبعة أيام وكسر قالوا فأخر الشهر شبيه بالشتاء وأوله شبيه بالربيع والربع الثاني من الشهر شبيه بالصيف والربع الثالث منه شبيه بالخريف فهذا غاية ما قرروا به هذا الحكم . قالوا وأما كون الشيء الواحد سببا للضدين فقد قضا أرسطاطاليس في كتاب السماع الطبيعي على جوازه والجواب عن هذا أن الشمس ليست هي السبب الفاعل لهذه الطبائع المختلفة وإنما قربها وبعدها وارتفاعها وانخفاضها أثر في سخونة الهواء وتبريده وفي تحلل البخارات وتكاثفها فيحدث بذلك في الحيوان والنبات والهواء هذه الطبائع والكيفيات والشمس جزء السبب كما قررناه وأما القمر فلا يؤثر قربه ولا بعده وامتلاؤه ونقصانه في الهواء كما تؤثر الشمس فلو كان ذلك كذلك لكان كل شهر من شهور العام يجمع الفصول الأربعة بطبائعها وتأثيراتها وأحكامها وهذا شيء يدفعه الحس فضلا عن النظر والمعقول وقياس القمر على الشمس في ذلك من أفسد القياس فإن الفارق بينهما في الصفة والحركة والتأثير أكثر من الجامع فالحكم على القمر بأنه يحدث الطبائع الأربعة قياسا على الشمس والجامع بينهما قطعه للفلك في كل شهر كما تقطعه في سنة لا يعتمد عليه من له خبرة بطرق الأذلة وصنعة البرهان . . وأما قولكم أن أرسطاطاليس نص في كتابه على أن الواحد قد يكون سببا للضدين فنحن نذكر كلامه بعينه في كتابه ونبين ما فيه . . قال في المقالة الثانية وأيضا فإن الواحد قد يكون سببا للضدين فإن الشيء الذي بحضوره يكون أمر من الأمور فنيته قد تكون سببا لضده فيقال في ذلك

إن غيبة الربان سبب غرق السفينة وهو الذى كان حضوره سبب سلامتها فتأمل هذا الكلام وقابل بينه وبين كلامهم فى فعل القمر الأمور المتضادة يظهر لك تليس القوم وجهلهم فان نظر ذلك يوجب بطلان هذه الطبائع والكيفيات عند انقطاع تعلق القمر بهذا العالم كما بطل عمل السفينة وجرها عند غيبة الربان عنها انقطاع تعلقه بها فلم يكن الربان هو سبب الفرق الذى هو ضد السلامة كما كان القمر سببا لليبس الذى هو ضد الرطوبة وللحرارة التى هى ضد البرودة وإنما كانت أسباب الفرق غيبة أحد الأسباب التى كان الربان يمنع فعلها فلما غاب عنها عمل ذلك السبب عمله ففرقت وهذا أوضح من أن يحتاج إلى تقرير ولكن الأذهان التى قد اعتادت قبول المحالات قد يحتاج فى علاجها إلى ما لا يحتاج اليه غيرها وبالله التوفيق . . قال صاحب الرسالة وقالوا فى معرفة أحوال أمهات المدن أن ذلك يعلم من المواضع التى فيها الشمس والقمر فى أول ابتنائها ومواضع الاوتاد فهو خاصة وتد الطالع كما يفعل فى المواليد فان لم يتوقف على الزمان الذى بنيت فيه فلينظر إلى موضع وسط السماء فى مواليد الولاة والملوك الذين كانوا فى ذلك الزمان الذى بنيت فيه تلك المدن . . قلت ونظير هذا من هدياتهم قولهم إنا نعرف أحوال الأب من مولد الابن إذا لم يعرف مولد الأب قالوا ان هذا الموضع تالى فى المرتبة للطالع وهو أخص المواضع بالطالع كما أن الأب أخص الأشياء بالابن فكذلك أخص الأشياء بالملك بملكته فموضع وسط سمائه يدل على مدينته وأحوالها وكل عاقل يعلم بطلان هذه الدلالة وفسادها وأنه لا ارتباط بين طالع المدينة وطالع السلطان كما لا ارتباط بين طالع ولادة الابن وطالع ولادة أبيه وإنما هذه تشبيهات بعيدة ومناسبات فى غاية البعد . . قال صاحب الرسالة وقالوا فى معرفة حال الوالدين إن الشمس وزحل يشاكلان الآباء بالطبع ولست أدري كيف تعقل دلالة شيء ليس مما يتوالد بطبعه على شيء من طريق التوالد لأن الأب إنما يكون أبا بإضافته إلى ابنه والابن إنما يكون ابنا بإضافته إلى أبيه وانهم يستدلون على حال الأولاد بالقمر والزهرة والمشتري وان أحوال الأب تعرف من مواليده بأن يقام موضع الكوكب الدال عليه وهو الشمس أو زحل مقام الطالع ويستدل على حال الابن من مولد أبيه بأن يقام موضع الكوكب الدال عليه وهو أحد الكواكب الثلاثة القمر والمشتري والزهرة مقام الطالع وقد يكون الانسان فى أكثر الأوقات أبا فيكون الشمس وزحل يدل عليه من مولد ابنه وله فى نفسه مولد لا محالة ويمكن أن يكون رب طالع مولده كوكبا غير الكوكبين الدالين على حاله من مولد أبيه وابنة فيكون حاله يعرف من ثلاثة كواكب وثلاثة بروج مختلفة الاشكال والطبائع وتناقض هذا القول بين مستهمله فضلا عن متوهمه . . قلت قد قالوا فى الجواب عن هذا أنه

لاتناقض فيه بل هو حق واجب قالوا إذا أردنا أن نعرف حال سقراط مثلا من حيث هو إنسان أليس ينظر إلى ما يخص الحيوان والإنسان الكلي وإذا أردنا أن نعرف حاله من حيث هو أب أن ننظر إلى المضاف وما يلحقه وإذا أردنا أن نعرف حاله من حيث هو عالم ننظر إلى الكيفية وما يخصها والأول جوهر والباقي اعراض وسقراط واحد ونعرف أحواله من مواضع مختلفة متباينة مرة يكون جوهرها ومرة عرضا فكذلك إذا أردنا أن نعرف حاله من مولده ننظرنا إلى الطالع وربه وإذا أردنا أن نعرف حاله من مولد أبيه ننظرنا إلى العاشر والشمس وكذلك إذا أردنا أن نعرف حاله من مولد ابنته ننظرنا إلى موضع آخر وليس ذلك متناقضا كما أن الأول ليس متناقضا فيقال هذا تنبيه فاسد واعتبار باطل فإننا ننظرنا في طالع الأب لنستدل به على حال الولد وننظر في الطالع لتستدلوا به على حال الأب هو استدلال على شيء واحد وحكم عليه بسبب لا يقتضيه ولا يفارقه فأين هذا من تعرف إنسانية سقراط وأبوتة وعدالته وعلمه ومثلا وطبيعته فإن هذه أحوال مختلفة لها أدلة وأسباب مختلفة فنظيرها أن نعرف حال الولد من جهة سعادته ومحبته وصحته وسقمه من طالعها وحاله من جهة ما يناسبه من الأغذية والأدوية من مزاجه وحاله من جهة أفعاله وورثاسته من أخلاقه كالحياء والصبر والبذل وحاله من جهة اعتدال مزاجه من اعتدال أعضائه وتركيبه وصورته فهذه أحوال بحسب اختلاف أسبابها فأين هذا من أخذ حال الولد وعمره وسعادته وشقاوته من طالع أبيه وبالعكس فالفقه يعين العقلاء على تلبسكم ومحالكم ويثبت عليهم ما وهبهم من العقول التي رغبت بها ورغبوا بها عن مثل ما أتم عليه . . قال وزعم بطليموس أن الفلك إذا كان على شكل ما ذكره في مولد ما وكانت الكواكب في مواضع ذكرها وجب أن يكون الولد أبيض اللون سبطاً وإن وجد مولود في بلاد الحبشة والفلك متشكل على ذلك الشكل والكواكب في المواضع التي ذكرها لم يمس ذلك الحكم عليه ومضى على المولود إن كان من الصقالبة أو من قرب مزاجه من مزاجهم وزعم أن الفلك إذا كان على شكل ما ذكره في مولد ما وكانت الكواكب في مواضع ذكرها فإن صاحب الولد يتزوج أخته إن كان مصريا فإن لم يكن مصريا لم يتزوجها وزعم أن الفلك إذا كان على شكل آخر ذكره في مولد من المواليد وكانت الكواكب في مواضع بينهما تزوج الولد بأمه إن كان فارسيا وإن لم يكن فارسيا لم يتزوجها . . وهذه مناقضة شنيعة لأنه ذكر علة ومعلولا يوجد بوجودها وترتفع بارتفاعها ثم ذكر أنها توجد من غير أن يوجد معلولها . . قلت أرباب هذا الفن يقولون لا بد من معرفة الأصول التي يحكم عليها لتلا يفلط الحاكم وينهب كلامه إن لم يعرف الأصول وهي الجنس والشريعة والأخلاق والعادات مما يحتاج المنجم أن يحصلها ثم يحكم عليها وكذلك قال بطليموس أنه يجب على المنجم النظر في صور الأبدان وخواص حالات الأنفس

واختلاف العادات والسنن . . قال ويجب على من نظر في هذه الأشياء على المذهب الطبيعي أن يتشبت أبدأ بالأسباب الأول الصحيحة لئلا يغلط بسبب اشتباه المواليد فيقول مثلاً أن المولود في بلاد الحبش يكون أبيض اللون سبط الشعر وأن المولود في بلاد الروم أسود اللون جمعد الشعر أو يغلط أيضاً في السنن والعادات التي يخص بها بعض الأمم في الباه فيقول مثلاً أن الرجل من أهل انطاكية يتزوج بأخته وكان الواجب أن ينسب ذلك الفارسي وفي الجملة ينبغي أن يعلم أولاً حالات القضاء الكلي ثم يأخذ حالات القضاء الجزئي ليعلم منها الأمر في الزيادة والنقصان وكذلك يجب ضرورة أن يقدم في قسمة الأزمان أصناف الأسنان الزمانية وموافقها لكل واحد من الأحداث وأن يتفقد أمرها لئلا يغلط في وقت من الأوقات في الأعراض العامة البسيطة التي ينظر فيها في المواليد فيقول أن الطفل يباشر الأعمال أو يتزوج أو يفعل شيئاً من الأشياء التي يفعلها من هو أتم سناً منه وأن الشيخ الفاني يولد له أو يفعل شيئاً من أفعال الأحداث وهذا ونحوه يدل على أن الأمور وغيرها إنما هي بحسب اختلاف العوائد والسنن والبلاد وخواص الأتقس واختلاف الأسنان والأغذية وقواها أيضاً بما فيها تأثير قوى وكذا الهواء والتربة واللباس وغيرها كل هذه لها تأثير في الأخلاق والأعمال وأكبرها العوائد والمربا والمنشأ فأحالة هذه الأمور على الكواكب والطاقم والمقارنة والمفارقة والمناظر من أئين الجهل ولهذا اضطر إمام المنجمين ومعلمهم إلى مراعات هذه الأمور وأخبر أن الحاكم بدون معرفتها والتشبت بها يكون مخبطاً وحيثئذ فالطالع المعبر المؤثر إنما هو طالع العوائد والسنن والبلاد وخواص هيآت النفوس الإنسانية وقوى أغذية أبدانها وهوائها وتربتها وغير ذلك مما هو مشاهد بالعيان تأثيره في ذلك أفليس من أئين الجهل الإعراض عن هذه الأسباب والحوالة على حركات النجوم واجتماعها واقترانها ومقابلتها في تربع أو تثليث أو تسديس مما لو صح لكان غاية أن يكون جزء سبب من الأسباب التي تقتضى هذه الآثار ثم إن لها من المقارنات والمفارقات والصوارف والعوارض ما لا يحصى المنجم القليل من عشر معشاره أفليس الحكم بمجرد معرفة جزء من أجزاء السبب بالظن والحدس والتقليد لمن حسن ظنه به حكم كاذب ولهذا كذب المنجم أضعاف أضعاف صدقه بكثير حتى صدق أن بعض الزرافين وأصحاب الكشف وأرباب الفراسة والجزائين أكثر من صدق هؤلاء بكثير وما ذاك إلا لأن المجهول من جعل الأسباب وما يعارضها ويمنع تأثيرها أكثر من المعلوم منها فكيف لا يقع الكذب والخطأ بل لا يكاد يقع الصدق والصواب إلا على سبيل التصادف ونحن لا ننكر ارتباط المسببات بأسبابها كما ارتكبه كثير من المتكلمين وكابروا العيان وجدوا الحقائق كما أنا لا نرضى هذيانات الأحكاميين ومخالاتهم بل تثبت

الأسباب والمسببات والعلل والمعلولات ونبين مع ذلك بطلان ما يدعونه من علم أحكام النجوم وأنها هي المدبرة لهذا العالم المسعدة المشقية المحيية المميتة المغطية للعلوم والأعمال والأرزاق والآجال وإن نظركم في هذا العالم موجب لكم من علم الغيب ما انفردتم به عن سائر الناس وليس في طوائف الناس أقل علما بالغيب منكم بل أتم أجمل الناس بالغيب على الإطلاق ومن اعتبر حال حذقاتكم وعلماكم واعتمادكم على ملاحم مركبة من إخبارات بعض الكهان ومنامات وفراسات وقصص متوارثة عن أهل الكتاب وغيرهم ومزج ذلك بتجارب حصلت مع اقترانات نجومية واتصالات كوكبية يعلم بالحساب حصولها في وقت معين فقتضيتم بحصول تلك الآثار أو نظيرها عندها إلى أمثال ذلك من أسباب علم تقدمه المعرفة التي قد جرب الناس منها مثل ما جربتم فصدقت تارة وكذبت تارة فغاية الحركات النجومية والاتصالات الكوكبية أن تكون كالعلل والأسباب المشاهدة التي تأثيراتها موقوفة على انضمام أمور أخرى إليها وارتفاع موانع تمنعها تأثيرها فهي أجزاء أسباب غير مستقلة ولا موجهة هذا لو أقمت على تأثيرها دليلا فكيف وليس معكم إلا الدعوى وتقليد بعضكم بعضا واعتراف حذاقكم بأن الذي يحمل من بقية الأسباب المؤثرة ومن الموانع الصارفة أعظم من المعلوم منها بأضعاف مضاعفة لا يدخل تحت الوهم فكيف يستقيم لعاقل الحكم بعد هذا وهل يكون في العالم أكذب منه . . قال صاحب الرسالة وإذا كان الفلك متى تشكل شكلا ما دل إن كان في مولد مصرى على أنه يتزوج أخته فذلك سنة كانت لهم وعادة وإن كان في مولد غيره لم يدل على ذلك ونحن نجد أهل مصر في وقتنا هذا قد زالوا عن تلك العادة وتركوا تلك السنة بدخولهم في الإسلام والنصرانية واستعمالهم أحكامها فيجب أن تسقط هذه الدلالة من مواليدهم لزوالهم عن تلك العادة أو تكون الدلالة توجب ذلك في مولد كل أحد منهم ومن غيرهم أو تسقط الدلالة وتبطل بزوال أهل مصر عما كانوا عليه وكذلك جمهور أهل فارس وأي ذلك كان فهو دال على قبيح المناقضة وشدة المغالطة وقد رأيت وجههم بطليموس يقول في كتابه المعروف بالأربعة فيحدث كذا وكذا توهمنا أنه يكون كذا وكذا قلت الذي صرح به بطليموس إن علم أحكام النجوم بعد استقصاء معرفة ما ينبغى معرفته إنما هو على جهة الحدس لا العلم واليقين فمن ذلك قوله هذا وبالجملة فإن جميع علم حال هذا العنصر إنما يستقيم أن يلحق على جهة الظن والحدس لا على جهة اليقين وخاصة منه ما كان مركبا من أشياء كثيرة غير متشابهة قال شارح كلامه وإنما ذهب إلى ذلك لأن الأفعال التي تصدر عن الكواكب إنما هي بطريق العرض وإنما لا تفعل بذواتها شيئا والدليل على ذلك قوله في الباب الثاني من كتاب الأربعة وإذا كان الإنسان قد استقصى معرفة حركة جميع الكواكب والشمس والقمر حتى أنه لا يذهب عليه شيء من المواضع والأوقات التي تحدث لها فيها الأشكال وكانت عنده

معرفة بطبائعها قد أخذها عن الأخبار المتواترة التي تقدمت وإن لم يعلم طبائعها في نفس
جواهرها لكن يعلم قواها التي تفعل بها كالعلم بقوة الشمس أنها تسخن وكالعلم بقوة
القمر أنها ترطب وكذلك يعلم أمر قوى سائر الكواكب وكان قويا على معرفة أمثال
سائر هذه الأشياء لا على المذهب الطبيعي فقط لكن يمكنه أيضا أن يعلم بجودة الحدس
خواص الحال التي تكون من امتزاج جميع ذلك . . قال الشارح وبطليموس يرى أن علم
الأحكام إنما يلحق على جهة الحدس لا على جهة اليقين قلت وكذلك صرح أرسطاطاليس في
أول كتابه السماع الطبيعي أنه لا سبيل إلى اليقين بمعرفة تأثير الكواكب فقال لما كانت حال
العلم واليقين في جميع السبل التي لها مبادئ أو أسباب أو استقصات إنما يلزم من قبل المعرفة
بهذه فإذا لم تعرف الكواكب على أي وجه تفعل هذه الأفاعيل أعني بذاتها أو بطريق العرض
ولم تعرف ماهيتها وذواتها لم تكن معرفتنا بالشيء أنه يفعل على جهة اليقين . : وهذا ثابت
ابن قرة وهو عندهم يقول في كتاب ترتيب العلم وأما علم القضاء من النجوم فقد اختلف
فيه أهله اختلافا شديداً وخرج فيه قوم إلى ادعاء مالا يصح ولا يصدق بما لا اتصال له
بالأمور الطبيعية حتى ادعوا في ذلك ما هو من علم الغيب ومع هذا فلم يوجد منه إلى زماننا
هذا قريب من التمام كما وجد غيره هذا لفظه مع حسن ظنه به وعدله في العلوم . . وهذا أبو نصر
الفارابي يقول واعلم أنك لو قلبت أوضاع المنجمين جعلت السعد نحساً والنحس سعدا والحر
باردا والبارد حارا والذكر أثير والأثير ذكرا ثم حكمت لكائنات أحكامك من جنس أحكامهم
تصيب تارة وتخطئ تارة . . وهذا أبو علي بن سينا قد أتى في آخر كتابه للشفاء في رد هذا
العلم وإبطاله بما هو موجود فيه وقرأت بخط رزق الله المنجم وكان من زعمائهم في كتاب
المقاييس لأبي حيان التوحيدي مناظرة دارت بين جماعة من فضلائهم جمع جمعهم بهض
المجالس فذكرتها مختصة بما لا يتعلق بها بل ذكرت مقاصدها . قال أبو حيان هذه مقاييس
دارت في مجلس أبي سليمان محمد بن ظاهر بن بهرام السجستاني وعنده أبو زكريا الصيمري
والبوشنجاني أبو الفتح وأبو محمد العروضي وأبو محمد المقدسي والقوطبي وغلان زحل وكل
واحد من هؤلاء إمام في شأنه فرد في صناعته فقيل في المجلس لم خلا علم النجوم من الفائدة
والثمرة وليس علم من العلوم كذلك فإن الطب ليس على هذه الحال ثم ذكرت فائدته والمنفعة به
وكذلك الحساب والنحو والهندسة والصنائع ذكرت وذكرت منافعها وثمراتها ثم قال السائل
وليس علم النجوم كذلك فإن صاحبه إذا استقصى وبلغ الحد الأقصى في معرفة الكواكب
وتحصيل سيرها واقترانها ورجوعها ومقابلتها وتربيعها وتثليثها وتسديسها وضروب مزاجها
في مواضعها من بروجها وأشكالها ومطالعها ومعاطفها ومغازبها ومشارقها ومذاهبها حتى إذا

حكم أصاب وإذا أصاب حقيق واذا حقق جزم وإذا جزم حتم فإنه لا يستطيع البتة قلب شيء عن شيء ولا صرف شيء عن شيء ولا تبعيد حال قد دنت ولا نفي خلة قد كسبت ولا رفع سعادة قد دحت وأظلت أعنى أن امرأ لا يقدر على أن يحمل الإقامة سفرا ولا الهزيمة ظفرا ولا العقد حلا ولا الإبرام تقضا ولا اليأس رجاء ولا الإخفاق دركا ولا العدو صديقا ولا الولي عدوا ولا البعيد قريبا ولا القريب بعيدا فكان العالم به الحاذق المتناهي في خفياته بعد هذا التعمق والنصب وبعد هذا الكد والدأب وبعده هذه السكفة الشديدة والمعرفة الغليظة هو ملتزم للبقدار مستجد لما يأتي به الليل والنهار وعادت حاله مع علمه الكثير إلى حال الجاهل بهذا العلم الذي انقياده كاتقياده واعتباره كاعتباره ولعل توكل الجاهل أحسن من توكل العالم به ورضاه في الخير المشتبه ونجاته من الشر المتقى أقوى وأصح من رجاء هذا المدل بزيمه وحسابه وتقويمه واسطرلابه ولهذا لما لقي أبو الحسين النورى ما نيا المنجم قال له أنت تخاف زحل وأنا أخاف رب زحل وأنت ترجو المشتري وأنا أعبد رب المشتري وأنت تعدو بالإشارة وأنا أعدو بالاستخارة فكم بيننا وهذا أبو شروان وكان من الملوك الأفاضل كان لا يرفع بالنجوم رأسا فقيل له في ذلك فقال صوابه يشبه الحدس وخطأه شديد على النفس فتى أفضى هذا الفاضل التحرير والحاذق البصير إلى هذا الحد والغاية كان علمه عاريا من الثرة خاليا من الفائدة حائلا عن النتيجة بلا عائدة ولا مرجوع وإن أمراً أوله على ما قررناه وآخره على ما ذكرناه لحرقى أن لا يشغل الزمان به ولا يوهب العمر له ولا يعار المهم والكدر ولا يعاج عليه بوجه ولا سبب هذا ان كانت الأحكام صحيحة مدركة محققة ومصابة ملحقة معروفة محصلة ولم يكن المذهب على ما زعم أرباب الكلام والذين يابون تأثير هذه الاجرام العالية في الاجسام السافلة وينفون الوسائط بينهما والوسائل ويدفعون الفواعل والقوابل تم السؤال . . فأجاب كل من هؤلاء بما سنع له فقال قائل منهم عن هذا السؤال المهول جوابان . . أحدهما هو زجر عن النظر فيه لئلا يكون هذا الإنسان مع ضعف تجربته واضطراب غريزته وضعف بنيته علا على ربه شريكا له في غيبه متكبرا على عباده ظانا بأنه فيما يأتي من شأنه قائم بمجده وقدرته وحوله وقوته وتشميره وتقليصه وتهجيريه وتقريبه فإن هذا النقط يحجز الإنسان عن الخشوع لخالفه والإذعان لربه ويبعده عن التسليم لمدبره ويحول بينه وبين طرح الكاهل بين يدي من هو أملك له وأولى به . . وأما الجواب الآخر فهو بشرى عظيمة على نعمة جسيمة لمن حصل له هذا العلم وذلك سرلو اطلع عليه وغيب لو وصل إليه لكان ما يجده الإنسان فيه من الروح والراحة والخير في العاجلة والآجلة تكفيه مؤنة هذا الخطب الفادح وتغنيه عن تجشم هذا الكد الكايد فاجعل أيها المنكر لشرف هذا العلم

قبل عينك ماتخفي عليك خفيه ومكنونه تذلل الله تقديس اسمه فيما استبان لك معلومه
ووضح عندك مظلونه ثم قال أعلم أن العلم به حق ولكن الإصابة بعيدة وليس كل بعيد محالا
ولا كل قريب صوابا ولا كل صواب معروفا ولا كل محال موصوفا وإنما كان العلم حقا
والاجتهاد فيه مبلغا والقياس فيه صوابا وبذل السعى دونه محموداً لاشتغال هذا العالم السفلي
بذلك العالم العلوي واتصال هذه الأجسام القابلة بتلك الأجسام الفاعلة واستحالة هذه الصور
بمحركات تلك المحركات المشاكلة بالوحدة وإذا صح هذا الاتصال والتشابك وهذه الحبال
والروابط صح التأثير من العلوي وقبول التأثير من السفلي بالمواضع الشعاعية وبالمنسليات
الشكلية والأحوال الخفية والجلية وإذا صح التأثير من المؤثر وقبوله من القابل صح الاعتبار
واستنب القياس وصدق الرصد وثبت الإلف واستحكمت العادة وانكشفت الحدود وانشالت
العلل وتعاضدت الشواهد وصار الصواب غامراً والخطأ مغموراً والعلم جوهرأ راسخا والظن
عرضا زائلا . . . فقول هل تصح الأحكام أم لا فقال الأحكام لا تصح بأسرها ولا تبطل
من أصلها وذلك سبب يتبين إذا أنعم النظر وبسط الإصغاء وصمد نحو الفائدة بغير متابعة
الهوى وإيثار التعصب ثم قال الأمور الموجودة على ضربين ضرب له الوجود الحق وضرب
له الوجود واسكن ليس الوجود الحق فأما الأمور الموجودة بالحق فقد أعطت الأخرى نسبة
من جهة الوجود الحق وأما الأمور الموجودة لا بالحق فقد أعطت الأخرى نسبة من جهة
الوجود وارتجعت منها حقيقية ذلك فالحكم بالاعتبار الفاحص عن هذه الأسرار إن أصاب
فبسبب الوجود الذي هو هذا العالم السفلي من ذلك العالم العلوي وإن أخطأ فبآفات هذا
العالم السفلي من ذلك العالم العلوي والإصابة في هذه الأمور السيالة المتبدلة عرض والإصابة
في أمور الفلك جوهر وقد يكون هناك ما هو كالحطأ ولكن بالعرض لا بالذات كما يكون
هنا لاهو بالصواب والحق لكن بالعرض لا بالذات فهذا صح بعض الأحكام وبطل بعضها
وبما يكون شاهداً لهذا أن هذا العالم السفلي مع تبدله في كل حالة واستحالته في كل طيف
ولمح متقبل لذلك العالم العلوي يتحرك شوقا إلى كماله وعشقا لجماله وطلباً للتشبه به وتحققاً بكل
ما أمكن من شكله فهو بحق التقبل معط هذا العالم السفلي ما يكون به مشابها للعالم العلوي
وبهذا التقبل يقبل الإنسان الناقص الكامل ويقبل الكامل من البشر الملك ويقبل الملك
الباري جل وعز . . . قال آخر وإنما وجب هذا التقبل والتشبه لأن وجود هذا العالم وجود
متهافت مستحيل لاصوره له ثابتة ولا شكل دائم ولا هيئة معروفة وكان من هذا الوجه فقيرا
إلى ما يمدده ويشده فأما مسحه فهو موجود وثابت مقابل لذلك العالم الموجود الثابت وإنما
عرض ما عرض لأن أحدهما مؤثر والآخر قابل فبحق هذه المرتبة ما وجد التواصل . . . وقال

آخر قد يففل مع هذا كله المنجم اعتبار حركات كثيرة من اجرام مختلفة لانه يعجز عن نظمها وتقويمها ومزجها وتسييرها وتفصيل احوالها وتفصيل خواصها مع بعد حركة بعضها وقرب حركة بعضها وبطائها وسرعتها وتوسطها والتفاف صورها والتباس تقاطعها وتداخل اشكالها ومن الحكمة في هذا الإغفال أن الله تقدس اسمه يتم بذلك القدر المقفل والقليل الذي لا يؤبه والكثير الذي لا يحاول البحث عنه أمرؤلم يكن في حساب الخلق ولا فما أعملوا فيه القياس والتقدير والتوهم ولهذا يحكم هذا الحاذق في صناعته لهذا الملك وهذا الماهر في عمله لهذا الملك ثم يلتقيان فتكون الدائرة على أحدهما مع شدة الواقع وصدق المصاع هذا وقد حكم له بالظفر والغلب . . وقال آخر وهو البوشنجاني إنما يؤتى أحد الحاكمين لأحد السائلين لا من جهة غلط يكون في الحساب ولا من قلة مهارة في العمل ولكن يكون في طالع أن لا يصيب في ذلك الحكم ويكون في طالع الملك أن لا يصيب منجمه في تلك الحرب فمقتضى حاله وحال صاحبه يحول بينه وبين الصواب ويكون الآخر مع صحة حسابه وحسن إدراكه قد وجب في طالع نفسه وطالع صاحبه ضد ذلك فيقع الأمر الواجب ويبطل الآخر الذي ايسر بواجب وقد كان المنجمان من جهة العلم والحساب أعطيا للصناعة حقها ووفيا ما عليهما ووقفا موقفا واحداً على غير مزية بينه ولا علة قائمة . . قال آخر ولولا هذه البقية المندفنة والغاية المسترة التي استأثر الله بها لكان لا يعرض هذا الخطأ مع صحة الحساب ودقة النظر وشدة الغوص وتوفي المطلوب ومع غلبة الهوى والميل إلى المحكوم له وهذه البقية دائرة في أمور هذا الخلق فاضلهم وناقصهم ومتوسطهم في دقيقتها وجليلها وصحبها ومن كان له في نفسه باعث على التصفح والنظر والبحث والاعتبار وقف على ما أوامات إليه وسلم وبحكمة جليلة ضرب الله دون هذا العلم بالاسداد وطوى حقايقه عن أكثر العباد وذلك أن العلم بما سيكون ويحدث ويستقبل علم حلو عند النفس وله موقع عند العقل فلا أحد إلا وهو يتمنى أن يعلم الغيب ويطلع عليه ويدرك ماسوف يكون في غد ويمجد سبيلا إليه ولو ذلل السبيل إلى هذا الفن لرأيت الناس يهرعون إليه ولا يؤثرون شيئا آخر عليه لحلاوة هذا العلم عند الروح واصوقه بالنفس وغرام كل أحد به وفتنة كل إنسان فيه فبنعمة من الله لم يفتح هذا الباب ولم يكشف دونه الغطاء حتى يرتقى كل أحد روضه ويلزم حده ويرغب فيما هو أجدى عليه وأنفع له إما عاجلا وإما آجلا فطوى الله عن الخلق حقايق الغيب ونشر لهم نبأاً منه وشيئا يسيرا يتعلمون به ليكون هذا العلم محروصا عليه كسائر العلوم ولا يكون مانعا من غيره قال فلولا هذه البقية التي فضحت الكاملين وأعجزت القادرين لكان تعجبا لخلق من غرائب الأحداث وعجائب الصروف وطرائف الأحوال عبثاً وسفها

وتوكلهم على الله لهو وألعباً . . . فقال آخر وهذا يتضح بمثال وليكن المثال أن ملكاً في زمانك
وبلادك واسع الملك عظيم الشأن بعيد الصيت سابغ الهيبة معروفاً بالحكمة مشهوراً بالحزم
يضع الخير في مواضعه ويوقع الشر في مواقفه عنده جزء كل سيئة ونواب كل حسنة قد
رتب إريده أصلح الأولياء له وكذلك نصب لجباية أمواله أقوم الناس بها وكذلك ولي
عمارة أرضه أنهض الناس بها وشرف آخر بكتابه وآخر بوزارته وآخر بنيابته فإذا نظرت
إلى ملكه وجدته مؤزراً بسداد الرأي ومحمود التدبير وأولياؤه حوالياً وحاشيته بين يديه وكل
يخف إلى ما هو منوط به ويستقصى طاقته ويبدل فيه والملك يأمر وينهى ويصدر ويورد
ويشيب ويعاقب وقد علم صغير أوليائه وكبيرهم ووضع رعاياه وشريفهم ونبيه الناس
وخاملهم أن الأمر الذي تعلق بكذا وكذا صدر من الملك إلى كاتبه لأنه من جنس الكتابة
وعلاقتها وما يدخل في شرائطها ووثائقها والأمر الآخر صدر إلى صاحب بريده لأنه من
أحكام البريد وفنونه والأمر الآخر ألقى إلى صاحب المعونة لأنه من جنس ما هو مرتب
له منسوب من أجله والحديث الآخر صدر إلى القاضي لأنه من باب الدين والحكم والفصل
وكل هذا مسلم إلى الملك لا يفئات عليه في شيء منه ولا يستبد بشيء دونه فالأحوال على هذا
كلها جارية على أصولها وقواعدها في مجاريها لا يرد شيء منها إلى غير شكله ولا يرتقى
إلى غير طبقته فلو وقف رجل له من الحزم نصيب ومن اليقظة قسط على هذا الملك الجسم
وتصفح أبوابه باباً باباً وحالاً حالاً وتخلل بيتاً بيتاً ورفع سجفاً سجفاً لا يمكنه أن يعلم بما
يشمره له هذا النظر وميزه له هذا القياس وأوقعه عليه هذا الحدس ماسيفعله هذا الملك غداً
وما يتقدم به إلى شهر وما يكاد يكون منه إلى سنة وستين لأنه يعانى الأحوال ويقايس
بينها ويلتقط ألفاظ الملك ولحظاته وإشاراته وحركاته ويقول في بعضها رأيت الملك يفعل
كذا وكذا ويفعل كذا وكذا وهذا يدل على كذا وكذا وإنما جراه هذه الجرأة على هذا الحكم
والبيت أنه قد ملك لحظ الملك ولفظه وحركته وسكونه وتعرضه وتصريحه وجده وهزله
وشكله وسجيته وتجدده واسترساله ووجومه ونشاطه وانقباضه وانبساطه وغضبه ورضاه
ثم هجس في تنس هذا الملك هاجس وخطر بباله خاطر فقال أريد أن أعمل عملاً وأؤثر
أثراً وأحدث حالاً لا يقف عليها أوليائي ولا المطيعون لى ولا المختصون بقولى ولا
المتعلقون بجبالى ولا أحد من أعدائى المتتبعين لأمرى والمحصين لأنفاسى ولا أدري كيف افتتحه
ولا اقترحه لأنى متى تقدمت فى ذلك إلى كل من يلوذنى ويطوف بناحتى كان الأمر فى ذلك
نظير جميع أمورى وهذا هو الفساد الذى يلزمنى تجنبه ويجب على التيقظ فيه فيقدح له
الفكر الثاقب أنه ينبغى أن يتأهب للصيد ذات يوم فيتقدم بذلك ويذيعه فيأخذ أصحابه

وخاصته في أهبة ذلك واعداد الآلة فإذا تكامل ذلك له أصحح للصيد وتقلب في البيداء
وصمم على ما يلوح له وأمعن وراهه وركض خلفه جواده ونهى من معه أن يتبعه حتى إذا
وغل في تلك الفجاج الحاوية والمدارج المتناثية وتباعد عن متن الجادة ووضح الحجمة
صادف أنسانا فوقف وحاوره وفاوضه فوجده حصينا محصلا يتقدمها فقال له أفيك خير
فقال نعم وهل الخير إلا في وعندى وإلامنى اتق إلى ما بدالك واخلنى وذلك فقال له إن
الواقف عليك المكلّم لك منك هذا الإقليم فلا ترع وأهد أفعال السعادة قيضتني لك والجد
أطلعك على فيقول له الملك أنى أريد أن أطلعك لأرب في نفسى وأبأنخ بك إن بلغت لى
ذلك أريد أن تكون عينا لى وصاحبيا لى فصوحا وأطوى سرى عن سلخ فؤادك فضلا عن
غيره فإذا بلغ منه التوثقة والتوكيد ألقى إليه ما يأمره به ويحشمه على السعى فيه وأزاح علقته
فى جميع ما يتعلق المراد به ثم نثى عنان دابته إلى وجهه عسكريه وأولياته والحق بهم قضى وطره
ثم عاد إلى سريره وليس عند أحد من رهطه وبطانته وغاشيته وخاصته وعامته علم بما قد أسره
إلى ذلك الإنسان فيبينما الناس على مكانهم وغفلاتهم إذ أصبحوا ذات يوم فى حادث عظيم
وخطب جسيم وشأن هائل فكل يقول ذلك عند ذلك ما أعجب هذا من فعل هذا متى
تهياً هذا هذا صاحب البريد ليس عنده منه أثر هذا صاحب المعونة وهو عن الخبر بمعزل
وهذا الوزير الأكبر وهو متحير وهذا القاضي وهو متفكر وهذا حاجبه وهو ذاهل
وكلهم عن الأمر الذى دم غافل وقد قضى الملك ما ربه وأدرك حاجته وطلب بغيته ونال
غرضه فلذلك ينظر المنجم إلى زحل والمشتري والمريخ والشمس والقمر وعطارد والزهرة
وإلى البروج وطبائعها والرأس والذنب وتقاطعهاما والهيلاج والسكامداه وإلى جميع
مادان هذا وقاربه وكان له فيه نتيجة وثمرة فيحسب ويمزج ويرسم فينقلب عليه أشياء
كثيرة من سائر الكواكب التى لها حركات بطيئة وآثار مطوية فينبعث فيما أهمله وأغفله
وأضرب عنه لم يتسع له ما يملك عليه حسه وعقله وفكره ورويته حتى لا يدري من أين أتى
ومن أين دهم وكيف انفرج عليه الأمر وأنسد دونه المطلب وقات المطلوب وعزب
عنه الرأى هذا ولا خطأ له فى الحساب ولا نقص فى قصد الحق وهذا كى يلاذ
بالله وحده فى الأمور كلها ويعلم أنه مالك الدهور ومدبر الخلائق وصاحب الدواعى
والمعالاتق والقائم على كل نفس والحاضر عند كل نفس وأنه إذا شاء نفع وإذا شاء ضرر وإذا
شاء عاقا وإذا شاء أسقم وإذا شاء أغنى وإذا شاء أفقر وإذا شاء أحميا وإذا شاء أمات وأنه
كاشف الكربات مغيب ذوى اللهفات قاضى الحاجات مجيب الدعوات ليس فوق يده يد وهو
الأحد الصمد على الأبد والسرمذ . وقال آخر هذه الأمور وإن كانت منوطة بهذه العلويات

مربوطة بالفلكيات عنها تحدث ومن جهتها تنمعت فإن في عرضها مالا يستحق أن ينسب إلى شيء منها إلا على وجه التقريب ومثال ذلك ملك له سلطان واسع ونعمة جمة فهو يفرد كل أحد بما هو لائق به وبما هو ناهض فيه فيولى بيت المال مثلاً خازناً أميناً كافياً شهماً يفرق على يده ويخرج على يده ثم إن هذا الملك قد يضع في هذه الخزانة شيئاً لا علم للخازن به وقد يخرج منها شيئاً لا يقف الخازن عليه ويكون هذا منه دليلاً على ماله واستبداده وتصرفه وقدرته . . . وقال آخر لما كان صاحب علم النجوم يريد أن يقف على أحداث الزمان ومستقبل الوقت من خير وشر وخصب وجذب وسعادة ونحس وولاية وعزل ومقام وسفر وغم وفرح وفقر ويسار ومحبة وبغض وجدة وعدم ووجدان وعافية وسقم وإلفة وشتات وكساد ونفاق وإصابة وإخفاق وحياة ومات وهو إنسان ناقص في الأصل لأن نقصانه بالطبع وكاله بالعرض ومع هذه الحال المحوطة بالنسخ المعروفة بالظن قدبارى بآرائه ونازع ربه وتبغ غيبه وتحلل حكمه وعارض ماله فخرمه الله فائدة هذا العلم وصرفه عن الانتفاع به والاستثمار من شجرته وإضافه إلى من لا يحيط بشيء منه ولا يحل بشيء فيه ونظمه في باب القسر والقهر وجعل غاية سعيه فيه الخيبة ونهاية علمه به الحيرة وسلط عليه في صناعته الظن والحدس والحيلة والزرق والكذب والختل ولو شئت لذكرت لك من ذلك صدراً وهو مشهور في الكتب ومشهور في المجالس ومتداول بين الناس فلذلك وأشباهه حظ رتبته ورده على عقبيه ليعلم أنه لا يعلم إلا ما علم وأنه ليس له أن يتخطى بما علم على ما جهل فإن الله سبحانه لا شريك له في غيبه ولا وزير له في ربه وبقائه وأنه يؤنس بالعلم ليطاع ويعبد ويوحش بالجهل ليفزع إليه ويقصد عز ربنا وجل إلهاً وتقديس مشاراً إليه وتعالى معتمداً عليه . . . وقال آخر وهو العروضي قد يقوى هذا العلم في بعض الدهر حتى يشغف به ويدان بتعلمه بقوة مساوية وشكل فلدى فيكثر الاستنباط والبحث وتشد العناية والفكر فتغلب الإصابة حتى يزول الخطأ وقد يضعف هذا العلم في بعض الدهر فيكثر الخطأ فيه بشكل آخر يقتضى ذلك حتى يسقط النظر فيه ويحرم البحث عنه ويكون الدين حاضر الطلب والحكم به وقد يعتدل الأمر في دهر آخر حتى يكون الخطأ في قدر ذلك الصواب والصواب في قدر الخطأ وتكون الدواعي والصوارف متكافئة ويكون الدين لا يحث عليه كل الحث ولا يحظر على طالبه كل الحظر قال وهذا إذا صح تعلق الأمر كله بما يتصل بهذا العالم السفلي من ذلك العالم العلوي فإذا الصواب والخطأ محمولان على القوى المثبتة والأنوار الشائعة والآثار الذائعة والعلل الموجبة والأسباب المتوافقة. وقال آخر وهو البوشنجاني أيها القوم اختصروا الكلام وقرّبوا البقية فإن الإطالة مصدرة عن الفائدة مضلة للفهم والفتنة هل تصح الأحكام . . . فقال غلام زحل ليس عن هذا جواب

يثبت على كل وجه فصل ولم بين ذلك قال لأن صحتها وبطلانها يتعلقان بآثار الفلك وقد يقتضى شكل الفلك في زمان أن لا يصح منها شيء. وأن غيصر على دقائقها وبلغ إلى أعماقها وقد يزول ذلك الشكل في وقت آخر إلى أن يكثر الصواب فيها والخطأ ويتقاربان ومتى وقف الأمر على هذا الحد لم يثبت على قضاء. ولم يوثق بجواب. وقال آخر أن الله تعالى وتقدس اخترع هذا العالم وزينه ورتبه وحسنه ووشحه وظمه وهذبه وقومه وأظهر عليه البيهجة وأطن في أثنائه الحكمة وحفه بما اضطر العقول إلى تصفحه ومعرفة وحشاه بكل ما حاش النفوس إلى علمه وتعليمه والتعجب من أعاجيبه وأمتع الأرواح بمحاسنه وأودعه أمورا واستحزته أسرارهم حرك الألباب عليها حتى استثارها ولقطنها وأحبها وعشقتها ودارت عليها لأنها عرفت بها ربها وخالقها وإلهها وواضعها وصانعها وحافظها وكافلها ثم أنه تعالى مزج بعض ما فيه ببعض وركب بعضه على بعض ونسج بعضه في بعض وأمد بعضه من بعض وأحاش بعضه إلى بعض بوسائل من أشخاص وأجناس وطبائع وأنفس وعلوم وعقول وتصرف في ملكه بقدرته وجوده وحكمته لا معيب الفضل ولا معدوم الاختيار ولا مردود الحكمة ولا مجرود الذات ولا محدود الصفات سبحانه وهو مع هذا كله لم يستفد شيئا ولم يتفجع بشيء بل استفاد منه كل شيء. وانتفع به كل شيء. وبلغ غاية كل شيء بحسب مادته المتبادرة وبصورته المعتادة ولم يثبت بشيء. وثبت به كل شيء. فهو الفاعل القادر الجواد الواهب والمنيل المفضل والأول السابق فلما كان الباحث عن العالم العلوي يتصفح سكانه ومعرفة آثاره ومواقفه وأساره متعرضا لأن يكون مبتليا ليارته مناسبا لربه بهذا الوجه المعروف استحال أن يستفيد بعلمه كما استحال أن يستفيد خالقه بفعله لمن يقصد لصوبه وحكمته لزمه كليته بدت منه وصيغته عادت عليه وهذه حال إذا فطن لها وأشرف ببصيرة ثابتة عليها وتحقق بحقيقتها وترقى للخبرة بسنى ما فيها علم اضطرارا عقليا أنها أجل وأعلى وأنفس وأسمى وأدوم وأبقى من جميع فوائد سابق العلوم التي حازها أولئك العاملون لأن علم أولئك فوائد علومهم فيما حفظ عليهم حد الإنسان وخلقه وعادته وخلقه وشهوته وراحته في اجتلاب نفع ودفع ضرر ونقصت ربيتهم عن مشابته ومناسبته والتشبه بخاسته والتحلل بحليته ولذلك جبر الله نقصهم في علمهم بفوائد نالوها ومنافع خبروها فأما من أراد معرفة هذه الخفايا والأسرار من هذه الاجرام والأنوار على ما هيأت له ونظمت عليه فهو حري جدير أن يعرى من جميع ما وجده صاحب كل علم في علمه من المرافق والمنافع ويفرد بالحكم من رتبها على ما هي عليه غير مستفيد بذلك فائدة ولا جدوى وهذه لطيفة شريفة متى وقف عليها حق الوقوف وتقبلت حق التقبل كان المدرك لها أجل من كل فائت وإن عز

لأنها بشرية صارت إلهية وجسمية استحالت روحانية وطينية انقلبت نورية ومركب عاد بسيط وجزء استحال كلا وهذا أمر قلما يهتدى إليه ويتنبه عليه . . وقال آخر وهو أبو سليمان المنطقي وقد سأله أبو حيان تليذه عن هذه الأجوبة وما فيها من حق وباطل أن ههنا أنقسا خبيثة وعقولا ردية ومعارف خسيصة لا يجوز لأربابها أن ينشقوا ربح الحكمة أو يتناولوا إلى غرائب الفلسفة والنهي ورد من أجلمهم وهو حق فأما النفوس التي قوتها الحكمة وبلغتها العلم وعدتها الفضائل وعقدتها الحقائق وذخرها الخيرات وعادتها المكارم وهمتها المعالي فإن النهي لم يوجه إليها والعتب لم يوقع عليها وكيف يكون ذلك وقد بان بما تكرر من القول أن فائدة هذا العلم أجل فائدة وثمرته أجل ثمرة ونتيجته أشرف نتيجة فليكن هذا كله كافا عن سوء الظن وكافيا لك فيما وقع فيه القول وطال بين هؤلاء السادة الجمحاجة في العلم والفهم والبيان والنصح انتهت الحكاية فليتأمل من أنعم الله عليه بالعقل والعلم والإيمان وصانه عن تقليد هؤلاء وأمثالهم من أهل الحيرة والضلال ما في هذه المحاوراة وما انطوت عليه من اعترافهم بفاية علمهم ومستقر أقدامهم فيه وما حكموا به على أنفسهم من مقتضى حكمة الله فهم أن يسلمهم ثمرات علوم الناس وفوائدها وأن يكسوم لباس الخيبة وقهر الناس لهم وإذلالهم لإياهم وأن يجعل نصيب كل أحد من العلم والسعادة فوق نصيبهم وأن يجعل رزقهم من أبواب الكذب والظن والزرقي وهو أخبث مكاسب العالم ومكسب البغايا وأرباب المواخير خير من مكاسب هؤلاء لأنهم كسبوا بذنوب وشهوات وهؤلاء اكتسبوا ما اكتسبوه بالكذب على الله وادعاء ما يعلمون هم فيه كذب أنفسهم . . والعجب من شهادتهم على أنفسهم أن حكمة الله سبحانه اقتضت ذلك فيهم لتعاطيهم مشاركته في غيبه والاطلاع على أسرار مملكته وتمديهم طور العبودية التي هي سمتهم إلى طور الربوبية الذي لم يجعل لأحد سبيلا إليه فاقضت حكمة العزيز الحكيم إن عاملهم بتقيض قصودهم وعكس مراداتهم وجعل كل واحد فوقهم في كل ملة ورعى الناس باللسان العام والخاص لهم بأنهم أكذب الناس فإنهم هم الزنادقة الدهرية أعداء الرسل وسوس المال وأن طالعمهم على من حسن الظن بهم وتقييد بأحكامهم في حركاته وسكناته وتدييره شر طالع والملك والولاية المسوس بهم أذل ملك وأقله ومن له شيء من تجارب الأمم وأخبار الدول والوزراء وغيرهم فعنده من العلم بهذا ما ليس عند غيره ولهذا الملوك والخلفاء والوزراء الذين لهم قبول في العالم وصيت ولسان صدق هم أعداء هؤلاء الزنادقة كالمنصور والرشيد والمهدى وكخلفاء بني أمية والملكوك المؤيدين في الإسلام قديما وحديثا كانوا أشد الناس لإبعاد هؤلاء عن أبوابهم ولم تقم لهم سوق في عهدهم إلا عند أشباههم ونظرانهم من كل منافق مستتر بالإسلام أو جاهل مفرط

في الجهل أو ناقص العقل والدين وهؤلاء المذكورون في هذه المحاوره لما صحوا واخلأ بعضهم ببعض ولم يمكنهم أن يعتمدوا من التليس والكذب والزرق مع بعضهم بعضا يعتمدونه مع غيرهم تكلموا بما عندهم في ذلك من الاعتراف بالجهل وأن الأمر إنما هو حدس وظن ووزق وأن أحوال العالم العلوى أجل وأعظم من أن تدخل تحت معارفهم وتكال بقفز ان عقولهم وأن جهلهم بذلك يوجب ولا بد جهلهم بالأحكام وأنهم لا وثوق لهم بشئ مما فيه لجواز تشكل الفلك بشكل يقتضى بطلان جميع الأحكام وتشكله بشكل يكون بطلانها وصحتها بالنسبة إليه على السواء وليس لهم علم باتقاء هذا الشكل ولا بوقت حصوله فانه ليس نجاريا على قانون مضبوط ولا على حساب معروف ومع هذا فكيف ينبغي لعاقل الوثوق بشئ من علم أحكامهم وهذه شهادة فضلتهم وأتمتهم ولو أن خصومهم الذين لا يشاركونهم في صناعتهم قالوا هذا القول لم يكن مقبولا كقبوله منهم والحمد لله الذى أشهد أهل العلم والإيمان جهل هؤلاء وحيرتهم وضلالهم وكذبهم واقترتهم بشهادتهم على نفوسهم وعلى صناعتهم وإن استفاد كل ذى علم بعمله وكل ذى صناعة بصناعته أعظم من استفادتهم بعلمهم وأن أحدا منهم لا يمكنه أن يعيش إلا في كنف من لم يحيط من هذا العلم بشئ. وتحت ظل من هو أجهل الناس ومن العجب قولهم أن طالع أحد المسكين المتغالبين قد يكون مقتضيا أن لا يصيب منجمه في تلك الحرب وطالع المنجم يقتضى خطأه في ذلك الحكم وطالع خصمه ومنجمه باضد فليعجب ذو اللب من هذا الهديان وتهافته فاذا كان الطالع مقتضيا أن لا يصيب المنجم في تلك الحرب وقد أعطى الحساب والحكم حقه عند أرباب الفن بحيث يشهد كل واحد منهم أن الحكم ما حكم به أقلس هذا من أبين الدلائل على بطلان الوثوق بالطالع وأن الحكم به حكم بغير علم وحكم بما يجوز كذبه فإ في الوجود أعجب من هذا الطالع الصادق الكاذب المصيب المخطئ. وأعجب من هذا أن الطالع بعينه يكون قد حكم به لظفر عدو هذا عليه منجمه فوافق القضاء والقدر ذلك الطالع وذلك الحكم فيكون أحد المنجمين قد أصاب للملكة طالما وحكما والآخر قد أخطأ للملكة وقد خرجا بطالع واحد وأعجب من هذا كله تشكل الفلك بشكل وحصول طالع سعد فيه بانفاق ملاكم فيحدث معه من علو كفة من لا يعبون به ولا يعدونه وظهور أمرهم واستيلائهم على المملكة والرئاسة والعز والحياة ولهجمهم بدمكم وعيكم وإبداء جهلكم وزندقكم وإلحادكم محتاجون أن تنضروا إليهم وتغنصوا مجبلهم وترسوا بهم وتقولون لهم بأستكم ما تنطوى قلوبكم على خلافه بما لو أظهرتموه لكنتم حصائد سيوفهم كما صرتم حصائد ألسنتهم فأى سعد في هذا الطالع اعمرى أم أى خير فيه وليت شعري كيف لم يوجب لكم هذا الطالع بارقة من سعادة أو لانها من عز وقبول ولكن هذه حكمة رب

الطالع ومدبر الفلك وما حواه ومسخر الكواكب ومجرها على ما يشاء سبحانه أن جعلكم كالذمة بل أذل منهم تحت قهر عبيده وجعل سهام سعادتهم من كل خير وعلم ورئاسة وجاه أوفر من سهامكم وبيوت شرفهم في هذا العالم أعمر من بيوتكم بل خرب بيوتكم بأيديهم فلا ينعمر منها بيت إلا بالانضمام إليهم والانتباه إلى شريعتهم وملتهم وهذا شأن العزيز الحكيم في الكذابين عليه قال تعالى (إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا وكذلك نجزي المفترين) قال أبو قلابة هي لكل مفتر من هذه الأمة يوم القيامة وهذه المحاورة التي جرت بين أصحاب هذا المجمع هي غاية ما يمكن النجومى أن يقوله ولا يصل إلى ذلك المبرزون منهم ومع هذا فقد رأيت حاصلها ومضمونها ولعلمهم لو عدوا أن هذه الكلمات تعمد من جماداتهم وتتصل بأهل الإيمان لم ينطقوا منها ببنت شفة ويأبى الله إلا أن يفضح المفترى الكذاب وينطقه بما يبين باطله .

فصل

قال صاحب الرسالة ذكر جل من احتجاجهم والاحتجاج عليهم من أوكد ما يستدلون به على أن الكواكب تفعل في هذا العالم وألها دلالة على ما يحدث فيه أنهم امتحنوا عدة مواليد صححوا طولها وجماعة مسائل راعوها فوجدوا القضية في جميع ذلك صادقة فدلهم ذلك على أن الأصول التي عملوا عليها صحيحة فيقال لهم إذا كان ما تدعونه من هذا دليلا على صحة الأحكام فما الفضل بينكم وبين من قال الدليل على بطلان الأحكام أن امتحنوا مواليد صححنا طولها ومسائل تفقدنا أحوالها فوجدنا جميعها باطلا ولم يصح الحكم في شيء منها . . فان قالوا إنما يكون هذا لجواز الغلط على المنجم الذي عملها . . قيل لكم فما تشكرون من أن يكون صدق المنجم في حكمه بانفاق وتخمين كاخراج الزوج والفرد وصدق الحزر في الوزن والكيل والذرع والعدد وإذا كانت الدلالة على صحة مقالتكم صدقكم في بعض أحكامكم فالدلالة على بطلانها كذبكم في بعضها . . فان قالوا ليس ما قلناه بتخمين لانا إنما نحكمه على أصول موضوعة في كتب القدماء . . قيل لهم لسنا نشك في أنكم تتبعون ما في الكتب وتقلدون من تقدمكم وما يقع من الصدق فإنما يقع بحسب الانفاق والذي حصلتم عليه هو الحدس والتخمين بحسب ما في الكتب . . وما يستدل به من ينتسب إلى الإسلام منهم على تصحيح دلالة النجوم قوله تعالى (فنظر نظرة في النجوم فقال إنى سقيم) ولا حجة في هذا البتة لأن إبراهيم عليه الصلاة والسلام إنما قال هذا ليدفع به قومه عن نفسه ألا ترى أنه عز وجل قال بعد (فتولوا عنه مدبرين فراغ إلى آلهم فقال ألا تأكلون) فين تبارك وتعالى أنه إنما قال ذلك ليدفعهم به لما كان عزم عليه من أمر

الأصنام وليس يحتاج أحد إلى معرفة أصحح هو أم سقيم من النجوم لأن ذلك يوجد حساً ويعلم ضرورة ولا يحتاج فيه إلى استدلال وبحث . . . قلت قد احتج لهم بغير هذه الحجج فنذكرها ونبين بطلان استدلالهم بها وبين الباطل منها . . . قال أبو عبد الله الرازي اعلم أن المثبتين لهذا العلم احتجوا من كتاب الله بآيات . . . احداها الآيات الدالة على تعظيم هذه الكواكب فمنها قوله تعالى (فلا أقسم بالخنس الجوارى الكنس) وأكثر المفسرين على أن المراد هو الكواكب التي تسير راجمة تارة ومستقيمة أخرى ومنها قوله تعالى (فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لاقسم لو تعلمون عظيم) وقد صرح تعالى بتعظيم هذا القسم وذلك يدل على غاية جلاله مواقع النجوم ونهاية شرفها ومنها قوله تعالى (والسماء والطارق وما أدراك ما الطارق النجم الثاقب) قال ابن عباس الثاقب هو زحل لأنه يثقب بنوره سمك السموات السبع ومنها أنه تعالى بين إلهيته بكون هذه الكواكب تحت تديره وتسخيرها فقال (والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره إلا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين) . . . النوع الثانى الآيات الدالة على أن لها تأثيراً فى هذا العالم كقوله تعالى (فالمدبرات أمرا) وقوله (فاللغيمات أمراً) قال بعضهم المراد هذه الكواكب . . . النوع الثالث الآيات الدالة على أنه تعالى وضع حركات هذه الاجرام على وجه ينتفع بها فى مصالح هذا العالم فقال (هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب ما خلق الله ذلك إلا بالحق) وقال (تبارك الذى جعل فى السماء بروجاً وجعل فيها سراجا وقرانيا) . . . النوع الرابع انه تعالى حكى عن إبراهيم عليه السلام انه تمسك بعلوم النجوم فقال (فظنر نظرة فى النجوم فقال انى سقيم) . . . النوع الخامس انه قال (لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس واسكن أكثر الناس لا يعلمون) ولا يكون المراد من هذا كبر الجنة لأن كل أحد يعلم ذلك فوجب أن يكون المراد كبر القدر والشرف وقال تعالى (ويتفكرون فى خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا) ولا يجوز أن يكون المراد أنه تعالى خلقها ليستدل بتركيبها وتأليفها على وجود الصانع لأن هذا القدر حاصل فى تركيب البقعة والبعوضة وفى حصول الحياة فى بنية الحيوانات على وجود الصانع أقوى من دلالة تركيب الاجرام الفلكية على وجود الصانع لأن الحياة لا يقدر عليها أحد إلا الله أما تركيب الأجسام وتأليفها فقد يقدر على جنسه غير الله فلما كان هذا النوع من الحكمة حاصل فى غير الافلاك ثم انه تعالى خصها بهذا التشريف وهو قوله (ربنا ما خلقت هذا باطلا) علمنا أن له تعالى فى تخليقها أسراراً عالية وحسباً بالغة تنقصر عقول البشر عن إدراكها ويقرب من هذه الآية قوله تعالى (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار) ولا يمكن أن يكون المراد انه تعالى خلقها على وجه يمكن

الاستدلال بها على وجود الصانع الحكيم لأن كونها دالة على الافتقار إلى الصانع أمر ثابت لها لذاتها لأن كل متحيز فهو محدث وكل محدث فانه مفتقر إلى الفاعل فثبت أن دلالة المتحيزات على وجود الفاعل أمر ثابت لها لذواتها وأعيانها وما كان كذلك لم يكن سبب الفعل والعمل فلم يمكن حمل قوله (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا) على هذا الوجه فوجب حمله على الوجه الذي ذكرناه : النوع السادس روى ان عمر بن الخيام كان يقرأ كتاب المجسطى على استاذة فدخل عليهم واحد من أجلاف المتفهمة فقال لهم ماذا تقرأون فقال عمر بن الخيام نحن في تفسير آية من كتاب الله (أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج) فنحن ننظر كيف خلق السماء وكيف بناها وكيف صانها عن الفروج : النوع السابع ان ابراهيم عليه السلام لما استدلى على اثبات الصانع تعالى بقوله (ربى الذى يحيى ويميت) قال له نمرود أتدعى انه يحيى ويميت بواسطة الطبائع والعناصر أو لا بواسطة هذه الأشياء فان ادعيت الأول فلذلك مما لا تجده البتة لأن كل ما يحدث فى هذا العالم فانما يحدث بواسطة أحوال العناصر الأربعة والحركات الفلكية وإذا ادعيت الثانى فمثل هذا الإحياء والإماتة حاصل منى ومن كل أحد فان الرجل قد يكون سببا لحادث الولد لكن بواسطة تزيج الطبائع وتحريك الاجرام الفلكية ولذلك قد نمت بهذه الوسائط وهذا هو المراد من قوله تعالى حكاية عن الخصم أنا أحى وأميت ثم ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام أجاب عن هذا السؤال بقوله فان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب يعنى هب أنه سبحانه انما يحدث حوادث هذا العالم بواسطة الحركات الفلكية لكنه تعالى هو المبدىء للحركات الفلكية لأن تلك الحركات لا بد لها من سبب ولا سبب لها سوى قدرة الله تعالى فثبت أن حوادث هذا العالم وان سلنا أنها انما حصلت بواسطة الحركات الفلكية لكنه لما كان المدبر لتلك الحركات الفلكية هو الله تعالى كان السبب منه بخلاف الواحد منا فاننا وان قدرنا على الإحياء والإماتة بواسطة الطبائع وحركات الأفلاك إلا أن حركات الأفلاك ليست منا بدليل أنا لا نقدر على على تحريكها على خلاف التحريك الإلهى وظهر الفرق وهذا هو المراد من قول ابراهيم عليه الصلاة والسلام فان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب يعنى هب أن هذه الحوادث فى هذا العالم حصلت بحركة الشمس من المشرق إلا أن هذه الحركات من الله لأن كل جسم متحرك فلا بد له من محرك وذلك المحرك لست أنت ولا أنا فلم لانحركها من المغرب فثبت أن اعتماد ابراهيم الخليل عليه السلام فى معرفة ثبوت الصانع على الدلائل الفلكية وانه ما نازع الخصم فى كون هذه الحوادث الساقية مرتبطة بالحركات الفلكية واعلم انك إذا عرفت نهج السلام فى هذا الباب علمت أن القرآن مملوء من تعظيم الاجرام الفلكية وتشريف الكرات الكوكبية : وأما الأخبار فكثيرة منها ما روى عن النبي صلى

الله عليه وسلم انه نهى عند قضاء الحاجة عن استقبال الشمس والقمر واستدراهما ومنها أنه لما مات ولده ابراهيم انكسفت الشمس ثم إن الناس قالوا انما انكسفت لموت ابراهيم فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة ومنها ما روى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ذكر القدر فأمسكوا وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا وإذا ذكر النجوم فأمسكوا ومن الناس من يروي أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تسافروا والقمر في القرب ومنهم من يروي ذلك عن علي رضي الله عنه وان كان المحدثون لا يقبلونه . . وأما الآثار فكثيرة منها أن رجلا أتاه فقال له اني أريد الخروج في تجارة وكان ذلك في حاق الشهر فقال تريد أن يحق الله تجارتك استقبال هلال الشهر بالخروج وعن عكرمة أن يهوديا منجما قال له ابن عباس ويحك تخبر الناس بما لا تدرى فقال اليهودي ان لك ابنا وهو في المكتب ويحى غدا محمومًا ويموت في اليوم العاشر منه قال ابن العباس ومتى تموت أنت قال في رأس السنة ثم قال لابن عباس قال لا تموت أنت حتى تعنى ثم جاء ابن عباس وهو محموم ومات في العاشر ومات اليهودي في رأس السنة ولم يمض ابن عباس رضي الله عنه حتى ذهب بصره وعن الشعبي رضي الله عنه قال قال أبو الدرداء والله لقد فارقنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركنا ولا طائر يطير بجناحيه إلا ونحن ندعى فيه علما وليست الكواكب موكلة بالفساد والصلاح وإمكن فيها دليل بعض الحوادث عرف ذلك بالتجربة وجاء في الآثار أن أول من أعطى هذا العلم آدم وذلك أنه عاش حتى أدرك من ذريته أربعين ألف أهل البيت وتفرقوا عنه في الأرض وكان يغم لحفاء خبرهم عليه فأكرمه الله تعالى بهذا العلم وكان إذا أراد أن يعرف حال أحدهم حسب له بهذا الحساب فيقف على حاله وعن ميمون بن مهران أنه قال إياكم والتكذيب بالنجوم فإنه علم من علم النبوة عنه أيضا قال ثلاث ارفضوهن لا تنازعوا أهل القدر ولا تذكروا أصحاب نبيكم إلا بخير وإياكم والتكذيب بالنجوم فإنه من علم النبوة وروى أن الشافعي كان عالما بالنجوم وجاء لبعض جيرانه ولد خفيكم له الشافعي أن هذا الولد ينبغي أن يكون على المعضو الفلاني منه خال صفته كذا وكذا فوجد الأمر كما قال وأيضا أنه تعالى حكى عن فرعون أنه كان يذبح أبناء بني إسرائيل ويستحي نساءهم والمفسرون قالوا إن ذلك إنما كان لأن المنجمين أخبروه بأنه سيحى ولد من بني إسرائيل ويكون هلاكه على يده وهذه الرواية ذكرها محمد بن اسحاق وغيره وهذا يدل على اعتراف الناس قديما وحديثا بعلم النجوم . . وأما المعقول فهو أن هذا علم ماخلة عنه ملة من الملل ولأمة من الأمم ولا يعرف تاريخ من التواريخ القديمة والحديثة إلا لو كان أهل ذلك الزمان مشتغلين بهذا العلم ومعملين عليه

في معرفة المصالح ولو كان هذا العلم فاسدا بالسكينة لاستحالة أطباق أهل المشرق والمغرب من أول بناء العالم إلى آخره عليه . . وقال بطليموس في بعض كتبه بعض الناس يعيرون هذا العلم وذلك العيب إنما حصل من وجوه . . الأول عجزهم عن معرفة حقيقة موضع الكواكب بدقتها ومراتبها وذلك أن الآلات الرصدية لا تنفق عن مساحات لا يفي بضبطها الحس لأجل قلة الآلات الرصدية لسكنها وإن قلت هذه الآلات لإلتانها في الأجرام الفلكية كثيرة فإذا تباعدت الأرصاد حصل بسبب تلك المساحات تفاوت عظيم في مواضع الكواكب . . الثاني أن هذا العلم علم مبني على معرفة الدلائل الفلكية وتلك الدلائل لا تحصل إلا بتمزيجات أحوال الكواكب وهي كثيرة جدا ثم أنها مع كثرتها قد تكون متعارضة ولا بد فيها من الترجيح وحينئذ يصعب على أكثر الأفهام الإحاطة بتلك التزيجات الكثيرة وبعد الإحاطة بها فإنه يصعب الترجيحات الجيدة فلهذا السبب لا يتفق من يحيط بهذا العلم كما ينبغي إلا الفرد بعد الفرد ثم أن الجهال يظهرون من أنفسهم كونهم عارفين بهذا العلم فإذا حكموا وأخطوا ظن الناس أن ذلك بسبب أن هذا العلم ضعيف . . الثالث أن هذا العلم لا يفي بإدراك الجزئيات على وجه الفصيل الباهر فن حكم على هذا الوجه فقد يقع في الخطأ فلهذه الأسباب الثلاثة توجهت المطاعن إلى هذا العلم وحكى أن الأكارسة كان إذا أراد أحدهم طلب الولد أمر بإحضار المنجم ثم كان ذلك الملك يخلو بامرأته فساعة ما يقع الماء في الرحم يأمر خادما على الباب بضرب طستا يكون في يده فإذا سمع المنجم طنين الطست أخذ الطالع وحكم عليه حتى يخبر بعدد الساعات التي يمكث في بطن أمه ثم أنه كان يأخذ الطالع أيضا عند الولادة مرة أخرى ويحكم فلاجرم كانت أحكامهم كاملة قوية لأن الطالع الحقيقي هو طالع مسقط النطفة فإن حدوث الولد إنما يكون في ذلك الوقت فأما طالع الولادة فهو طالع مستعار لأن الولد لا يحدث في ذلك الوقت وإنما ينتقل من مكان إلى مكان آخر وروى أن في عهد أردشير بن بابك أنه قال في العهد الذي كتبه لولده لولا اليقين بالبور الذي على رأس ألف سنة لكنت أكتب لكم كتابا إن تمسكتم به لن تضلوا أبدا وعنى بالبور ما أخبره المنجمون من أنه يزول ملككم عند رأس ألف سنة من ملك كستاس و المراد منه زوال دوائهم وظهور دولة الإسلام وروى أنه دخل المفضل ابن سهل على المأمون في اليوم الذي قتل فيه وأخبره أنه يقتل في هذا اليوم بين الماء والنار وأنكر المأمون ذلك عليه وقوى قلبه ثم اتفق أنه دخل الحمام فقتل في الحمام وكان الأمر كما أخبر ثم قال واعلم أن التجارب في هذا الباب كثيرة وفيما ذكرناه كفاية . . قلت فهذا أقصى ما قرره الرازي كلام هؤلاء ومدتهم ولقد نثر الكنانة ونفض الجعبة واستفرغ الوسع وبذل الجهد وروح وبهرج وقمع وفرقع وجمع جمع ولا ترى طحنا وجمع بين ما يعلم بالاضطرار أنه كذب على

رسول الله ﷺ وعلى أصحابه وبين ما يعلم بالاضطرار أنه خطأ في تأويل كلام الله ومعرفة مراده ولا يروج ما ذكره إلا على مفرط في الجهل بدين الرسل وما جلقوا به أو مقلد لأهل الباطل والحال من المنجمين وأقاربهم فإن جمع بين الأمرين شرب كلامه شرباً ونحن بحمد الله ومعونته وتأيدته نبين بطلان استدلاله واحتجاجه فقول أما الاستدلال بقوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس فإن أكثر المفسرين على أن المراد هو الكواكب التي تسير راجمة تارة ومستقيمة أخرى وهذا القول قد قاله جماعة من المفسرين وإنما الكواكب الخمسة زحل وعطارد والمشتري والمريخ والزهرة وروى عن علي واختاره ابن مقاتل وابن قتيبة قالوا وسماها خنسا لأنها في سيرها تتقدم إلى جهة المشرق ثم تخنس أي تتأخر وكنوسها إستنارها في مغربها كما تكنس الأطباء وتفر من الوحوش إلى أن تأوى إلى كناسها وهي أكنستها وتسمى هذه الكواكب المتحيرة لأنها تسير مستقيمة وتسير راجمة وقيل كنوسها بالنسبة إلى الناظر وهو استنارها تحت شعاع الشمس وقيل هي النجوم كلها وهو اختيار ابن عبيدة وقال الحسن وقادة وعلى هذا القول فيكون باعتبار أحوالها الثلاثة من طلوعها وغروبها وما بينهما فهي خنس عند أول الطلوع لأن النجم منها يرى كأنه يبدو ويخنس وتكنس عند غروبها تشبهاً بالأطباء التي تأوى إلى كناسها وهي جوار ما بين طلوعها وغروبها خنس عند الطلوع جوار بعده كنس عند الغروب وهذا كله بالنسبة إلى أفق كل بلد تكون لها فيه الأحوال الثلاثة وقال عبد الله بن مسعود هي بقر الوحش وهي رواية عن ابن عباس واختاره سعيد بن جبير وقيل وهو أضعف الأقوال الملائكة حكاه المروزي في تفسيره فإن كان المراد بعض هذه الأقوال غير ما حكاه الرازي فلا حجة له وإن كان المراد ما حكاه فغايبه أن يكون الله سبحانه وتعالى قد أقسم بها كما أقسم بالليل والنهار والضحى والوالد والفجر وليال عشر والشفع والوتر والسماء والأرض واليوم الموعود وشاهد ومشهود والنفس والمرسلات والعاصفات والناشرات والفارقات والنازعات والناشطات والسابحات والسابقات وما نبصره وما لا نبصره من كل غائب عنا وحاضر بما فيه التنبيه على كمال ربوبيته وعزته وحكمته وقدرته وتديبه وتنوع مخلوقاته الدالة عليه المرشدة إليه بما تضمنته من عجائب الصنعة وبديع الخلقه وتشهد لفاطرها وبارئها بأنه الواحد الأحد الذي لا شريك له وأنه السكامل في علمه وقدرته ومشيتته وحكمته وربوبيته وملكوته وأنها مسخرة مذلة متقادة لأمره مطيعة لمراده منها ففي الإقسام بها تعظيم لخالقها تبارك وتعالى وتزيه له عما نسب إليه أعداؤه الجاحدون المعطلون لربوبيته وقدرته ومشيتته ووحدانيته وإن من هذه عبيده وبما ليك وخلقه وصنعه وإبداعه فكيف تجحد ربوبيته وإلهيته وكيف تنسك صفات كاله ونعوت جلاله وكيف يسوخ لذى حس سليم وفطرة

مستقيمة تعطيها عن صانعها أو تعطيل صانعها عن نعوت جلاله وأوصاف كماله وعن أفعاله فأقسامه بها أكبر دليل على فساد قول نوعي المعطلة والمشركين الذين جعلوها آلهة تعبد مع دلائل الخسوف والعبودية والتسخير والافتقار عليها وأنها أدلة على بارئها وفاطرها وعلى وحدانيته وأنه لا تنبغي الربوبية والإلهية لها بوجه ما بل لا تنبغي إلا لمن فطرها وبرأها كما قال القائل :

تأمل سطور الكائنات فإنها إلى الملك الأعلى إليك رسائل
وقد خطت فيها لو تأملت خطها أكل شيء ما خلا الله باطل

وقال آخر :

فوا عجباً كيف يعصى الإله أم كيف يجحده جاحد
والله في كل تحريكه وتسكينه أبداً شاهد
وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

فلم يكن إقسامه بها سبحانه مقررأ بذلك علم الأحكام النجومية كما يقوله الكاذبون المفترون بل مقررأ بحال ربوبيته ووحدانيته وتفرد بالخلق والابداع وكال حكمته وعلمه وعظمته وهذا نظير لإخباره سبحانه عن خلقها وعن حكمة خالقها بقوله (الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلن ينزل الأمر بينهن لتعلموا أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً) وقوله (وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون) وقوله (ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهم إن كنتم إياه تعبدون) وقوله (إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض ثم استوى على العرش يعنى الليل النهار يطلبه حثيثاً والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين) وقوله (وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون) وهؤلاء المشركون يعظمون الشمس والقمر والكواكب تعظيماً يسجدون لها ويتدللون لها ويسبحونها تسابيح معروفة في كتبهم ودعوات لا ينبغي أن يدعى بها إلا خالقها وفاطرها وحده . . . ويقول بعضهم في كتاب مصحف الشمس مصحف القمر مصحف زحل مصحف عطارد وبعضهم يقول تسبيحة الشمس تسبيحة القمر تسبيحة عطارد تسبيحة زحل ولا يتحاشى من ذلك وبعضهم يقول دعوة الشمس دعوة القمر دعوة عطارد دعوة زحل وبعضهم يقول هيكل الشمس والقمر وعطارد وأصله أن الهيكل هو البيت المبنى للعبادة وكان الصابئون يبنون أسكل كوكب من هذه الكواكب هيكلًا ويصورون فيه ذلك الكوكب ويتخذونه لعبادته وتعظيمه ودعائه ويرغمون أن روحانية ذلك الكوكب تنزل عليهم فتخططهم وتفضى حوائجهم وشاهدوا

ذلك منها وعائنه وتلك الروحانية هي الشياطين نزلت عليهم وخاطبتهم وقضت حوائجهم ثم لما رام هذا الفعل من تستر منهم بالإسلام ولم يتمكن أن يبني لها بيوتا يعبدها فيه كتب لها دعوات وتسبيحات وأذكاراً سماها هياكل ثم من اشتد تستره وخوفه أخرجها في قالب حروف وكلمات لا تفهم لثلا يبادر انكارها وردها ومن لم يخف منهم صرح بتلك الدعوات والتسيحات والاذكار بلسان من يخاطبه بالفارسية والعربية وغيرها فلما أنكر عليه أهل الإيمان قال إنما ذكرت هذا معرفة لهذا العلم وإحاطة به لا اعتقاداً له ولا ترغيباً فيه وقد وصف ذلك العلم وقرره أتم تقرير وحمله هدية إلى ملكة فأنا به عليه جملة من الذهب يقال انه ألف دينار وصار ذلك الكتاب إماماً لأهل هذا الفن اليه يلجئون وعليه يعولون وبه يحتجون ويقولون شهرة مصنفه وجلاله وعلمه وفضله لا تنكر ولا تتجدد وفي هذا الكتاب من مخاطبة الشمس والقمر والكواكب بالخطاب الذي لا يليق إلا بالله عز وجل ولا ينبغي لأحد سواه ومن الخضوع والذل والعبادة التي لم يكن عباد الأصنام يلبغونها من آلهتهم فبالله أنجعل قوله تعالى (فلا أقسم بالخنس الجوارى الكفنى) دليلاً على هذا ومقدمة له في أول الكتاب فان كان الإقسام بها دليلاً على تأثيراتها في العالم كما يقولون فينبغي أن يكون سائر ما أقسم به كذلك وان لم يكن القسم دليلاً بطل الاستدلال به وأما قوله تعالى (فلا أقسم بمواقع النجوم) ففيها قولان . . أحدهما أنها النجوم المعروفة وعلى هذا ففي مواقعها أقوال أحدها انه انكسارها وانتشارها يوم القيامة وهذا قول الحسن والمنجمون يكذبون بهذا ولا يقرون به . . والثاني مواقعها منازلها قاله عطاء وقتادة . . والثالث انه مغاربا . . والرابع انه مواقعها عند طلوعها وغروبها حكاه ابن عطية عن مجاهد وأبي عبيدة . . والخامس أن مواقعها مواضعها من السماء وهذا الذي حكاه ابن الجوزى عن قتادة حكاه ابن عطية عنه فيحتمل أن يكونا واحداً وأن يكونا قولين . . السادس أن مواقعها انقضاها أثر العفريت وقت الرجوم حكاه ابن عطية أيضاً ولم يذكر أبو الفرج ابن الجوزى سوى الثلاثة الأول . . والقول الثاني أن مواقع النجوم هي منازل القرآن ونجومه التي نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم في مدة ثلاث وعشرين سنة قال ابن عطية ويؤيد هذا القول عود الضمير على القرآن في قوله (انه لقرآن كريم في كتاب مكنون) وذلك أن ذكره لم يتقدم الا على هذا التأويل ومن لا يتأول هذا التأويل يقول إن الضمير يعود على القرآن وان لم يتقدم ذكره لشهرة الأمر ووضوح المعنى كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب وكل من عليها فان وغير ذلك قلت ويؤيد القول الأول انه أعاد الضمير بلفظ الإفراد والتذكير ومواقع النجوم جميع فلو كان الضمير عائداً عليها لقال انها لقرآن كريم الا أن يقال مواقع النجوم دل على القرآن فأعاد الضمير

عليه لأن مفسر الضمير يكتفى فيه بذلك وهو من أنواع البلاغة والإيجاز فان كان المراد من القسم نجوم القرآن بطل استدلاله بالآية وان كان المراد الكواكب وهو قول الأكثرين فلما فيها من الآيات الدالة على ربوبية الله تعالى وانفراده بالخلق والابداع فانه لا ينبغي أن تكون الإلهية إلا له وحده كما انه وحده المنفرد بخلقها وابداعها وما تضمنته من الآيات والعجائب فالإقسام بها أوضح دليل على تكذيب المشركين والمنجمين والدهرية ونوعى المعطلة كما تقدم وكذلك قوله والنجم الثاقب على أن فيه قولين آخرين غير القول الذي ذكره . . أحدهما انه الثريا وهذا قول ابن زيد حكاه عنه أبو الفرج بن الجوزى وعنه رواية ثانية انه زحل - حكاهما عنه ابن عطية . . والثاني انه الجدى حكاه ابن عطية عن ابن عباس وقول آخر حكاه أبو الفرج بن الجوزى عن علي بن أحمد النيسابورى أنه جنس النجوم وأما قوله تعالى (فالمدبرات أمراً) فلم يقل أحد من الصحابة ولا التابعين ولا العلماء بالتفسير انها النجوم وهذه الروايات عنهم فقال ابن عباس هي الملائكة قال عطاء وكلت بأمر عرفت ان الله العمل بها وقال عبد الرحمن بن سابط يدبر أمور الدنيا أربعة جبريل وهو موكل بالوحي والجنود وميكائيل وهو موكل بالقطر والنبات وملك الموت وهو موكل بقبض الأنفس واسرافيل وهو ينزل بالأمر عليهم وقيل جبريل للوحي واسرافيل للصور وقال ابن قتيبة فالمدبرات أمراً الملائكة تنزل بالحلال والحرام ولم يذكر المتوسعون في نقل أقوال المفسرين كابن الجوزى والماوردي وابن عطية غير الملائكة حتى قال ابن عطية ولا أحفظ خلافاً انها الملائكة هذا مع توسعه في النقل وزيادته فيه على أبي الفرج وغيره حتى انه ليمتدح بأقوال لا يحكيها غيره فتفسير المدبرات بالنجوم كذب على الله وعلى المفسرين وكذلك المقسمات أمراً لم يقل أحد من أهل التفسير العالمين به انها النجوم بل قالوا هي الملائكة التي تقسم أمر الملكوت باذن ربها من الأرزاق والأجال والخلق في الأرحام وأمر الرياح والجبال قال ابن عطية لأن كل هذا إنما هو بملائكة تخدمه فالآية تتضمن جميع الملائكة لانهم كلهم في أمور مختلفة قال أبو الطيفيل عامر بن واثلة كان على بن ابي طالب علم المنبر فقال لا تسألون عن آية من كتاب الله وسنة ماضية إلا قلت لكم فقام إليه ابن الكواه فسأله عن الذاريات ذرواً فالخلائق وقرأ فالجاريات يسراً فالمقسمات أمراً فقال الذاريات الرياح والحاملات السحاب والجاريات السفن والمقسمات الملائكة ثم قال سل سؤال تعلم ولا تسأل سؤال تعنت وكذلك قال أبو الفرج ولم يذكر فيه خلافاً في المقسمات أمراً يعني الملائكة تقسم الأمور على ما أمر الله به قال ابن السائب المقسمات أربعة جبريل وهو صاحب الوحي والغلظة يعنى العقوبة على أعداء الرسل وميكائيل وهو صاحب الرزق والرحمة وإسرافيل وهو صاحب الصور واللوح وعزرائيل وهو قابض الأرواح فتفسير الآية (١٣ - مفتاح ٢)

بأنها النجوم تفسير المنجمين ومن سلك سبيلهم وأما وصفه تعالى بهض الأيام بأنها أيام نحس كقوله (فأرسلنا عليهم ريحا صرصراً في أيام نحسات) فلا ريب أن الأيام التي أوقع الله سبحانه فيها العقوبة بأعدائه وأعداء رسله كانت أياماً نحسات عليهم لأن النحس أصابهم فيها وإن كانت أيام خير لا ولياته المؤمنين فهي نحس على المكذبين سعد للؤمنين وهذا كيوم القيامة فإنه عسير على الكافرين يوم نحس لهم يسير على المؤمنين يوم سعد لهم قال مجاهد أيام نحسات مشائم وقال الضحاك معناه شديد أى شديد البرد حتى كان البرد عذاباً لهم قال أبو علي وأنشد الأصمعي في النحس بمعنى البرد .

كان سلاقة عرضت بنحس يحيل شفيفها الماء الزلالا
وقال ابن عباس نحسات متتابعات وكذلك قوله (إنا أرسلنا عليهم ريحا صرصراً في يوم نحس مستمر) وكان اليوم نحسا عليهم لإرسال العذاب عليهم أى لا يقلع عنهم كما تقلع مصائب الدنيا عن أهلها بل هذا النحس دائم على هؤلاء المكذبين للرسول ومستمر صفة للنحس لا لليوم ومن ظن أنه صفة لليوم وأنه كان يوم الأربعاء آخر الشهر وأن هذا اليوم نحس أبداً فقد غلط واخطأ فهم القرآن فإن اليوم المذكور بحسب ما يقع فيه وكلمة من نعمه على أوليائه في هذا اليوم وإن كان له فيه بلايا ونقم على أعدائه كما يقع ذلك في غيره من الأيام فسعود الأيام ونحوسها إنما هو بسعود الأعمال وموافقها لمرضاة الرب ونحوس الأعمال مخالفتها لما جاءت به الرسل واليوم الواحد يكون يوم سعد لطائفة ونحس لطائفة كما كان يوم بدر يوم سعد للؤمنين ويوم نحس على الكافرين فالللكوكب والطارح والقرانات وهذا السعد والنحس وكيف يستنبط علم أحكام النجوم من ذلك ولو كان المؤثر في هذا النحس هو نفس الكوكب والطارح لكان نحساً على العالم فأما أن يقتضى الكوكب كونه نحساً لطائفة سعداً لطائفة فهذا هو المحال .

فصل

وأما الاستدلال بالآيات الدالة على أن الله سبحانه وضع حركات هذه الأجرام على وجه ينتفع بها في مصالح هذا العالم بقوله (هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نوراً وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب ما خلق ذلك إلا بالحق) وقوله تعالى (تبارك الذى جعل فى السماء بروجا وجعل فيها سراجاً وقزاً منيراً) الآية فمن أطرف الاستدلال فأين فى هذه الآيات ما يدل على ما يدعيه المنجمون من كذبهم وبهتانهم واقترانهم ولو كان الأمر كما يدعيه هؤلاء الكذابين لكانت الدلالة والعبارة فيه أعظم من مجرد الضياء والنور والحساب ولكن الأيقى ذكر ما تقتضيه من السعد والنحس وتعطيه من السعادة والشقاوة وتهبه من

الاعمار والارزاق والآجال والصنائع والعلوم والمعارف والصور الحيوانية والنباتية والمعدنية وسائر ما في هذا العالم من الخير والشر وأما قوله (تبارك الذى جعل فى السماء بروجاً وجعل فيها سرجاً وقمرًا منيرًا) فهو تعظيم وثناء منه تعالى على نفسه يجعل هذه البروج والشمس والقمر فى السماء وقد اختلف فى البروج المذكورة فى هذه الآية فأكثر السلف على أنها القصور أو الكواكب العظام . . قال ابن المنذر فى تفسيره حدثنا موسى حدثنا شجاع حدثنا ابن إدريس عن أبيه عن عطية جعل فى السماء بروجاً قال قصورا فيها حرس . . حدثنا موسى حدثنا أبو بكر حدثنا أبو معاوية ووكيعة عن اسماعيل عن يحيى بن رافع قال قصورا فى السماء . . حدثنا موسى حدثنا أبو بكر حدثنا وكيع عن سفيان عن ابن أبي نعيم عن مجاهد قال النجوم يعنى بروجاً وكذلك قال عكرمة . . حدثنا أبو أحمد حدثنا يعلى حدثنا إسماعيل عن أبي صالح تبارك الذى جعل فى السماء بروجاً قال النجوم الكبار وهذا موافق لمعنى اللفظة فى اللغة فإن العرب تسمى البناء المرتفع بروجاً قال تعالى (أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة) . . وقال الأخطل :

كأنها . برج روى يشيده بأن بمحض وآجر وأحجار

قال الاعمش كان أصحاب عبد الله يقرؤنها (تبارك الذى جعل فى السماء قصورا) وأما المتأخرون من المفسرين فكثير منهم يذهب إلى أنها البروج الإثني عشر التى تنقسم عليها المنازل كل برج منزلتان وثلاث وهذه المنازل الثمانية والعشرون يبدو منها للناظر أربعة عشر منزلا أبداً ويخفى منها أربعة عشر منزلا كما أن البروج يظهر منها أبداً ستة ويخفى ستة والعرب تسمى أربعة عشر منزلا منها شامية وأربعة عشر يمانية فأول الشامية السرطان وآخرها السماء الأعزل وأول اليمانية الغفر وآخرها الرشا إذا طلعت منها . نزل من المشرق غاب رقبته من المغرب وهو الخامس عشر وبها تنقسم فصول السنة الأربعة فلربيع منها الحمل والثور والجوزاء ومنازلها الشرطين والبطين والثريا والدبران والهقمة والهنعة والذراع وللصيف منها السرطان والأسد والسنبلة ومنازلها النثرة والطرف والجهبة والزبرة والصرقة والعواء والسمك وللخريف منها الميزان والمقرب والقوس ومنازلها الغفر والزبان والاكليل والقلب والشولة والنعام والبلدة وللشتاء منها الجدى والدلو والحوت ومنازلها سعد الذابح وسعد بلع وسعد السعود وسعد الأخبية والفرع المقدم ويسمى الأول والفرع المؤخر ويسمى الثانى والرشا كما كان نزول القمر فى هذه المنازل معلوماً بالعيان والمشاهدة ونزول الشمس فيها إنما هو بالحساب لا بالرؤية قال تعالى (هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل) وقال تعالى (والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم . والقمر قدرناه

منازل حتى عاد كالعرجون القديم) فخص القمر بذكر تقدير المنازل دون الشمس وإن كانت مقدرة المنازل لظهور ذلك للحس في القمر وظهور تفاوت نوره بالزيادة والنقصان في كل منزل منزل ولذلك كان الحساب القمري أشهر وأعرف عند الأمم وأبعد من الغلط وأصح للضبط من الحساب الشمسي ويشترك فيه الناس دون الحساب الشمسي ولهذا قال تعالى في القمر (وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب) ولم يقل ذلك في الشمس ولهذا كانت أشهر الحج والصوم والأعياد ومواسم الإسلام إنما هي على حساب القمر وسيره ونزواه في منازل لا على حساب الشمس وسيرها حكمة من الله ورحمة وحفظاً لدينه لا لاشتراك الناس في هذا الحساب وتعذر الغلط والخطأ فيه فلا يدخل في الدين من الاختلاف والتخليط ما دخل في دين أهل الكتاب فهذا الذي أخبرنا تعالى به من شأن المنازل وسير القمر فيها وجعل الشمس سراجاً وضياء يبصر به الحيوان ولولا ذلك لم يبصر الحيوان فأين هذا مما يدعيه الكذابون من علم الأحكام التي كتبها أضعاف صدقها .

فصل

وأما ما ذكره عن إبراهيم خليل الرحمن أنه تمسك بعلم النجوم حين قال إني سقيم فنكذب والافتراء على خليل الرحمن عليه السلام فإنه ليس في الآية أكثر من أنه نظر نظرة في النجوم ثم قال لهم إني سقيم فنظن من هذا أن علم أحكام النجوم من علم الأنبياء وأنهم كانوا يراعونه ويعانونه فقد كذب على الأنبياء ونسبهم إلى ما لا يليق وهو من جنس من نسبهم إلى الكهانة والسحر وزعم أن تلقبهم الغيب من جنس تلقى غيرهم وإن كانوا فوقهم في ذلك السجال نفوسهم وقوة استعدادها وقبولها أميضة العلويات عليها وهؤلاء لم يعرفوا الأنبياء ولا آمنوا بهم وإنما هم عندهم بمنزلة أصحاب الرياضات الذين خصوا بقوة الإدراك وزكاة النفوس وزكاة الأخلاق ونصبوا أنفسهم لإصلاح الناس وضبط أمورهم ولا ريب أن هؤلاء أبعد الخلق عن الأنبياء وأتباعهم ومعرفتهم ومعرفة مرسلهم وما أرسلهم به هؤلاء في شأن الرسل في شأن آخر بل هم ضدهم في علومهم وأعمالهم وهديمهم وإرادتهم وطرائقهم ومعادهم وفي شأنهم كله ولهذا نجد أتباع هؤلاء ضد أتباع الرسل في العلوم والأعمال والهدى والإرادات ومتى بعث الله رسولا يعانى التنجيم والخرافات والطلسمات والأوقاف والتدخين والبخورات ومعرفة القرانات والحكم على الكواكب بالسعود والنحوس والحرارة والبرودة والذكورة والأنوثة وهل هذه إلا صنائع المشركين وعلومهم وهل بعث الرسل إلا بالإنكار على هؤلاء ومحققهم ومحق علومهم وأعمالهم من الأرض وهل للرسل أعداء بالذات إلا هؤلاء ومن سلك سبيلهم وهذا معلوم بالاضطرار لكل من آمن بالرسول صلوات

الله وسلامه عليهم وصدقهم فيما جاؤا به وعرف مسمى رسول الله وعرف مرسله وهل كان لإبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام عدو مثل هؤلاء المنجمين الصابئين وحر إن كانت دار ملكتهم والخليل أعدى عدو لهم وهم المشركون حقا والأصنام التي كانوا يعبدونها كانت صوراً وتمائيل للكواكب وكانوا يتخذون لها هياكل وهي بيوت العبادات لكل كوكب منها هيكل فيه أصنام تناسبه فكانت عبادتهم للأصنام وتعظيمهم لها تعظيماً منهم للكواكب التي وضعوا الأصنام عليها وعبادة لها وهذا أقوى السببين في الشرك الواقع في العالم وهو الشرك بالنجوم وتعظيمها واعتقاد أنها أحياء ناطقة ولها روحانيات تنزل على عابديها ومخاطبيها فصوروا لها الصور الأرضية ثم جعلوا عبادتها وتعظيمها ذريعة إلى عبادة تلك الكواكب واستزال روحانياتها وكانت الشياطين تنزل عليهم ومخاطبهم وتكلمهم وترهم من المعائب ما يدعومهم إلى بذل نفوسهم وأولادهم وأموالهم لتلك الأصنام والتقرب إليها وكان مبدأ هذا الشرك تعظيم الكواكب وظن السعود والنحوس وحصول الخير والشر في العالم منها وهذا هو شرك خواص المشركين وأرباب النظر منهم وهو شرك قوم إبراهيم عليه الصلاة والسلام . . والسبب الثاني عبادة القبور والإشراك بالأموات وهو شرك قوم نوح عليه الصلاة والسلام وهو أول شرك طرق العالم وقتنه أعم وأهل الإبتلاء به أكثر وهم جمهور أهل الإشراك وكثيراً ما يجتمع السببان في حق المشرك يكون مقابرياً نجومياً قال تعالى عن قوم نوح (وقالوا لا تدرن آلهتكم ولا تدرن ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا) . . قال البخاري في صحيحه قال ابن عباس كان هؤلاء رجلاً صالحين من قوم نوح فلما هلكوا أوحى الشياطين إلى قومهم أن انصبوا على مجالسهم التي كانوا يجلسون عليها أنصاباً وسموها بأسمائهم ففعلوا فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك ونسخ العلم عبت ولهذا لعن النبي ﷺ الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ونهى عن الصلاة إلى القبور وقال اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد وقال اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وقال إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاك عن ذلك وأخبر أن هؤلاء شرار الخلق عند الله يوم القيامة وهؤلاء هم أعداء نوح كما أن المشركين بالنجوم أعداء إبراهيم فنوح عاداه المشركون بالقبور وإبراهيم عاداه المشركون بالنجوم والطائفتان صوروا الأصنام على صور معبوديهم ثم عبدوها وإنما بعثت الرسل بمحق الشرك من الأرض ومحق أهله وقطع أسبابه وهدم بيوته ومحاربة أهله فكيف يظن بإمام الحنفاء وشيخ الأنبياء و خليل رب الأرض والسماء أنه كان يتعاطى علم النجوم ويأخذ منه أحكام الحوادث سبحانه هذا بهتان عظيم وإنما كانت النظرة التي نظرها

في علم النجوم من معاريض الأفعال كما كان قوله فعله كبيرهم هذا وقوله إني سقيم وقوله عن أمر أنه سارة هذه أختي من معاريض المقال ليتوصل بها إلى غرضه من كسر الأصنام كما توصل بتعريضه بقوله هذه أختي إلى خلاصها من يد الفاجر ولما غلظ فهم هذا عن كثير من الناس وكشفت طباعهم عن إدراكه ظنوا أن نظره في النجوم ليستنبط منها علم الأحكام وعلم أن نجمه وطالعه يقضى عليه بالسقم وحاشا لله أن يظن ذلك بخليته صلى الله تعالى عليه وسلم أو بأحد من أتباعه وهذا من جنس معاريض يوسف الصديق صلى الله تعالى عليه وسلم حين تفتيش أوعية أخيه عن الصاع فإن المفتش بدأ بأوعيتهم مع علمه أنه ليس فيها وأخر وعاء أخيه مع علمه أنه فيها تعريضا بأنه لا يعرف في أي وعاء هي ونقيا للهمة عنه بأنه لو كان عالما في أي الأوعية هي لبادر إليها ولم يكلف نفسه تعب التفتيش لغيرها فلماذا نظر الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم في النجوم نظر تورية وتعريض محض ينفي به عنه تهمة قومه ويتوصل به إلى كيد أصنامهم .

فصل

وأما الاستدلال بقوله تعالى (لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس) وأن المراد به كبر القدر والعرف لا كبر الجثة في غاية الفساد فإن المراد من الخلق ههنا الفعل لانفس المفعول وهذا من أبلغ الأدلة على المعاد أي أن الذي خلق السموات والأرض وخلقها أكبر من خلقكم كيف يعجزه خلقكم بعدما عوتون خلقا جديدا ونظير هذا في قوله في سورة يس (أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم) أي مثل هؤلاء المنكرين فهذا استدلال بشمول القدرة للتوعين وأنها صالحة لها فلا يجوز أن يثبت تعلقها بأحد المقدورين دون الآخر فكذلك قوله (لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس) أي من لم تعجز قدرته عن خلق العالم العلوي والسفلي كيف يعجز عن خلق الناس خلقا جديدا بعد ما أماتهم ولا تعرض في هذا لأحكام النجوم بوجه قط ولا لتأثير الكواكب وأما قوله تعالى (ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا) فلا ريب أن خلق السموات والأرض من أعظم الأدلة على وجود فاطرهما وكمال قدرته وعلمه وحكمته وانفراده بالربوبية والوحدانية ومن سوى بين ذلك وبين البقعة وجعل العبرة والدلالة والعلم بوجود الرب الخالق الباري المصور منهما سواء فقد كابر والله سبحانه إنما يدعو عباده على النظر والفكر في مخلوقاته العظام لظهور أثر الدلالة فيها وبديع عجائب الصنعة والحكمة فيها واتساع مجال الفكر والنظر في أرجائها وإلا

ففي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

ولكن أين الآيات والدلالة في خلق العالم العلوي والسفلي إلى خلق القملة والبرغوث

والبقعة فكيف يسمح لعاقل عقله أن يسوى بينهما ويجعل الدلالة من هذا كالدلالة من الآخر والله سبحانه إنما يذكر من مخلوقاته للدلالة عليه أشرفها وأظهرها للحس والعقل وأبينها دلالة وأعجبها صنعة كالسما والارض والشمس والقمر والليل والنهار والنجوم والجبال والتحاب والمطر وغير ذلك من آياته ولا يدعو عباده إلى التفكر في القمل والبراغيث والبعوض والبق والكلاب والحشرات ونحوها وإنما يذكر ما يذكر من ذلك في سياق ضرب الأمثال مبالغة في الاحتقار والضعف كقوله تعالى (إن الذين تدعون من دون الله إن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه) فهنا لم يذكر الذباب في سياق الدلالة على إثبات الصانع تعالى وكذلك قوله (أن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) وكذلك قوله (مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وأن أوهن البيوت لبيت العنكبوت) فتأمل ذكر هذه المخلوقات الحقيرة في أى سياق وذكر المخلوقات العظيمة في أى سياق . . . وأما قول من قال من المتكلمين المتكلفين أن دلالة حصول الحياة في الأبدان الحيوانية أقوى من دلالة السموات والارض على وجود الصانع تعالى فبناء هذا القائل على الأصل الفاسد وهو إثبات الجوهر الفرد وإن تأثير الصانع تعالى في خلق العالم العلوى والسفلى هو تركيب تلك الجواهر وتأليفها هذا التأليف الخاص والتركيب جنسه مقدور للبشر وغيرهم وأما الأحداث والاختراع فلا يقدر عليه إلا الله والقول بالجواهر الفرد وبناء المبدأ والمعاد عليه بما هو من أصول المتكلمين الفاسدة التي نازعهم فيها جمهور العقلاء قالوا وخلق الله تعالى وإحداثه لما يحدثه من أجسام العالم هو إحداث لأجزائها وذواتها لا مجرد تركيب الجواهر منفردة ثم قد فرغ من خلقها وصنعه وإبداعه الآن وإنما هو في تأليفها وتركيبها وهذا من أقوال أهل البدع التي ابتدعوها في الإسلام وبنوا عليها المعاد وحدوث العالم فسلطوا عليهم أعداء الإسلام ولم يمكنهم كسرهم لما بنوا المبدأ والمعاد على أمر وهمي خيالي وظنوا أنه لا يتم لهم القول بحدوث العالم وإعادة الأجسام إلا به وأقام منازعهم حججا كثيرة جدا على بطلان القول بالجواهر واعترواهم بقوة كثير منها وصحته فأوقع ذلك شكا لكثير منهم في أمر المبدأ والمعاد لبنائه على شفا جرف هار وأما أئمة الإسلام وخول النظار فلم يعتمدوا على هذه الطريقة وهي عندهم أضعف وأوهى من أن يبنيوا عليها شيئا من الدين فضلا عن حدوث العالم وإعادة الأجسام وإنما اعتمدوا على الطرق التي أرشد الله سبحانه إليها في كتابه وهي حدوث ذات الحيوان والنبات وخلق نفس العالم العلوى والسفلى وحدوث التحاب والمطر والرياح وغيرها من الأجسام التي يشاهد حدوثها بذواتها لا مجرد حدوث تأليفها وتركيبها فعند القائلين بالجواهر لا يشهد أن الله أحدث في هذا العالم شيئا من

الجواهر وإنما أحدث تأليفها وتركيبها فقط وإن كان أحداثها بجواهره سابقاً متقدماً قبل ذلك وأما الآن فإنما تحدث الأعراض من الاجتماع والاقتراق والحركة والسكون فقط وهي الأكوان عندهم وكذلك المعاد فإنه سبحانه يفرق أجزاء العالم وهو أعدامه ثم يؤلفها ويجمعها وهو المعاد وهؤلاء احتاجوا إلى أن يستدلوا على كون عين الإنسان وجواهره مخلوقة إذ المشاهد عندهم بالحس دائماً هو حدوث أعراض في تلك الجواهر من التأليف الخالص وزعموا أن كل ما يحدثه الله من السحاب والمطر والزرورع والثمار والحيوان فإنما يحدث فيه أعراضاً وهي جمع الجواهر التي كانت موجودة وتفريقها وزعموا أن أحداً لا يعلم حدوث عين من الأعيان بالمشاهدة ولا بضرورة العقل وإنما يعلم ذلك بالاستدلال وجمهور العقلاء من الطوائف يخالفون هؤلاء ويقولون الرب لا يزال يحدث الأعيان كما دل على ذلك الحس والعقل والقرآن فإن الأجسام الحادثة بالمشاهدة ذواتها وأجزاؤها حادثة بعد إن لم تكن جواهر مفرقة فاجتمعت ومن قال غير ذلك فقد كابر الحس والعقل فإن كون الإنسان والحيوان مخلوقاً محدثاً كالتا بعد إن لم يكن أمر معلوم بالضرورة لجميع الناس وكل أحد يعلم أنه حدث في بطن أمه بعد إن لم يكن وإن عينه حدثت كما قال الله تعالى (وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً) وليس هذا عندهم بما يستدل عليه بل يستدل به كما هي طريقة القرآن فإنه جعل حدوث الإنسان وخلقه دليلاً لا مملولاً عليه . . وقولهم إن الحادث أعراض فقط وأنه مركب من الجواهر المفردة قولان باطلان بل يعلم حدوث عين الإنسان وذاته وبطلان الجوهر الفرد ولو كان القول بالجواهر صحيحاً لم يكن معلوماً إلا بأدلة خفية دقيقة فلا يكون من أصول الدين بل ولا مقدمة فيها فطريقتهم تتضمن جحد المعلوم وهو حدوث الأعيان الحادثة وذواتها وإثبات ما ليس بمعلوم بل هو باطل وهو إثبات الجوهر الفرد وليس هذا موضع استقصاء هذه المسئلة والمقصود الكلام على قوله إن الاستدلال بمحصل الحياة في بنية الحيوان على وجود الصانع أقوى من دلالة تركيب الاجرام الفلكية وهو مبنى على هذا الأصل الفاسد .

فصل

وأما استدلاله بقوله تعالى (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً) فموجب من المعجب فإن هذا من أقوى الأدلة وأبينها على بطلان قول المنجمين والدهرية الذين يستندون جميع ما في العالم من الخير والشر إلى النجوم وحركاتها واتصالاتها ويزعمون أن ما تأتي به من الخير والشر فمن تعريف الرسل والأنبياء وكذلك ما تعطيه من السعود والنحوس وهذا هو السبب الذي سقنا الكلام لأجله معهم لما حكينا قولهم أنه لما كانت الموجودات في العالم

السفلى مترتبة على تأثير الكواكب والروحانيات التي هي مدبرات الكواكب وإن كان في اتصالاتها نظر سعد ونحوه ووجب أن يكون في آثارها حسن وقبح في الخلق والأخلاق والمعقول الإنسانية متساوية في النوع فوجب أن يدركها كل عقل سليم ولا يتوقف إدراكها على من هو مثل ذلك العاقل في النوع ما هذا إلا بشر مثلكم يريد أن يتفضل عليكم إلى آخر كلامكم المتضمن خلق السموات والأرض بغير أمر ولا نهى ولا ثواب ولا عقاب وهذا هو الباطل الذي نفاه الله سبحانه عن نفسه وأخبر أنه ظن أعدائه الكافرين ولهذا اتفق المفكرون على أن الحق الذي خلقت به السموات والأرض هو الأمر والنهي وما يترتب عليهما من الثواب والعقاب فمن جحد ذلك وجحد رسالة الرسل وكفر بالمعاد وأحال حوادث العالم على حركات الكواكب فقد زعم أن خلق السموات والأرض أبطل الباطل وأن العالم خلق عبثاً وترك سدى وخلى هملاً وغاية ما خلق له أن يكون متمتعاً باللذات الحسية كالمهائم في هذه المدة القصيرة جداً ثم يفارق الوجود وتحدث حركات الكواكب أشخاصاً مثله هكذا أبداً فأى باطل أبطل من هذا وأى عبث فوق هذا أخسبتم أنما خلقناكم عبثاً وإنسكم إلينا لا ترجعون فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو رب العرش الكريم والحق الذي خلقت به السموات والأرض وما بينهما هو إلهية الرب المتضمنة لجمال حكمته وملكوته وأمره ونهيه المتضمن لشرعه وثوابه وعقابه المتضمن لعدله وفضله ولقائه فالخلق الذي وجد به العالم كون الله سبحانه هو الإله الحق المعبود والأمر الناهي المتصرف في الممالك بالأمر والنهي وذلك يستلزم إرسال الرسل وإكرام من استجاب لهم وتام الإنعام عليه وإهانة من كفر بهم وكذبهم واختصاصه بالشقاء والهلاك وذلك معقود بجمال حكمة الرب تعالى وقدرته وعلمه وعدله وتام ربوبيته وتصرفه وانفراده بالإلهية وجريان المخلوقات على موجب حكمته وإلهيته وملكوته التام وأنه أهل أن يعبد ويطاع وأنه أولى من أكرم أحبابه وأوليائه بالإكرام الذي يليق بعظمته وغناه وجوده وأهان أعدائه المعرضين عنه الجاحدين له المشركين به المسوين بينه وبين الكواكب والأوثان والأصنام في العبادة بالإهانة التي تليق بعظمته وجلاله وشدة بأسه فهو الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذو الطول لا إله إلا هو إليه المصير وهو ذو الرحمة الواسعة الذي لا يرد بأسه عن القوم المجرمين لأنه الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين وهو سبحانه خلق العالم العلوي والسفلي بسبب الحق ولأجل الحق وضمنه الحق فبالحق كان وللحق كان وعلى الحق اشتمل والحق هو توحيد عباده وحده لا شريك له وموجب ذلك ومقتضاه وقام بعدله الذي هو الحق وعلى الحق اشتمل فما خلق الله شيئاً إلا بالحق وللحق ونفس خلقه له حق وهو شاهد من شواهد الحق فإن أحق الحق هو التوحيد كما

أن أظلم الظلم هو الشرك ومخلوقات الرب تعالى كلها شاهدة له بأنه الله الذى لا إله إلا هو وإن كل معبود باطل سواه وكل مخلوق شاهد بهذا الحق إمامشهادة نطق وإمامشهادة حال وإن ظهر بفعله وقوله خلافها كالمشرك الذى يشهد حال خلقه وإبداعه وصنعه لخالقه وقاطره أنه الله الذى لا إله إلا هو وإن عبد غيره وزعم أن له شريكاً فشاهد حاله مكذب له مبطل لشهادة فعله وقاله . . . وأما قوله أنه لا يمكن أن يقال المراد أنه خلقها على وجه يمكن الاستدلال بها على الصانع الحكيم إلى آخر كلامه . . . فيقال له إذا كانت دلالتها على صانعها أمراً ثابتاً لها لذواتها وذواتها إنما وجدت بإيجاده وتكوينه كانت دلالتها بسبب فعل الفاعل المختار لها . ولكن هذا بناء منه على أصل فاسد يكرره فى كتبه وهو ان الذوات ليست بمجمولة ولا تتعلق بفعل الفاعل وهذا مما أنكره عليه أهل العلم والإيمان وقالوا ان كونها ذواتاً وإن وجودها وأوصافها وكل ما ينسب إليها هو بفعل الفاعل فكونها ذواتاً وما يتبع ذلك من دلالتها على الصانع كله يجعل الجاعل فهو الذى جعل الذوات والصفات وثبوت دلالتها لذاتها لا تنفى أن تكون يجعل الجاعل فإنه لما جعلها على هذه الصفة مستلزماً لدلالتها عليه كانت دلالتها عليه بجعله . . . فإن قيل لو قدر عدم الجاعل لها لم يرتفع كونها ذواتاً ولو كانت ذواتاً يجعله لا يرتفع كونها ذواتاً بتقدير ارتفاعه . . . قيل ما معنى بكونها ذواتاً وماهيات أتعنى به تحقق ذلك فى الخارج أو فى الذهن أو أعم منها فإن عنيت الأول فلا ريب فى بطلان كونها ذوات وماهيات على تقدير ارتفاع الجاعل وإن عنيت الثانى فالصور الذهنية مجمولة له أيضاً لأنه هو الذى علم فأوجد الخلاق الذهنية فى العلم كما أنه الذى خلق فأوجد الحقائق الذهنية فى العيون فهو الأكرم الذى خلق وعلم فى الذهن بتعليمه وما فى الخارج بخلقه وإن عنيت القدر المشترك بين الخارج والذهن وهو مسمى كونها ذوات وماهيات بقطع النظر عن تقييده بالذهن أو الخارج قيل لك هذه ليست بشيء البتة فإن الشيء إنما يكون شيئاً فى الخارج أو فى الذهن وما ليس له حقيقة خارجية ولا ذهنية فليس بشيء بل هو عدم صرف ولا ريب أن العدم ليس بفعل فاعل ولا جعل جاعل . . . فإن قيل هو لا تنفك عن أحد الوجودين إما الذهنى وإما الخارجى ولكن نحن أخذناها مجردة عن الوجودين ونظرنا إليها من هذه الهيئة وهذا الاعتبار ثم حكنا عليها بقطع النظر عن تقيدها بذهن أو خارج . . . قيل الحكيم عليها بشيء ما يستلزم تصورهما يمكن الحكم عليها وتصورها مع أخذها مجردة عن الوجود والذهن محال فإن قيل مسلم إن ذلك محال ولكن إذا أخذناه مع وجودها الذهنى أو الخارجى فهنا أمران حقيقتها وماهيتها والثانى وجودها الذهنى أو الخارجى فنحن أخذناها مجردة وحكنا عليها مجردة فالحكم على جزء هذا المأخوذ المنصور . . . قيل هذا القدر المأخوذ عدم محض كما تقدم والعدم لا يكون يجعل جاعل ونسكتة المسألة أن

الذرات من حيث هي ذوات إما أن تكون وجوداً أو عدماً فإن كانت وجوداً فهي بجعل الجاعل وإن كانت عدماً فالعدم كاسمه لا يتعلق بجعل الجاعل .

فصل

وأما قوله إن إبراهيم صلوات الله عليه وسلامه كان اعتماداً في إثبات الصانع على الدلائل الفلكية كما قرره فيقال من العجب ذكركم لخليل الرحمن في هذا المقام وهو أعظم عدو لعباد الكواكب والأصنام التي اتخذت على صورها وهم أعداؤه الذين ألقوه في النار حتى جعلها الله عليه برداً وسلاماً وهو صلى الله عليه وسلم أعظم الخلق براة منهم وأما ذلك التقرير الذي قرره الرازي في المناظرة بينه وبين الملك المعطل فما لم يخطر بقلب إبراهيم ولا بقلب المشرك ولا يدل اللفظ عليها البتة وتلك المناظرة التي ذكرها الرازي تشبه أن تكون مناظرة بين فيلسوف ومتكلم فكيف يسوغ أن يقال أنها هي المرادة من كلام الله تعالى فيكذب على الله وعلى خليفه وعلى المشرك المعطل وإبراهيم أعلم بالله ووحدانيته وصفاته من أن يوحى إليه بهذه المناظرة ونحن نذكر كلام أئمة التفسير في ذلك ليفهم معنى المناظرة وما دل عليه القرآن من تقريرها قل ابن جرير معنى الآية ألم تر يا محمد إلى الذي حاج إبراهيم في ربه حين قال له إبراهيم ربى الذى يحيى ويميت يعنى بذلك ربى الذى بيده الحياة والموت يحيى من يشاء ويميت من أراد بعد الإحياء قال أنا أفعل ذلك فأحى وأميت أستحي من أردت قتله فلا أقتله فيكون ذلك من إحياء له وذلك عند العرب يسمى إحياء كما قال تعالى (ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً) واقتل آخر فيكون ذلك من إمانته له قال إبراهيم له إن الله هو الذى يأتى بالشمس من مشرقها فإن كنت صادقاً إنك آله فأت بها من مغربها قال الله عز وجل (فبئس الذى كفر) يعنى انقطع وبطلت حجته ثم ذكر من قال ذلك من السلف فروى عن قتادة ذكر لنا أنه دعا برجلين فقتل أحدهما واستحيا الآخر وقال أنا أحى هذا وأميت هذا قال إبراهيم عند ذلك فإن الله يأتى بالشمس من المشرق فات بها من المغرب وعن مجاهد أنا أحى وأميت أقتل من شئت وأستحي من شئت أدعه حياً فلا أقتله وقال ابن وهب حدثني عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن الجبار قال لإبراهيم أنا أحى وأميت إن شئت قتلتك وأن استحييتك فقال إبراهيم إن الله يأتى بالشمس من المشرق فات بها من المغرب فبئس الذى كفر وقال الربيع لما قال إبراهيم ربى الذى يحيى ويميت قال هو يعنى نمرود فأنا أحى وأميت فدعا برجلين فاستحيا أحدهما وقتل الآخر وقال أنا أحى وأميت أى أستحي من شئت فقال إبراهيم فإن الله يأتى بالشمس من المشرق وقال السدى لما خرج إبراهيم من النار أدخلوه على الملك ولم يكن قبل ذلك دخل عليه فكلمه وقال له من ربك قال ربى الذى يحيى ويميت قال نمرود أنا أحى وأميت أنا آخذ

أربعة نفرأ فأدخلهم بيتاً فلا يطعمون ولا يسقون حتى إذا هلكوا من الجوع أطعمت اثنين وسقيتهما فماشيا وتركتهما الإثنيين فأتا فعرف إبراهيم أن له قدرة بسلطانه وملسكه على أن يفعل ذلك قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر وقال إن هذا إنسان مجنون فأخرجوه الأترونها من جنونه اجترأ على أمتك فكسرها وأن النار لم تأكله وخشى أن يفتضح في قومه وكان يزعم أنه رب فأمر إبراهيم فأخرج وقال مجاهد أحى فلا أقتل وأميت من قتلت وقال ابن جريج أتى برجلين فقتل أحدهما وترك الآخر فقال أنا أحى وأميت فأميت من قتلت وأحى فلا أقتل وقال ابن إسحاق ذكر لنا والله أعلم أن نمرود قال لإبراهيم أرايت إلهك هذا الذي تعبد وتدعو إلى عبادته وتذكر من قدرته التي تعظمها بها على غيرها ما هي قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال نمرود أنا أحى وأميت فقال له إبراهيم كيف يحيي ويميت قال أخذ الرجلين قد استوجبا القتل في حكى فاقبل أحدهما فأكون قدامته وأعفو عن الآخر فاتركه فأكون قد أحيتة فقال له إبراهيم عند ذلك فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب أعرف أنه كما تقول فبهت عند ذلك نمرود ولم يرجع إليه شيئاً وعرف أنه لا يطبق ذلك فهذا كلام السلف في هذه المناظرة وكذلك سائر المفسرين بعدمهم لم يقل أحد منهم قط أن معنى الآية أن هذا الإحياء والإماتة حاصل مني ومن كل أحد فإن الرجل قد يكون منه الحدوث بواسطة تمزيج الطبايع ومحريك الأجرام الفلسكية بل تقطع بأن هذا لم يخضر بقلب المشرك المناظر البتة ولا كان هذا مراده فلا يحل تفسير كلام الله بمثل هذه الأباطيل ونسأل الله أن يعيدنا من القول عليه بما لم نعلم فإنه أعظم المحرمات على الإطلاق وأشدّها إثماً وقد ظن جماعة من الأصوليين وأرباب الجدل أن إبراهيم أنتقل مع المشرك من حجة إلى حجة ولم يجبه عن قوله أنا أحى وأميت قالوا وكان يمكنه أن يتم معه الحجة الأولى بأن يقول مرادى بالإحياء إحياء الميت وإيجاد الحياة فيه لا استبقاؤه على حياته وكان يمكنه تميمها بمعارضته في نفسها بأن يقول فاحي من أمت وقلت ان كنت صادقاً ولكن انتقل إلى حجة أوضح من الأولى فقال إن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فانتقل مع المشرك المعطل وليس الأمر كما ذكروه ولا هذا انتقال بل هذا مطالبة له بموجب دعواه الإلهية والدليل الذي استدلل به إبراهيم قد تم وثبتت موجهة فلما ادعى الكافر أنه يفعل كما يفعل الله فيكون إلهاً مع الله طالبه إبراهيم بموجب دعواه مطالبة تتضمن بطلانها فقال إن كنت أنت رباً كما تزعم فتحي وتميت كما يحيي ربي ويميت فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فتصاع لقدرة وتسخيره ومشيتته فإن كنت أنت رباً فأت بها من المغرب وتأمل قول الكافر أنا أحى وأميت ولم يقل أنا الذي أحى

وأमित يعني أنا أفعل كما يفعل الله فأكون رباً مثله فقال له إبراهيم فان كنت صادقاً فافعل مثل فعله في طلوع الشمس فإذا أطلعها من جهة فأطلعها أنت من جهة أخرى ثم تأمل ما في ضمن هذه المناظرة من حسن الاستدلال بأفعال الرب المشهودة المحسوسة التي تستلزم وجوده وكال قدرته ومشيتته وعلمه ووحدانيته من الإحياء والإماتة المشهودين الذين لا يقدر عليهما إلا الله وحده وإتيانه تعالى بالشمس من المشرق لا يقدر أحد سواه على ذلك وهذا برهان لا يقبل المعارضة بوجه وإنما لبس عدو الله وأوهم الحاضرين أنه قادر من الإحياء والإماتة على ما هو مماثل لمقدور الرب تعالى فقال له إبراهيم فان كان الأمر كما زعمت فأرني قدرتك على الإتيان بالشمس من المغرب لتكون مماثلة لقدرة الله على الإتيان بها من المشرق فأين الانتقال في هذا الاستدلال والمناظرة بل هذا من أحسن ما يكون من المناظرة والدليل الثاني مكمل لمعنى الدليل الأول ومبين له ومقرر لتضمن الدليلين أفعال الرب الدالة عليه وعلى وحدانيته وانفراده بالربوبية والإلهية كما لا تقدر أنت ولا غير الله على مثلها ولما علم عدو الله صحة ذلك وأن من هذا شأنه على كل شيء قد ير لا يعجزه شيء ولا يستصعب عليه مرادخاف أن يقول لإبراهيم فسل ربك أن يأتي بها من مغربها فيفعل ذلك فيظهر لاتباعه بطلان دعواه وكذبه وأنه لا يصلح للربوبية فهبت وأمسك وفي هذه المناظرة نكتة لطيفة جدا وهي أن شرك العالم إنما هو مسند إلى عبادة الكواكب والقبور ثم صورت الأصنام على صورها كما تقدم فتضمن الدليلان اللذان استدل بهما إبراهيم لإبطال إلهية تلك جملة بأن الله وحده هو الذي يحيي ويميت ولا يصلح الحي الذي يموت للإلهية لافي حال حياته ولا بعد موته فان له ربا قادرا قاهرا متصرفا فيه لإحياء وإماتة ومن كان كذلك فكيف يكون لها حتى يتخذ الصنم على صورته ويعبد من دونه وكذلك الكواكب أظهرها وأكبرها للحس . هذه الشمس وهي مربوبة مدبرة مسخرة لاتصرف لها في نفسها بوجه ما بل ربها وخالفها سبحانه يأتي بها من مشرقها فتتقاد لأمره ومشيتته فهي مربوبة مسخرة مدبرة لا إله يعبد من دون الله .

فصل

وأما استدلاله بأن النبي ﷺ نهى عند قضاء الحاجة عن استقبال الشمس والقمر واستدبارهما فكأنه والله أعلم لما رأى بعض الفقهاء قد قالوا ذلك في كتبهم في آداب التخلي ولا تستقبل الشمس والقمر ظن أنهم إنما قالوا ذلك لنهي النبي ﷺ عنه فاحتج بالحديث وهذا من أبطال الباطل فان النبي ﷺ لم ينقل عنه ذلك في كفة واحدة لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا مرسل ولا متصل وليس لهذه المسألة أصل في الشرع والذين ذكروها من الفقهاء منهم من قال العلة

أن اسم الله مكتوب عليهما ومنهم من قال لأن نورهما من نور الله ومنهم من قال إن التنكب عن استقبالهما واستدبارهما أبلغ في التستر وعدم ظهور الفرجين وبكل حال فالهذا ولا أحكام النجوم فإن كان هذا دالا على دعواكم فدلالة النهي عن استقبال الكعبة بذلك أقوى وأولى وأما استدلاله بأن النبي ﷺ قال يوم موت ولده ابراهيم إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة وهذا الحديث صحيح وهو من أعظم الحجج على بطلان قولكم فإنه ﷺ أخبر أنهما آيتان من آيات الله لا يحصيها إلا الله فالملط والنبات والحيوان والليل والنهار والبر والبحر والجبال والشجر وسائر مخلوقات آياته تعالى الدلالة عليه وهي في القرآن أكثر من أن تذكرها ههنا فآيتان لآربان ولا إلهان ولا ينفعان ولا يضران ولا لهما تصرف في أنفسهما وذواتهما البتة فضلا عن إعطائهما كل مافي العالم من خير وشر وصلاح وفساد بل كل ما فيه من ذراته وأجزائه وكتباته وجزئياته له تعالى الله عن قول المفتريين المشركين علوا كبيرا . . . وفي قوله ﷺ لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته قولان . . . أحدهما أن موت الميت وحياته لا يكون سببا في انكسافهما كما كان يقوله كثير من جهال العرب وغيرهم عند الانكساف إن ذلك لموت عظيم أو ولادة عظيم فأبطل النبي ﷺ ذلك وأخبر أن موت الميت وحياته لا يؤثر في كسوفهما البتة . . . والثاني أنه لا يحصل عن انكسافهما موت ولا حياة فلا يكون انكسافهما سببا لموت ميت ولا حياة حي وإنما ذلك تخويف من الله لعباده أجرى العادة بحصوله في أوقات معلومه بالحساب كطلوع الهلال وإبداره وسراره . . . فأما سبب كسوف الشمس فهو توسط القمر بين جرم الشمس وبين أبقارنا فإن القمر عندهم جسم كثيف مظلم فلكه دون فلك الشمس فإذا كان على مسامته لإحدى تقطعي الرأس أو الذنب أو قريبا منهما حالة الإجماع من تحت الشمس حال بيننا وبين نور الشمس كسحابة تمر تحتها إلى أن يتجاوزها من الجانب الآخر فإن لم يكن للقمر عرض ستر عنا نور كل الشمس وإن كان له عرض فبقدر ما يوجهه عرضه وذلك أن الخطوط الشعاعية تخرج من بصر الناظر إلى المرئي على شكل مخروط رأسه عند نقطة البصر وقاعدته عند جرم المرئي فإن وجهنا أبقارنا إلى جرم الشمس حالة كسوفها فإنه ينتهي إلى القمر أولا مخروط الشعاع فإذا توهمنا فقوده منه إلى الشمس وقع جرم الشمس في وسط المخروط وإن لم يكن للقمر عرض انكسف كل الشمس وإن كان للقمر عرض فبقدر ما يوجهه عرضه ينحرف جرم الشمس عن مخروط الشعاع ولا يقع كله فيه فينكسف بعضه ويبقى الباقي على ضيائه وذلك إذا كان العرض المرئي أقل من نصف مجموع قطر الشمس والقمر حتى إذا ساوى العرض المرئي نصف مجموع القطرين كان صفحة القمر تماس مخروط الشعاع فلا ينكسف

ولا يكون لكسوف الشمس لبث لأن قاعدة المخروط المتصل بالشمس مساو لقطريها فدكما
ابتدأ القمر بالحركة بعد تمام الموازاة بينه وبين الشمس تحرك المخروط وابتدأت الشمس
بالإسفار إلا أن كسوف الشمس يختلف باختلاف أوضاع المساكن حتى أنه يرى في بعضها
ولا يرى في بعضها ويرى في بعضها أقل وفي بعضها أكثر بسبب اختلاف المنظر إذ الكاسف
ليس عارضاً في جرم الشمس يستوى فيه النظار من جميع الأماكن بل الكاسف شيء متوسط
بينها وبين الأبصار وهو قريب منها والمحجوب عنا بعيد فيختلف المتوسط باختلاف
مواضع الناظرين وكذلك يختلف كسوف الشمس في مباديها وعند انجلائها في كمية
ما ينكسف منها وفي زمان كسوفها الذي هو من أول البدو إلى وسط الكسوف ومن
وسط الكسوف إلى آخر الانجلاء . . فإن قيل لجرم القمر أصغر من جرم الشمس بكثير
فكيف يحجب عنا كل الشمس . . قيل إنما يحجب عنا جرم الشمس لقربه منا وبعدها عنا
لأن الشئين المختلفين في الضغر والكبر إذا قرب الصغير من الكبير يرى من أطراف
الكبير أكثر مما يرى منها مع بعد الأصغر عنه وكلما بعد الأصغر عنه وازداد قربه من
الناظر تناقص ما يرى من أطراف الأكبر إلى أن ينتهي إلى حد لا يرى من الأكبر
شيء والحس شاهد بذلك . . وأما سبب خسوف القمر فهو توسط الأرض بينه وبين
الشمس حتى يصير القمر بمنوعاً من اكتساب النور من الشمس ويبقى ظلام ظل الأرض
في بمره لأن القمر لا ضوء له أبداً وأنه يكتسب الضوء من الشمس . . وهل هذا الاكتساب
خاص بالقمر أم يشاركه فيه سائر الكواكب ففيه قولان لأرباب الهيئة : أحدهما أن
الشمس وحدها هي المضيئة بذاتها وغيرها من الكواكب مستضيئة بضياؤها على سبيل العرض
كما عرف ذلك في القمر . . والقول الثاني أن القمر مخصوص بالكودة دون سائر الكواكب
وغیره من الكواكب مضيئة بذاتها كالشمس . . ورد هؤلاء على أرباب القول الأول بأن
الكواكب لو استفادت أضواءها من الشمس لاختلف مقادير تلك الأضواء فيما كان تحت فلك
الشمس منها بسبب القرب والبعد من الشمس كما في القمر فإنه يختلف ضوءه بحسب قربه وبعده
من الشمس . . والذي حمل أرباب القول الأول عليه ما وجدوه من تعلق حركات الكواكب
بحركات الشمس وظنوا أن ضوءها من ضياؤها وليس الغرض استيفاء الحجاج من الجانبين
وما لكل قول وعليه والمقصود ذكر سبب الخسوف القمري ولما كانت الأرض جسماً
كثيفاً فإذا أشرقت الشمس على جانب منها فإنه يقع لها ظل في الجهة الأخرى لأن كل ذى
ظل يقع في الجهة المقابلة للجرم المضيء فتى أشرقت عليها من ناحية الشرق وقعت أظلالها في
ناحية الغرب وإذا وقعت عليها من ناحية الغرب مالت أظلالها إلى ناحية المشرق والأرض

أصغر من جرم الشمس بكثير فينبعث ظلها ويرتفع في الهواء على شكل مخروط قاعدته قريبة من تدوير الأرض ثم لا يزال ينخرط تدويره حتى يدق ويتلاشى لأن قطر الشمس لما كان أعظم من قطر الأرض فالخطوط الشعاعية المارة من جوانب الشمس إلى جوانب الأرض تكون متلاقية لامتوازية فإذا مرت على الاستقامة إلى الأرض انقذت على جوانبها فلتقى لامحالة إلى نقطة فينحصر ظل الأرض في سطح مخروط فيكون مخروطا لامحالة قاعدته حيث ينبعث من الأرض ورأسه عند نقطة تلاقى الخطوط ولو كان قطر الأرض مساويا لقطر الشمس لكانت الخطوط الشعاعية تخرج إليها على التوازي فيكون الظل متساوي الغلط إلى أن ينتهى إلى محيط العالم ولو كان قطر الشمس أصغر من قطر الأرض لكانت الخطوط تخرج على التلاقي في جهة الشمس وأوسعها عند قطر الأرض وكان الظل يزداد غلظا كلما بعد عن الأرض إلى أن ينتهى إلى محيط العالم ويلزم من ذلك أن ينخسف القمر في كل استقبال والوجود بخلافه ولما ثبت أن ظل الأرض مخروطى الشكل وقد وقع في الجهة المقابلة لجهة الشمس فيكون نقطة رأسه في سطح فلك البروج لامحالة ويدور بدوران الشمس مسامنا للنقطة المقابلة لموضع الشمس وهذا الظل الذى يكون فوق الأرض هو الليل فإن كانت الشمس فوق الأرض كان الظل تحت الأرض بالنسبة إلينا ونحن في ضياء الشمس وذلك النهار والزمان الذى يوازي دوام الظل فوق الأرض هو زمان الليل فاذا اتفق مرور القمر على محاذاة تقطى الرأس والذنب حالة الاستقبال يقع في مخروط الظل لامحالة لأن الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز الشمس ثم بمركز القمر من الجانب الآخر ينطبق على سهم مخروط الظل فيقع القمر في وسط المخروط فينخسف كله ضرورة لأن الأرض تمنعه من قبول ضياء الشمس فيبقى القمر على جوهره الأصلي فإن كان للقمر عرض ينحرف عن سهم المخروط بقى الضوء فيه بقدره وطبعه وقد يقع كله في المخروط ولكن يمر في جانب منه وقد يقع بعضه في المخروط ويبقى بعضه خارجا وربما يماس مخروط للظل ولا يقع من جرمه شئ وإنما يختلف هذا باختلاف بعده من الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز الشمس المطابق لسهم المخروط حتى إذا عظم عرضه بأن لا يبقى بينه وبين إحدى تقطى الرأس والذنب أكثر من ثلاثة عشر دقيقة لا يماس المخروط أصلا وإذا وقع في جانب منه قل مكثه وربما لم يكن له مكث أصلا وإنما يعرف ذلك بتقديم معرفة قطر الظل وقطر القمر يختلف باختلاف أبعاده عن الأرض وكذلك قطر الظل أيضا يختلف باختلاف أبعاد الشمس عن الأرض فإن الشمس متى قربت من الأرض كان ظل الأرض دقيقا قصيرا وإذا بعدت عنها كان ظل الأرض طويلا غليظا لأنها متى بعدت عن الأرض يرى قطرها أصغر وأقرب تلاقيا منها وكلما كان أعظم مقدارا رأى

العين فالخطوط الشعاعية أقصر وأقرب تلاقيا فلذلك يختلف قطع القمر غلط الظل في أوقات الكسوفات والموضع الذى يقطعه القمر من الظل يسمونه فلك الجوزهر وإذا عرف قطر الظل وعرف مقدار قطر نصف القمر وجمع بينهما ونصف ذلك وعرف عرض القمر إن كان له عرض فإن كان العرض مساويا لنصف مجموع القطرين فإن القمر يماس دائرة الظل ولا ينكسف وإن كان العرض أقل من نصف مجموعهما فإنه ينكسف فينظر إن كان مساويا لنصف قطر الظل انكسف من القمر مثل نصف صفحته وإن كان العرض أقل من نصف قطر الظل فينتقص العرض من نصف قطر الظل فإن كان الباقي مثل قطر القمر انكسف كله ولا يكون له مكث وإذا لم يكن له عرض انكسف كله ويمكث زمانا أكثر وأطول ما يمتد زمان الكسوف القمري أربع ساعات وأما زمان الكسوف الشمسي فلا يزيد على ساعتين وكسوف القمر يختلف باختلاف أوضاع المساكن إذ الكسوف عارض في جهة وهو عبوره في ظلام ظل الأرض بخلاف كسوف الشمس وإنما يختلف الوقت فقط بأن يكون في بعض المساكن على مضى ساعة من الليل وفي بعضها على مضى نصف ساعة وقد يطلع منكسفا في بعض المساكن وينكسف بعد الطلوع في بعضها وقد لا يرى منكسفا أصلا إذا كانت الشمس فوق الأرض حالة الاستقبال ويرى الخسوف في القمر أبداً يكون من طرفه الشرق إذ هو الذهاب إلى الاستقبال نحو للشرق والدخول في الظل بحركته ثم ينحرف قليلا قليلا إلى الشمال أو الجنوب في بدء انجلائه أيضا من طرفه الشرق وأما في الشمس فبدء الكسوف من طرفها الغربي إذ الكاسف لها يأتي إليها من ناحية الغرب وكذلك الانجلاء أيضا من الطرف الغربي لكن بانحراف منه إلى الشمال والجنوب وإنما ذكرنا هذا الفصل ولم يكن من غرضنا لأن كثيرا من هؤلاء الأحكاميين يوهون على الجهال بأمر الكسوف ويؤمنونهم أن قضاياهم وأحكامهم النجومية من السعد والنحس والظفر والغلبة وغيرها هي من جنس الحكم بالكسوف فيصدق بذلك الأغمار والرعاى ولا يعلمون أن الكسوف يعلم بحساب سير النيران في منازلها وذلك أمر قد أجرى الله تعالى العادة المطردة به كما أجراها في الأبدار والسرار والهلل فن علم ما ذكرناه في هذا الفصل علم وقت الكسوف ودوامه ومقداره وسببه . . . وأما أنه يقتضى من التأثيرات في الخير والشر والسعد والنحس والإماتة والإحياء وكذا وكذا مما يحكم به المنجمون فقول على الله وعلى خلقه بما لا يعلمون نعم لانسكر أن الله سبحانه يحدث عند الكسوفين من أفضيته وأقداره ما يكون بلاء لقوم ومصيبة لهم ويجعل الكسوف سببا لذلك ولهذا أمر النبي ﷺ عند الكسوف بالفرع إلى ما ذكر الله والصلاة والمناجاة والصدقة والصيام لأن هذه الأشياء تدفع موجب الكسوف الذى جعله الله سببا لما جعله فلولا انعقاد سبب التخويف لما أمر بدفع موجب هذه

العبادات والله تعالى في أيام دهره أوقات يحدث فيها ما يشاء من البلاء والنعماء ويقضى من الأسباب بما يدفع موجب تلك الأسباب لمن قام به أو يقلله أو يخففه فن فرغ إلى تلك الأسباب أو بعضها اندفع عنه الشر الذي جعل الله الكسوف سبباً له أو بعضه ولهذا قل ما يسلم أطراف الأرض حيث يخفى الإيمان وما جاءت به الرسل فيها من شر عظيم يحصل بسبب الكسوف وتسلم منه إلا ما كن التي يظهر فيها نور النبوة والقيام بما جاءت به الرسل أو يقل فيها جداً ولما كسفت الشمس على عهد النبي ﷺ قام فرزعا مسرعاً يجز رداه ونادى في الناس الصلاة جامعة وخطبهم بتلك الخطبة البليغة وأخبر أنه لم يركبومه ذلك في الخير والشر وأمرهم عند حصول مثل تلك الحالة بالمعاقبة والصدقة والصلاة والتوبة فصلوات الله وسلامه على أعلم الخلق بالله وبأمره وشأنه وتمريضه أمور مخلوقاته وتدييره وأنصحهم للأمة ومن دعاهم إلى ما فيه سعادتهم في معاشهم ومعادهم ونهاهم عما فيه هلاكهم في معاشهم ومعادهم ولقد خفي ما جاءت به الرسل على طائفتين هلك بسببهما من شاء الله ونجا من شرهما من سبقت له العناية من الله إحدى الطائفتين ووقفت مع ما شاهدته وعلمته من أمور هذه الأسباب والمسببات وإحالة الأمر عليها وظنت أنه ليس لها شيء فكفرت بما جاءت به الرسل وجحدت المبدأ والمعاد والتوحيد والنبوات وغيرها ما انتهى إليه علومها ووقفت عنده أقدامها من العلم بظاهر من المخلوقات وأحوالها وجاء ناس جهال رأوم قد أصابوا في بعضها أو كثير منها فقلوا اكل ما قاله هؤلاء فهو صواب لما ظهر لنا من صوابهم وانضاف إلى ذلك أن أولئك لما وقفوا على الصواب فيما أدتهم إليه أفكارهم من الرياضيات وبعض الطبيعيات ونفوا بعقولهم وفرحوا بما عندهم من العلم وظنوا أن سائر ما خدمته أفكارهم من العلم بالله وشأنه وعظمته هو كما أوقعهم عليه فكفرهم وحكمه حكم ما شهد به الحس من الطبيعيات والرياضيات فتفاقم الشر وعظمت المصيبة وجحد الله وصفاته وخلقه للعالم وإعادته له وجحد كلامه ورسله ودينه ورأى كثير من هؤلاء أنهم هم خواص النوع الإنساني وأهل الالباب وأن ما عداهم هم القشور وأن الرسل إنما قاموا بسياستهم لئلا يكونوا كالبهايم فهم بمنزلة قيم المارستان وأما أهل العقول والرياضيات والأفكار فلا يحتاجون إلى الرسل بل هم يعلمون الرسل ما يصنعونه للدعوة الإنسانية كما تجدد في كتبهم وينبئ للرسول أن يفعل كذا وكذا والمقصود أن هؤلاء لما أوقفتم أفكارهم على العلم بما خفي على كثير من أسرار المخلوقات وطبائنها وأسبابها ذهبوا بأفكارهم وعقولهم وتجاوزوا ما جاءت به الرسل وظنوا أن إصابتهم في الجميع سواء وصار المقلد لهم في كفرهم إذا خطر له إشكال على مذهبهم أودهم ما لا حيلة له في دفعه من تناقضهم وفساد أصولهم بحسن الظن بهم ويقول لاشك أن علومهم مشتملة على حكمة . .

والجواب عنه إنما يعسر على إدراكه لأن من لم يحصل الرياضيات ولم يحكم المنطقيات وتمده علوم قد وصلتها أذهان الأولين وأحكمتها أفكار المتقدمين فالفاضل كل الفاضل من يفهم كلامهم . . .
وأما الاعتراض عليهم وإبطال فاسد أصولهم فعندهم من المحال الذي لا يصدق به وهذا من خداع الشيطان وتلبيسه بغروره هؤلاء الجهال مقلدى أهل الضلال كما ليس على أمتهم وسانهم بأن أوهمهم أن كل مانالوه بأفكارهم فهو صواب كما ظهرت لإصابتهم في الرياضيات وبعض الطبيعيات فركب من ضلال هؤلاء وجهل أتباعهم ما اشتدت به البلية وعظمت لأجله الرزية وضرب لأجله العالم ووجد ما جاءت به الرسل وكفر بالله وصفاته وأفعاله ولم يعلم هؤلاء أن الرجل يكون إماما في الحساب وهو أجهل خلق الله بالطب والهيئة والمنطق ويكون رأسا في الطب ويكون من أجهل الخلق بالحساب والهيئة ويكون مقدما في الهندسة وليس له علم بشيء من قضايا الطب وهذه علوم متقاربة والعبد بينها وبين علوم الرسل التي جاءت بها عن الله أعظم من العبد بين بعضها وبعض فإذا كان الرجل إماما في هذه العلوم ولم يعلم بأى شيء جاءت به الرسل ولا تحلى بعلوم الإسلام فهو كالعامى بالنسبة إلى علومهم بل أبعد منه وهل يلزم من معرفة الرجل هيئة الأفلاك والطب والهندسة والحساب أن يكون عارفا بالآلهيات وأحوال النفوس البشرية وصفادتها ومعادها وسعادتها وشقاوتها وهل هذا إلا بمنزلة من يظن أن الرجل إذا كان عالما بأحوال الأبنية وأوضاعها ووزن الأنهار والقنى والقطرة كان عالما بالله وأسمائه وصفاته وما ينبغى له وما يستحيل عليه فعلم هؤلاء بمنزلة هذه العلوم التي هي نتائج الأفكار والتجارب فما لها ولعلوم الأنبياء التي يتلقونها عن الله بوسائط الملائكة هذا وإن تعلق الرياضيات التي هي نظر في نوعي الحكم المتصل والمنفصل والمنطقيات التي هي نظر في المعقولات الثانية ونسبة بعضها إلى بعض بالسلكية والجزئية والسلب والإيجاب وغير ذلك بمعرفة رب العالمين وأسمائه وصفاته وأفعاله وأمره ونهيه وما جاءت به رسله ونواياه وعقابه ومن الخدع الإبلسية قول الجهال أن فهم هذه الأمور موقوف على فهم هذه القضايا العقلية وهذا هو عين الجهل والحق وهو بمنزلة قول القائل لا يعرف حدوث الرماتة من لم يعرف عدد حباتها وكيفية تركيبها وطبيعتها ولا يعرف حدوث العين من لم يعرف عدد طبقاتها وتثريتها وما فيها من التركيب ولا يعرف حدوث هذا البيت من لم يعرف عدد لبناته وأخشابه وطبائنها ومقاديرها وغير ذلك من الكلام الذي يضحك منه كل عاقل وينادي على جهل قائله وحقه بل العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله ودينه لا يحتاج إلى شيء من ذلك ولا يتوقف عليه وآيات الله التي دعا عباده إلى النظر فيها دالة عليه بأول النظر دلالة يشترك فيها كل سليم العقل والحاسة وأما أدلة هؤلاء تخيلات وهمية وشبه عسرة المدرك بعيدة التحصيل متناقضة الأصول غير

مؤدية إلى معرفة الله ورسله والتصديق بها مستلزمة للكفر بالله ووجد ما جاءت به رسله وهذا لا يصدق به إلا من عرف ما عند هؤلاء وعرف ما جاءت به الرسل ووازن بين الأمرين فينتد يظهر له التفاوت وأما من قلدتم وأحسن ظنه بهم ولم يعرف حقيقة ما جاءت به الرسل فليس هذا عشه بل هو في أودية هائم حيران يتقاد لكل حيران .

يغدو من العلم في ثوبين من طمع معلمين بحرمان وخذلان والطائفة الثانية رأت مقابلة هؤلاء برد كل ما قالوه من حق وباطل وظنوا أن من ضرورة تصديق الرسل رد ما عليه هؤلاء بالعقل الضروري وعلوا مقدماته بالحس فنازعوهم فيه ونعرضوا لإبطاله بمقدمات جدلية لا تغني من الحق شيئا وليتهم مع هذه الجناية العظيمة لم يضيفوا ذلك إلى الرسل بل زعموا أن الرسل جاؤا وبها يقولونه فساء ظن أولئك الملاحدة بالرسل وظنوا أنهم هم أعلم وأعرف منهم ومن حسن ظنه بالرسل قال أنهم لم يخف عليهم ما نقوله، ولكن خاطبهم بما تحتمله عقولهم من الخطاب الجمهوري النافع للجمهور وأما الحقائق فكتموها عنهم والذي سلطهم على ذلك جحد هؤلاء لحقهم ومكابرتهم إياهم على ما لا يمكن المكابرة عليه مما هو معلوم لهم بالضرورة ككبارتهم إياهم في كون الأفلاك كروية الشكل والأرض كذلك وأن نور القمر مستفاد من نور الشمس وإن الكسوف القمري عبارة عن انحاء ضوء القمر بتوسط الأرض بينه وبين الشمس من حيث أنه يقتبس نوره منها والأرض كرة والسماء محيطة بها من الجوانب فإذا وقع القمر في ظل الأرض انقطع عنه نور الشمس كما قدمناه وكقولهم أن الكسوف الشمسي معناه وقوع جرم القمر بين الناظر وبين الشمس عند اجتماعهما في العقدين على دقيقة واحدة وكقولهم بتأثير الأسباب المحسوسة في مسيبتها وإثبات القوى والطبائع والأفعال وانفعالات مما تقوم عليه الأدلة العقلية والبراهين اليقينية فيخوض هؤلاء معهم في إبطاله فيغيرهم ذلك بكفرهم وإلحادهم والوصية لأصحابهم بالتمسك بما هم عليه فإذا قال لهم هؤلاء هذا الذي تذكرونه على خلاف الشرع والمصير إليه كفر وتكذيب الرسل لم يستريبوا في ذلك ولم يلحقهم فيه شك ولكنهم يستريبون بالشرع وتنقص مرتبة الرسل من قلوبهم وضرر الدين وما جاءت به الرسل بهؤلاء من أعظم الضرر وهو كضربه بأولئك الملاحدة فهما ضرران على الدين ضرر من يطعن فيه وضرر من ينصره بغير طريقه وقد قيل إن العدو العاقل أقل ضررا من الصديق الجاهل فإن الصديق الجاهل يضرك من حيث يقدر أنه ينفعك والشأن كل الشأن أن تجعل العاقل صديقك ولا تجعله عدوك وتفريه بمحاربة الدين وأهله . فإن قلت فقد أطلت في شأن الكسوف وأسبابه ووجئت بما شئت به من البيان الذي لم يشهدله الشرع بالصحة ولم يشهدله بالبطلان بل جاء الشرع بما هو أهم منه وأجل فائدة من الأمر عند الكسوفين

بما يكون سببا لصلاح الأمة في معاشها ومعادها وأما أسباب الكسوف وحسابه والنظر في ذلك فانه من العلم الذي لا يضر الجهل به ولا ينفع نفع العلم بما جاءت به الرسل وبين علوم هؤلاء فكيف نضع بالحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيت ذلك فافزعوا إلى ذكر الله والصلاة فكيف يلائم هذا ما قاله هؤلاء في الكسوف.. قيل وأى مناقضة بينهما وليس فيه إلا نفي تأثير الكسوف في الموت والحياة على أحد القولين أو نفي تأثير النيرين بموت أحد أو حياته على القول الآخر وليس فيه تعرض لإبطال حساب الكسوف وإلا الأخبار بأنه من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله وأمر النبي ﷺ عنده بما أمر به من العتاقة والصلاة والدعاء والصدقة كأمره بالصلوات عند الفجر والغروب والزوال مع تضمن ذلك دفع موجب الكسوف الذي جعله الله سبحانه سببا له فشرع النبي ﷺ للأمة عند انعقاد هذا السبب ما هو أنفع لهم وأجدى عليهم في دنياهم وأخراهم من اشتغالهم بهم الهيئة وشأن الكسوف وأسبابه فإن قيل فما تصنعون بالحديث الذي رواه ابن ماجه في سننه والإمام أحمد والنسائي من حديث النعمان بن بشير قال انكسفت الشمس على عهد النبي ﷺ فخرج فزعا يجر ثوبه حتى أتى المسجد فلم يزل يصل حتى انجلت ثم قال إن ناسا يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من العظام وليس كذلك أن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا تجلى الله لشيء من خلقه خشع له.. قيل قد قال أبو حامد الغزالي أن هذه الزيادة لم يصح نقلها فيجب تكذيب قائلها وإنما المروى ما ذكرنا يعنى الحديث الذي ليست هذه الزيادة فيه قال ولو كان صحيحا لكان تأويله أهون من مكابرة أمور قطعية فكم من ظواهر أولت بالأدلة العقلية التي لا تتبين في الوضوح إلى هذا الحد وأعظم فأنفجرج به الملاحدة أن يصرح ناصر الشرع بأن هذا وأمثاله على خلاف الشرع فيسهل عليه طريق إبطال الشرع وإن كان شرطه أمثال ذلك وليس الأمر في هذه الزيادة كما قاله أبو حامد فإن إسناده لا مطعن فيه قال ابن ماجه حدثنا محمد بن المثني وأحمد بن ثابت وحميد بن الحسن قالوا حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير فذكره وهؤلاء كلهم ثقات حفاظ لكن لعل هذه اللفظة مدرجة في الحديث من كلام بعض الرواة ولهذا لا توجد في سائر أحاديث الكسوف فقد رواها عن النبي ﷺ بضعة عشر صحابيا عائشة أم المؤمنين وأسماء بنت أبي بكر وعلى بن أبي طالب وأبي بن كعب وأبو هريرة وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله في حديثه وسمرة بن جندب وقبيصة الهلالي وعبد الرحمن بن سمرة فلم يذكر أحد منهم هذه اللفظة التي ذكرت في حديث النعمان بن بشير فمن ههنا يخاف أن تكون أدرجت في الحديث إدراجا

وليست من لفظ رسول الله ﷺ على أن هنا مسلكا بعيد المأخذ لطيف المزرع يتقبله العقل السليم والفترة السليمة وهو أن كسوف الشمس والقمر وجب لهما من الخشوع والخضوع بانحاء نورهما وانقطاعه عن هذا العالم ما يكون فيه سلطانهما وبهاؤهما وذلك يوجب لا محالة لهما من الخشوع والخضوع لرب العالمين وعظمتهم وجلاله ما يكون سببا لتجلى الرب تبارك وتعالى لهما ولا يستنكرون أن يكون تجلى الله سبحانه وتعالى لهما في وقت معين كما يدنو من أهل الموقف عشية عرفة وكما ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا عند مضي نصف الليل فيحدث لهما ذلك التجلي خشوعا آخر ليس هو الكسوف ولم يقل النبي ﷺ أن الله إذا تجلى لهما انكسفا ولكن اللفظة فإذا تجلى الله لشيء من خلقه خشع له ولفظ الإمام أحمد في الحديث إذا بدا الله لشيء من خلقه خشع له فهنا خشوعان خشوع أوجبه كسوفهما بذهاب ضوئهما وانحمايته فتجلى الله سبحانه لهما لحدث لهما عند تجليه تعالى خشوع آخر سبب التجلي كما حدث للجبل إذ تجلى تبارك وتعالى له أن صار دكا وساخ في الأرض وهذا غاية الخشوع لكن الرب تبارك وتعالى ثبتهما لتجليه عناية بخلقهن لانتظام مصالحهم بهما ولو شاء سبحانه لثبت الجبل لتجليه كما ثبتهما ولكن أرى كلمته موسى أن الجبل العظيم لم يطق الثبات له فكيف تطيق أنت الثبات للرؤية التي سألتها .

فصل

وأما استدلاله بحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ إذا ذكر القدر فأمسكوا وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا وإذا ذكر النجوم فأمسكوا فهذا الحديث لو ثبت لكان حجة عليه لا له إذ لو كان علم الأحكام النجومية حقا لا باطلا لم يثب عنه النبي ﷺ ولا أمر بالإمساك عنه فإنه لا ينهى عن الكلام في الحق بل هذا يدل على أن الخائض فيه خائض فيما لا علم له به وأنه لا ينبغي له أن يخوض فيه ويقول على الله ما لا يعلم فأين في هذا الحديث ما يدل على صحة علم أحكام النجوم .

وأما أحاديث النهى عن السفر والقمر في العقر فصحيح من كلام المنجمين وأما رسول رب العالمين فبرىء ممن نسب إليه هذا الحديث وأمثاله ولكن إذا بهد الإنسان عن نور النبوة واشتدت غربته عما جاء به الرسول جوز عقله مثل هذا كما يجوز عقل المشركين يقول النبي ﷺ لو حسن أحدكم ظنه بمجر نفعه وهذا ونحوه من كلام عباد الأصنام الذين حسنوا ظنهم بالأحجار فساقهم حسن ظنهم إلى دار البوار . وأما الرواية عن علي أنه نهى عن السفر والقمر في العقر فن الكذب على علي رضي الله عنه والمشهور عنه خلاف ذلك وعكسه وأنه أراد الخروج لحرب الخوارج فاعترضه منجم فقال يا أمير المؤمنين لا تخرج فقال لاى شيء قال إن القمر في العقر فان خرجت أصبت وهزم عسكريك فقال علي رضي الله عنه ما كان لرسول الله ﷺ

ولا لأبي بكر ولا لعمر منجم بل أخرج ثقة بالله وتوكلا على الله وتكذيبا لقولك فاسافر بعد رسول الله ﷺ سفرة أبرك منها قتل الخوارج وكنى المسلمين شرهم ورجع مؤيدا منصورا فأنزا بيشارة النبي صلى الله عليه وسلم لمن قتلهم حيث يقول شر قتلى تحت أديم السماء خير قتيل من قتلوه وفي لفظ طوبى لمن قتلهم وفي لفظ تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وفي لفظ لأن أدركتهم لأقتلهم قتل عاد وقال على لأصحابه لولا أن تكلموا لحدثكم بما لكم عند الله في قتلهم فكان هذا الظفر ببركة خلاف ذلك المنجم وتكذيبه والثقة بالله رب النجوم والاعتماد عليه وهذه سنة الله فيمن لم يلتفت إلى النجوم ولا إلى غيرها كانت وسكناته وأسفاره وإقامته كما أن سنته نكبة من كان متقادا لأربابها عاملا بما يحكمون له به وفي التجارب من هذا ما يكفي اللبيب المؤمن والله الموفق .

فصل

والذي أوجب للمنجمين كراهية السفر والقمر في القرب أنهم قالوا السفر أمر يراد لخير من الخيرات فإذا كان الوصول إلى ذلك الأمر أسرع كان أجود فينبغي على هذا أن يكون القمر في برج منقلب والعقرب برج ثابت والثوابت عندهم تدل على الأمور البطيئة . . قالوا وأيضاً البرج للمريخ والمريخ عندهم نحس أكبر والنحس ينحس الحظوظ على أصحابها فينبغي أن يكون القمر في برج سعد لأن السعد ينفع والنحس يضر وأيضاً فإن هذا البرج هو برج هبوط القمر وإذا كان الكوكب في هبوطه لا يلتصق لصاحبه ما يريد ويقصده بل يكون وبالاً عليه لأن الكوكب الهابط عندهم كالمتكسر وأيضاً فإن القمر عندهم رب الناس العقرب وإذا كان رب الناس منحوساً فالسفر مكروه لأن الناس مذنوب إلى السفر وبالجملة فإن العقرب عندهم شر البروج والقمر على الإطلاق قالوا فلذلك ينبغي الحذر من السفر والقمر في القرب قالوا فمن كره السفر إذ ذاك فأنما يكرهه بعلمه وعقله وأمير المؤمنين على بن أبي طالب رضی الله عنه أعقل أهل زمانه وأعلمهم فهو أولى بكرهته وليس ذلك مخصوصاً عندهم بالسفر وحده بل يكرهون جميع الابتداآت والاختيارات والقمر في القرب ولما كان القمر أسرع الكواكب حركة فهو أولى أن يكون دليلاً على الأمور المنقلبة والسفر أمر منقلب والعقرب برج ثابت غير منقلب والتجربة والواقع من أكبر شاهد على تكذيبهم في هذا الحكم فكم من سافر وتزوج وأبتدأ واختار والقمر في القرب وتم له مراده على أكمل ما كان يؤمله ولا يزال الناس ينشؤون الأسفار والابتداآت والاختيارات في كل وقت والقمر في القرب وغيره ويحمدون عواقب أسفارهم كما أنشأ أمير المؤمنين على رضی الله عنه سفر جهاده للخوارج والقمر في القرب وأنشأ المعتصم سفر فتح عمورية وجهاد أعداء الله والقمر في القرب وقد أجمع الكذابين

أنه إن خرج كسر عسكره وقتل أو أسرفين الله للمسلمين كذبهم بذلك الفتح الجليل ولو استقصينا أمثال هذه الوقائع لطال الأمر جدا ومن أراد أن يعلم كذبهم قطعا فليبتدي سفر أو اختيارا أو بناء أو غيره والقمر في العقرب ولتوكل على الله وليسافر فانه يرى ما يغبطه ويسره ومن أبين الكذب والبهت الكذب على الحس والواقع وهذا الذي كرهوه وحذروا منه لو كان الواقع شاهداً به لكان الناس لا يختارون ولا يسافرون ولا يبتدون شيئاً البتة والقمر في العقرب وكان عليهم بهذا وتجربتهم له معلوما بالضرورة فكيف والأمر بالعكس أيضاً فيقال له قد يكون القمر في العقرب وتجامعه السعود وهما المشتري والزهرة مثلا ويكون رب بيت السفر وبيت الطالع وبيت السفر أيضاً سعودات فهلا قلتم ان السفر حينئذ يكون صالحا لاجتماع هذه السعودات في البرج المنقلب واجتماعها يكسبها قوة بل قال قضاؤكم يكون القمر في العقرب مسعودا إن جامع السعود بل قالوا إن السعود أيضاً تنتحس فيه فاذا حل السعود العقرب انتحست فيه ولذلك قلتم إن الشمس إذا حلت ضغفت فيه أيضاً جدا وإن كان معه السعدان أعنى المشتري والزهرة فلو قلب عليكم هذا الاستدلال وقيل إذا حلت السعود في هذا البرج قوى فعلها وتضافر بعضها مع بعض فقوى السعد واجتماعها ولم يقوى البرج على انحسارها وقوة زحل والمريخ النحسين على هذا البرج لا يستلزم انحسار هذه السعود بل إن سعادتها تؤثر في نحسها كمن من جنس قولكم ومن هنا قال أبو نصر الفارابي واعلم أنك لو قلبت أوضاع المنجمين لجعلت السعد نحسا والنحس سعدا والحار بارداً وعكسه لسكانت أحكامك من جنس أحكامهم نصيب وتخطى .

فصل

وأما ما احتج به من الأثر عن علي أن رجلا أتاه فقال إنى أريد السفر وكان ذلك في محاق الشهر فقال أتريد أن يمحق الله تجارتك استقبل هلال الشهر بالخروج فهذا لا يعلم ثبوته عن علي والكذابين كثيرا ما يتفقون سلعمهم الباطلة بنسبتها إلى علي وأهل بيته كأصحاب القرعوا الجفر والبطاقة والهفت والكيان والملاحم وغيرها فلا يدرى ما كذب على أهل البيت إلا الله سبحانه ثم لو صح هذا عن علي رضی الله عنه لم يكن فيه تعرض لثبوت أحكام النجوم بوجه ولا ريب أن استقبال الأسفار والأفعال في أوائل النهار والشهر والعام لها مزية والنبي ﷺ قد قال اللهم بارك لأمي في بكرها وكان صخر الغامدى راوى الحديث إذا بعت تجارة له بعثها في أول النهار فأثرى وكثر ماله ونسبة أول النهار نسبة أول الشهر إليه وأول العام إليه فلا أوائل مزية القوة وأول النهار والشمس بمنزلة شبا به وآخره بمنزلة شيخوخته وهذا أمر معلوم بالتجربة وحكمة الله تقتضيه . . وأما ما ذكره عن اليهودى الذى أخبر ابن عباس بما أخبره من موت

ابنه إلى تمام ذكر القصة فهذه الحكاية إن صحت فهي من جنس أخبار الكهان بشيء من
المغيبات وقد أخبر ابن صياد النبي صلى الله عليه وسلم بما خبا له في ضميره فقال له أنت من إخوان الكهان
و علم تقدمه المعرفة لا تختص بما ذكره المنجمون بل له عدة أسباب يصيب ويخطئ ويصدق
الحكم معها ويكذب منها الحكاية ومنها المنامات ومنها الفأل والزجر ومنها السامخ والبارح
ومنها الكف ومنها ضرب الحصى ومنها الحظ في الأرض ومنها الكشوف المستندة إلى
الرياضة ومنها الفراسة ومنها الجزاية ومنها علم الحروف وخواصها إلى غير ذلك من الأمور
التي ينال بها جزء يسير من علم الكهان وهذا نظير الأسباب التي يستدل بها الطبيب والفلاح
والطبايعي على أمور غيبية بما تقتضيه تلك الأدلة مثال الطبيب إذا رأى الجرح مستديرا حكم
بأنه عسر البرء وإذا رآه مستطيلا حكم بأنه أسرع برءا وكذلك علامات البحارين وغيرها
ومن تأمل ما ذكره بقراط في علائم الموت رأى العجائب وهي علامات صحيحة مجربة
وكذلك ما علم به الرمان في أمور تحدث في البحر والرياح بعلامات تدل على ذلك من
طلوع كوكب أو غروبه أو علامات أخرى فيقول يقطع مطر أو يحدث ريح كذا وكذا
أو يضطرب البحر في مكان كذا ووقت كذا فيقع ما يحكم به وكذلك الفلاح يرى علامات
فيقول هذه الشجرة يصيبها كذا وتيبس في وقت كذا وهذه الشجرة لا تحمل العام وهذه تحمل
وهذا النبات يصيبه كذا وكذا لما يرى من علامات يختص هو بمعرفتها بل هذا أمر لا يختص
بالإنسان بل كثير من الحيوان يعرف أوقات المطر والصحو والبرد وغيره كما ذكره الناس
في كتب الحيوان والفرس الرديء الخلق إذا رأى اللجام من بعيد نفر وجزع وعض من
يريد أن يلجمه علما منه بما يكون بعد اللجام وهذه النملة إذا خزنت الحب في بيوتها كسرت
بنصفين علما منها بأنه ينبت إذا كان صحيحا وأنه إذا انكسر لا ينبت فإذا خزنت الكسفرة
كسرتها بأربعة أرباع علما منها بأنها تنبت إذا كسرت بنصفين وهذا السنور يدفن أذاه
ويغطيه بالتراب علما منه بأن الفأر تهرب من رائحته فيفوته الصيد ويشمه أولا فان
وجد رائحته شديدة غطاء بحيث يوارى الرائحة والجرم وإلا اكتفى بأيسر التغطية
وهذا الأسد إذا مشى في لين سحب ذنبه على آثار رجله ليغطها علما منه بأن المار يرى
مواطئ رجله ويديه وإذا ألف السنور المنزل منع غيره من السنانير الدخول إلى ذلك
المنزل وحارهم أشد محاربة وهم من جنسه علما منه بأن أربابه ربما استحسونه وقدموه
عليه أو شاركوا بينهما في الطعام وإن أخذ شيئا مما يجزبه أصحاب المنزل عنه هرب علما بما
يكون إليه منهم من الضرب فإذا ضربوه تملقهم أشد التلق وتمسح بهم ولطع أقدامهم علما
منه بما يحصل له الملق من العفو والإحسان وهذا في الحيوان اللهم أكثر من أن

نذكره فله من تقدمه المعرفة ما يليق به وللخيل والحمام من ذلك عجائب وكذلك الثعلب وغيره
فلم أن هذا أمر عام للانسان والحيوان أعطى من تقدمه المعرفة بحسبه وأسباب هذه التقدمه
تختلف والأمم الذين لم يتقيدوا بالشرائع لهم اعتبار عظيم بهذا وكذلك من قل التفاته واعتناؤه
بما جاءت به الرسل فإنه يشتد التفاته ويكثر نظره واعتناؤه بذلك وأما أتباع الرسل فقد أغناهم
الله بما جاءت به الرسل من العلوم النافعة والأعمال الصالحة عن هذا كله فلا يعنون به ولا يجعلونه
من مطالبهم المهمة لأن ما يطلبونه أعلى وأجل من هذا ومع هذا فلمهم منه أوفر نصيب بحسب
متابعتهم الرسل من القراءة الصادقة والمنامات الصالحة الصحيحة والكشوفات المطابقة وغيرها
ومهمهم لا تقف عند شيء من ذلك بل هي طامحة نحو كشف ما جاء به الرسل من الهدى ودين
الحق في كل مسألة وهذا أعظم الكشوف وأجله وأنفعه في الدارين مع كشف عيوب النفس
وأفات الأعمال وأما الكشف الجزئي عما أكل فلان وعما أحدثه في داره وعما يجرى له في غده
ونحو ذلك فهذا مما لا يعبا به من علت مهمته ولا يلتفت إليه ولا يعده شيئاً على أنه مشترك بين المؤمن
والكافر فلعباد الأصنام والمجوس والصابئة والفلاسفة والنصارى من ذلك شيء كثير وذلك
لا ينفعهم عند الله ولا يخلصهم من عذابه وهؤلاء الكهان وعبيد الجن والسحرة لهم من ذلك
أمور معروفة وهم أكفر الخلق فناية هذا المنجم اليهودي الذي أخبر ابن عباس بما أخبره
أن يكون واحداً من هؤلاء فكان ماذا وهل يقف عند هذا إلا اللهم الدينية السفلية التي
لانهضة لها إلى الله والدار الآخرة لما يرى لها بذلك من التمييز عن الهمج الرعاع من بني آدم

فصل

وأما احتجاجه بحديث أبي الدرداء لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركنا
وما طائر يقلب جناحيه إلا وقد ذكر لنا منه علماً فهذا حق وصدق وهو من أعظم الأدلة على
إبطال قولكم وتكذيبكم فيما تدعون من علم أحكام النجوم فإنه صلى الله عليه وسلم ذكرهم على
كل شيء حتى الخرافة ذكرهم من علم كل طائر وكل حيوان وكل مافي هذا العالم ولم يذكرهم من
علم أحكام النجوم شيئاً البتة وهو صلى الله عليه وسلم أجل من هذا وأعظم وقد صانه الله سبحانه
عن ذلك وإنما الذي ذكركم بهذه الأحكام المشركون عباد الأصنام والكواكب مثل بطليموس
وبنكلوساوطمطم صاحب الدرج وهؤلاء مشركون عباد أصنام وكذلك أتباعهم أفلا يستحي رجل
أن يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المقام نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر أمته من
تكذيبكم وكفركم ومعاداتكم والبراءة منكم والإخبار بأنكم وما تعبدون من دون الله حسب جهنم
أنتم لها واردون ما يعرفه من عرف ما جاء به من أمته والبهت والفرية والكذب على الله
ورسوله . هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحد من أهل بيته مثبثاً لأحكام النجوم

عاملا بها في حركاته وسكناته وأسفاره كما هو المعروف من المشركين وأتباعهم سبحانه
هذا بهتان عظيم . . . وأما قوله أنه جاء في الآثار أن أول من أعطى هذا العلم آدم لأنه عاش
حتى أدرك من ذريته أربعين ألف أهل بيت و تفرقوا عنه في الأرض فكان يفتن خلفاء خبرهم
عليه فأكرمه الله تعالى بهذا العلم فكان إذا أراد أن يعرف حال أحدهم حسب له بهذا الحساب
فيفق على حاله فليس هذا يبدع من بهت المنجمين والملاحدة وإفكهم وافتراءهم على
آدم وقد علوا بالمثل السائر هنا : إذا كذبت فابعد شاهدك .

فصل

وأما ما نسب إلى الشافعي من حكمه بالنجوم على عمر ذلك المولود فلقد نسب الشافعي
إلى هذا العلم وحكمه فيه بأحكام ليمجز عن مثلها أئمة المنجمين وأظن الذي غره في ذلك أبو
عبد الله الحاكم فإنه صنف في مناقب الشافعي كتابا كبيرا وذكر علومه في أبواب وقال الباب
الرابع والعشرون في معرفته تسيير الكواكب من علم النجوم وذكر فيه حكايات عن الشافعي
تدل على تصحيحه لأحكام النجوم وكان هذا الكتاب وقع للرازي فتصرف فيه وزاد ونقص
وصنف مناقب الشافعي من هذا الكتاب على أن في كتاب الحاكم من الفوائد والآثار ما لم
يلم به الرازي والذي غر الحاكم من هذه الحكايات تساهله في إسنادها ونحن نبينها ونبين حالها
ليتبين أن نسبة ذلك إلى الشافعي كذب عليه وأن الصحيح عنه من ذلك ما كانت العرب
تعرفه من علم المنازل والاهتداء بالنجوم في الطرقات وهذا هو الثابت الصحيح عنه بأصح
إسناد إليه قال الحاكم حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي
قال الله عز وجل (هو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر) وقال
(وعلامات وبالنجم هم يهتدون) كانت العلامات جبالا يعرفون مواضعها من الأرض
وشمسا وقرأ ونجماعا يعرفون من الفلك ورباحا يعرفون صفاتها في الهواء تدل على قصد
البيت الحرام وأما الحكايات التي ذكرت عنه في أحكام النجوم فثلاث حكايات إحداها قال
الحاكم قرئ على أبي يعلى حمزة بن محمد العلوي وأكثر ظني أني حضرته حدثنا أبو اسحاق
إبراهيم ابن محمد بن العباس الأزدي في آخرين قالوا حدثنا محمد بن أبي يعقوب الجوال
الدينوري حدثنا عبد الله بن محمد البلوي حدثني خالي عمارة بن زيد قال كنت صديقا لمحمد
ابن الحسن فدخلت معه يوما على هرون الرشيد فسأله ثم أني سمعت محمد بن الحسن وهو
يقول إن محمد بن أدریس يزعم أن للخلافة أهلا قال فاستشاط هرون من قوله
غضبا ثم قال على به فلما مثل بين يديه أطرق ساعة ثم رفع رأسه إليه فقال إياها قال الشافعي
ما إياها بأمر المؤمنين أنت الداعي وأنا المدعو وأنت السائل وأنا المجيب فذكر حكاية طويلة

سأله فيها عن العلوم ومعرفة بها إلى أن قال كيف علمك بالنجوم قال أعرف الفلك الدائر والنجم السائر والقطب الثابت والمائي والناري وما كانت العرب تسميه الأنواع. ومنازل النيران والشمس والقمر والاستقامة والرجوع والنحوس والسعود وهياتها وطبائعها وما استدلل به من برى وبحرى وأستدل في أوقات سلاقي وأعرف ما مضى من الأوقات في كل مسمى ومصبح وظعنى في أسفارى قال فكيف علمك بالطب قال أعرف ما قالت الروم مثل ارسطاطا ليس ومهراريس وفرفوريس وجالينوس وبقراط واسد فليس بلغاتهم وما نقل من أطباء العرب وفلاسفة الهند وتمتته علماء الفرس مثل حاماسف وشاهمرو وبهم ردويوز جهر ثم ساق العلوم على هذا النحو في حكاية طويلة يعلم من له علم بالمنقولات أنها كذب مختلق وافك مفترى على الشافعى والبلاء فيها من عند محمد بن عبد الله البلوى هذا فانه كذاب وضاع وهو الذى وضع رحلة الشافعى وذكر فيها مناظرته لأبى يوسف بحضرة الرشيد ولم ير الشافعى أبى يوسف ولا اجتمع به قط وإنما دخل بغداد بعد موته ثم إن فى سياق الحكاية ما يدل من له عقل على أنها كذب مفترى فان الشافعى لم يعرف لغة هؤلاء اليونان البتة حتى يقول إنى أعرف ما قالوه بلغاتهم وأيضاً فان هذه الحكاية أن محمد بن الحسن وشى بالشافعى إلى الرشيد وأراد قتله وتعظيم محمد الشافعى ومحبه له وتعظيم الشافعى له وتناؤه عليه هو المعروف وهو يدفع هذا الكذب وأيضاً فان الشافعى رحمه الله لم يكن يعرف علم الطب اليونانى بل كان عنده من طب العرب طرف حفظ عنه فى منشور كلامه بعضه كنهيه عن أكل الباذنجان بالليل وأكل البيض المصلوق بالليل وكان يقول عجباً لمن يتعشى ببيض وبنام كيف يعيش وكان يقول عجباً لمن يخرج من الحمام ولا يأكل كيف يعيش وكان يقول عجباً لمن يحتجم ثم يأكل كيف يعيش يعنى عقب الحجامة وكان يقول احذر أن تشرب لهؤلاء الأطباء دواء ولا تعرفه وكان يقول لا تسكن ببلدة ليس فيها عالم يذبك عن دينك ولا طيب يذبك عن أمر بدنك وكان يقول لم أر شيئاً أنفع للوباء من البنفسج يدهن به ويشرب إلى أمثال هذه الكلمات التى حفظت عنه فأما أنه كان يعلم طب اليونان والروم والهند والفرس بلغاتها فهذا بهت وكذب عليه قد أعاده الله عن دعواه وبالجملة فن له علم بالمنقولات لا يسترىب فى كذب هذه الحكاية عليه ولولا طولها لسقناها ليقين أثر الصنعة والوضع عليها . . وأما الحكاية الثانية فقال الحاكم أخبرنا أبو الوليد الفقيه قال حدثت عن الحسن بن سفيان عن حرمة قال كان الشافعى يديم النظر فى كتب النجوم وكان له صديق وعنده وجارية قد جبلت فقال إنها تلد إلى سبعة وعشرين يوماً ويكون فى بطنها الولد الأيسر خال أسود ويعيش أربعة وعشرين يوماً ثم يموت فجاءت به على النعمت الذى وصف وانقضت

مدته فأت فاحرق الشافعي بعد ذلك تلك الكتب وما عاود النظر في شيء منها وهذا الإسناد
رجاله ثقات لكن الشأن فيمن حدث أبا الوليد بهذه الحكاية عن الحسن بن سفيان أو فيمن
حدث بها الحسن عن حمزة وهذه الحكاية لو صحت لوجب أن تثني الخناصر على هذا العلم
وتشده به الأيدي لا أن تحرق كتبه ويهان غاية الإهانة ويجعل طعمه للنار وهذا لا يفعل إلا
بكتب المحال والباطل. ثم إنه ليس في العالم طالع للولادة يقتضى هذا كله كما سنذكره عن قريب
إن شاء الله تعالى والطالع عند المنجمين طالعان طالع مسقط النظفة وهو الطالع الأصلي وهذا
لا سبيل إلا العلم به إلا في أندر النادر الذي لا يقتضيه الوجود والثاني طالع الولادة وهم
معترفون أنه لا يبدل على أحوال الولد وجزئيات أمره لأنه انتقال الولد من مكان إلى مكان
وإنما أخذوه بدلا من الطالع الأصلي لما تعذر عليهم اعتباره وهذه الحكاية ليس فيها أخذ واحد
من الطالعين لأن فيها الحكم على المولود قبل خروجه من غير اعتبار طالع الأصل والمنتجم
يقطع بأن الحكم على هذا الولد لا سبيل إليه وليس في صناعة النجوم ما يوجب الحكم عليه والحالة
هذه وهذا يدل على أن هذه الحكاية كذب مختلق على الشافعي على هذا الوجه وكذلك الحكاية
الثالثة وهي ما رواه الحاكم أيضا أنبأني عبدالرحمن بن الحسن القاضي أن زكريا بن يحيى الساجي
حدثهم أخبرني أحمد بن محمد بن بنت الشافعي قال سمعت أبي يقول كان الشافعي وهو حدث
ينظر في النجوم وما نظر في شيء إلا فاق فيه لجلس يوما وامرأة تله خسب فقال تله جارية
عوراء على فرجها خال أسود وتموت إلى كذا وكذا فولدت فكان كما قال فجعل علي نفسه
ألا ينظر فيه أبدا وأمر هذه الحكاية كالتى قبلها فإن ابن بنت الشافعي لم يلق الشافعي ولا
رآه والشأن فيمن حدثه بهذا عنه والذي عندي في هذا أن الناقل إن أحسن به الظن فإنه غلط
على الشافعي والشافعي كان من أفرس الناس وكان قد قرأ كتب الفراسة وكانت له فيها اليد
الطولى حكيم في هذه القضية وأمثالها بالفراسة فأصاب الحكم فظن الناقل أن الحكم كان يستند إلى
قضايا النجوم وأحكامها وقد برأ الله من هو دون الشافعي من ذلك الهديان فكيف بمثل
الشافعي رحمه الله في عقله وُعلبه ومعرفة حتى يروج عليه هديان للمنجمين الذي لا يروج
إلا على جاهل ضعيف العقل وتزيه الشافعي رحمه الله عن هذا هو الذي ينبغي أن يكون من
مناقبه فأما أن يذكر في مناقبه أنه كان منجما يرى القول بأحكام النجوم وتصحيحها فهذا فعل من
ينم بما يظنه مدحا وإذا كان الشافعي شديد الإنكار على المتكلمين مزريا بهم وكان حكمه فيهم
أن يضربوا بالحديد ويطاف بهم في القبائل فإذا رآه في المنجمين وهو أجل وأعلم من أن
يحكم بهذا الحكم على أهل الحق ومن قضايهم في الصدق ينتهى إلى الحد الذي ذكر في هذه
الحكاية فذكر عبد الرحمن بن أبي حاتم والحاكم وغيرهما عن الحميدي قال قال الشافعي خرجت

إلى اليمن في طلب كتب الفراسة حتى كتبتها وجمعتها ثم لما كان انصرافي مررت في طريقي
برجل وهو محتب بفناء داره أزرق العين نأق. الجمجمة سفاط فقلت له هل من منزل قال نعم
قال الشافعي وهذا النعت أخبرني ما يكون في الفراسة فأتراني فرأيت أكرم رجل بعث إلى
بعشاء وطيب وعلف لدوابي وفراش ولحاف وجعلت أتقلب الليل أجمع ما أصنع بهذه
الكتب فلما أصبحت قلت للغلام أسرج فأسرج فركبت ومررت عليه وقلت له إذا قدمت
مكة ومررت بندي طوي فاسأل عن منزل محمد بن إدريس الشافعي فقال لي الرجل أمولا
لاييك أنا قلت لا قال فهل كانت لك عندي نعمة قلت لا قال فأين ما تكلفت لك البارحة
قلت وما هو قال اشتريت لك طعاما بدرهمين وأدما بكذا وعطرا بثلاثة دراهم وعلفا لدوابك
بدرهمين وكري الفرش واللحاف درهمان قال قلت يا غلام فهل بقي شيء قال كرى المنزل
فإني وسعت عليك وضيقت على نفسي فقبضت نفسي بتلك الكتب فقلت له بعد ذلك هل بقي
شيء قال امض أخذك الله فأريت شرا منك . . وقال الربيع اشتريت للشافعي طيبا
بدينار فقال لي بمن اشتريته فقلت من ذلك الأشقر الأزرق فقال أشقر أزرق أذهب فرده .
وقال الربيع مر أخى في صحن الجامع فدعاني الشافعي فقال لي ياربيع أنظر إلى الذى يمشى
هذا أخوك قلت نعم أصلحك الله قال اذهب ولم يكن رآه قبل ذلك . . قال قتيبة بن سعيد
رأيت محمد بن الحسن والشافعي قاعدين بفناء الكعبة فرجل فقال أحدهما لصاحبه تعال
نركز على هذا المار أى حرقه معه فقال أحدهما هذا خياط وقال الآخر هذا نجار فبعثا إليه
فسألاه فقال كنت خياطا واليوم أنجر أو كنت نجارا واليوم أخيط . . وقال الربيع سمعت
الشافعي وقدم عليه رجل من أهل صنعاء فلما رآه قال له من أهل صنعاء قال نعم قال لخداد
أنت قال نعم . . وقال كنت عند الشافعي إذ أتاه رجل فقال له الشافعي أنساج أنت قال
عندى أجراء . . وقال كنا عند الشافعي إذا مر به رجل فقال الشافعي لا يخلو هذا أن يكون
حائكا أو نجارا قال فدعونه فقال ما صنعتك فقال نجار فقلنا أو غير ذلك قال عندي غلمان
يعملون الثياب . . وقال حرمة سمعت الشافعي يقول احذروا من كل ذى عاهة في بدنه فإنه
شيطان قال حرمة قلت من أولئك قال الأعرج والأحوال والأشل وغيره . . وقال اشتبه
الشافعي يوما عنبا أبيض فأمرني فاشتريت له منه بدرهم فلما رآه استجاده فقال لي يا أبا محمد
من اشتريت هذا فسميت له البائع ففنى الطبق من بين يديه وقال لي رده عليه واشتر لي
من غيره فقلت له وما شأنه فقال ألم أنك أن تصحب الأزرق الأشقر فإنه لا ينبج فكيف
أكل من شيء اشتريته لي بمن أنهى عن صحبته قال الربيع فرددت العنب على البائع واعتذرت
إليه بكلام حسن واشتريت له عنبا من غيره . . وقال حرمة سمعت الشافعي يقول احذروا

الأعور والأحول والأعرج والأحذب والأشقر والكوسج وكل من به عاهة في بدنه وكل ناقص الخلق فاحذروه فإنه صاحب لؤم ومعامته حسرة وقال مرة أخرى فأنهم أصحاب خب . . . وقال الربيع دخلنا على الشافعي عند وفاته أنا والبويطي والمزني ومحمد بن عبد الله ابن عبد الحكم قال فنظر إلينا الشافعي ساعة فأطال ثم التفت فقال أما أنت يا أبا يعقوب فستمت في حديد يعني البويطي وأما أنت يا مزني فسيكون لك بمصر هنات وهنات ولتدركن زمانا تكون أقيس أهل ذلك الزمان وأما أنت يا محمد فسترجع إلى مذهب أبيك وأما أنت يا ربيع فأنت أنفهم لي في نشر الكتب قم يا أبا يعقوب فتسلم الحلقة قال الربيع فكان كما قال . . . وقال الربيع ما رأيت أفطن من الشافعي لقد سمى رجالاته بصحبه فوصف كل واحد منهم بصفة ما أخطأ فيها فذكر المزني والبويطي وفلانا فقال ليفعلن فلان كذا وفلان كذا وليصحبين فلان السلطان وليقلدن القضاء وقال لهم يوما وقد اجتمعوا ما فيكم أنقع من هذا وأوما إلى لأنه أمثلكم بأخيه وذكر صفاتا غير هذه قال فلما مات الشافعي صار كل منهم إلى ما ذكر فيه ما أخطأ في شيء من ذلك . . . وقال حرمة لما وقع الشافعي في الموت خرجنا من عنده فقلقت لاني يا أبا كل فراسة كانت للشافعي أخذناها بدا بيد إلا قوله يقتلني أشقر وهاهو في السياق فوافينا عبد الله بن عبد الحكم ويوسف بن عمرو فقلنا إلى أين قالوا إلى الشافعي فابلغنا المنزل حتى أدركنا الصراخ عليه قلنا مه مالكم قالوا مات الشافعي فقال أبي من غمضه قالوا يوسف بن عمرو وكان أزرق وهذه الآثار وغيرها ذكرها ابن أبي حاتم والحاكم في مصنفيهما في مناقب الشافعي وهي اللاتفة بجلالته ومنصبه لا ما باعده الله منه من أكاذيب المنجمين وهذا ناتهم والله أعلم وأما ما احتج به من أن فرعون كان يذبح أبناء بني إسرائيل ويستحي نساءهم لأن المفسرين قالوا كان ذلك بأن المنجمين أخبروه بأنه سيجيء في بني إسرائيل مولود يكون هلاكه على يديه فأكثر المفسرين إنما أحلوا ذلك على خبر الكهان . . . وروى بعضهم أن قومه أخبروه بأن بني إسرائيل يزعمون أنه يولد منهم مولود يكون هلاكك على يديه وهاتان الروايتان هما الدائران في كتب المفسرين وأما هذه الرواية أن المنجمين قالوا له ذلك فغايبتها أنها من أخبار أهل الكتاب وقد خالفها غيرها من الروايات فكيف يسوغ التمسك بها في الأمر العظيم وفي أخبار الكهان ما هو أعجب من ذلك فقد أخبروا بظهور خاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم قبل ظهوره وذلك موجود في دلائل النبوة ونحن لا ننكر علم تقدمه المعرفة بأسباب مفضية إليه تختلف قوى الناس في ادراكها وتحصلها وإنما كلامنا معكم في أصول علم الأحكام وبيان فسادها وكذب أكثر الأحكام التي يسندونها إليها وبيان أن ضرر هذا العلم لو كان حقا أعظم من نفعه في

الدنيا والآخرة وأن أهله لهم أوفر نصيب من قوله (إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا وكذلك نجزي المفترين) وأهل هذا العلم أذل الناس في الدنيا لا يمكن أحداً منهم أن يأكل رزقه بهذا العلم إلا بأعظم ذل وعزيرم لا بد أن يتعبد وينضوى إلى مكاس أو ديوان أو وال يكون تحت ظله وفي كنفه وسائرهم على الطرقات وفي كسر الحوائت مدسسين صيدم كل ناقص العقل والإيمان والدين من صبي أو امرأة أو حمار في سلاح آدمي أو ذباب طمع لو لاح له في عبادة الأصنام والشمس والقمر والنجوم لكان أول العابدين ورأس ما لهم الكذب والزرق وأخذ أحوال السائل منه ومن فلتات لسانه وهيته وإعراضه فيخبرونه بما يناسب ذلك من الأحوال فينفع له عقله لهم ويقول لقد أعطى هؤلاء عطاء لم يعطه غيرهم وتراهم في الغالب يقصد أحدهم قرية أو دكاناً مزروباً عن الطريق ويصلى فيه للصيد وينصب الشرك فإذا لاح له بدوى أو حبشي أو تركاني فإنه يتبرك بطلته ويقول اجلس حتى أبين لك ما يقتضيه نجمك وطلالك وبيت مالك وبيت فراشك وبيت أفرحك وهمومك وكم بقي عليك من القطع نعم ما اسمك واسم أمك وأبيك فإذا قال له اسمه واسم أبيه أخرج له الاضطراب أو الكرة النحاس وقال كيف قلت اسمك فإذا أخبره ثانية قال وكيف قلت اسم الوالدة طول الله عمرها فإذا قال درجت إلى رحمة الله تعالى قال مامات من خلف مثلك ثم يحسب ويقول فلانة تسعة وتزيد عليها تسعة تسقط منها خمسة يبقى منها أربعة أقعد وسمع يا أخي إنى أرى عليك حججا مكتوبة ووثائق ولا بد لك من الوقوف بين يدي ولي أمر إما حاكم وإما وال وأرى دماً خارجاً عنك ما أنت من أهله وأرى ناساً قد اجتمعوا حولك وإن كان شكل ذلك الرجل شكل من هو من أرباب التهم قال وأرى خشباً ينصب ومسامير تضرب وجنبايات تؤخذ نعم يا أخي برجك بالأسد وهو نارى مذكر أخذت منه نطاح مقدام بطل نجمك الزهرة أنت قليل البخت عند الناس مكفور الإحسان مقصود بالأذى قل إن صاحبت أحداً فأثمرت لك صحبته خيراً نعم يا أخي أسعد أيامك يوم الجمعة وخير كسبك كد يدك اعلم أنه لا بد لك من أسفار وغربة وركوب أهوال واقتحام أخطار وأمور عظام أيئنا لك إن شاء الله مات لا تبخل على نفسك حظ يدك في جيبك حل الكيس ولا يزال يلكره ويجذبه ويطعمه حتى يستخرج ما تسمع به نفسه فإن رأى منه تباطياً قال عجل قبل خروج هذه الساعة السميدة فإنها ساعة مباركة أما سمعت قول نبيك يسروا ولا تعسروا فإذا حاز ما أخذه قال له زدنى فإن أمورك كثيرة وتحتاج إلى تمب وفكر وحساب طويل فإذا تم له ما يأخذه منه بقي هو من جوا فكال له من جراب الكذب ما أمكنه ولا يبالي أكذبه أم صدقه ثم يقول له يا أخي

يرجك الأسد وهو سهم العداوة والحسد وما عاداك أحفظ وأفلح بل يظفرك الله به وينصرك عليه نعم وهو برج نارى والنار من النور والنور فيه البهجة والسرور ابشر فأنت طويل العمر لا تموت فى هذا الوقت عمرك من الستين إلى السبعين إلى الثمانين إلى التسعين يت كسبك كذا وكذا وأرى حاجة مهمة قد خرجت عن يدك نعم بغير مرادك وأنت فى غالب أحوالك الخارج عن يدك أكثر من الداخل فيها بالله صدقت أم لا فيقول والله صحيح والأمر كما قلت ولكن أحمد الله كلما بقى عليك من القطع أربعة أشهر وعشرة أيام وتخرج من نحسك وتدخل فى برج سعادتك وتنجو ويخاف الله عليك بالخيرات والبركات ولا بد لك الساعة من رزق يأتىك الله به ويفرح به أهلك وعيلتك وتصلح حالك ويستقيم سعدك . .

الثالث يا أخى من برجك برج الميزان وهو بيت الإخوان سعدك يا أخى منهم منقوص وحظك منهم منحوس غالب من أوليته منهم خيرا جازاك بالشر وغالب من قلت فيه الخير منهم يقول فيك الشر بالله أما الأمر هكذا وذلك يا أخى أنك خفيف الدم كل من رآك مال إليك وأنس بك وأنت محسود تحسد فى مالك وفى عاقبتك وفى أهلك وأولادك وكل ما تعمله بيدك ولكن العين لا تؤثر فيك لأن كل من برجه الأسد لا بد أن يكون له فى رأسه أو جسده علامة مثل شجرة أو ضربة بين أكتافه أو فى ساقه وما هو بعيد أن فى جسده شامة أو فى جسمك ثلمة وهذا هو الذى يدفع عنك العين وأنت لا تدري . . الرابع من بروجك العقرب وهو بيت الآباء أراك كنت قليل السعد بين أبويك ومع هذا فكان أكثر ميلهم وإشفاقهم مع غيرك هم عليك وكان حظك منهم ناقصا ولهم تطلع إلى كدك وكسبك . . الخامس من بروجك القوس وهو بيت البنين أراك قليلا ما يعيش لك أولاد تدفهم كلهم ثم تموت أنت بعدهم بل سوف يكون لك ولد يشد الله به عضدك ويقوى أمرك وتنال من جهته راحة وخيرا وربما تكون سعادتك على يديه . . السادس من بروجك الجدى وهو برج أمراضك وأعلالك يا أخى أمراضك وأسقامك كثيرة وأكثرها فى رأسك وربما يكون فى أجنابك وهى أمراض قوية طوال الله يعافينا وإياك وكنت فى صغرك لا ترقد فى السرير إلا بعد جهد جهيد وعهدى بك الآن لا ترقد فى فراشك إلا بعد شدة نعم وأكثر أمراضك فى الصيف والخريف . . السابع من بروجك الدلو وهو بيت الفراش وأرى فراشك خاليا أتم زوجة فإن قال نعم قال لا بد لك من فراقها عن قريب إما بموت وإما بطلاق فإن المريح منك فى بيت الفراش وإن قال لا قال عجيب والله لقد أبصرت فى الطبايع أن فراشك فارغ وأرى روحا ناظرة إليك بعين الألفة والمحبة خطورك وخطوره عليك وأرى لك من قبله منفعة ولك به اتصال وفرح أبين لك على أى سبب يكون اجتماعكما نعم فإن قال له نعم قال هات (١٥ - مفتاح ٢)

فإن الذي أعطيتني قليل فاذا أخذته قال اعلم أنه لا بد لك من الاتصال بهذا الشخص على كل حال إلا أني أرى قد عمل لك عمل وعقد لك عقد وأنت في هم وغم من ذلك فإن شئت عملت لك كتابا نافعا يكون لك حرزا من كل ما تخافه وتحذره ولا يزال يفتل له في الذروة والقرب حتى يستكتبه الحرز وكذب هذه الطائفة وجعلها وزرقها يعني شهرته عند الخاصة والعامه عن تكليف إرادة وكذا كان المنيجم أكنب وبالزرق أعرف كان على الجهال أروج .

فصل

وأما قوله إن هذا علم ما خلت عنه ملة من الملل ولا أمة من الأمم ولا يعرف تاريخ من التواريخ القديمة والحديثة إلا وكان أهل ذلك الزمان مشتغلين بهذا العلم ومعوّلين عليه في معرفة المصالح ولو كان هذا العلم فاسداً بالكيفية لاستحال إطباق أهل المشرق والمغرب عليه فانظر ما في هذا الكلام من الكذب والبهت والافتراء على العالم من أول بنائه إلى آخره فإن آدم وأولاده كانوا برآء من ذلك وأتمتكم معترفون بأن أول من عرف منه الكلام في هذا العلم وتلقيت عنه أصوله وأوضاعه هو إدريس النبي ﷺ وكان بعد بناء هذا العالم بزمن طويل هذا لو ثبت ذلك عن إدريس فكيف وهو من الكذب الذي ليس مع صاحبه إلا مجرد القول بلا علم والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ايس من الفرية والبهت أن ينسب هذا العلم إلى أمة موسى في زمنه ويعدهو بأنهم كانوا معولهم في مصالحهم على هذا العلم وكذلك أمة عيسى وأمة يونس والذين كانوا مع نوح ونجوا معه في السفينة وحسبك بهذا الكذب والافتراء على تلك الأمة المضبوط أمرها المحفوظ فعلها فهل كان النبي ﷺ وأصحابه يعولون على هذا العلم ويعتمدون عليه في مصالحهم أو قرن التابعين بفعله أو قرن تابعي التابعين وهذه هي خيار قرون العالم على الإطلاق كما أن هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس وهم أعلم الأمم وأعرفها وأكثر كتباً وتصانيف وأعلما شأنها وأكملها في كل خير ورشد وصلاح كما ثبت في المسند وغيره عن النبي ﷺ أنه قال أتم توفون سبعين أمة أتم خيرها وأكرمها على الله فهل رأيت خيار قرون هذه الأمة والموقفين من خلفاتها وملوكها وسادتها وكبرائها معولين على هذا العلم أو معتمدين عليه في مصالحهم وهذه سيرهم ما بهنّها من قدم ولا يتأق الكذب عليهم هذا وقد أعطوا من التأييد والنصر والظفر بدموم والاستيلاء على عمالك العالم ما لم يظفر به أحد من المعولين على أحكام النجوم بل لا تجد المنجمين الا ذمة لهم لو لا اعتصامهم بحبل منهم لقطعت حبال أعتاقهم ولا تجد المعولين على هذا العلم إلا مخصوصين بالخذلان والحرمان وهذا لانهم حق عليهم قوله تعالى (إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا . وكذلك نجزي المفترين) قال أبو قلابة هي لكل مفتر من هذا الأمة إلى يوم القيامة نعم لا تشكر أن هذا العلم له طلبة مشغولون به

معتون بأمره وهذا لا يدل على صحته فهذا السحر لم يزل في العالم من يشتغل به ويتطلبه أعظم من اشتغاله بالنجوم وطلبه لها بكثير وتأثيره في الناس لا ينكر أفكان هذا دليلاً على صحته وهذه الأصنام لم تزل تعبد في الأرض من قبل نوح وإلى الآن ولها الهياكل المبنية والسدنة ولها الجيوش التي تقايل عنها وتحارب لها وتختار القتل والسبي وعقوبة الله تعالى ولا تنتهي عنها أفيدل هذا على صحة عبادتها وإن عبادها على الحق ومن العجب قوله لو كان هذا العلم فاسداً لاستحال أطباق أهل المشرق والمغرب من أول بناء العالم إلى آخره عليه وليس في الفرية أبلغ من هذا ولا في البهتان أترى هذا الرجل ما وقف على تأليف لأحد من أهل المشرق والمغرب في إبطال هذا العلم والرد على أهله فقد رأينا نحن وغيرنا ما يزيد على مائة مصنف في الرد على أهله وإبطال أقوالهم وهذه كتبهم بأيدي الناس وكثير منها للفلاسفة الذين يعظمهم هؤلاء ويرون أنهم خلاصة العالم كالفارابي وابن سينا وأبي البركات الأوحى وغيرهم وقد حكينا كلامهم وأما الردود في ضمن الكتب حين يرد على أهل المقالات فأكثر من أن تذكر ولعلمنا أن تزيد على عدة الآف تجرد في كل كتاب منها الرد على هؤلاء وإبطال مذهبهم ونسبتهم إلى الكذب والزرق ولو أن مقابلاً قابله وقال لو كان هذا العلم صحيحاً لاستحال إطباق أهل المشرق والمغرب على رده وإبطاله لكان قوله من جنس قوله واكن أهل المشرق فيهم هذا وهذا كما يشهد به الحس والتواريخ القديمة والحديثة ولقد رأينا من الردود القديمة قبل قيام الإسلام على هؤلاء ما يدل على أن العقلاء لم يزالوا يشهدون عليهم بالجهل وفساد المذهب وينسبونهم إلى الدعاوى الكاذبة والآراء الباطلة التي ليس مع أصحابها إلا القول بلا علم

فصل

وأما ما ذكره في أمر الطالع عن الفرس وأنهم كانوا يعنون بطالع مسقط النطقة وهو طالع الأصل ثم يحكم بموجبه حتى يحكم بعدد الساعات التي يمكثها الولد في بطن أمه فهذا من الكذب والبهت ومن أراد أن يحتج به فليجربه فإن تجربة مثل هذا ليست بمشقة ولا عسرة ثم إن هذا الواطى لا علم له ولا لأحد أن الولد إنما يخلق من أول وطئه الذي أنزل فيه دون ما بعده وإن فرض أنه أمسك عن وطئها بعد المرة الأولى وحبسها بحيث يتيقن أن غيره لم يقربها وهذا في غاية الندرة لم يمكن المنجم أن يعلم أحوال ذلك المولود ولا تفاصيل أمره البتة ومدعى ذلك مجاهر بالكذب والبهت وقد اعترف القوم بأن طالع الولادة مستعار لا يفيد شيئاً لأن الولد لا يحدث في ذلك الوقت وإنما ينتقل من مكان إلى مكان وقد اعترفوا بأن ضبطه متعسر جداً بل متعذر فإن في اللحظة الواحدة من اللحظات تتغير نسبة الفلك تغيراً لا يضبط ولا يحصيه

إلا الله ولا ريب أن الطالع يتغير بذلك تغيراً عظيماً لا يمكن ضبطه وقد اعترفوا هم بهذا وأن سبب
هذا التفاوت يحيل أحكامهم واعترفوا بأنه لا سبيل إلى الاحتراز من ذلك فأى وثوق لعاقب
بهذا العلم بعد هذا كله وقد بينا أن غاية هذا الوضح وسلم من الخلل جميعه ولا سبيل إليه لكان
جزء السبب والعلّة والحكم لا يضاف إلى جزء سببه ثم لو كان سبباً تاماً فصورافه وموانعه
لا تدخل تحت الضبط البتة والحكم إنما يضاف إلى وجود سببه التام وانتفاء مانعه وهذه الأسباب
والموانع مما لا تدخل تحت حصر ولا ضبط إلا لمن أحصى كل شيء عدداً وأحاط بكل شيء علماً
لإله الإله علام الغيوب فلو ساعدناهم على صحة أصول هذا العلم وقواعده لكانت أحكامهم
باطلة وهي أحكام بلا علم لما ذكرناه من تعذر الإحاطة بمجموع الأسباب وانتفاء الموانع ولهذا
كثيراً ما يجمعون على حكم من أحكامهم الكاذبة فيقع الأمر بخلافه كما تقدم .. وأما تلك الحكايات
المتضمنة لإصابتهم في بعض الأحوال فليسبب بأكثر من الحكايات عن أصحاب الكشف
والفأل وزجر والطائر والضرب بالحصى والطرق والعيافة والكهانة والخط والحسد وغيرها
من علوم الجاهلية وأعنى بالجاهلية كل من ليس من أتباع الرسل كالفلاسفة والمنجمين
والسكّان وجاهلية العرب الذين كانوا قبل النبي ﷺ فإن هذه كانت علوماً لقوم ليس لهم علم
بما جاءت به الرسل ومن هؤلاء من يزعم أنه يأخذ من الحروف علم المكنان ولهم في ذلك
تصانيف وكتب حتى يقولون إذا أردت معرفة ما في رؤيا السائل من خير أو شر فخذ أول
حرف من كلامه الذي يكلمك به وفسر رؤياه على معنى ذلك الحرف فإن كان أول ما نطق به
باء فـرؤياه خير لأن الباء من البهاء والخير الأثرها في البر والبركة وبلوغ الآمال والبقاء
والبشارة والبيان والبخت فإذا كان أول حرف من كلامه باء فاعلم أنه قد عاين ما أباه وبشره
من الخيرات وإن كان أول كلامه تاء فقد بشر بالتمام والكمال وإن كان تاء فبشره بالأناث
والمتاع لقوله تعالى هم أحسن أناثاً ورتبنا ثم قالوا فعليك بهذه الأحرف الثلاثة فليس شيء
يخلو منها ويجاوزها وإذا تأملت جهل هؤلاء رأيتهم شديداً فكيف حكموا على الباء بالبهاء والبركة
دون البأس والبغى والبين والبلاء والبوار والبعد وكيف حكموا على التاء بالأناث دون الثقل
والثقل والثلب ونحوه وكذلك استدلاله بأول ما يقع بصره عليه كما حكى عن أبي معشر أنه
وقف هو وصاحب له على واحد من هؤلاء وكانا سائرين في خلاص محبوس فسألاه فقال
أتباني طلب خلاص مسجون فمجبا من ذلك فقال له أبو معشر هل يخلص أم لا فقالا تذهبان
تلتقيانه قد خلاص فوجدنا الأمر كما قال فاستدعاه أبو معشر وأكرمه وتلطف له في السؤال عن
كيفية علم ذلك فقال نحن نأخذ الفأل بالعين والنظر فينظر أحدنا إلى الأرض ثم يرفع رأسه
فأول شيء يقع نظره عليه يكون الحكم به فلما سألتني كان أول ما رأيت ماء في قرية فقلت

هاند محبوس ثم لما سألتما في الثانية نظرت فإذا هو قد أفرغ من القرية فقلت يخلص ويصيب تارة ويخطيء تارة . . ومن هذا أخذ بعضهم الجواب عن التفاؤل بالأيام فإذا رأى أحد رؤيا مثلا يوم أحد أو ابتداء فيه امرأ قال حدة وقوة وإن كان يوم الجمعة قال اجتماع وألفة وإن كل يوم سبت قال قطع وفرقة . ومن هذا استدلال المسئول بالمكان الذي يضع السائل يده عليه من جسده وقت السؤال فإن وضع يده على رأسه فهو رئيسه وكبيره والرجلين قوامه والآنف بناء مرتفع أو تل أو نحوه والقم بئر عذبة اللحية أشجار وزروع وعلى هذا النحو من ذلك ما حكى عن المهدي أنه رأى رؤيا وأنسيتها فأصبح مفتما بها فدل على رجل كان يعرف الزجر والفأل وكان حاذقاً به واسمه خو يلدقلما دخل عليه أخبره بالذي أراده له فقال له يا أمير المؤمنين صاحب الزجر والفأل ينظر إلى الحركة وأخطار الناس فغضب المهدي وقال سبحان الله أحذكم يذكر . بعلم ولا يدري ماهو ومسح يده على رأسه ووجهه وضرب بها على فخذه فقال له أخبرك برؤياك يا أمير المؤمنين قال هات قال رأيت كأنك صعدت جبلا فقال المهدي لله أبوك ياسحار صدقت قال ما أنا بساحر يا أمير المؤمنين غير أنك مسحت بيدك على رأسك فزجرت لك وعلمت أن الرأس ليس فوقه أحد إلا السماء فأولته بالجبل ثم نزلت بيدك إلى جبهتك فزجرت لك وبزواك إلى أرض ملساء فيها عيمان مالختان ثم انحدرت إلى سفح الجبل فلقيت رجلا من نخذك قریش لأن أمير المؤمنين مسح بعد ذلك بيده على فخذه فعلمت أن الرجل الذي لقيه من قرابته قال صدقت وأمر له بمال وأمر أن لا يحجب عنه . . ومن ذلك هؤلاء أصحاب الطير السائح والبارح والقعيد والناطح وأصل هذا أنهم كانوا يزجرون الطير والوحش ويشيرونها فما تيامن منها وأخذ ذات اليمين سموه سائحاً وما تيامر منها سموه بارحاً وما استقبلهم منها فهو الناطح وما جاءهم من خلفهم سموه القعيد فمن العرب من يتشام بالبارح ويتبرك بالسائح ومنهم من يرى خلاف ذلك قال المدائني سألت روضة بن العجاج ما السائح قال ما ولاك ميامنه قال قلت فما البارح قال ما ولاك مياسره قال والذي يحجيء من قدامك فهو الناطح والنطيطح والذي يحجيء من خلفك فهو القاعد والقعيد وقال المفضل الضبي البارح ما يأتيك عن اليمين يريد يسارك والسائح ما يأتيك عن اليسار فيمر على اليمين وإنما اختلفوا في مراتبها ومذاهبها لأنها خواطر وحدوس وتخمينات لأصل لها فمن تبرك بشيء مدحه ومن تشام به ذمه ومن اشتهر بإحسان الزجر عندهم ووجوهه حتى قصده الناس بالسؤال عن حوادثهم وما ألموه من أعمالهم سموه عانفا وعرافا وقد كان في العرب جماعة يعرفون بذلك كهراف اليمامة والأبلاق الأسيدى والأجلح وعروة بن يزيد وغيرهم فكانوا يحكمون بذلك ويعملون به ويتقدمون ويتأخرون في جميع ما يتقبلون فيه ويتصرفون في حال الأمن والخوف والسعة والضيق والحرب والسلام فإن أنجحوا

فيما يتفألون به مدحوه وداوموا عليه وإن عطبوا فيه تركوه وذموه ومنهم من أنكرها بعقله وأبطل تأثيرها بنظره وذم من اغتربها واعتمد عليها وتوهم تأثيرها فهم الرقشي حيث يقول :

ولقد غشوت وكنت لا أغدو على واق وحاتم
فإذا الأشائم كالآبا من واليابن كالاشائم
وكذاك لاخير ولا شر على أحد بدائم
لايمنعك من بغا الخير تعقاد التائم
قد خط ذلك في السطو ر الأوليات القدائم

وقال جهم الهذلي :

ألم تر أن العافئين وإن جرت لك الطير عما في غد عيمان
يظنان ظنا مرة يخطيانه وأخرى على بعض الذي يصفان
قضى الله أن لا يعلم الغيب غيره ففي أي أمر الله يتريان

وقال آخر :

وما أنا بمن يزجر الطير همه أطار غراب أم تعرض ثعلب
ولا السانحات البارحات عشية أمر سليم القرن أم مر أعصب

وقال آخر يمدح منكرها :

وليس هيباب إذا شد رحله يقول عداني اليوم واق وحاتم
ولكنه يمضى على ذاك مقدا إذا حاد عن تلك الهبات الختارم

يعنى بالواق الصرد وبالحاتم الغراب سموه حاتما لأنه كان عندهم يحتم بالفراق والختارم العاجز الضعيف الرأي المتطير . . . وقد شفى النبي صلى الله عليه وسلم أمته في الطيرة حيث سئل عنها فقال ذاك شيء يجده أحدكم فلا يصدنه وفي أثر آخر إذا تطيرت فلا ترجع أي امض لما قصدت له ولا يصدنك عنه الطيرة . . . واعلم أن التطير إنما يضر من أشفق منه وخاف وأما من لم يبال به ولم يعبأ به شيئاً لم يضره البتة ولا سيما إن قال عند رؤية ما يتطير به أو سماعه اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا إله غيرك اللهم لا باقى بالحسنات إلا أنت ولا يذهب بالسيئات إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بك فالطيرة باب من الشرك والقاء الشيطان وتخويفه ووسوسته يكبر ويعظم شأنها على من اتبعها نفسه واشتغل بها وأكثر العناية بها وتذهب وتضمحل عن لم يلتفت إليها ولا أتق إليها باله ولا شغل بها نفسه وفكره واعلم أن من كان معنياً بها قائلاً بها كانت إليه أسرع من السيل إلى منحدره وتفتحت له

أبواب الوسوس فيما يسمعه ويراها ويعطاه ويفتح له الشيطان فيها من المناسبات البعيدة والقريبة في اللفظ والمعنى ما يفسد عليه دينه وينكد عليه عيشه فإذا سمع سفر جلا أو أهدى إليه تطير به وقال سفر وجلاء وإذا رأى ياسمينا أو سمع اسمه تطير به وقال ياس ومين وإذا رأى سوسة أو سمعها قال سوء يبقى سنة وإذا خرج من داره فاستقبله أعور أو أشل أو أعمى أو صاحب آفة تطير به وتشاءم بيومه . . ويحكى عن بعض الولاة أنه خرج في بعض الأيام لبعض مهماته فاستقبله رجل أعور فتطير به وأمر به إلى الحبس فلما رجع من مهمه ولم يلق شراً أمر باطلاقه فقال له سألتك بالله ما كان جرمي الذي حبستني لأجله فقال له الوالي ما يمكن لك عندنا جرم ولكن تطيرت بك لما رأيتك فقال فإصبحت في يومك برؤيتي فقال بما لم ألق إلا خيراً فقال أيها الأمير أنا خرجت من منزلي فرأيتك فلقيت في يومى الشر والحبس وأنت رأيتني فلقيت في يومك الخير والسرور فنأشأنا والطيرة بمن كانت فاستجبا منه الوالي ووصله . . وقال أبو القاسم الزجاجي لم أر أشد تطيراً من ابن الرومي الشاعر وكان قد تجاوز الحد في ذلك فعاقبته يوماً على ذلك . . فقال يا أبا القاسم القال لسان الزمان والطيرة عنوان الحدثنان . . وهذا جواب من استحكمت علته فعجز عنها وهو أيضاً بمنزلة من قد غلبته الوسوس في الطهارة فلا يلتفت إلى علم ولا إلى ناصح وهذه حال من تقطعت به أسباب التوكل وتقلص عنه لباسه بل تمرى منه ومن كان هكذا فالبلايا إليه أسرع والمصائب به أعلق والمحن له أزم بمنزلة صاحب الدمى والقرحة الذي يهدى إلى قرحته كل مؤذ وكل مصادم فلا يكاد يصد من جسده أو يصاب غيرها والمطير متعب القلب منكد الصدر كاسف البال سيء الخلق يتخيل من كل ما يراه أو يسمعه أشد الناس خوفاً وأنكدهم عيشاً وأضيق الناس صدرأً وأحزنهم قلباً كثير الاحتراز والمراعاة لما لا يضره ولا ينفعه وهم قد حرم نفسه بذلك من حظ ومنعها من رزق وقطع عليها من فائدة ويكفيك من ذلك قصة النابغة مع زياد بن سيار الفزاري حين تجهز إلى الغزو فلما أراد الرحيل نظر النابغة إلى جرادة قد سقطت عليه فقال جرادة تجرد وذات ألوان عزيز من خرج من هذا الوجه وتقد زياد لوجهه ولم يتطير فلما رجع زياد سالماً غانماً أنشأ يقول .

تخير طيرة فيها زياد ليخبره وما فيها خبير
أقام كان لغمان بن عاد أشار له بحمته مشير
تعلم أنه لا طير إلا على مطير وهو الثبور
بلى شيء يوافق بعض شيء أحياناً وباطله كثير

ولم يحك الله التطير إلا عن أعداء الرسل كما قالوا لرسولهم ((انا تطيرنا بكم لأن لم تنتهوا لئلا نرجنكم وليمننكم منا عذاب ألم قالوا طائرکم معکم أن ذکرتم بل أنتم قوم مسرفون)

وكذلك حكى الله سبحانه عن قوم فرعون فقال (فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه إلا إنما طائرهم عند الله) حتى إذا أصابهم الخصب والسمة والعاية قالوا لنا هذه أى نحن الجديرون الحقيقةون به ونحن أهله وإن أصابهم بلاء وضيق وقحط ونحوه قالوا هذا بسبب موسى وأصحابه أصبنا بشؤمهم ونقض علينا غبارهم كما يقوله المتطير لمن يتطير به فأخبر سبحانه أن طائرهم عنده كما قال تعالى عن أعداء رسوله ﷺ (وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك) فهذه ثلاثة مواضع حكى فيها التطير عن أعدائه وأجاب سبحانه عن تطيرهم بموسى وقومه بأن طائرهم عند الله لا بسبب موسى وأجاب عن تطير أعداء رسول الله ﷺ بقوله (قل كل من عند الله) وأجاب عن الرسل بقوله (ألا طائركم معكم) وأما قوله (ألا إنما طائركم عند الله) فقال ابن عباس طائرهم ما قضى عليهم وقدر لهم وفى رواية شؤمهم عند الله ومن قبله أى إنما جاءهم الشؤم من قبله بكفرهم وتكذيبهم بآياته ورسوله وقال أيضا أن الأرزاق والأقدار تتبعكم وهذا كقوله تعالى (وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه ونخرج) أى ما يطير له من الخير والشر فهو لازم له فى عنقه والعرب تقول جرى له الطائر بكذا من الخير والشر قال أبو عبيدة الطائر عندهم الحظ وهو الذى تسميه العامة البخت يقولون هذا يطير لفلان أى يحصل له قلت ومنه الحديث فطار لنا عثمان بن مظعون أى أصابنا بالقرعة لما أقرع الأنصار على نزول المهاجرين عليهم وفى حديث روي عن ابن ثابت حتى أن أحدنا ليطير له النصل والريش والآخر القدح أى يحصل له بالشركة فى الغنيمة وقيل فى قوله تعالى (وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه) أن الطائر ههنا هو العمل قاله الفراء وهو يتضمن الرد على نفاة القدر وخص العنق بذلك من بين سائر أجزاء البدن لأنها محل الطوق الذى يطوقه الإنسان فى عنقه فلا يستطيع فكما كده من هذا يقال إثم هذا فى عنقك وافعل كذا وإثمه فى عنقك والعرب تقول طوقها طوق الحمامة وهذا ربة فى رقبته وعن الحسن بن آدم لتنظر لك صحيفة إذا بعثت قلدها فى عنقك فخصوا العنق بذلك لأنه موضع القلادة والتميمة واستعملهم التعاليق فيها كثير كما خصت الأيدي بالذكر فى نحو بما كسبت أيديكم بما قدمت يداك ونحوه وقيل المعنى أن الشؤم العظيم هو الذى لم عند الله من عذاب النار وهو الذى أصابهم فى الدنيا وقيل المعنى أن سبب شؤمهم عند الله وهو عملهم المكتوب عنده الذى يجرى عليه ما يسوؤهم ويماقبون عليهم بعد موتهم بما وعدهم الله ولا طائر أشأم من هذا وقيل حظهم ونصيبهم وهذا لا يتناقض قول الرسل طائركم معكم أى حظكم وما نالكم من خير وشر معكم بسبب أفعالكم وكفركم ومخالفتمك الناصحين ليس هو من أجلنا ولا بسببنا بل ببغيتكم

وعدوانكم فطائر الباغى الظالم معه وهو عند الله كما قال تعالى (وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله فما هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا) ولو فقهوا وفهموا لما تطيروا بما جئت به لأنه ليس فيما جاء به الرسول ﷺ ما يقتضى الطيرة فإنه كله خير محض لا شر فيه وصلاح لا فساد فيه وحكمة لا عبث فيها ورحمة لا جور فيها فلو كان هؤلاء القوم من أهل الفهم والعقول السليمة لم يتطيروا من هذا فإن الطيرة إنما تكون بالشر لا بالخير المحض والمصلحة والحكمة والرحمة وليس فيما أتيتهم به لو فهموا ما يوجب تطيرهم بل طأرتهم معهم بسبب كفرهم وشركهم وبغيهم وهو عند الله كسائر حظوظهم وأنصباهم التي يتناولوها منه بأعمالهم وكسبهم ويحتمل أن يكون المعنى طأرتكم معكم أى راجع عليكم فالطير الذى حصل لكم إنما يعود عليكم وهذا من باب القصاص فى الكلام مثل قوله فى الحديث أخذنا فالك من فيك ونظيره قول النبى ﷺ إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم فعلى هذا معنى طأرتكم معكم أى نصيبكم طيرتكم التى تطيرتم بها لأنهم اعتقدوا الشؤم فيها ولا شؤم فيها البتة فقبل لهم الشؤم منكم وهو نازل بكم فتأمله وهذا يشبه قوله تعالى (وقد مكروا مكروا وعند الله مكروا وإن كان مكروا لتزول منه الجبال) قيل جزاء مكروهم عنده فمكر بهم كما مكروا برسله ومكروه تعالى بهم إنما كان بسبب مكروهم فهو مكروهم عاد عليهم وكيدهم عاد عليهم فهكذا طأرتهم عادت عليهم وحلت بهم وسبى جزاء الممكر مكرها وجزاء المكيد كيدا تنبها على أن الجزاء من جنس العمل ولما ذكر سبحانه أن ما أصابهم من حسنة وسيئة أى نعمة ومحنة فالسكل منه تعالى بقضائه وقدره فكأنهم قالوا فما بالك أنت تصيبك الحسنات والسيئات كما نصيبنا فذكر سبحانه أن ما أصابه من حسنة فمن الله من بها عليه وأنعم بها عليه وما أصابه من سيئة فمن نفسه أى بسبب من قبله أى لا لنعرض ما جاء به ولا لشر فيه ولا لشؤم يقتضى أن تصيبه السيئة بل بسبب من نفسه ومن قبله وقد قيل فى قوله تعالى (طأرتكم عند الله بل أنتم قوم تفتنون) أن طأرتهم ههنا هو السبب الذى يجيء فيه خيرهم وشرهم فهو عند الله وحده وهو قدره وقسمه إن شاء رزقكم وعافاكم وإن شاء حرمكم وابتلاككم ومن هذا قالوا طأرت الله لا طأرت كلبى قدر الله الغالب الذى يأتى بالحسنات ويصرف السيئات ومنه اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا إله غيرك وعلى هذا فالمعنى بطأرتكم نصيبكم وحظكم الذى يطيركم ومن فسره بالعمل فالمعنى طأرتكم الذى طار عنكم من أعمالكم وبهذين القولين فسر معنى قوله تعالى (وكل إنسان أزرماه طأرتة فى عنقه) وأنه ما طار عنه من عمله أو صار لازم له بما قضى الله عليه وقدر عليه وكتب له من الرزق والأجل والشقاوة والسعادة.

فصل

وقد ثبت فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال فى وصف

السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب أنهم الذين لا يكتون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون زاد مسلم وحده ولا يرقون فسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول هذه الزيادة وهم من الراوى لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرقون لأن الراقى محسن إلى أخيه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن الرقى فقال من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه وقال لا بأس بالرقى ما لم يكن شركاً والفرق بين الراقى والمسترق أن المسترق سائل مسقط ملتفت إلى غير الله بقلبه والراقى محسن نافع . . قلت والنبي صلى الله عليه وسلم لا يجعل ترك الإحسان المأذون فيه سبباً للسبق إلى الجنان وهذا بخلاف ترك الاسترقاء فإنه توكل على الله ورغبة عن سؤال غيره ورضاء بما قضاه وهذا شيء وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا عدوى ولا طيرة وأحب الفاعل الصالح ونحوه من حديث أنس وهذا محتمل أن يكون نفيًا وأن يكون نهيًا أى لا تطيروا ولكن قوله في الحديث ولا عدوى ولا صفر ولا هامة يدل على أن المراد النفي وإبطال هذه الأمور التي كانت الجاهلية تعانيتها والنفي في هذا أبلغ من النهى لأن النفي يدل على بطلان ذلك وعدم تأثيره والنهى إنما يدل على المنع منه . . وقد روى ابن ماجه في سننه من حديث سفیان عن سلة عن عيسى بن عاصم عن ذر عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطيرة شرك وماننا ولكن الله يذهب بالتوكل وهذه اللفظة وماننا إلى آخره مدرجة في الحديث ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم كذلك قاله بعض الحفاظ وهو الصواب فإن الطيرة نوع من الشرك كما هو في أثر مرفوع من رده الطيرة فقد قارن الشرك وفي أثر آخر من أرجعه الطيرة من حاجة فقد أشرك قالوا وما كفارة ذلك قال أن يقول أحدكم اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك . . وفي صحيح مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي أنه قال يا رسول الله وماننا أناس يتطيرون فقال ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنه فأخبر أن تأذيه وتشاؤمه بالتطير إنما هو في نفسه وعقيدته لاني المتطير به فوهمه وخوفه وإشراكه هو الذى يطيره ويصدنه لا مارآه وسمعه فأوضح صلى الله عليه وسلم لأمته الأمر وبين لهم فساد الطيرة ليعلموا أن الله سبحانه لم يجعل لهم عليها علامة ولا فيها دلالة ولا نصبها سبباً لما يخافونه ويحذرونه لتطمئن قلوبهم ولتسكن نفوسهم إلى وحدانيته تعالى التي أرسل بها رسله وأنزل بها كتبه وخلق لأجلها السموات والأرض وعمر الدارين الجنة والنار فبسبب التوحيد ومن أجله جعل الجنة دار التوحيد وموجباته وحقوقه والنار دار الشرك ولو أزمه وموجباته فقطع صلى الله عليه وسلم علق الشرك من قلوبهم اثلاً يبقى فيها علقه منها ولا يتلبسوا بعمل من أعمال أهل البتة . . وفي الحديث المعروف أقرؤا الطير

على مسكاتها قال أبو عبيدة في الغريب أراد لا تزجروها ولا تلتفتوا إليها أقروها على مواضعها التي جعلها الله لها ولا تمتدوا ذلك إلى غيره أي أنها لا تضر ولا تنفع وقال غيره المعنى أقروها على أمكتها فانهم كانوا في الجاهلية إذا أراد أحدهم سفرا أو أمرا من الأمور أثار الطير من أوكارها لينظر أي وجه تسلك وإلى أي ناحية تطير فان خرجت ذات اليمين خرج لسفره ومضى لأمره وإن أخذت ذات الشمال رجع ولم يمض فأمرهم أن يقروها في أمكتها وأبطل فعلمهم ذلك ونهاهم عنه كما أبطل الاستقسام بالأزلام . . وقال ابن جرير معنى ذلك أقرروا الطير التي تزجرونها في مواضعها المتمكنة فيها التي هي لها مستقر وامضوا لأمرهم فان زجرهم إياها غير مجد عليكم نفعاً ولا دافع عنكم ضرراً . . وقال آخرون هذا تصحيف من الرواة وخطأ منهم ولا يعرف المكنات إلا أسماء البيض الضباب دون غيرها . . قال الجوهري المكن البيض الضب قال ومكن الضباب طعام العرب لا تشتيه نفوس العجم وفي الحديث أقرروا على الطير مكانها بالضم والفتح قال أبو زياد الكلاني وغيره إنا لانعرف للطير مكنت فأما المكنات فانما هي الضباب قال أبو عبيد ويجوز في الكلام وإن كان المكن الضباب في أن يجعل للطير تشبيهاً بذلك كقولهم مشافر الحبش وإنما المشافر للإبل وكقول زهير يصف الأسد له لبد أظفاره لم تقلمه وإنما له مخالب قال هؤلاء فلعل الراوي سمع أقر الطير في وكناتها بالواو ولأن وكنات الطير عشها وحيث تسقط عليه من الشجر وتأوى إليه وفي أثر آخر ثلاث من كن فيه لم ينل الدرجات العلى من تكهن أو استقسم أو رجع من سفر من طيرة وقد رفع هذا الحديث فن استمسك بعروة التوحيد الوثقى واعتصم بحبله المتين وتوكل على الله قطع بأحسن الطيرة من قبل استقرارها وبأد خواطرها من قبل استمكانها قال عكرمة كنا جلوساً عند ابن عباس فر طائر يصيح فقال رجل من القوم خير خير فقال له ابن عباس لا خير ولا شر مبادرة بالإنكار عليه لئلا يعتقده له تأثيراً في الخير أو الشر وخرج طاووس مع صاحب له في سفر فصاح غراب فقال الرجل خير فقال طاووس وأى خير عنده والله لا نصحبني وقيل لكعب هل تطير فقال نعم فليل له فكيف تقول إذا تطيرت قال أقول اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا رب غيرك ولا قوة إلا بك وكان بعض السلف يقول عند ذلك طير الله لا طيرك وصباح الله لا صباحك ومساء الله لا مساءك وقال ابن عبد الحكم لما خرج عمر بن عبد العزيز من المدينة قال مزاحم فنظرت فإذا القمر في الدبران فسكرت أن أقول له فقلت ألا تنظر إلى القمر ما أحسن استواءه في هذه الليلة قال فنظر عمر فإذا هو في الدبران فقال كأنك أردت أن تعلمني أن القمر في الدبران يامن باسم إنا لانخرج بشمس ولا بقمر ولكننا نخرج بالله الواحد القهار . . فان قيل فما تقولون فيما

روى عن النبي ﷺ أنه كان يستحب الفأل في الصحيحين من حديث أنس وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا عدوى ولا طيرة وخيرها الفأل وفي لفظ وأصدقها الفأل وفي لفظ وكان يعجبه الفأل وفي لفظ مسلم ويعجبني الفأل الصالح أى الكلمة الحسنة وقال إذا أردتم إلى يريد أفاعلوه حسن الإسم حسن الوجه وروى عن يحيى بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للقمحة تحلب من يحلب هذه فقام رجل فقال النبي ﷺ ما إسمك فقال الرجل مرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إجلس ثم قال من يحلب هذه فقام رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما إسمك فقال الرجل حرب فقال له النبي ﷺ إجلس ثم قال من يحلب هذه فقام رجل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما إسمك فقال الرجل يعيش فقال له النبي ﷺ يعيش احلب حلب زاد ابن وهب في جامعه في هذا الحديث فقام عمر بن الخطاب فقال أنكم يارسول الله أم أسمت قال بل أسمت وأخبرك بما أردت ظننت يا عمر أنها طيرة ولا طير إلا طيره ولا خير إلا خيره وانكن أحب الفأل وفي جامع ابن وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بغلام فقال ما سميت هذا الغلام فقالوا السائب فقال لا تسموه السائب ولكن عبد الله قال فغلبوا على اسمه فلم يمت حتى ذهب عقله وفي صحيح البخارى من رواية الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبيه أن أباه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما إسمك قال حزن قال أنت سهل قال لا أغر اسما سماه أبي قال ابن المسيب فما زالت الحزونة فينا بعد وروى مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال لرجل ما إسمك قال جمره قال ابن من قال ابن شهاب فقال من قال من الحرقة قال أين مسكنك قال بجرة النار قال بأيها قال بذات لظى فقال له عمر أدرك أهلك فقد احترقوا فكان كما قال عمر وفي غير رواية مالك هذه القصة عن مجاهد عن الشعبي قال جاء رجل من جهينة إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال له ما إسمك قال شهاب قال ابن من قال ابن جمره قال ابن من قال من قال من الحرقة قال وأين منزلك قال بجرة النار قال ويحك أدرك منزلك أو أهلك فقد احترقوا قال فأناهم فألقاهم قد احترق عامتهم وقالت عائشة كان رسول الله ﷺ يعجبه التيمن ما استطاع في تعلمه وترجله ووضوئه وفي شأنه كله وفي صحيح البخارى عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال الشؤم في ثلاث في المرأة والدار والداية وفي الصحيح أيضاً من حديث سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ قال إن كان في الفرس والمرأة والمسكن الشؤم وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد قال جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله دار سكنناها والعدد كثير والمال وافق فقل العدد وذهب المال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوها ذميمة ولما رأى النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد فرسا قد لوح بذنبه ورجل قد استل سيفه فقال له شم سيفك فأنى أرى الشؤم ستسل اليوم وكذلك قوله لما رمى واقد ابن عبد الله عمر بن الحضرمي فقتله فقال واقد وقدت الحرب وعامر عمرت الحرب وابن الحضرمي

حضرت الحرب ولما خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى بدر استقبل في طريقه جبلين فسأل
عنهما فقالوا اسم أحدهما مسلح والآخر مخزى. وأهلها بنو النار وبنو محراق فذكره المرور
عليهما وتركهما على يساره وسلك ذات اليمين وعرض عبد الله بن جعفر مالا له على معاوية
يقال له الدعان وقال له اشتره منى فقال له معاوية هذا مال يقول دعنى ولما نزل الحسين بن
على بكر بلاء قال ما اسم هذا الموضع قالوا كربلاء قال كرب وبلاء ولما خرج عبد الله بن الزبير
من المدينة إلى مكة أنشده أحد أخويه

وكل بنى أم سيمسون ليلة ولم يبق من أغنامهم غير واحد
فقال له عبد الله ما أردت إلى هذا قال لم أتعمده قال هو أشد على وقد كره السلف ومن بعدهم
أن يتبع الميت بنار إلى قبره من بجر أو غيره وفي معناه الشمع قالت عائشة لا تجعلوا آخر
زاده أن يتبعوه بالنار ولما بايع طلحة بن عبيد الله على بن أبي طالب وكان أول من بايع قال
رجل أول يد بايعته يد شلاء لا يتم هذا الأمر له ولما بعث على رضى الله عنه معقل بن قيس
الرباحى من المدائن فى ثلاثة آلاف وأمره أن يأخذ على الموصل ويأتى نصيبين ورأس عين حتى
يأتى الرقة فيقيم بها فسار معقل حتى نزل الحديثة فبينما هو ذات يوم جالسا إذ نظر إلى كبشين
يتناطحان حتى جاء رجلان فأخذ كل منهما كبشاً فذهب به فقال شداد بن أبي ربيعة الخثعمى
ستصرفون من وجهكم هذا لا تغلبون ولا تغلبون لافتراق الكبشين سليمان فكان كذلك ولما
بعث معاوية فى شأن حجر بن عدى وأصحابه كان الذى جاءهم أعور يقال له هدبة وكانوا
ثلاثة عشر رجلا مع حجر فنظر إليه رجل منهم فقال إن صدق الفأل قتل نصفنا لأن الرسول
أعور فلما قتلوا سبعة وانى رسول ثان ينهى عن قتلهم فكفوا عن الباقيين وقال عوانة بن
الحكم لما دعا ابن الزبير إلى نفسه قام عبد الله بن مطيع ليبايع فقبض عبد الله بن الزبير يده
وقال امييد الله بن أبي طالب قم فبايع فقال عبد الله قم يا مصعب فبايع فقام فبايع فتفاهل
الناس وقالوا أبى أن يبايع ابن مطيع وبايع مصعبا ليكون فى أمره صعوبة أو شر فكان
كذلك . . وقال سلمة بن محارب نزل الحجاج فى محاربه لابن الأشعث دير قررة ونزل عبد الرحمن
ابن الأشعث دير الجاجم فقال الحجاج استقر الأمر فى يدي وتجمجم به أمره والله لاقتله
وقال عمرو بن مروان السكبي حدثني مروان بن يسار عن سلمة مولى يزيد بن الوليد قال
كنت مع يزيد بن الوليد بناحية القرينين قبل خروجه على الوليد بن يزيد ونحن نتذاكر
أمره إذ عرض لنا ذئب هناك فتناول يزيد قوسه فرمى الذئب فأصاب حلقه فقال قتلت الوليد
ورب الكعبة فكان كإقال وقال داود بن عيسى بن محمد بن على خرج أبى وأبو جعفر غازيين
فى بلاد الروم ووجه غلام له ومع أبى جعفر مولى فسئحت له أربعة أظب ثم مضت تخالطنا

حتى غابت عنا ثم رجعت ومضى واحد فقال لنا أبو جعفر والله لا ترجع جميعاً فأت مولى
أبي جعفر وأمر بعض الأمراء جارية له تغني فاندفعت تقول :
ثم قتلوه كي يكونوا مكانه كما غدرت يوماً بكسرى مرزبه
فقال ويلك غني غير هذا فغنت

هذا مقام مطرد هدمت منازلهم ودوره

فقال ويلك غني غير هذا فقالت والله ياسيدي ما أعتد إلا ما يسرك ويسبق إلى لساني
ماترى ثم غنت

كليب لعمري كان أكثر ناصراً وأيسر جرماً منك ضرج بالدم

فقال ما أرى أمري إلا قريباً فسمع قائلاً يقول قضى الأمر الذي فيه تستفتيان وقد ذكر
في حرب بني تغلب أن تيم اللات أرسل بنيه في طلب مال له فلما أمسى سمع صوت الريح فقال
لامرأته أن نظري من أين نشأ السحاب ومن أين نشأت الريح فأخبرته أن الريح طالع من وجه السحاب
فقال والله إنى لأرى ريحاً تهده الصخرة وتمحق الأثر فلما دخل عليه بنوه قال لهم ما لقيتم قالوا
سرنا من عندك فلما بلغنا غصن شعثمين إذا بهن جاثمات على دعص من رمل فقال أمشقات أم
مغربات قالوا مغربات قال فاربحكم ناطح أم دابر أم بارح أم سائح فقالوا ناطح فقال لنفسه يا تيم اللات
دعص الشعثمين والشعثم الشيخ الكبير وأنت شعثم بنى بكر وجواثم بدعص وريح ناطح نظاحت
فبرحت قال ثم ماذا قالوا ثم رأينا ذئباً قد دلح لسانه من فيه وهو يطهر وشعره عليه فقال ذلك
حران نأر ذو لسان عدول حامى الظهر همه سفك الدماء وهو أرقم الأرقام يعنى مهلهلا قال ثم
ماذا قالوا ثم رأينا ريحاً وسحاباً قال فهل مطر تم قالوا بلى قال يبرق قالوا قد كان ذلك
فقال أماء سائل فقالوا نعم فقال ذلك دم سائل ومرهفات قال ثم مه قالوا ثم طلعنا قلعة
الضعفاء ثم تصوبنا من تل فاران قال فكتمتم سواء أو مترادفين قالوا بل سواء قال فما سماؤكم
قالوا خبا قال فاربحكم قالوا ناطح قال فما فعل الجيش الذين لقيتم قالوا نجونا منه هرباً وجد القوم
في أثرنا قال ثم مه قالوا ثم رأينا عقاباً منقضة على عقاب فتشابكا وهو يا إلى الأرض قال ذاك
جمع رام جمعاً فهو لاقية قال ثم مه قالوا ثم رأينا سباعاً على سبع ينهشه وبه بقية لم يمت فقال
ذرونى أما والله أنها لقييلة مصروعة ما كولة مقتولة من بنى وائل بعد عز وامتاع . .
وذكروا أن تيم اللات هذا مر يوماً بجمل أجرب وعليه ثلاث غرايب فقال لبنيه ستقفون
على مقتولا فكان كما قال وقتل عن قريب وكذلك قول علقمة في مسيره مع أصحابه وقد
مروا في الليل بشيخ فان فقال لقيتم شيخاً كبيراً فانيا يغالب الدهر والدهر يغالبه يخبركم أنكم
ستلقون قوماً فيهم ضعف ووهن ثم لقي سباعاً فقال دللاج لا يغلب ثم رأى غراباً ينفض

بمؤجوه فقال أبشروا الأترونها يخبركم أن قد اطمانت بكم الدار فكان كذلك . . وذكر
المداثني قال خرج رجل من لذب ، لهم عيافة في حاجة له . ومعه سقاء من ابن فسار صدر يومه
ثم عطش فأناخ ليشرب فإذا الغراب ينعب فأثار راحته ومضى فلما أجهده العطش أناخ ليشرب
فنعب الغراب فأثار راحته ثم الثالثة نعب الغراب وتمرغ في التراب فضرب الرجل السقاء
بسيفه فإذا فيه أسود ضخم ثم مضى فإذا غراب على سدره فصاح به فوقع على سلمة فصاح به
فوقع على صخرة فانتهى إليه فإذا تحت الصخرة كنز فلما رجع إلى أبيه قال له ما صنعت قال
سرت صدر يوم ثم أنخت لأشرب فإذا الغراب ينعب قال أثره وإلا لست بابني قال أثرته ثم
أنخت لأشرب فنعب الغراب وتمرغ في التراب قال أضرب السقاء وإلا لست بابني قال فعلت
فإذا أسود ضخم قال ثم مه قال ثم رأيت غرابا واقفا على سدره قال أطره وإلا لست بابني
قال أطرته فوقع على سلمة قال أطره وإلا لست بابني قال فوقع على صخرة قال أخبرني بما
وجدت فأخبرته . . وذكر أيضا أن أعرايبا أضل ذوداً له وخادما فخرج في طلبهما إذ
اشتدت عليه الشمس وحسب النهار فمر برجل يحلب ناقة قال أظنه من بني أسد فسأله عن ضالته
قال أدن فأشرب من اللبن وأدلك على ضالك قال فاشرب ثم قال ما سمعت حين خرجت قال
بكاء الصبيان ونباح الكلاب وصراخ الديكة ونغاء الشاء قال ينهك عن الغدو ثم مه قال ثم
ارتفع النهار فعرض لي ذئب قال كسوب ذو ظفر ثم مه قال ثم عرضت لي نعامة قال ذات
ريش واسمها حسن هل تركت في أهلك مريضا يعاد قال نعم قال ارجع إلى أهلك فذودك
وخادمك عندهم فرجع فوجدهم . . وذكر أبو خالد التيمي قال كنت آخذ الإبل بضمان
فأرعاها في ظهر البصرة فطردت فخرجت أفقوا أثرها حتى انتهيت إلى القادسية فاختنطت على
الآثار فقلت لو دخلت الكوفة فتحسست عنها فأتيت الكنازة فإذا الناس مجتمعون على عراف
العمامة فوقفت ثم قلت له حاجتي فقال بعيدة أشيطان الهوى جمع مثلها على العاجز الباغي الغبي
ذو تكاليف وترجمن قال فوجدتها في الشام مع ابن عم لي فصالحته أصحابها عنها وقال
المداثني كان بالسواد زاجر يقال له مهر فأخبر به بعض العمال لجلع يكذب زجره ثم أرسل
إليه فلما أتاه قال إني قد بعثت بنعم إلى مكان كذا وكذا فانظر هل وصلت أم لم تصل وقد
عرف للعامل قبل ذلك أن بينها وبين السكلاء رحلة فقال لغلامه أخرج فانظر أرى شيء تسمع
قال وكان العامل قد أمر غلامه أن يكن في ناحية الدار ويصيح صياح ابن آوى فخرج غلام
الزاجر ليسمع وصاح غلام العامل فرجع إلى الزاجر غلامه وأخبره بما سمع فقال للعامل قد
ذهبت عنك وقطع عليها الطريق فاستبقت قال فضحك العامل وقال قد جاءني خبرها أنها
وصلت والصائح الذي صاح غلامي قال إن كان الصائح الذي صاح ابن آوى فقد ذهبت

وإن كان غلامك فقد ذهب الراعى قال قبله بعد ذلك ذهب الغنم وقتل الراعى ... وذكر
عن العكلى أنه خرج في تسعة نفر هو عاشرهم ليصيبوا الطريق فرأى غرابا واقما فوق بانه
فقال يا قوم أنكم تصابون في سفركم هذا فاذجروا وأطيعوني وارجعوا فأبوا عليه فأخذ قوسه
وانصرف وقتل التسعة فأنشد يقول :

رأيت غرابا واقما فوق بانه ينشش أعلى ريشه وبطيره
فقلت غراب اغتراب من النوى وبانه بين من حبيب تجاوره
فما أعيف العكلى لا دردره وازجره للطير لا عز ناصره

... وذكر عن كثير عزة أنه خرج يريد مصر وكانت بها عزة فلقبه أعرابي من نهد
فقال أين تريد قال أريد عزة بمصر قال ما رأيت في وجهك قال رأيت غرابا ساقطا فوق
بانه ينتف ريشه فقال ماتت عزة فأنتهى ومضى فوآى مصر والناس منصرفون من جنازتها
فأنشأ يقول :

فأما غراب فاغتراب وغربة وبان فبين من حبيب تماشره

... وذكر عنه أيضا أنه هوى امرأة من قومه بعد عزة يقال لها أم الحويرث وكانت فاتمة
الجمال كثيرة المال فقالت له أخرج فأصّب مالا وأزوجك فخرج إلى اليمن وكان عليها رجل
من بنى مخزوم فلما كان ببعض الطريق عرض له قوط والقوط الجماعة من الأطباء فمضى ثم عرض
له غراب ينعب ويفحص التراب على رأسه فأنى كثير حيا من الأزد ثم من بنى هلب وهم من
أزجر العرب وفيهم شيخ قد سقط حاجباه على عينيه فقصر عليه ما عرض له فقال إن كنت
صادقا لقد ماتت هذه المرأة أو تزوجت رجلا من بنى كعب فاغتم كثيرا لذلك وسقى بطنه
فكان ذلك سبب موته وقال في ذلك :

تيممت لهبأ أبتغى العلم عندهم وقد رد علم العائفين إلى هلب
فيممت شيخا منهم ذو أمانة بصيرا بزجر الطير منحى الصلب
فقلت له ماذا ترى في سوانح وصوت غراب يفحص الأرض بالترب
فقال جرى الطير السنيح بينها ونادى غراب بالفراق وبالسلب
فان لا تنكن ماتت فقد حال دونها سواك حليل باطن من بنى كعب

وقال رجل من بنى أسد تزوجت ابنة عم لي فخرجت أريدها فلقيتني شيء كالسكب مدليا
لسانه في شق فقلت أخفت ورب الكعبة فأتيت القوم فلم أصل إليها وناقرني أهلها فخرجت عنهم
فمكثت ثلاثة أيام ثم بدا لي فيهم فخرجت نحوهم فلقيت كلبة تنظف أطباؤها لبناً فقلت أدركت
ورب الكعبة فدخلت بأهلي وحماتي منى بعلام ثم آخر حتى ولدت أولادا . . . وذكر عن

يحيى بن خالد قال سحرج رجلان فقيل لهما مهنا امرأة تزجر قال فأبياها فسألاها فقال أحدهما
ما نضمر فقالت أنك لتسألني عن رجل مقتول فقال هو والله الذي سألت عنه صاحبي فقالت
هو كما قلت فسألاها عن تفسير ذلك فقالت أما رأيتا الجارية التي مرت ومعها ديك مشدود
الرجلين حين سألتني الأول قالأبلى قالت فذلك قلت أنه محبوس مقيد قالت ورأيت الجارية
حين رجعت وسألتني أنت والديك مذبوح فقلت مقتول . . وذكر المدائني أن أهل
بيت من العجم كانوا إذا غاب الرجل عن أهله ولم يأتهم خبره أربع حجج زوجوا امرأته
فتزوج منهم رجل جارية وغاب أربع حجج لا يأتينهم فأرادوا تزويج الجارية وكانت مشغوفة
به فقالت دعوني سنة أخرى فأبوا عليها وأتوا زاجر ألهم فخرج الزاجر ومعه تليذله فتلقاهم
قوم يحملون ميتا ويد الميت على صدره فقال الزاجر لتلميذه مات الرجل قال مامات ألا
ترى يد الميت على صدره يخبر أنه هو الميت والرجل صحيح فرجما فأخبرا الحاكم أنه
لم يميت فأمر بتأجيلها سنة لجاء زوجها بعد شهر . . وذكر ابن قتيبة عن إبراهيم بن عبد الله
قال دخلت على رجل ضريب زاجر من العرب وقد خبات سحابة عنوان من كتان
فقلت أخبرني بما خبات لك فنظر قليلا ثم قال هو من نبات الماء فقلت زدني في الشرح
قال هو قطعة من كتان قال فسأله عن ذلك فقال سألتني عن الخيء فوقعت يدي على الحصير
فقلت إنه من نبات الماء قال فقلت زدني فقال وصاح صائح من جانب الدار فقضيت بالسواد
وبأنه صغير للتصغير ثم نظرت فلم يكن ذلك أولى بأن يكون قطعة من كتان قال وسأله
عن مقرضين في يدي قد أدخلت أصبعي في حلقتهما فقال في يدك خاتم من حديد
وذكر ابن عيينة عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه أنه كان يرمى الجرة فجاءته حصاة فأصابت جبهته ففصدت منه عرقا فقال
رجل من بني لُهب أشعر أمير المؤمنين ورب السكبة لا يقوم هذا المقام أبدا فقتل بعد ذلك
وثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم
في الدار والمرأة والفرس وفي لفظ فيهما لا عدوى ولا صفر ولا طيرة وإنما الشؤم في ثلاثة
المرأة والفرس والدار وفي لفظ آخر فيهما إن يكن الشؤم في شيء حقا في الفرس والمسكن
والمرأة وفي بعض طرق البخاري والداية بدل الفرس وفي الصحيحين أيضا عن سهل بن
سعد الساعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان في المرأة والفرس والمسكن
يعني الشؤم . . وقال البخاري إن كان في شيء وفي صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن كان في شيء في الربيع والخادم والفرس . . وفي صحيح
مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يورد بمرض على

مصحح . . . وفي موطن مالك أنه بلغه عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبي عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى ولا هام ولا صفر ولا يحل المرض على المصحح وليلحل المصحح حيث شاء قالوا يا رسول الله وما ذاك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه أذى . . . وقال ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن قال كان أبو هريرة رضي الله عنه يحدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنه لا عدوى وحدنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يورد ممرض على مصحح الحديث ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى وأقام أن لا يورد ممرض على مصحح الحديث قال فقال الحارث بن أبي ذئاب وهو ابن عم أبي هريرة قد كنت أسمك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثاً آخر قد سكت عنه كنت تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى فأني أبو هريرة أن يحدث ذلك وقال لا يورد ممرض على مصحح فأراه الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة ورطن بالحشية فقال للحارث أنت تدري ماذا قلت قال لا قال أبو هريرة إني أقول أيديت أيديت قال أبو سلمة فلعمري لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى فلا أدري أنسى أبو هريرة أو نسخ أحد القولين الآخر قالوا هذا النوى عن إيراد المريض على المصحح إنما هو من أجل الطيرة التي تلحق المصحح . . . وقال مسدد حدثنا يحيى بن هشام عن يحيى بن أبي كثير عن الحضرمي بن لاحق عن سعيد بن المسيب قال سألت سعد بن مالك عن الطيرة فأنه رني وقال من حدثك فكرهت أن أحدثه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا عدوى ولا طيرة ولا هامة وإن كانت الطيرة في شيء ففى الفرس والمرأة والدار فإذا كان الطاعون بأرض وأنتم بها فلا تفروا . . . وفي صحيح مسلم عن الشريد بن سويد قال كان في وفد ثقيفة رجل مجذوم فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم إنا قد بايعناك فأرجع وفي حديث آخر فر من المجذوم فرارك من الأسد .

فصل

الآن التقت حلقتنا البطان وتداعى نزال الفريقان نعم وهننا أضعاف أضعاف ما ذكرتم وأضعاف أضعافه وللناس ههنا مسلكان عليهما يعتمد المتكلمون في هذا الباب لا يرتضيها بل نسلك مسلك العدل والتوسط بين طرفي الأفراط والتفريط فدين الله بين الغالي فيه والجانبي عنه والوادي بين الجبلين والهدى بين الضلالين وقد جعل الله هذه الأمة هي الأمة الوسط في جمع أبواب الدين فإذا انحرف غيرها من الأمم إلى أحد الطرفين كانت هي في الوسط كما كانت وسطاً في باب أسماء الرب تعالى وصفاته بين الجهمية والمعتلة والمشبهة الممثلة وكان وسطاً في باب الإيمان بالرسول بين من عبدتهم وأشركهم بالله كالنصارى وبين من قتلهم

وكذبهم فأمنوا بهم وصدقوهم وتركوهم من العبودية وكانت وسطا في القدر بين الجبرية الذين يفعلون أن يكون للعبد فعل أو كسب أو اختيار البتة بل هو مجبور متهور لا اختيار له ولا فعل وبين القدرية النفاة الذين يجعلونه مستقلا بفعله ولا يدخل فعله تحت مقدور الرب تعالى ولا هو واقع بمشيئة الله تعالى وقدرته فأثبتوا له فعلا وكسبا واختيارا حقيقه وهو متعلق الأمر والنهي والثواب والعقاب وهو مع ذلك واقع بقدره الله ومشيئته فما شاء الله من ذلك كان وما لم يشأ لم يكن ولا يتحرك ذرة إلا بمشيئته وإرادته والعباد أضعف وأعجز أن يفعلوا ما لم يشأه الله لا قوة له ولا قدرة عليه وكذلك هم وسط في المطاعم والمشارب بين اليهود الذين حرمت عليهم الطيبات عقوبة لهم وبين النصارى الذين يستحلون الخبائث فأحل الله لهذه الأمة الوسط الطيبات وحرم عليهم الخبائث وكذلك لا تجرد أهل الحق دائما إلا وسطا بين طرفي الباطل وأهل السنة وسط في التحلل كما أن المسلمين وسط في الملل وكذلك ما نحن فيه من هذا الباب فإنهم وسط بين النفاة الذين ينفون الأسباب جملة ويمنعون ارتباطها بالمسببات وتأثيرها بها ويسدون هذا الباب بالسلكية ويضربون فيما ورد من ذلك فيقابلون بالتكذيب منه ما يمكنهم تكذيبه ويحيلون على الانفاق والمصادقة ما لا قبل لهم بدفعه من غير أن يكون شيء من هذه الأمور مدخل في التأثير أو تعلق بالسببية البتة وربما يقولون أن أكثر ذلك مجرد خيالات وأوهام في النفوس تنفعل عنها النفوس كأنفعال أرباب الخيالات والأمراض والأوهام وليس عندهم وراء ذلك شيء وهذا مسلك نفاة الأسباب وارتباط المسببات بها وهذا جواب كثير من المتكلمين والمسلك الثاني مسلك المثبتين لهذه الأمور المعتقدين لها الداهيين إليها وهي عندهم أقوى من الأسباب الحسية أو في درجتها ولا يلتفتون إلى قدح قادح فيها والقدح فيها عندهم من جنس القدح في الحسيات والضروريات ونحن لانسلك سبيل هؤلاء ولا سبيل هؤلاء بل انسلك سبيل التوسط والإنصاف ونجانب طريق الجور والانحراف فلا نبتل الشرع بالقدر ولا نكذب بالقدر لأجل الشرع بل تؤمن بالمقدور ونصدق الشرع فنؤمن بقضاء الله وقدره وشرعه وأمره ولا نعارض بينهما فنبتل الأسباب المقدورة أو نقدح في الشريعة المنزلة كما فعله الطائفتان المنحرفتان بإحداهما بطلت ما قدره الله من الأسباب بما فهمته من الشرع وهذا من تقصيرها في الشرع والقدر والأخرى توصلت إلى القدح في الشرع وإبطاله بما تشاهده من تأثير الأسباب وارتباطها بمسبباتها لما ظنت أن الشرع نفاها وكذبت بالشارع فالطائفتان جائنتان على الشرع لكن الموقنون المهديون آمنوا بقدر الله وشرعه ولم يعارضوا أحدهما بالآخر بل صدق كل منهما الآخر عندهم وقرره فكان الأمر تفصيلا للقدر وكاشفا عنه وحاكما عليه والقدر أصل الأمر ومنفذه وشاهده ومصدق له فلولا القدر لما وجد الأمر ولا تحقق ولا قام

على ساقه ولولا الأمر لما تميز القدر ولا تبينت مراتبه وتصاريفه فالقدر مظهر للأمر والأمر تفصيل له والله سبحانه له الخلق والأمر فلا يكون إلا خالفاً أمراً فأمره تصريف لقدره وقدره منفذ لأمره ومن أبصر هذا حق البصر وانفتحت له عين قلبه تبين له سر ارتباط الأسباب بمسبباتها وجرانها فيها وأن القدر فيها وإبطالها لإبطال للأمر وتبين له أن كمال التوحيد بإثبات الأسباب لا أن إثباتها نقض للتوحيد كما زعم منكروها حيث جعلوا إبطالها من لوازم التوحيد فجنوا على التوحيد والشرع والتزموا تكذيب الحس والعقل ووقعوا في أنواع من المكابرة سلطت عليهم أعداء الشريعة وأوجبت لهم إن أساؤا بها الظن وتنقصوها وزعموا أنها خطائية وإقناعية وجدلية لإبرهانية فعظم الخطب وتفاقم الأمر واشتدت البلية بالطائفتين وقد قيل أن العدو العاقل خير من الصديق الجاهل ونحن بحمد الله نبين الأمر في ذلك ونوضح أيضاً ما يتبين به تصديق كل من الأمرين الآخر وشهادته له وتزكيت له وتبين ارتباط كل من الأمرين بالآخر وعدم انفكاكه عنه فنقول وبالله التوفيق . . . أما ما ذكرتم من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجبه الفأل الحسن فلاريب في ثبوت ذلك عنه وقد قرن ذلك بإبطال الطيرة كما في الصحيحين من حديث الزهري عن عبيد بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طيرة وخيرها الفأل قالوا وما الفأل يا رسول الله قال الكلمة الصالحة يسمها أحدكم فابتدأهم النبي ﷺ بإزالة الشبهة وإبطال الطيرة لئلا يتوهموا عليه في إعجابهم بالفأل الصالح وإيس في الإعجاب بالفأل ومحبته شيء من الشرك بل ذلك إبانة عن مقتضى الطبيعة وموجب الفطرة الإنسانية التي تميل إلى ما يلائمها ويوافقها مما ينفعها كما أخبرهم أنه حبب إليه من الدنيا النساء والطيب . . . وفي بعض الآثار أنه ﷺ كان يعجبه الفاغية وهي نور الحناء وكان يحب الحلواء والعسل وكان يحب الشراب البارد الحلو ويحب حسن الصوت بالقرآن والأذان ويستمتع إليه ويحب معالي الأخلاق ومكارم الشيم وبالجملة يحب كل كمال وخير وما يفضي إليهما والله سبحانه قد جعل في غرائز الناس الإعجاب بسماع الإسم الحسن ومحبته وميل نفوسهم إليه وكذلك جعل فيها الإرتياح والاستبشار والسرور باسم السلام والفلاح والنجاح والتهنئة والبشرى والفوز والظفر والغنم والربح والطيب ونيل الأمنية والفرح والفتوح والعز والنفي وأمثالها فإذا قرعت هذه الأسماء الأسماع استبشرت بها النفوس وانشرح لها الصدر وقوى بها القلب وإذا سمعت أصدادها أو جربها عند هذه الحال فأحزنها ذلك وأثار لها خوفاً وطيرة وانكاشاً وانقباضاً عما قصدت له وعزمت عليه فأورث لها ذلك ضرراً في الدنيا ونقصاً في الإيمان ومقارفة للشرك كما ذكره أبو عمر

في التمهيد من حديث المقرئ عن أبي لهيعة حدثنا ابن هبيرة عن أبي عبد الرحمن الجبلي هي عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ قال من أرجعت الطيرة من حاجته فقد أشرك قال وما كفرارة ذلك يا رسول الله قال أن يقول أحدهم اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا إله غيرك ثم يمضى لحاجته . . . وذكر ابن وهب قال أخبرني أسامة بن زيد قال سمعت نافع بن جبير ابن مطعم يقول سألت كعب الأحبار عبد الله بن عمر هل تطير فقال نعم قال فكيف تقول إذا تطيرت قال أقول اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا رب غيرك ولا قوة إلا بك فقال كعب إنه أفضه العرب والله إنها لكذلك في التوراة وهذا الذي جمعه الله سبحانه في طباع الناس وغرائزهم من الإعجاب بالأسماء الحسنة والألفاظ المحبوبة وهو نظير ما جعل في غرائزهم من الإعجاب بالمناظر الأنيقة والرياض المنورة والمياه الصافية والألوان الحسنة والروائح الطيبة والمطاعم المستلذة وذلك أمر لا يمكن دفعه ولا يبعد القلب عنه انصراقا فهو يفتن المؤمن ويسر نفسه وينشطها ولا يضرها في إيمانها وتوحيدها وأخبر صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة أن الفأل من الطيرة وهو خيرها فقال لا طيرة وخيرها الفأل فأبطل الطيرة وأخبر أن الفأل منها ولكنه خيرها ففصل بين الفأل والطيرة لما بينهما من الامتياز والتضاد ونفع أحدهما ومضرة الآخر ونظير هذا من الرقاء بالشرك وإذنه في الرقية إذا لم تكن شركا لما فيها من المنفعة الخالية عن المفسدة وقد اعتاص هذا الفرقان على أقسام كثير ممن غلظ عن معرفة الحق والدين حجاب به وغلظ عنه طبعه وكشف عنه فهمه فقال السامع إذا سمع مثلا بإشارة أو أبشر أو لا تخف أو يانجيج ونحوه وسمع ضد ذلك فأما أن يوجب الأمر أن ما يشاء كلهما وأما أن لا يوجب شيئا فأما أن يوجب أحدهما دون الآخر فلا وجه له وهذا من عمى عن الهدى وصم عن سماعه وإنما تحصل الهداية من ألفاظ رسول الله ﷺ وتشرق ألفاظها في صدر من تلقاها بالتصديق والقبول فأذن عن لها بالسمع والطاعة وقابلها بالرضى والتسليم وعلم أنها منبع الهدى ومعين الحق ونحن بحمد الله نوضح لمن اشتبه ذلك عليه فرقان ما بينهما وفائدة الفأل ومضرة الطيرة فنقول . . . الفأل والطيرة وإن كان مأخذهما سواء ومجتنهما واحدا فإنهما يختلفان بالمقاصد ويفترقان بالمذاهب فما كان محبوبا مستحسننا تفاءلوا به وسموه الفأل وأحبوه ورضوه وما كان مسكروها قبيحا منفرأ تشاءموا به وكرهوه وتطيروا منه وسموه طيرة تعرفق بين الأمرين وتفصيلا بين الوجهين وسئل بعض الحكماء فقيل له ما بالكم تكرهون الطيرة وتحبون الفأل فقال لنا في الفأل عاجل البشري وإن قصر عن الأمل ونكره الطيرة لما يلزم قلوبنا من الوجع وهذا الفرقان حسن جدا وأحسن منه ما قاله ابن الرومي في ذلك الفأل لسان الزمان والطيرة عنوان الحدثان وقد كانت العرب تقلب الأسماء تطيرا وتفاؤلا

فيسمون اللديغ سليما باسم السلامة وتطير امن اسم السقم ويسمون العطشان ناهلا أى سينهل والنهل الشرب تفاؤلا باسم الرى ويسمون الفلاة مفازة أى منجاة تفاؤلا بالفوز والنجاة ولم يسموها مهلكة لأجل الطيرة وكانت لهم مذاهب فى تسمية أولادهم فمنهم من سموه بأسماء تفاؤلا بالظفر على أعدائهم نحو غالب وغلاب ومالك وظالم وعارم ومنازل ومقاتل ومعارك ومسهر ومؤرق ومصبح وطارق ومنهم من تفاول بالسلام كتسميتهم بسلام وثابت ونحوه ومنهم من تفاول بنيل الحظوظ والسعادة كسعد وسعيد وأسعد ومسعود وسعدى وغانم ونحو ذلك ومنهم من قصد لتسميته بأسماء السباع ترهيبا لأعدائهم نحو أسد وليث وذئب وضرغام وشبل ونحوها ومنهم من قصد التسمية بما غلظ وخشن من الأجسام تفاؤلا بالقوة كحجر وصخر وفهر وجندل ومنهم من كان يخرج من منزله وأمراته يتمخض فيسمى ماتله باسم أول ما يلقاه كاتما ما كان من سبع أو ثعلب أو ضب أو كلب أو ظبي أو حشيش أو غيره وكان القوم على ذلك إلى أن جاء الله بالإسلام ومحمد رسوله ﷺ ففرق به بين الهدى والضلال والنقى والرشاد وبين الحسن والقبيح والمحجوب والمكروه والضرار والنافع والحق والباطل ففكره الطيرة وأبطلها واستحب الفأل وحده فقال لا طيرة وخيرها الفأل قالوا وما الفأل قال الكلمة الصالحة يسميها أحدكم وقال عبد الله بن عباس لا طيرة ولكنه فأل والفأل المرسل يسار وسالم ونحوه من الإسم يعرض لك على غير ميعاد وسئل بعض العلماء عن الفأل فقال أن تسمع وأنت قد أضلكت بعيرا أو شيئا يا واجد أو أنت خائف ياسالم وقال الأصمى سألت ابن عون عن الفأل فقال أن يكون مريضا فيسمع ياسالم وأخبرك عن نفسى بقضية من ذلك وهى أنى أضلكت بعض الأولاد يوم التروية بمكة وكان طفلا لمجدت فى طلبه والنداء عليه فى سائر الركب إلى وقت يوم الثامن فلم أقدر له على خبر فأيست منه فقال لى إنسان إن هذا عجز اركب وادخل الآن إلى مكة فتطلبه فيها فركبت فرسا فأهو إلا أن استقبلت جماعة يتحدثون فى سواد الليل فى الطريق وأحدهم يقول ضاع له شىء فلقبه فلا أدرى انقضاء كلبته كان أسرع أم وجدانى الطفل مع بعض أهل مكة فى محملة عرفته بصوته فقله ﷺ ولا طيرة وخيرها الفأل يننى عن الفأل مذهب الطيرة من تأثير أو فعل أو شركة ويخلص الفأل منها وفى الفرقان بينهما فائدة كبيرة وهى أن التطير هو التشاؤم من الشىء المرئى أو المسموع فإذا استعملها الإنسان فرجع بها من سفره وامتنع بها عما عزم عليه فقد قرع باب الشرك بل ولجّه وبرى من التوكل على الله وفتح على نفسه باب الخوف والتعلق بغير الله والتطير مما يراه أو يسمعه وذلك قاطع له عن مقام إياك نعبد وإياك نستعين وأعبده وتوكل عليه وعليه توكلت وإليه أنيب فيصير قلبه متملقا بغير الله عبادة وتوكلا فيفسد عليه قلبه وإيمانه

وحاله ويبقى هدفا لسهام الطيرة ويساق إليه من كل أوب ويقبض له الشيطان من ذلك
 ما يفسد عليه دينه ودينه وكم هلك بذلك وخسر الدنيا والآخرة فأين هذا من الفأل الصالح
 السار للقلوب المؤيد للآمال الفاتح باب الرجاء المسكن للخوف الرابط للجأش الباعث على
 الاستعانة بالله والتوكل عليه والاستبشار المقوى لأملة السار لنفسه فهذا ضد الطيرة فالفأل
 يفضي بصاحبه إلى الطاعة والتوحيد والطيرة تفضي بصاحبها إلى المعصية والشرك فلهذا استحب
صلى الله عليه وسلم الفأل وأبطل الطيرة وأما حديث اللقمة ومنع النبي صلى الله عليه وسلم حربا ومرة من حلها وأذنه
 ليعيش في حلها فليس هذا بحمد الله في شيء من الطيرة لأنه محال أن ينهى عن شيء ويبطله
 ثم يتعاطاه هو وقد أعاده الله سبحانه من ذلك قال أبو عمر لئس هذا عندي من باب الطيرة
 لأنه محال أن ينهى عن شيء ويفعله وإنما هو من طلب الفأل الحسن وقد كان أخبرهم عن
 أقبح الاسماء أنه حرب ومرة فأكد ذلك حتى لا يتسمى بها أحد ثم ساق من طريق ابن ربيعة
 عن جعفر بن ربيعة بن يزيد عن عبد الله بن عامر اليحصبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير
 الاسماء عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام حارث يحرث لأبنائه وهمام بهم بالخير
 وكان يكره الإسم القبيح لأنه كان يتفاهل بالحسن من الأشياء ثم ساق من طريق ابن وهب
 حدثني ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن عبد الرحمن بن جبير عن يعيش الغفاري قال دعا
 النبي صلى الله عليه وسلم يوما بناقة فقال من يحملها فقام رجل فقال أنا فقال ما اسمك قال مرة قال أقمده
 ثم قام آخر فقال ما اسمك قال جمره قال أقمده ثم قام رجل فقال ما اسمك قال يعيش قال
 أحلها وروى حماد بن سلمة عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 إذا توجه لحاجة يحب أن يسمع يا نجيح يا راشد يا مبارك وقد روى من حديث بريدة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتطير من شيء ولكن كان إذا سأل عن اسم الرجل فكان حسنا روى
 البشاشة في وجهه وإن كان سيئا روى ذلك في وجهه وإذا سأل عن اسم الأرض وكان حسنا
 روى ذلك فيه . . قلت الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده حدثنا عبد الصمد حدثنا هشام
 عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتطير من شيء واسمته
 إذا أراد أن يأتي أرضا سأل عن اسمها فإن كان حسنا روى ذلك في وجهه وكان إذا بعث رجلا
 سأل عن اسمه فإن كان حسن الإسم روى البشر في وجهه وإن كان قبيحا روى ذلك في وجهه
 وقال أبو عمر حدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم حدثنا أحمد بن زهير بن حسين بن حريث
 ابن عبد الله بن بريدة عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يتطير ولكن كان يتفاهل فركب بريدة في سبعين راكبا من أهل بيته من بني أسلم فلتقى النبي
 ليلا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من أنت قال أنا بريدة فالتفت إلى أبي بكر قال يا أبا بكر

برد أمرنا و صلح ثم قال ممن قال من أسلم قال لأبي بكر سلطنا ثم قال ممن قال من بنى سهم قال
خرج سهمنا قال أحمد بن زهير قال لنا أبو عمار سمعت أولمنا يحدث هذا الحديث بعد ذلك
عن أخيه سهل بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن بريدة فأعدت ثلاثا من حديثك قال سهل أخى
والذى يكشف أمر حديث اللقمة مازاده ابن وهب فى جامعه الحديث فقال بعد أن ذكره
فقام عمر بن الخطاب فقال أتتكم يارسول الله أم أصمت قال بل أصمت وأخبرك بما أردت
ظننت يا عمر أنها طيرة ولا طير إلا طيره ولا خير إلا خيره ولكن أحب الفأل الحسن
فزال بذلك تعلق المتطيرين ووضع أمر الحديث وأخذ الله رب العالمين . . ويمكن أن يكون
هذا منه صلى الله عليه وسلم على سبيل التأديب لآمته لئلا يتسموا بالأسماء القبيحة وليبادر من أسلم منهم
وله اسم قبيح إلى إبداله بغيره من غير إيجاب منه ولا إزام وإنما لوجهين من الاستحباب :
أحدهما انتقالهم عن مذاهب آباؤهم ومقاصد سلفهم الفاسدة القبيحة التى يحزن بها بعضهم
بعضا عند سماعها وموافاة أهلها ومخالطتهم ومفاجأتهم لما يبقى فى ذلك من آثار الطيرة
الكامنة فى الغريزة فإن سلم العبد منها وجاهد نفسه عليها عند لقيا صاحبها وسماعه لاسم أخيه
لم يسلم من الكمد وحزن القلب وقد يؤدى ذلك إلى البغضاء وإلى ضرب من النفرة والتفرقة
كالصديق يدعوه الصديق القبيح الاسم فقد يتمنى خاطره أنه لم يصحبه ولا رآه ولا سمع اسمه
حتى إذا طمع به ودعاه ذو الاسم الحسن ابتهج إليه وأقبل عليه وسر بصياحه ودعائه له
لراحة قلبه إلى حسن اسمه فقد يدعو البعيد من قلبه ويبعد الصديق من نفسه من أجل اسمه
فكيف به إذا رآه من يومه وعبرله تغيير السوء من اشتقاق اسمه كيف يعود متمنيا لفقده فى رقاذه
متكرها لبقائه متطيرا لرؤيته وهذا ضد التوادد والتراحم والتوافق الذى قصد الشارع ربطه
بين المؤمنين فذكره صلى الله عليه وسلم لآمته مقامها على حالة يؤذى بها بعضهم بعضا لغير عذر ولا فائدة
تعود عليهم لا فى الدنيا ولا فى الآخرة وتؤدى هذا إلى التقاطع والتنافر مع أنه صلى الله عليه وسلم
قد ندبهم واستحب لهم إدخال أحدهم السرور على أخيه المسلم ما استطاع ودفع الأذى
والمكروه عنه فقال لا تقاطعوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا المسلم أخو المسلم
وقد أمرهم يوم الجمعة بالغسل والطيب عند اجتماعهم لئلا يؤذى بعضهم بعضا برائحته التى
إنما يتجشمها ساعة للاجتماع ثم يفرقا ومنع أكل الثوم والبصل من دخول المسجد لأجل
تأذى الناس والملائكة به ومنع الاثني أن يتناجيا دون صاحبهما خشية تأذيه وحزنه
ومنع أحدهم أن يأكل متاع أخيه لأعبا لأن ذلك يؤذيه ومعلوم أن ضرر الاسم القبيح
على كثير منهم أشد عليه عند همه وخروجه من منزله ورؤية صاحبه فى منامه ودعائه
من برائحة الثوم والبصل وهذا من كمال رأفته ورحمته صلى الله عليه وسلم بالمؤمنين وعزة ما عفتوا

عليه ولهذا والله أعلم غير كثيراً من الأسماء القبيحة بأحسن منها وغير أسماء حسنة إلى غيرها خشية الطيرة والتأذي عند نفيها والخروج من عند المسمى أو لتضمنها تركية النفس ونحوها فالأول كتغييره اسم الحباب بن المنذر بعبد الرحمن وقال الحباب اسم الشيطان وغير أبامرة إلى أبي حلوة وغير أبا المعاصي إلى مطيع وغير عاصية بجميلة وغير اسم بني الشيطان إلى بني عبد الله وغير اسم أصرم إلى اسم زرعة وغير اسم حزن جد سعيد بن المسيب إلى سهل فأبى قبول ذلك فلزمه مسمى اسمه من الحزونة له ولذريته . . وقال أبو داود وغير النبي ﷺ اسم العاص وعزير وعقلة والشيطان والحكم وغراب وحباب وشهاب فسماه هشاماً وسمى حرباً سلماً وسمى المصطليح المنبعت وأرضاً اسمها عفرة سماها خضرة وشعب الضلالة سماه شعب الهدى وبنو الزنية سماهم بني الرشدة وسمى بني مغوية بني رشدة قال أبو داود تركت أسانيدنا للاختصار . . وقال مسروق لقيت عمر فقال من أنت فقلت مسروق بن الأجدع فقال عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول الأجدع شيطان وأما الثاني ففي صحيح مسلم عن سمرة قال قال رسول الله ﷺ لا تسمين غلامك يساراً ولا رباحاً ولا نجيحاً ولا أفلحاً فإنك تقول اثم هو فيقال لا وغير اسم برة بزئب وكره أن يقال خرج من عند برة وأما الثالث فككتغييره أبا الحكم بأبي شريح وتغييره أيضاً برة بزئب وقال لا تزكوا أنفسكم فروى مسلم في صحيحه عن محمد بن عمرو بن عطاء أن زينب بنت أبي سلمة سألته ما سميت بنتك قال سميتها برة فقالت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا الاسم وسميت برة فقال النبي ﷺ لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم فقالوا ما نسميها قال سموها زينب ومن هذا ما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أخرج اسم عند الله يوم القيامة رجل تسمى ملك الأملاك لا مالك إلا الله قال سفيان بن عيينة مثل شاهان شاه وذكر ابن وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بغلام فقال ما سميت هذا قالوا السائب فقال لا تسموه السائب ولكن سموه عبداً قال فغلبوا على اسمه فلم يمت حتى ذهب عقله فإن قيل فقد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم غلام اسمه رباح وكان لأبي أيوب غلام اسمه أفلح ولعبد الله بن عمر غلام اسمه رباح قيل هذا النهى من النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن على وجه العزيمة والحتم ولكن كان على جهة الكراهة والدليل عليه ما روى البخاري في صحيحه عن سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده حزن أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ما اسمك قال حزن فقال أنت سهل قال لا غير اسما سمانيه أبي فلم ينكر عليه النبي ﷺ ولا أخبره أن ذلك معصية بل سكت عنه وكذلك لما غير اسم السائب فأبوا تغييره لم ينكر عليهم وأيضاً فروى مسلم في صحيحه من حديث أبي الزبير عن جابر قال أراد النبي ﷺ أن ينهى أن يسمى ببعلى وبركة وأفلح ويسار ونافع ونحو ذلك ثم رأته سكت

بعد عنها فلم يقل شيئا ثم قبض ولم يبه عن ذلك ثم أراد عمر رضي الله عنه أن ينهي عن ذلك
ثم تركه ورأيت لبعضهم في الفرق بين الفأل والطيرة كلاما ما أذكره بلفظه قال أماما روي أن
النبي ﷺ كان يتفأل ولا يتطير فهما وإن كان معناهما واحد في الاستدلال فيبينهما افتراق لأن
الفأل إبانة والتطير استدلال والإبانة أكثر وأشهر وأوضح وأصح لأن من كان في قلبه وخيمه
شيء فسمع قائلا يقول أقبل الخير وامض بسلام أو أبشر أو نحو ذلك فقد اكتفى بما سمع
من الاستدلال والذي يرى طائراً يصيح أو ينوح فليس معه إلا الاستدلال على العين بالسائح
والشوم بالبارح وهذا أمر قد يكون وقد لا يكون وذلك الفأل في الأعم يكون وقال آخرون
إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يتطير أي لم يكن يسند الأمور السكاتة من الخير والشر إلى
الطير كما يفعل الكهنة وقال آخرون إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس مع أصحابه
فتكلم أحدهم بخير أو سمع من تكلم حصم عليه وعرفهم به ومعلوم أنه لا بد لطائر أن يمر
سائحا أو بارحا أو قعيداً أو ناطحا فلا يوقفهم عليه ولا يعرفهم به إذ ذلك من فعل الكهان
وكان الحديث المروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يتفأل ولا يتطير من هذا المعنى وقد
أغنى الله رسوله صلى الله عليه وسلم بأخباره بارسال جبريل إليه بما يحدثه سبحانه من الاستدلال
على أحداثه بالأشياء التي ينظر فيها غيره تفرقة منه سبحانه بين النبوة وغيرها فان قيل فهذا الذي
نزل بهذين الرجلين وهما السائب وحزن هل كان من أجل اسميهما أم من جهة غير الاسم قيل
قد يظن من لا ينعم النظر أن الذي نزل بهما هو من جهة اسميهما ويصح بذلك أمر الطيرة
وتأثيرها ولو كان ذلك كما ظنوه لوجب أن ينزل بجميع من تسمى باسميهما من أول الدهر
ولسكان اقتضاء الاسم لذلك كإقتضاء النار الإحراق والماء التبريد ونحوه ولكن يحمل ذلك
والله أعلم على أن الأمرين الجاريين عليهما قد تقدمتا في أم الكتاب كما تقدم لهما أيضا أن
يتسميا باسميهما إلى أن يختار لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهما فيرغبون عن
اختياره ويتخلفون عن استجابته فيعاقبا بما قد سبق لهما عقوبة تطابق اسميهما ليكون ذلك
زاجراً لمن سواهما وقد يكون خوفه صلى الله عليه وسلم على أهل الأسماء المكروهة أيضا
من مثل هذه الحوادث إذ قد تنزل بالإنسان بلا مشيئة بما في اسمه فيظن هو أو جميع من
بلغه أن ذلك كان من أجل اسمه عاد عليه بشؤمه فيعصى الله عز وجل وقد كره قوم من
الصحابة والتابعين أن يسموا عبيدهم عبد الله أو عبد الرحمن أو عبد الملك ونحو ذلك مخافة
أن يعتقهم ذلك قال سعيد بن جبيرة كنت عند ابن عباس سنة لا أكله ولا أعرفه ولا يعرفني
حتى أتاه يوماً كتاب من امرأة من أهل العراق فدعا غلبانه فجعل يسكني عن عبيد الله
وعبد الله وأشباههم ويدعو يا محراق يا وثاب وروي أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم

قال كانوا يكرهون أن يسمى الرجل غلامه عبد الله مخافة أن ذلك يعتقد وروى مغيرة عن أبي معشر عن إبراهيم أنه كره أن يسمى مملوكه عبد وعبيد الله وعبد الملك وعبد الرحمن وأشباهه مخافة العتق قال بعض أهل العلم كراهتهم لذلك نظير ما كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من تسمية المماليك برباج ونافع وأفلح لأن ذلك كان منه صلى الله عليه وسلم حذراً من أن يقال أما هنا نافع فيقال لا أو أئتم أفلح فيقال لا أو بركة أو يسار أو رباج فيقال لا ومعلوم إن السائل عن إنسان اسمه أفلح أو نافع أو رباج هل هو في مكان كذا إنما مسألة تلك عن مسمى شخص من أشخاص بني آدم سمي باسم جعل عليه دليلاً يعرف به إذا ذكر إذا كانت الأسماء العوارى المفرقة بين الأشخاص المتشابهة إنما هي أدلة المسمين بها لا مسألة عن شخص صفته النفع والفلاح والبركة وذلك من كراهته صلى الله عليه وسلم نظير كراهته تسمية تلك المرأة برة لحول إسمها جوربية وتحويله اسم أرض كان اسمها عفرة فردها خضرة ونحو ذلك كثير ومعلوم أن تحويله ما حول من هذه الأسماء عما كان عليه لم يكن لأن التسمية بما كان المسمى به منهم مسمى قبل تحويله ذلك كان حرام التسمية ولكن كان ذلك منه وعلى وجه الاستحباب واختيار الأحسن على الذي هو دونه في الحسن إذ كان لا شيء في التقيح من الأسماء إلا وفي الجليل الحسن منها مثله من الدلالة على المسمى به مع تخيير الأحسن بفضل الحسن والجمال من غير مؤنة تلزم صاحبه بسبب التسمية وكذلك كراهة من كره تسمية مملوكه عبد الله وعبد الرحمن إنما كانت كراهة ذلك حذراً أن يوجب ذلك له العتق ولا شك أن جميع بني آدم عبيد الله أحرارهم وعبيدهم وصفهم بذلك واصف أو لم يصفهم ولكن الذين كرهوا التسمية بذلك صرفوا هذه الأسماء عن رقيقهم لئلا يقع اللبس على السامع بذلك من أسمائهم فيظن أنهم أحرار إذ كان استعمال أكثر الناس التسمية بهذه الأسماء في الأحرار فتجنبوا ذلك إلى ما يزيل اللبس عنهم من أسماء المماليك والله أعلم .

فصل

وأما الأثر الذي ذكره مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لرجل ما اسمك قال جمره الحديث إلى آخره فالجواب عنه أنه ليس بحمد الله فيه شيء من الطيرة وحاشا أمير المؤمنين رضى الله عنه من ذلك وكيف يتطير وهو يعلم أن الطيرة شرك من الجبت وهو القائل في حديث اللقحة ما تقدم ولكن وجه ذلك والله أعلم أن هذا القول كان منه مبالغة في الإنكار عليه لاجتماع أسماء النار والحريق في اسمه واسم أبيه وجدته وقبيلته وداره ومسكنه فوافق قوله أذهب فقد احترق منزك قدراً وإعل قوله كان السبب وكثيراً ما يجرى مثل هذا لمن هو دون عمر بكثير فكيف بالمحدث الملهم الذي ما قال شيء أنى

لأظنه كذا إلا كان كما قال وكان يقول الشيء ويشير به فينزل القرآن بموافقته فإذا نزل الأمر
الدينى بموافقة قوله فكذلك وقوح الأمر السكونى القدرى موافقا لقوله فى الصحيحين عن
عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول قد كان فى الأمم قبلكم
محدثون فإن يكن فى أمى أحد منهم فعمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ابن وهب تفسير
محدثون ملهون وفى صحيح البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
عليه وسلم لقد كان فيمن كان قبلكم من بنى اسرائيل رجال يعلمون من غير أن يكونوا
أنبياء فإن يكن فى أمى منهم أحد فعمر وفى الصحيحين عن عمر رضى الله عنه قال وافقت ربي
فى ثلاث فى مقام إبراهيم وفى الحجاب وفى أسارى بدر وفى صحيح البخارى عن أنس قال
قال عمر وافقت الله فى ثلاث أو وافقت ربي فى ثلاث قلت يا رسول الله لو اتخفت مقام إبراهيم
مصلى وقلت يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب
فأنزل الله آية الحجاب وبلغنى معاتبة النبي صلى الله عليه وسلم بعض نسائه فدخلت عليهن
فقلت ان اثنتين أو لبيدن الله رسوله خيرا منكن حتى أتيت إحدى نسائه فقالت يا عمر
أما فى رسول الله ما يعظ نساءه حتى تهظن أنت فأنزل الله عز وجل (عسى ربه إن طلقكن
أن يبدله أزواجا خيرا منكن) الآية . وفى الصحيحين أنه لما قام صلى الله عليه وسلم
ليصلى على عبد الله بن أبى بن أبى سلول رأس المنافقين قام عمر فأخذ ثوبه وقال يا رسول الله
أتصلى عليه وقد نهك الله أن تصلى عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما خيرنى
الله فقال (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم)
وسأزيد على السبعين وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل (ولا
تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره) فترك الصلاة عليهم فإذا كانت هذه
موافقة عمر لربه فى شرعه ودينه وينطق بالشيء فيكون هو المأمور المشروع فكذلك
لا يبعد موافقته له تعالى فى قضائه وقدره ينطق بالشيء فيكون هو المقضى المقدر فهذا
لون والطيرة لون وكذلك جرى له تطير مع رجل آخر سأله عن اسمه فقال ظالم فقال ابن من
قال ابن سارق قال تظلم أنت ويسرق أبوك وذكر المدائنى عن أبى صفرة وهو أبو المهلب
أنه ابتاع سلعة بتأخير من رجل من بنى سعد فأراد أن يشهد عليه فقال له ما اسمك قال ظالم
قال ابن من ؟ قال ابن سراق قال لا والله لا يكون عليك شيء أبدا .

فصل

وأما حجة النبي صلى الله عليه وسلم التيمن فى عمله وترجله وطهوره وشأنه كاه فليس
هذا من باب الفأل ولا التطير بالشمال فى شيء ولكن تفضيل اليمين على الشمال فكان يعجبه

أن يباشر الأفعال التي هي من باب الكرامة باليمين كالأكل والشرب والاختذ والعطاء وضدهما بالشمال كالأستنجاء وامساك الذكر وإزالة التجاسة فإن كان الفعل مشتركاً بين العضوين بدأ باليمين في أفعال التكريم وأما كنهه كالوضوء ودخول المسجد وباليسار في ضد ذلك كدخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوه والله تعالى فضل بعض مخلوقاته على بعض وفضل بعض جوارح الإنسان وأعضائه على بعض ففضل العين على الكعب والوجه على الرجل وكذلك فضل اليد اليمين على اليسار وخلق خلقه صنفين سعداء وجعلهم أصحاب اليمين وأشقياء وجعلهم أصحاب الشمال وقال النبي صلى الله عليه وسلم المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم لما أسرى به رأى آدم في سماء الدنيا وإذا عن يمينه أسودة وعن يساره أسودة فإذا نظر قبل يمينه عنه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى فقال ما هذا يا جبريل فقال هذا آدم وهذه الأسودة عن يمينه ويساره بنوه فأهل اليمين أهل السعادة من ذريته وأهل اليسار أهل الشقاوة وفي المسند عن عائشة قالت كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمين لطهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من أذى وفي المسند أيضاً وسنن أبي داود عن حفصة بنت عمر زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل يمينه لطعامه ويجعل شماله لما سوى ذلك وقال أحمد كانت يمينه لطعامه وطهوره وصلاته وشأنه وكانت شماله لما سوى ذلك .

فصل

وأما قوله صلى الله عليه وسلم الشؤم في ثلاث الحديث فهو حديث صحيح من رواية ابن عمر وسهل بن سعد ومعاوية بن حكيم وقد روى أن أم سلمة كانت تزيد السيف يعني في حديث الزهري عن حمزة وسالم عن أبيهما في الشؤم وقد اختلف الناس في هذا الحديث وكانت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها تنكر أن يكون من كلام النبي ﷺ وتقول إنما حكاها رسول الله ﷺ عن أهل الجاهلية وأقوالهم فذكر أبو عمر بن عبد البر من حديث هشام بن عمار حدثنا الوليد بن مسلم عن سعيد عن قتادة عن أبي حسان أن رجلاً دخل على عائشة وقالت إن أبا هريرة يحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما الطيرة في المرأة والدار والداية فطارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض ثم قالت كذب والذي أنزل الفرقان على أبي القاسم من حدث عنه بهذا ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول كان أهل الجاهلية يقولون إن الطيرة في المرأة والدار والداية ثم قرأت عائشة (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير) قال أبو عمر وكانت عائشة

تفى الطيرة ولا تعتد منها شيئاً حتى قالت لنسوة كن يكرهن البناء بأزواجهن في شوال
ماتزوجني رسول الله ﷺ إلا في شوال وما دخل بي إلا في شوال فن كان احظني مني
عنده وكان تستحب أن يدخلن على أزواجهن في شوال قال أبو عمر وقولها في أبي هريرة
كذب فإن العرب تقول كذبت بمعنى غلطت فيما قدرت وأوهمت فيما قلت ولم تظن حقا
وتحو هذا وذلك معروف من كلامهم موجود في أشعارهم كثيراً قال أبو طالب :

كذبتهم وبيت الله ترك مكة ونظن إلا أمرم في بلايل
كذبتهم وبيت الله نبرى عمداً ولما نطاعن دونه ونناضل
ونسله حتى نصرع حوله ونذل عن أبنائنا والحلائل

وقال شاعر من همدان :

كذبتهم وبيت الله لا تأخذونه مراغمة مادام للسيف قائم

وقال زفر بن الحارث العبسي :

أفي الحق إما مجدل وابن مجدل فيحي وأما ابن الزبير فيقتل
كذبتهم وبيت الله لا تقتلونه ولما يكن أمر أغر مجدل

قال ألا ترى أن هذا ليس من باب الكذب الذي هو ضد الصدق وإنما هو من باب
الغلط وظن ما ليس بصحيح وذلك أن قريشا زعموا أنهم يخرجون بني هاشم من مكة أن لم
يتروا جوار محمد صلى الله عليه وسلم فقال لهم أبو طالب كذبتهم أي غلطتم فيما قلتم وظنتم
وكذلك معنى قول الهمداني والعبسي وهذا مشهور في كلام العرب قلت ومن هذا قول سعيد
ابن جبير كذب جابر بن زيد يعني في قوله الطلاق بيد السيد أي أخطأ ومن هذا قول عبادة
ابن الصامت كذب أبو محمد لما قال الوتر واجب أي أخطأ وفي الصحيح أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال كذب أبو السنابل لما أفتى أن الحامل المتوفى عنها زوجها لا تزوج حتى
تم لها أربعة أشهر وعشراً ولو وضعت وهذا كثير والمقصود أن عائشة رضی الله عنها
ردت هذا الحديث وأنكرته وخطأت قائله ولكن قول عائشة هذا مرجوح ولها رضی
الله عنها اجتهاد في رد بعض الأحاديث الصحيحة خالفها فيه غيرها من الصحابة وهي رضی
الله عنها لما ظنت أن هذا الحديث يقتضي إثبات الطيرة التي هي من الشرك لم يسعها غير تكذيبه
ورده ولكن الذين رووه ممن لا يمكن رد روايتهم ولم ينفرد بهذا أبو هريرة وحده ولو انفرد
به فهو حافظ الأمة على الإطلاق وكلما رواه عن النبي ﷺ فهو صحيح بل قد رواه عن النبي
ﷺ عبد الله بن عمر بن الخطاب رضی الله عنه وسهل بن سعد الساعدي وجابر بن عبد الله
الأنصاري وأحاديثهم في الصحيح فالحق أن الواجب بيان معنى الحديث ومباينته للطيرة الشركية

فنعقول وبالله التوفيق هذا الحديث قد روى على وجهين أحدهما بالجزم والثاني بالشرط فأما الأول فرواه مالك عن ابن شهاب عن سالم وحمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيهما أن رسول الله ﷺ قال الشؤم في الدار والمرأة والفرس متفق عليه وفي لفظ في الصحيحين عنه لا عدوى ولا صفر ولا طيرة وإنما الشؤم في ثلاثة المرأة والفرس والدار وأما الثاني ففي الصحيحين أيضا عن سهل بن سعد قال قال رسول الله ﷺ إن كان في المرأة والفرس والممسكن يعني الشؤم وقال البخاري إن كان في شيء وفي صحيح مسلم عن جابر مرفوعا إن كان في شيء ففي الربع والخادم والفرس وفي الصحيحين عن ابن عمر مرفوعا إن يكن من الشؤم شيء حقا ففي الفرس والمسكن والمرأة وروى زهير بن معاوية عن عتبة بن حميد قال حدثني عميد الله بن أبي بكر أنه سمع أنساً يقول قال رسول الله ﷺ لا طيرة ولا طيرة على من تطير وإن يكن في شيء ففي المرأة والدار والفرس ذكره أبو عمر . . وقالت طائفة أخرى لم يجزم النبي ﷺ بالشؤم في هذه الثلاثة بل علقه على الشرط فقال إن يكن الشؤم في شيء ولا يلزم من صدق الشرطية صدق كل واحد من مفردهما فقد يصدق التلازم بين المستحيلين قالوا ولعل الوهم وقع من ذلك وهو أن الراوى غلط وقال الشؤم في ثلاثة وإنما الحديث إن كان الشؤم في شيء ففي ثلاثة قالوا وقد اختلف على ابن عمر والروايتان صحيحتان عنه قالوا وبهذا يزول الإشكال ويتبين وجه الصواب . . وقالت طائفة أخرى إضافة رسول ﷺ الشؤم إلى هذه الثلاثة مجاز واتساع أى قد يحصل مقارنا لها وعندها لا أنها هي في أنفسها بما يوجب الشؤم قالوا وقد يكون الدار قد قضى الله عز وجل عليها أن يميت فيها خلقا من عباده كما بقدر ذلك في البلد الذى ينزل الطاعون به وفي المسكان الذى يكثر الوباء به فيضاف ذلك إلى المسكان مجازا والله خلقه عنده وقدره فيه كما يخلق الموت عند قتل القاتل والشبع والرى عند أكل الأكل وشرب الشارب فالدار التى يهلك بها أكثرسا كنيها توصف بالشؤم لأن الله عز وجل قد قصها بكثرة من قبض فيها فمن كتب الله عليه الموت في تلك الدار حسن إليه سكنائها وحركه إليها حتى يقبض روحه في المسكان الذى كتب له كما ساق الرجل من بلد إلى بلد للأثر والبقعة التى قضى أنه يكون مدفنه بها . . قالوا وكذلك ما يوصف من طول أعمار بعض أهل البلدان ليس ذلك من أجل صحة هواء ولا طيب تربة ولا طبع يزداد به الأجل وينقص بفواته ولكن الله سبحانه قد خلق ذلك المسكان وقضى أن يسكنه أطول خلقه أعمارا فيسوقهم إليه ويجمعهم فيه ويحببه إليهم قالوا وإذا كان هذا على ما وصفنا في الدور والبقاع جاز مثله في النساء والخيل فتكون المرأة قد قدر الله عليها أن تزوج عددا من الرجال ويموتون معها فلا بد من انفاذ قضائه وقدره حتى أن الرجل ليقدم عليها من بعد عمله بكثرة من مات عنها لوجه من الطمع يقوده إليها حتى

يتم قضاؤه وقدره فتوصف المرأة بالشؤم لذلك وكذلك الفرس وإن لم يكن شيء من ذلك فعل ولا تأخير .. وقال ابن القاسم سئل مالك عن الشؤم في الفرس والدار فقال إن ذلك كذب فيما نرى كم من دار قد سكنها ناس فهل كوا ثم سكنها آخرون فهل كوا قال فهذا تفسيره فيما نرى والله أعلم .. وقالت طائفة أخرى شؤم الدار مجاورة جدار السوء وشؤم الفرس أن لا يغزى عليها في سبيل الله وشؤم المرأة أن لا تلد وتكون سبيحة الخلق .. وقالت طائفة أخرى منهم الخطائي هذا مستثنى من الطيرة أي الطيرة منهي عنها إلا أن يكون له دار يكره سكنها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس أو خادم فليفارق الجميع بالبيع والطلاق ونحوه ولا يقيم على الكراهة والتأذي به فإنه شؤم وقد سلك هذا المسلك أبو محمد بن قتيبة في كتاب مشكل الحديث له لما ذكر أن بعض الملاحدة اعترض بحديث هذه الثلاثة .. وقالت طائفة أخرى الشؤم في هذه الثلاثة إنما يلحق من تشام بها وتطير بها فيكون شؤمها عليه ومن توكل على الله ولم يتشام ولم يتطير لم تكن مشؤمة عليه قالوا ويدل عليه حديث أنس الطيرة على من تطير وقد يجعل الله سبحانه تطير العبد وتشاؤمه سبباً لحلول المكروه به كما يجعل الثقة والتوكل عليه وإفراجه بالخوف والرجاء من أعظم الأسباب التي يدفع بها الشر المتطير به وسر هذا أن الط ٢٦ إنما تتضمن الشرك بالله تعالى والخوف من غيره وعدم التوكل عليه والثقة به كان صاحبها غرضاً لسهام الشر والبلاء فيتسرع نفوذها فيه لأنه لم يتدرع من التوحيد والتوكل بحجة واقية وكل من خاف شيئاً غير الله سخط عليه كما أن من أحب مع الله غيره عذّب به ومن رجا مع الله غيره خذل من جهته وهذه أمور تجربتها تكفي عن أداتها والنفس لا بد أن تطير ولكن المؤمن القوي الايمان يدفع موجب تطيره بالتوكل على الله فان من توكل على الله وحده كفاه من غيره قال تعالى ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون ﴾ ولهذا قال ابن مسعود وما منا إلا يعني من يقارب التطير ولكن الله يذهب بالتوكل ومن هذا قول زبان بن سيار :

أطار الطير إذ سرنا زياد لتخبرنا وما فيها خير
أقام كان لقمان بن عاد أشار له بحكمته مشير
تعلم أنه لا طير إلا على تطير وهو الثبور
بل شيء يوافق بعض شيء أحابئاً وباطله كثير

قالوا فالشؤم الذي في الدار والمرأة والفرس قد يكون مخصوصاً بمن تشام بها وتطير وأما من توكل على الله وخافه وحده ولم يتطير ولم يتشام فان الفرس والمرأة والدار لا يكون شؤماً

في حقه . . وقالت طائفة أخرى معنى الحديث إخباره ﷺ عن الأسباب المثيرة للطيرة الكامنة في الغرائز بمعنى أن المثير للطيرة في غرائز الناس هي هذه الثلاثة فأخبرنا بهذا لناخذ الحذر منها فقال الشؤم في الدار والمرأة والفرس أي أن الحوادث التي تتكرر مع هذه الأشياء والمصائب التي تتوالى عندها تدعو الناس إلى التشاؤم بها فقال الشؤم فيها أي أن الله قد يقدره فيها على قوم دون قوم يخاطبهم ﷺ بذلك لما استقر عندهم منه ﷺ من إبطال الطيرة وإنكار العدوى ولذلك لم يستفهموا في ذلك عن معنى ما أراده ﷺ كما تقدم فهم في قوله لا يورد المرض على المصح فقالوا عنده وماذا ك يارَسُولَ اللَّهِ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ خَافَ فِي ذَلِكَ الْأَذَى الَّذِي يَدْخُلُهُ الْمَرْمِضُ عَلَى الْمَصْحِ لَا الْعَدْوَى لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالْتَّوَادِدِ وَإِدْخَالِ السَّرُورِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَحَسَنَ التَّجَاوُزِ وَنَهَى عَنِ التَّقَاطُعِ وَالتَّبَاغُضِ وَالْأَذَى فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسَبَ الطَّيْرَةَ وَالشَّؤْمَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ عَلَى سَبِيلِ أَنَّهُ مُؤَثِّرٌ بِذَلِكَ دُونَ اللَّهِ فَقَدْ أَعْظَمَ الْقُرْبَةَ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ وَضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا وَالنَّبِيُّ ﷺ ابْتَدَأَهُمْ بِبَنِي الطَّيْرَةِ وَالْعَدْوَى ثُمَّ قَالَ الشَّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ قَطْعًا لَتَوْهُمُ الطَّيْرَةَ الْمُنْفِيَةَ فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي أَخْبَرَ أَنَّ الشَّؤْمَ يَكُونُ فِيهَا فَقَالَ لَا عَدْوَى وَلَا طَّيْرَةَ وَالشَّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ فَابْتَدَأَهُمُ بِالْمُؤَخَّرِ مِنَ الْخَيْرِ تَعْجِيلًا لَهُمْ بِالْأَخْبَارِ بِفَسَادِ الْعَدْوَى وَالطَّيْرَةَ الْمُتَوَهَّمَةَ مِنْ قَوْلِهِ الشَّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ وَبِالْجَمَلَةِ فَإِخْبَارُهُ ﷺ بِالشَّؤْمِ أَنَّهُ يَكُونُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَيْسَ فِيهِ إِنْبَاتُ الطَّيْرَةِ الَّتِي فَعَّاهَا وَإِنَّمَا غَايَتُهُ إِنْ اللَّهُ سَبَّحَانَهُ قَدْ يَخْلُقُ مِنْهَا أَعْيَانًا مَشْؤُمَةً عَلَى مَنْ قَارَبَهَا وَسَكَنَهَا وَأَعْيَانًا مَبَارَكَةً لَا يَلْحَقُ مِنْ قَارَبَهَا مِنْهَا شَوْمٌ وَلَا شَرٌّ وَهَذَا كَمَا يُعْطَى سَبَّحَانَهُ الْوَالِدِينَ وَلَدًا مَبَارَكًا يَرِيانُ الْخَيْرِ عَلَى وَجْهِهِ وَيُعْطَى غَيْرَهُمَا وَلَدًا مَشْؤُمًا نَذَلًا يَرِيانُ الشَّرِّ عَلَى وَجْهِهِ وَكَذَلِكَ مَا يُعْطَاهُ الْعَبِيدُ مِنْ وِلَايَةِ أَوْ غَيْرِهَا فَكَذَلِكَ الدَّارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْفَرَسُ وَاللَّهُ سَبَّحَانَهُ خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالسَّعُودُ وَالنَّحُوسُ فَيَخْلُقُ بَعْضُ هَذِهِ الْأَعْيَانِ سَعُودًا مَبَارَكَةً وَيَقْضِي سَعَادَةً مِنْ قَارِنَاتِهَا وَحُصُولِ الْيَمِينِ لَهُ وَالْبُرْكَهَ وَيَخْلُقُ بَعْضُ ذَلِكَ نَحُوسًا يَنْحَسُّ بِهَا مِنْ قَارِنَاتِهَا وَكُلُّ ذَلِكَ بِقَضَائِهِ وَقَدْرِهِ كَمَا خَلَقَ سَائِرَ الْأَسْبَابِ وَرَبَطَهَا بِسَبَبَاتِهَا الْمُتَضَادَّةِ وَالْمُخْتَلَفَةِ فَكَمَا خَلَقَ الْمَسْكَ وَغَيْرَهُ مِنْ حَامِلِ الْأَرْوَاحِ الطَّيْبَةِ وَلِذَلِكَ مِنْ قَارِنَاتِهَا مِنَ النَّاسِ وَخَلَقَ ضِدَّهَا وَجَمَعَهَا سَبَبًا لِإِيْذَاءِ مَنْ قَارِنَاتِهَا مِنَ النَّاسِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ يَدْرِكُ بِالْحَسَنِ فَكَذَلِكَ فِي الدِّيَارِ وَالنِّسَاءِ وَالخَيْلِ فَهَذَا لَوْنُ وَالطَّيْرَةِ الشَّرِكِيَّةِ لَوْنٌ آخَرٌ .

فصل

وأما الأثر الذي ذكره مالك عن يحيى بن سعيد جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يارَسُولَ اللَّهِ دَارُ سَكَنَاتِهَا وَالْعَدَدُ كَثِيرٌ وَالْمَالُ وَافِرٌ فَقُلِ الْعَدَدُ وَذَهَبَ الْمَالُ فَقَالَ النَّبِيُّ

دعواها ذميمة وقد ذكر هذا الحديث غير مالك من رواية أن رجلا جاء إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إنا نزلنا دارا فكشرف فيها عددنا وكشرت فيها أموالنا ثم تحولنا إلى أخرى فقلت فيها أموالنا وقل فيها عددنا فقال رسول الله ﷺ وذكره فليس هذا من الطيرة المنهى عنها وإنما أمرهم ﷺ بالتحول عنها عند ما وقع في قلوبهم منها لمصلحة ومنفعتين إحداهما مفارقتهم لما كان هم له مستثقلون ومنه مستوحشون لما لحقهم فيه ونالهم ليتعجلوا الراحة بما داخلهم من الجزع في ذلك المكان والحزن والملح لأن الله عز وجل قد جعل في غرائز الناس وتركيبهم استئصال ما نالهم الشر فيه وإن كان لا سبب له في ذلك وحب ما جرى لهم على يديه الخير وإن لم يردم به فأمرهم بالتحول عما كرهوه لأن الله عز وجل بفضله رحمة ولم يبعثه عذابا وأرسله ميسرا ولم يرسله معسرا فكيف يأمرهم بالمقام في مكان قد أحزنهم المقام به واستوحشوا عنده لكثرة من فقدوه فيه لغير منفعته ولا طاعة ولا مزيد تقوى وهدى فلا سيما وطول مقامهم فيها بعد ما وصل إلى قلوبهم منها ما وصل قد يبعثهم ويدعوهم إلى التشاؤم والتظير فبوقوعهم ذلك في أمرين عظيمين أحدهما مقاربة الشرك والثاني حلول مكروه أحزنهم بسبب الطيرة التي إنما تلحق المتظير فخامهم ﷺ بكآل رافته ورحمته من هذين المسكر وهين بمفارقة تلك الدار والاستبدال بها من غير ضرر يلحقهم بذلك في دنيا ولا نقص في دين وهو ﷺ حين فهم عنهم في سؤا لهم ما أرادوه من التعرف عن حال رحلتهم عنها هل ذلك لهم ضار مؤد إلى الطيرة قال دعوها ذميمة وهذا بمنزلة الخارج من أرض بها الطاعون غير فار منه ولو منع الناس الرحلة من الدار التي تتوالى عليهم المصائب والمحن فيها وتعذر الأرزاق مع سلامة التوحيد في الرحلة للزم ذلك أن كل من ضاق عليه رزق في بلد أن لا ينتقل منه إلى بلد آخر ومن قلت فائدة صناعته أن لا ينتقل عنها إلى غيرها .

فصل

وأما قول النبي ﷺ للذي سل سيفه يوم أحد شم سيفك فإني أرى السيوف تستنسل اليوم فهذه القصة لم يكن الرجل قد سل فيها السيف ولكن الفرس لوح بذنبه فسل السيف ولم يرد صاحبه سله هكذا في القصة ولا ريب أن الحرب تقوم بالخيول والسيوف ولما لوح الفرس بذنبه فاستل السيف قال النبي ﷺ إني أرى السيوف تستنسل اليوم فهذا له يحمل من ثلاثة محامل . . . أحدها أن النبي ﷺ أخبر عن ظن ظنه في ذلك ولم يجعل هذا دليلا تماما في كل واقعة تشبه هذه وإذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو أحد أتباع رسول الله ﷺ ورجل من أمته كان إذا قال أظن كذا أو أرى كذا خرج الأمر كما ظنه وحسبه فكيف الظن برسول الله ﷺ . . . الثاني أن النبي ﷺ كان قد علم قبل مخرجه أن السيوف

ستنسل ويقع القتال ولهذا أخبرهم أنه رأى في منامه أنه يقرأ النحل وعلم أن ذلك شهادة من قتل من أصبح به . . الثالث أن الوحي الذي كان يعرف به رسول الله ﷺ الحوادث والتوازل كان معنياً له عن الإشارات والعلامات والأمازات وما في معناها بما يحتاج إليه غيره وأما من يأتيه خبر السماء صباحاً ومساءً فأخبره بقوله أرى السيوف اليوم ستنسل لم يكن عن تلك الأمازة وإنما وقع الإخبار به عقيبتها والشيء بالشيء يذكر .

فصل

وأما ما احتج به ونسبه إلى قوله ﷺ وقدت الحرب لما رأى واقد بن عبد الله الحضرمي والحضرمي حضرت الحرب فكذب عليه ﷺ وإنما قال ذلك أعداؤه من اليهود فتطيروا بذلك وتفاءلوا به فكانت الطيرة عليهم ووقدت الحرب عليهم .

فصل

وأما استقباله ﷺ الجبلين في طريقه وهما مسلح ومخزي وترك المرور بينهما وعدله ذات اليمين فليس هذا أيضاً من الطيرة وإنما هو من العدول عما يؤذى النفوس ويشوش القلوب إلى ما هو بخلافه كالعُدول عن الإسم القبيح وتغييره بأحسن منه وقد تقدم تقرير ذلك بما فيه كفاية وأيضاً فإن الأماكن فيها الميمون المبارك والمشؤم المذموم فاطلع رسول الله ﷺ على شؤم ذلك المكان وأنه مكان سوء فجاوزه إلى غيره كما جاوز الوادي الذي ناموا فيه عن الصبح إلى غيره وقال هذا مكان حضرنا فيه الشيطان والشيطان يحب الأمانة المذمومة وينتابها وأيضاً فلما كان المرور بين ذينك الجبلين قد يشوش القلب على أنا نقول في ذلك قولاً كلياً نبين به سر هذا الباب بحول الله وعونه وتوفيقه . . إعلم أن بين الأسماء ومسمياتها ارتباطاً قدره العزيز القادر وألمه نفوس العباد وجعله في قلوبهم بحيث لا تتصرف عنه وليس هذا الارتباط هو ارتباط العلة بمعلولها ولا ارتباط المقتضى الموجب لمقتضاه وموجبه بل ارتباط تناسب وتشاكل اقتضته حكمه الحكيم فقل أن ترى اسماً قبيحاً إلا وبين مسماه وبينه رابط من القبح وكذلك إذا تأملت الإسم الثقيل الذي تنفر عنه الأسماع وتنبو عنه الطباع فإنك تجد مسماه يقارب أو يلم أن يطابق ولهذا من المشهور على ألسنة الناس أن الألقاب تنزل من السماء فلا تكاد تجد الإسم الشنيع القبيح إلا على مسمى يناسبه وفي ذلك قول القائل .

وقل أن أبصرت عينك ذا لقب إلا ومعناه أن فكرت في لقبه

ولهذا كثيراً ما تجد أيضاً في أسماء الأجناس والواضع له عناية بمطابقة الألفاظ للعاني ومناسبتها لها فيجعل الحروف الهوائية الخفيفة لمسمى مشا كل لها كالهواء والحروف الشديدة

للمسمى المناسب لها كالصخر والحجر وإذا تابعت حركة المسمى تابعا بين حركة اللفظ كالدوران والغليان والنزوان وإذا تكررت الحركة كرروا اللفظ كقفل وزلزل ودكدك وصرصر وإذا اكثر المسمى وتجمعت أجزاءه جعلوا في إسمه من الضم الدال على الجمع والاكتمال ما يناسب المسمى كالبحر للقصر المجتمع الخلق وإذا طال جعلوا في المسمى من الفتح الدال على الامتداد نظير ما في المعنى كالعشيق للطويل ونظائر ذلك أكثر من أن تستوعب وإنما أشرنا إليها أدنى إشارة وهذا هو الذي أراده من قال بين الإسم والمسمى مناسبة فلم يفهم عنه بعض المتأخرين مراده فأخذ يشنع عليه بأنه لا تناسب طبعيا بينهما واستدل على إنكار ذلك بما لا طائل تحته فإن عاقلا لا يقول أن التناسب الذي بين الإسم والمسمى كالتناسب الذي بين العلة والمعلول وإنما هو ترجيح وألوية تقتضى اختصاص الإسم بسماء وقد يتخلف عنه اقتضاؤها كثيرا والمقصود أن هذه المناسبة تنضم إلى ما جعل الله في طبائع الناس وغرائزهم من النفرة بين الإسم القبيح المكروه وكراهته ونظير أكثرهم به وذلك يوجب عدم ملاسته ومجاوزته إلى غيره فهذا أصل هذا الباب .

فصل

وأما كراهية السلف أن يتبع الميت بشيء من النار أو أن يدخل القبر شيء من النار وقول عائشة رضی الله عنها لا يكون آخر زاده أن تتبعوه بالنار فيجوز أن يكون كراهتهم لذلك مخافة الأحداث لما لم يكن في عصر رسول الله صلى الله عليه وآله من سلم فكيف وذلك بما يبيح الظيرة به والظنون الردية بالميت وقد قال غير واحد من السلف منهم عبد الملك بن حبيب وغيره إنما كرهوا ذلك تفاؤلا بالنار في هذا المقام أن تتبعه . . وذكر ابن حبيب وغيره أن النبي ﷺ أراد أن يصلى على جنازة فجاءت امرأة ومعها حجر فما زال يصيح بها حتى توارت بأجام المدينة . . قال بعض أهل العلم وليس خوفهم من ذلك على الميت لكن على الأحياء المحبولين على الطيرة لئلا تحدثهم أنفسهم بالميت أنه من أهل النار لما رأوا من النار التي تتبعه في أول أيامه من الآخرة ولا سيما في مكان يراد منهم فيه كثرة الاجتهاد للميت بالدعاء فإذا لم يبق له زاد غيره فيظنون أن تلك النار من بقايا زاده إلى الآخرة فتسوء ظنونهم به وتفتر عن رحمة قلوبهم في مكان هم فيه شهداء الله كما جاء في الحديث الصحيح لما مر على النبي ﷺ بجنازة فأنثوا عليها خيراً فقال وجبت فقالوا ما وجبت قال وجبت له الجنة أنتم شهداء الله في الأرض من أنثتم عليه خيراً وجبت له الجنة ومن أنثتم عليه شراً وجبت له النار . . وفي أثر آخر إذا أردتم أن تغلوا مال الميت عند الله فانظروا ما يتبعه من حسن الثناء فقالت عائشة رضي الله عنها لا يكون آخر زاده من الثناء والدعاء أن

تتبعوه بالنار فتهيجوا بها خواطر الناس وتبعثوا ظنونهم بالتطير والنار والعذاب والله أعلم .

فصل

وأما تلك الوقائع التي ذكرها مما يدل على وقوع ما تطير به من تطير فنعلم وهاهنا أضعافا وأضعاف أضعافها ولستنا ننكر موافقة القضاء والقدر لهذه الأسباب وغيرها كثيرا موافقة حزر الحازرين وظنون الظانين وزجر الزاجرين للقدر أحيانا مما لا يتركه أحد ومن الأسباب التي توجب وقوع المكروه الطيرة كما تقدم وإن الطيرة على من تطير ولكن نصب الله سبحانه لها أسبابا يدفع بها موجبها وضررها من التوكل عليه وحسن الظن به وإعراض قلبه عن الطيرة وعدم التفاته إليها وخوفه منها وثقته بالله عز وجل ولستنا ننكر أن هذه الأمور ظنون وتخمين وحسد وخرص وما كان هذا سبيله فيصيب تارة ويخطئ تارات وليس كل ما تطير به المتطرون وتشاءوا به وقع جميعه وصدق بل أكثره كاذب وصادقه نادر والناس في هذا المقام إنما يعولون وينقلون ما صح ووقع ويعتون به فيرى كثيرا والكاذب منه أكثر من أن ينقل قال ابن قتيبة من شأن النفوس حفظ الصواب للمعجب به والاستغراب وتناسي الخطأ قال ومن ذا الذي يتحدث أنه سأل منجما فأخطأ وإنما الذي يتحدث به وينقل أنه سأل فأصاب قال والصواب في مسألة إذا كان بين أمرين قد يقع للبعوتة والطفل فضلا عن أولى العقل وقد تقدم من بطلان الطيرة وكذبها ما فيه كفاية وقد كانت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها تستحب أن تزوج المرأة أو يبنى بها في شوال وتقول مات زوجي رسول الله ﷺ إلا في شوال فأى نسائه كان أحظى عنده مني مع تطير الناس بالنكاح في شوال وهذا فعل أولى العزم والقوة من المؤمنين الذين صح توكلهم على الله واطمأنت قلوبهم إلى ربهم ووثقوا به وعلوا إن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وأنهم لن يصيبهم إلا ما كتب الله لهم وأنهم ما أصابهم من مصيبة إلا وهي في كتاب من قبل أن يخلقهم ويوجدهم وعلوا أنه لا بد أن يصيروا إلى ما كتبه وقدره ولا بد أن يجرى عليهم وإن تطيرهم لا يرد قضاءه وقدره عنهم بل قد يكون تطيرهم من أعظم الأسباب التي يجرى عليهم بها القضاء والقدر فيعينون على أنفسهم وقد جرى لهم القضاء والقدر بأن نفوسهم هي سبب إصابة المكروه لهم فطائرهم معهم وأما المتوكلون على الله المفوضون إليه العالمون به وبأمره فنفسهم أشرف من ذلك وهمهم أعلى وثقتهم بالله وحسن ظنهم به عدة لهم وقوة وجنة مما يتطير به المتطرون ويتشاهم به المتشائمون عالمون أنه لا تطير إلا طيره ولا خير إلا خيره ولا إله غيره إلا اله الخالق والأمر تبارك الله رب العالمين .

فصل

ومما كان أهل الجاهلية يتطرون به ويتشاهمون منه العطاس كما يتشاهمون بالجوارح

والسوانح قال روبة بن العجاج يصف فلاة ه قطعها ولا أهاب العطاس ه وقال أمرؤ القيس :

وقد اغتدي قبل العطاس بهيكل شديد مشيد الجنب فعم المنطق

أراد أنه كان يتبه للصيد قبل أن يتبه الناس من نومهم لئلا يسمع عطاسا فيتشام بعطاسه وكانوا إذا عطس من يحبونه قالوا له عمرا وشبا باو إذا عطس من يعضونه قالوا له وريا وقحبا والورى كل رعى داء يصيب الكبد فيفسدها والقحاب كالسعال وزنا ومعنى فكان الرجل إذا سمع عطاسا يتشام به يقول بكلامي إني أسأل الله أن يجعل شؤم عطاسك بك لابي وكان تشاؤمهم بالعطسة الشديدة أشد كما حكى عن بعض الملوك أن سامرا له عطس عطسة شديدة قرأه فغضب الملك فقال سميره والله ما تمدت ذلك ولكن هذا عطاسي فقال والله لئن لم تأتني بمن يشهد لك بذلك لأقتلك فقال أخرجني إلى الناس لعل أجد من يشهد لي فأخرجه وقد وكل به الأعوان فوجد رجلا فقال يا سيدي نشدتك بالله إن كنت سمعت عطاسي يوماً فلعلك تشهد لي به عند الملك فقال نعم أنا أشهد لك فنهض معه وقال يا أيها الملك أنا أشهد أن هذا الرجل عطس يوماً فطار ضرس من أضراره فقال له الملك عد إلى حديثك ومجلسك فلما جاء الله سبحانه بالإسلام وأبطل برسوله ﷺ ما كان عليه الجاهلية من الضلالة نهى أمته عن التشاؤم والتظير وشرع لهم أن يجعلوا مكان الدعاء على العاطس بالمكروه الدعاء له بالرحمة كما أمر العائنان أن يدعوا بالتبريك للبعين ولما كان الدعاء على العاطس نوعاً من الظلم والبغي جعل الدعاء له بلفظ الرحمة المنافي للظلم وأمر العاطس عمران يدعو لسامعه ويشتمه بالمغفرة والهداية وإصلاح البال فيقول يغفر الله لنا ولكم أو يهديكم الله ويصلح بالكم فأما الدعاء بالهداية فلما أن اهتدى إلى طاعة الرسول ورغب عما كان عليه أهل الجاهلية فدعا له أن يثبته الله عليها ويهديه إليها وكذلك الدعاء بإصلاح البال وهي حكمة جامعة لإصلاح شأنه كله وهي من باب الجزاء على دعائه لأخيه بالرحمة فتاسب أن يجازيه بالدعاء له بإصلاح البال وأما الدعاء بالمغفرة فجاء بلفظ يشمل العاطس والمشتمت كقوله يغفر الله لنا ولكم ليستحصل من مجموع دعوى العاطس والمشتمت له المغفرة والرحمة لهما معا فصولات الله وسلامه على المبعوث بصلاح الدنيا والآخرة ولأجل هذا والله أعلم لم يؤمر بتشमित من لم يحمد الله فإن الدعاء له بالرحمة نعمة فلا يستحقها من لم يحمد الله ويشكره على هذه النعمة ويتأسى بأبيه آدم فإنه لما نفخت فيه الروح إلى الخياشيم عطس فألهمه ربه تبارك وتعالى أن نطق بحمده فقال الحمد لله فقال الله سبحانه برحمك الله يا آدم فنصرت تلك سنة العطاس فمن لم يحمد الله لم يستحق هذه الدعوة ولما سبقت هذه الكلمة لآدم قبل أن يصيبه ما أصابه كان ماله إلى الرحمة وكان ما جرى عارضا وزال فإن الرحمة سبقت العقوبة وغلبت الغضب . . وأيضاً فإنما أمر العاطس بالتحميد عند العطاس لأن

الجاهلية كانوا يعتقدون فيه أنه داء ويكره أحدهم أن يعطس ويود أنه لم يصدر منه لما في ذلك من الشؤم وكان العاطس يحبس نفسه عن العطاس ويمتنع من ذلك جهده من سوء اعتقاد جهالهم فيه ولذلك والله أعلم بنوا لفظه على بناء الأدواء كالزكام والسعال والدوار والسهام وغيرها فاعلموا أنه ليس بداء ولكنه أمر يحبه الله وهو نعمة منه يستوجب عليها من عبده أن يحمده عليها وفي الحديث المرفوع أن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب والعطاس ريح مخنقة تخرج وتفتح السد من الكبد وهو دليل جيد للربيض مؤذن بانفراج بعض علته. وفي بعض الأمراض يستعمل ما يعطس العليل ويحمل نوعا من العلاج ومعينا عليه هذا قدر زائد على ما أحبه الشارع من ذلك وأمر بحمد الله عليه وبالدهاء لمن صدر منه. وحمد الله عليه ولهذا قاله أعلم يقال شتمته إذا قال له يرحمك الله وسمته بالمعجمة وبالمهمله وبهما روى الحديث فأما التسميت بالمهمله فهو تفعيل من السميت الذي يراد به حسن الهيئة والوقار فيقال لفلان سميت حسن فعنى سميت العطاس وقرته وأكرمه وتأديت معه بأدب الله ورسوله في الدعاء له لا بأخلاق أهل الجاهلية من الدعاء عليه والتطير به والتشاور منه وقيل سمته دعا له أن يعيده الله إلى سمته قبل العطاس من السكون والوقار وطمأنينة الأعضاء فإن العطاس من انزعاج الأعضاء واضطرابها ما يخرج العطاس عن سمته فإذا قال له السامع يرحمك الله فقد دعا له أن يعيده إلى سمته وهيئته وأما التسميت بالمعجمة فقالت طائفة منهم ابن السكيت وغيره أنه يعنى التسميت وأهما لغتان ذكر ذلك في كتاب القلب والإبدال ولم يذكر أيهما الأصل ولا أيهما البدل وقال أبو علي الفارسي المهمله هي الأصل في الكلته والمعجمة بدل واحتج بأن العطاس إذا عطس انتفش وتغير شكل وجهه فإذا دعا له فكأنه أعاده إلى سمته وهيأته وقال تلميذه ابن جنى لو جعل جاعل الشين المعجمة أصلا وأخذته من الشوامت وهي القوائم لكان وجها صحيحاً وذلك أن القوائم هي التي تحمل الفرس ونحوه وبها عصمته وهي قوامه فكأنه إذا دعا له فقد أنهضه وثبت أمره وأحكم دعائه وأنشد للناطقة . طوع الشامت من خوف ومن صرد . وقالت طائفة منهم ابن الأعرابي يقال مرضت العليل أي قت عليه ليزول مرضه ومثله قذيت عينه أزلت قذاها فكأنه لما دعا له بالرحمة قد قصد إزالة الشامة عنه وينشد في ذلك :

ما كان ضر الممرضى يجفونه لو كان مرض منكما من أرمضا
وإلى هذا ذهب ثعلب . . والمقصود أن التطير من العطاس من فعل الجاهلية الذي أبطله الإسلام وأخبر النبي ﷺ أن الله يحب العطاس كما في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب فإذا تشاءب أحدكم فليستره ما استطاع فإنه إذا فتح فاه فقال آه آه ضحك منه الشيطان .

فصل

وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا يورد ممرض على مصح فالممرض الذى إليه مراض والمصح الذى إليه صحاح وقد ظن بعض الناس أن هذا معارض لقوله لا عنوى ولا طيرة وقال لعل أحد الحديثين نسخ الآخر وأورد الحارث بن أبى ذئب وهو ابن عم أبى هريرة رضى الله عنه عليه جمعه بين الروايتين وظنهما متعارضتين فروى ابن هريرة عن أبى سلمة بن عبد الرحمن قال كان أبو هريرة يحدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى ثم حدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يورد ممرض على مصح قال فقال الحارث بن أبى ذئب وهو ابن عم أبى هريرة قد كنت أسميك يا أبا هريرة تحدثنا حديثا آخر قد سكت عنه كنت تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى فأبى أبو هريرة أن يحدث بذلك وقال لا يورد ممرض على مصح فأراه الحارث فى ذلك حتى غضب أبو هريرة ووطن بالحبيشية ثم قال للحارث أنت ترى ما قلت قال لا قال إني أقول آيت آيت فلا أدري أنسى أبو هريرة أو نسخ أحد القولين الآخر . . قلت قد اتفق مع أبى هريرة سعد بن أبى وقاص وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس وأنس بن مالك وعمر بن سلم على روايتهم عن النبي ﷺ قوله لا عدوى وحديث أبى هريرة محفوظ عنه بلا شك من رواية أوثق أصحابه وأحفظهم أبى سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن سيرين وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة والحارث بن أبى ذئب ولم يتفرد أبو هريرة بروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم بل رواه معه من الصحابة من ذكرناه وقوله لا يورد ممرض على مصح صحيح أيضا ثابت عنه ﷺ فالحديثان صحيحان ولا نسخ ولا تعارض بينهما بحمد الله بل كل منهما له وجه وقد طعن أعداء السنة فى أهل الحديث وقالوا يروون الأحاديث التى ينقض بعضها بعضها ثم يصحونها والأحاديث التى تخالف العقل فانتدب أنصار السنة لرد عليهم ونفى التعارض عن الأحاديث الصحيحة وبيان موافقتها للعقل قال أبو محمد بن قتيبة فى كتاب مختلف الحديث له قالوا حديثان متناقضان قالوا رويتم عن رسول الله ﷺ أنه قال لا عدوى ولا طيرة وأنه قيل له أن الثقبه تقع بمشفر البعير فتجرب لذلك الإبل فقال فما أعدى الأول هذا أو معناه ثم رويتم فى خلاف ذلك لا يورد ذو عاهة على مصح وفر من المجذوم فرارك من الأسد وأتاه رجل مجذوم ليبيأه ببيعة الإسلام فأرسل إليه البيعة وأمره بالانصراف ولم يأذن له وقال الشوم فى المرأة والدار والذابة قالوا وهذا كله مختلف لا يشبه بعضه بعضا . . قال أبو محمد ونحن نقول أنه ليس فى هذا اختلاف وإسكل واحد معنى فى وقت وموضع فإذا وضع موضعه زال الاختلاف . . والعدوى جنسان أحدهما عدوى الجذام فإن

الجذام تشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومثا كته وكذا المرأة تكون تحت المجنوم
تختاضجه في شعار واحد فيوصل إليها الأذى وربما جذمت وكذلك ولده ينزعون في الكبر
إليه وكذلك من به سل ودق وتعب والأطباء تأمر أن لا يجالس المجنوم ولا المسلول
ولا يريدون بذلك معنى العدوى وإنما يريدون به معنى تغير الرائحة وأنها قد تسقم من أطال
اشتامها والأطباء أبعده الناس من الإيمان بيمن وشؤم وكذلك النقبة تكون بالبعير وهو
جرب رطب فإذا خالط الإبل أو حاكها أووى في مباركها أوصل إليها بالماء الذي يسيل
منه والنطف نحواً مما به فهذا هو المعنى الذي قال رسول الله ﷺ لا يورد ذو عاهة على
مصح كره أن يخالط المصاب الصحيح فيناله من نطفه وحكمته نحو مما به . . قال وقد ذهب
قوم إلى أنه أراد بذلك أن لا يظن أن الذي نال إبله من ذوات العاهة فيأثم وليس لهذا عندى
وجه إلا الذى خبرتك به عيانا . . وأما الجنس الآخر من العدوى فهو الطاعون ينزل
يبلى فيخرج منه خوف العدوى . . حدثني سهل بن محمد قال حدثني الأصمعي عن بعض
المصريين أنه هرب من الطاعون فركب حماراً ومضى بأهله نحو حلوان فسمع حادياً يحلو
خلفه وهو يقول :

لن يسبق الله على حمار ولا على ذى هيمة مطار
أو يأتى الخنف على مقدار قد يصبح الله أمام السارى

وقد قال رسول الله ﷺ إذا كان بالبلد الذى أتم فيه فلا تخرجوا منه وقال إن كان ببلد
فلا تدخلوه يريد بقوله لا تخرجوا من البلد إذا كان فيه كأنكم تظنون أن الفرار من قدر الله
ينجيكم من الله ويريد إن كان ببلد فلا تدخلوه فإن مقامكم فى الموضع الذى لا طاعون فيه أسكن
لا تفسمكم وأطيب لمعيشتكم ومن ذلك المرأة تعرف بالشؤم والدار فينال الرجل مكروه أو جائحة
فيقول أعدتى بشؤمها فهذا هو العدوى الذى قال فيه رسول الله ﷺ لا عدوى فأما الحديث
الذى رواه أبو هريرة رضى الله عنه أنه قال الشؤم فى المرأة والدار والدابة فإن هذا الحديث
يتوهم فيه الغلط على أبي هريرة وأنه سمع فيه شيئاً من رسول الله ﷺ فلم يمه . . حدثني محمد بن
القاسم حدثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أبي حسان الأعرج أن رجلين دخلا على
عائشة فقالا إن أبا هريرة رضى الله عنه يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال إنما الطيرة فى المرأة
والدار والدابة فطارت شفقاً ثم قالت كذب والذى أنزل الفرقان على أبي القاسم من حدث
بهذا عن رسول الله ﷺ إنما قال رسول الله ﷺ كان أهل الجاهلية يقولون إن الطيرة فى
الدابة والمرأة والدار ثم قرأت (ما أصاب من مصيبة فى الأرض ولا فى أنفسكم إلا فى كتاب
من قبل أن نبرأها) حدثني أبي قال حدثني أحمد بن الخليل حدثنا موسى بن مسعود النهدي عن

عكرمة بن عمار عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إنا نزلنا داراً فكثرت فيها عددنا وكثرت فيها أموالنا ثم تحولنا عنها إلى أخرى فقلت فيها أموالنا وقل فيها عددنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذروها وهي ذميمة . قال أبو محمد وهذا ليس ينقض الحديث الأول ولا الحديث الأول ينقض هذا وإنما أمرهم بالتحول منها لأنهم كانوا مقيمين فيها على استئصال لظلمها واستيحاش لما نالهم فيها فأمرهم بالتحول وقد جعل الله في غرائز الناس وتركيبهم استئصال ما نالهم السوء فيه وإن كان لا سبب له في ذلك وحب من جرى على يده الخير لهم وإن لم يردم به وبغض من جرى على يده الشر لهم وإن لم يردم به وكيف يتطير ﷺ والطيرة من الجبوت وكان كثير من الجاهلية لا يرونها شيئاً ويمدحون من كذب بهائم أشد ما ذكرنا من الآيات سالفاً ثم قال حدثنا إسحق بن راهويه أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أبي أمية قال قال رسول الله ﷺ ثلاث لا يسلم منهن أحد الطيرة والظن والحسد قيل فما المخرج منهن قال إذا تطيرت فلا ترجع وإذا ظننت فلا تحقق وإذا حسدت فلا تبغ هذه الألفاظ أو نحوها حدثني أبو حاتم قال حدثنا الأصمعي عن سعيد بن سالم عن أبيه أنه كان يعجب من يصدق بالطيرة ويعيبها أشد العيب وقال فرقت لنا ناقة وأنا بالطائف فركبت في أثرها فلقيني هاتئذ بن عبيد من بني وائل وهو مسرع وهو يقول . الشرع يلقى مطالع إلاكم . ثم لقيني آخر من الحمى وهو يقول .

ولئن بغيت لهم بغاة ما البغاة بواجدين

ثم دفعنا إلى غلام قد وقع في صفره في نار فأحرقته فقمح وجهه وفسد فقلت له هل ذكرت من ناقة فارق قال هبنا أهل بيت من الأعراب فانظر فنظرت فإذا هي عندهم وقد نتجت فأخذناها وولدها قال أبو محمد الفارق التي ضلت فقارقت صواحبها وقال عكرمة كنا جلوساً عند ابن عباس فرطائر يصيح فقال رجل خير خير فقال ابن عباس لا خير ولا شر وكان رسول الله ﷺ يستحب الإسم الحسن والقائل الصالح حدثني الرياشي حدثنا الأصمعي قال سألت ابن عون عن القائل فقال هو أن يكون مريضاً فيسمع يأسلم أو يكون باغياً فيسمع يا واجد وهذا أيضاً مما جعل في غرائز الناس وتركيبهم استحبابه والانس به وكما جعل على الألسنة من التحية بالسلام والمد في الأصب والتبشير بالخير وكما يقال أنعم وأسلم وأنعم صباحاً وكما تقول الفرس عش ألف نوروز والسامع لهذا يعلم أنه لا يقدم ولا يؤخر ولا يزيد ولا ينقص ولكن جعل في الطباع حجة الخير والارتياح للبشرى والمنظر الآنيق والوجه الحسن والإسم الخفيف وقد يمر الرجل بالروضة المنورة ففسره وهي لا تنفعه وبالماء الصافي

فيجب به وهو لا يبشر به ولا يردده وفي بعض الحديث أن رسول الله ﷺ كان يمشي
بالأرجح ويصعبه الخمام الأحمر وتصعبه الفأقية وهو نور الخناء وهذا مثل إصجابة بالإسم
الحسن والقال الحسن وعلى حسب هذا كانت كراهية الإسم القبيح كقبي النار وبني حراق
وأشباه هذا انتهى كلامه وقد سلك أبو عمر بن عبد البر في هذا الحديث نحواً من مسلك أبي
محمد بن قتيبة فقال أما قوله ﷺ لا عدوى فهو نهى أن يقول أحد إن شيئاً يعدى شيئاً
وإخبار أن شيئاً لا يعدى شيئاً فكأنه لا يعدى شيء شيئاً يقول لا يصيب أحد من أحد شيئاً
من خلق أو فعل أو داء أو مرض وكانت العرب تقول في جاهليتها في مثل هذا أنه إذا
اتصل شيء من ذلك بشيء أعدها فأخبرهم رسول الله ﷺ أن قولهم واعتقادهم في ذلك ليس
كذلك ونهى عن ذلك القول إعلاماً منه بأنما اعتقد ذلك من اعتقد منهم كان باطلاً قال وأما
المرض فالذي إبله مراض والمصح الذي إبله صحاح وروى ابن وهب عن ابن لهيعة عن أبي
الزبير عن جابر قال يكره أن يدخل المريض على الصحيح منها وليس به إلا قول الناس وحماية
للقلب بما يستيق إليه من الإفهام ويقع فيه من التطير والتشاؤم بذلك وقد قال أبو عبيد قولا
قريباً من ذلك فقال في قوله في هذا الحديث أنه إذا أبي إيراد المرض على المصح فقال معنى
الأذى عندي المأثم يعني أن المورد يأثم بأذاه من أورد عليه وتعرضه للتشاؤم والتطير وقد
سلك بعضهم مسلكاً آخر فقال ما يخبر به النبي ﷺ نوعان : أحدهما يخبر به عن الوحي
فهذا خبر مطابق لخبره من جميع الوجوه ذهنياً وخارجياً وهو الخبر المعصوم والثاني ما يخبر به
عن ظنه من أمور الدنيا التي هم أعلم بها منه فهذا ليس في رتبة النوع الأول ولا تثبت له أحكامه
وقد أخبر ﷺ عن نفسه الكريمة بذلك تفريقاً بين النوعين فإنه لما سمع أصواتهم في النخل
يؤبرونها وهو التلقيح قال ما هذا فأخبروه بأنهم يلقحونها فقال ما أرى لو تركتموه يعضوه
شيئاً فتركوه فجاء شيصاً فقال إنما أخبرتكم عن ظني وأنتم أعلم بأمور دنياكم ولكن ما أخبرتكم
عن الله والحديث صحيح مشهور وهو من أدلة نبوته وأعلامها فإن من خفي عليه مثل هذا
من أمر الدنيا وما أجرى الله به عادته فيها ثم جاء من العلوم التي لا يمكن البشر أن يطلع
عليها البتة إلا بوحي من الله فأخبر عما كان وما يكون وما هو كائن من لدن خلق العالم إلى أن
استقر أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار وعن غيب السموات والأرض وعن كل سبب
ذقيق أو جليل تنال به سعادة الدارين وكل سبب ذقيق أو جليل تنال به شقاوة الدارين
وعن مصالح الدنيا والآخرة وأسبابهما مع كون معرفتهم بالدنيا وأمورها وأسباب حصولها
ووجوه تمامها أكثر من معرفته كما أنهم أعرف بالحساب والهندسة والصناعات والفلاحة
وعماراة الأرض والكتابة فلو كان ما جاء به مما ينال بالتعلم والتفكير والتطير والطرق التي

يسلكها الناس لسكانوا أولى به منه وأسبق إليه لأن أسباب ما ينال بالفكر والكتابة والحساب والنظر والصناعات بأيديهم فهذا من أقوى براهين نبوته وآيات صدقه وإن هذا الذي جاء به لا صنع للبشر فيه البتة ولا هو عما ينال بسعى وكسب وفكر ونظر إن هو إلا وحى يوحى علمه شديد القوى الذى يعلم السر فى السموات والأرض أنزله علم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول قالوا فهم كذا إخباره عن عدم العدوى إخبار عن ظنه كإخباره عن عدم تأثير التلقيح لا سيما وأحد البابين قريب من الآخر بل هو فى النوع واحد فإن اتصال الذكر بالأنثى وتأثره به كاتصال المعدى بالمعدى وتأثره به ولا ريب أن كليهما من أمور الدنيا لا مما يتعلق به حكم من الشرع فليس الإخبار به كالإخبار عن الله سبحانه وصفاته وأسمائه وأحكامه قالوا فلما تبين له ﷺ من أمر الدنيا الذى أجرى الله سبحانه عاداته به ارتباط هذه الأسباب بعضها ببعض وتأثير التلقيح فى صلاح الثمار وتأثير إيراد الممرض على المصح أقرم على تأبير النخل ونهام أن يورد ممرض على مصح قالوا وإن سمي هذا نسخاً بهذا الاعتبار فلا مشاحة فى التسمية إذا ظهر المعنى ولهذا قال أبو سلة بن عبد الرحمن فلا أدري أنسى أبو هريرة أو نسخ أحد القولين بالآخر يعنى بحديثه بالحديثين فجوز أبو سلة النسخ فى ذلك مع أنه خبر وهو بما ذكرنا من الاعتبار وهذا المسلك حسن لولا أنه قد اجتمع الفصلان فى حديث واحد كما فى موطأ مالك أنه بلغه عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن عطية أن رسول الله ﷺ قال لا عدوى ولا صفر ولا يحل الممرض على المصح ولا يحل المصح حيث شاء قالوا وما ذاك يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ إنه أذى وقد يجاب عن هذا بجوابين : أحدهما أن الحديث لا يثبت لوجهين : أحدهما إرساله والثانى أن ابن عطية هذا ويقال أبو عطية مجهول لا يعرف إلا فى هذا الحديث . . الجواب الثانى قوله فيه لا عدوى نهى لا نقي أى لا يعدى الممرض المصح بحلوله عليه ويدل على ذلك ما رواه أبو عمر التمرى حدثنا خلف بن القاسم حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد حدثنا أبو هشام الرقاعى حدثنا البشرى بن عمر الزهرانى قال قال مالك أنه بلغه عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبى عطية أو ابن عطية شك بشر عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا طيرة ولا هامة ولا يعدى سقيم صحيحاً ولا يحل المصح حيث شاء فى هذا النهى كالأبواب للعدوى والنهى عن أسبابها ولعل بعض الرواة رواه بالمعنى فقال لا عدوى ولا طيرة ولا هامة وإنما مخرج الحديث النهى عن العدوى لا نفيها وهذا أيضاً حسن لولا حديث ابن شهاب عن أبى سلة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ فن أعدى الأول فهذا الحديث قد فهم منه السامع النقي وأقره عليه ﷺ ولهذا استشكل نفيه وأورد ما أورده فأجاب به صلى

الله عليه وسلم بما يتضمن لإبطال الدعوى وهو قوله فن أعدى الأول وهذا أصح من حديث
أبي عطية المتقدم وحينئذ فيرجع إلى مسلك التلقيح المذكور آنفاً أو ما قبله من المسالك وعندى
في الحديثين مسلك آخر يتضمن إثبات الأسباب والحكم ونفى ما كانوا عليه من الشرك
واعتقاد الباطل ووقوع النفي والإثبات على وجه فإن العوام كانوا يشبتون العدوى على
مذهبهم من الشرك الباطل كما يقوله المنجمون من تأثير الكواكب في هذا العالم وسعودها
ونحوها كما تقدم الكلام عليهم ولو قالوا أنها أسباب أو أجزاء أسباب إذا شاء الله صرف
مقتضياتها بمشيئته وإرادته وحكمته وأنها مسخرة بأمره لما خلقت له وأنها في ذلك بمنزلة سائر
الأسباب التي ربط بها مسيبتها وجعل لها أسباباً أخر تعارضها وتمانعها وتمنع اقتضاءها لما
جعلت أسباباً له وإنما لا تنقض مسيبتها إلا بإذنه ومشيئته وإرادته ليس لها من ذاتها ضرر
ولا نفع ولا تأثير البتة إن هي إلا خلق مسخر مصرف مربوب لا تتحرك إلا بإذن خالقها
ومشيئته وغايتها أنها جزء سبب ليست سبباً تاماً فسيبيتها من جنس سببية وطه الوالد في حصول
الولد فإنه جزء واحد من أجزاء كثيرة من الأسباب التي خلق الله بها الجنين وكسبية شق
الأرض وإلقاء البذر فإنه جزء يسير من جملة الأسباب التي يكون الله بها النبات وهكذا جملة
أسباب العالم من الغذاء والرواء والعافية والسقم وغير ذلك وأن الله سبحانه جعل من ذلك
سبباً ما يشاء ويبتل السببية عما يشاء ويخلق من الأسباب المعارضة له ما يحول بينه وبين مقتضاه
فهم لو أثبتوا العدوى على هذا الوجه لما أنكر عليهم كما أن ذلك ثابت في الداء والدواء و
تداوى النبي ﷺ وأمر بالتداوى وأخبر أنه ما أنزل الله داء إلا أنزل له دواء إلا الهرم فأعلمنا
أنه خالق أسباب الداء وأسباب الدواء المعارضة المقاومة لها وأمرنا بدفع تلك الأسباب
المكروهة بهذه الأسباب وعلى هذا قيام مصالح الدارين بل الخلق والأمر مبنى على هذه القاعدة
فإن تعطيل الأسباب وإخراجها عن أن تكون أسباباً تعطيل للشرع ومصالح الدنيا والاعتقاد
عليها والركون إليها واعتقاد أن المسببات بها وحدها وأنها أسباب تامة مشرك بالخالق عز وجل
وجهل به وخروج عن حقيقة التوحيد وإثبات مسيبتها على الوجه الذي خلقها الله عليه وجمليها
له لإثبات للخلق والأمر للشرع والقدر للسبب والمشيئة للتوحيد والحكمة فالشارع يثبت هذا
ولا ينفيه وينفى ما عليه المشركون من اعتقادهم في ذلك ويشبه هذا نفيه سبحانه وتعالى
الشفاعة في قوله (واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ
منها عدل) وفي الآية الأخرى (ولا تنفعها شفاعة) وفي قوله (من قبل أن يأتي يوم لا بيع
فيه ولا خلة ولا شفاعة) وإثباتها في قوله (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) وقوله (من ذا الذي
يشفع عنده إلا بإذنه) وقوله (لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً) فإنه سبحانه

ففي الشفاعة الشركية التي كانوا يمتدونها وأمثالهم من المشركين وهي شفاعة الوسايط لهم عند الله في جلب ما ينفعهم ودفع ما يضرهم بذواتها وأنفسها بدون توقف ذلك على إذن الله ومرضاته لمن شاء أن يشفع فيه الشافع فهذه الشفاعة التي أبطلها الله سبحانه ونفاها وهي أصل الشرك كله وقاعدته التي عليها بناؤه وأخبيته التي يرجع إليها وأثبت سبحانه الشفاعة التي لا تكون إلا بإذن الله للشافع ورضاه عن المشفوع قوله وعمله وهي الشفاعة التي تنال بتجريد التوحيد كما قال صلى الله عليه وسلم أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه والشفاعة الأولى هي الشفاعة التي ظنها المشركون وجعلوا الشرك وسيلة إليها فالمقامات ثلاثة . . أحدها تجريد التوحيد وإثبات الأسباب وهذا هو الذي جاءت به الشرائع وهو مطابق للواقع في نفس الأمر . . والثاني الشرك في الأسباب بالمعبود كما هو حال المشركين على اختلاف أصنافهم . . والثالث إنكار الأسباب بالسكينة محافظة من منكرها على التوحيد فالمشركون طرفان مذمومان إما قادح في التوحيد بالأسباب وإما منكر للأسباب بالتوحيد والحق غير ذلك وهو إثبات التوحيد والأسباب وربط أحدهما بالآخر فالأسباب محل حكمه الديني والكوني والحكمان عليها يجران بل عليها يترتب الأمر والنهي والثواب والعقاب ورضى الرب وسخطه ولعنته وكرامته والتوحيد تجريد الربوبية والإلهية عن كل شرك فإنكار الأسباب إنكار الحكمة والشرك بها قدح في توحيدته وإثباتها والتعلق بالسبب والتوكل عليه والثقة به والخوف منه والرجاء له وحده هو محض التوحيد والمعرفة تفرق بين ما أثبتته الرسول وبين ما نفاها وبين ما بطله وبين ما اعتبره فهذا لون وهذا لون والله الموفق للصواب .

فصل

ويشبه هذا ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من نهي عن وطء الغيل وهو وطء المرأة إذا كانت ترضع وإنه يشبه قتل الولد سرا وأنه يدرك الفارس فيد عشره وقوله في حديث آخر لقد هممت أن أنهي عنه ثم رأيت فارس والروم يفعلونه ولا يضر ذلك أولادهم شيئاً وقد قيل أن أحد الحديثين منسوخ بالآخر وإن لم تعلم عين الناسخ منها من المنسوخ لعدم علمنا بالتاريخ وقيل وهو أحسن أن التثني والإثبات لم يتواردا على محل واحد فإنه صلى الله عليه وسلم أخبرني أحد الجاهلانيين أنه يفعل في الوليد مثل ما يفعل من يصرع الفارس عن فرسه كأنه يدعشره ويصرعه وذلك يوجب نوع أذى ولكنه ليس بقتل للولد وإهلاك له وإن كان قد يترتب عليه نوع أذى للطفل فأرشدتم إلى تركه ولم ينه عنه بل قال علام يفعل أحدكم ذلك ولم يقل لا تفعلوه فلم يجبه عنه صلى الله عليه وسلم لفظ واحد بالنهي عنه ثم عزم على النهي سدا للذريعة الأذى الذي ينال الرضيع فرأى أن سد هذه الذريعة لا يقاوم المفسدة التي تترتب على الإمساك عن وطء النساء مدة الرضاع ولا سيما

من الشباب وأرباب الشهوة التي لا يكسرها إلا موافقة نسايتهم فرأى أن هذه المصلحة أرجح من مفسدة سد الذريعة فظفر ورأى الأمتين اللتين هما من أكثر الأمم وأشدّها بأساً يفعلونه ولا يتقونه مع قوتهم وشدهم فأمسك عن النهي عنه فلا تعارض إذا بين الحدِيثين ولا ناسخ منهما ولا منسوخ والله أعلم بمراد رسوله.

فصل

ويشبه هذا قوله ﷺ للذي قال له إن لي أمة وأنا أكره أن تحبل وإني أعزل عنها فقال سيباً أيها ما قدر لها فليس بين هذه الأحاديث تعارض فإنه ﷺ لم يقل أن الولد يخلق من غير ماء الواطي. بل أخبر أنه سيباً أيها ما قدر لها ولو عزل فإنه إذا قدر خلق الولد قدر سبق الماء والواطي. لا يشعر بل يخرج منه ماء يمازج ماء المرأة لا يشعر به يكون سيباً في خلق الولد ولهذا قال ليس من كل الماء يكون الولد فلو خرج منه نطفة لا يحس بها لجمها الله مادة للولد.. قلت مادة الولد ليست مقصورة على وقوع الماء بحملته في الرحم بل إذا قدر الله خلق الولد من الماء فلو وضع على صخرة لخلق منه الولد كيف والذى يعزل في الغالب إنما يلقى ماءه قريباً من الفرج وذلك إنما يكون غالباً عند ما يحس بالإنزال وكثيراً ما ينزل بعض الماء ولا يشعر به فينزل خارج الفرج ولا شعور له بما ينزل في الفرج ولا بما خالط ماء المرأة منه وبالجملة فليس سبب خلق الولد مقصوراً على الإنزال التام في الفرج ولقد حدثني غير واحد من أتق به أن امرأته حملت مع عزله عنها الرضاع وغيره ورأيت بعض أولادهم ضعيفاً ضئيلاً فصولات الله وسلامه على من يصدق كلامه بعضه بعضاً ويشهد بعضه لبعض فلا اختلاف والإشكال والاشتباه إنما هو في الأفهام إلا فيما خرج من بين شفتيه من الكلام والواجب على كل مؤمن أن يسكل ما أشكل عليه إلا أصدق قائل ويعلم أن فوق كل ذي علم عليم وأنه لو اعترض على ذي صناعة أو علم من العلوم التي استنبطها معاول الأفتكار ولم يحط علماً بتلك الصناعة والعلم لا ندري على نفسه وأضحك صاحب تلك الصناعة والعلم على عقله والنبي صلى الله عليه وسلم يذكر المقتضى في موضع والممانع في موضع آخر ويثبت الشيء وينفي مثله في الصورة وعكسه في الحقيقة ولا يحيط أكثر الناس بمجموع نصوصه علماً ويسمع النص ولا يسمع شرطه ولا موانع مقتضاه ولا تخصيصه ولا ينتبه للفرق بين ما أثبتته ونفاه فينشأ من ذلك في حقه من الإشكالات ما ينشأ وينضاف هذا إلى عدم معرفة الخاص بخطابه ومجاري كلامه وينضاف إلى ذلك تنزيل كلامه على الاصطلاحات التي أحدثها أرباب العلوم من الأصوليين والفقهاء وعلم أحوال القلوب وغيرهم فإن لكل من هؤلاء الاصطلاحات حادثة في مخاطباتهم وتصانيفهم فيجيء من قِبَل ألف تلك

الاصطلاحات الحادثة وسبقت معانيها إلى قلبه فلم يعرف سواها فيسمع كلام الشارع فيحمله على ما ألفه من الاصطلاح فيقع بسبب ذلك في الفهم عن الشارع ما لم يرده بكلامه ويقع من الخلل في نظره ومناظرته ما يقع وهذا من أعظم أسباب الغلط عليه مع قلة البضاعة من معرفة نصوصه فإذا اجتمعت هذه الأمور مع نوع فساد في التصور أو القصد أوهما ما شئت من خبط وغلط واشكالات واشتمالات وضرب كلامه بعضه ببعض وإثبات ما نقاه ونفى ما أثبتته والله المستعان .

فصل

وأما قضية المجذوم فلا ريب أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فرمن المجذوم فرارك من الأسد وأرسل إلى ذلك المجذوم انا قد بايعناك فأرجع وأخذ بيد مجذوم فوضعا في القصة وقال كل ثقة بالله وتوكلا عليه ولا تنافى بين هذه الآثار ومن أحاط علماً بما قدمناه تبين له وجهها وأن غاية ذلك أن مخالطة المجذوم من أسباب العدوى وهذا السبب يعارضه أسباب آخر تمنع اقتضائه فن أقواها التوكل على الله والثقة به فإنه يمنع تأثير ذلك السبب المكروه ولكن لا يقدر كل واحد من الأمة على هذا فأرشدتم إلى مجانبة سبب المكروه والفرار والبعد منه ولذلك أرسل إلى ذلك المجذوم الآخر بالبيعة تشرعاً منه للفرار من أسباب الأذى والمكروه وأن لا يتعرض العبد لأسباب البلاء ثم وضع يده معه في القصة فإنما هو سبب التوكل على الله والثقة به الذي هو من أعظم الأسباب التي يدفع بها المكروه والمجذوم تعلماً منه للأمة دفع الأسباب المكروهة بما هو أقوى منها وإعلاماً بأن الضرر والنفع بيد الله عز وجل فإن شاء أن يضر عبده ضره وإن شاء أن يصرف عنه الضرر ضرفه بل إن شاء أن ينفعه بما هو من أسباب الضرر ويضره بما هو من أسباب النفع فعل ليتبين العباد أنه وحده الضار النافع وأن أسباب الضرر والنفع بيديه وهو الذي جعلها أسباباً فإن شاء خلع منها سببها وإن شاء جعل ما تقتضيه بخلاف المعهود منها ليعلم أنه الفاعل المختار وأنه لا يضر شيء ولا ينفع إلا بإذنه وأن التوكل عليه والثقة به تحيل الأسباب المكروهة إلى خلاف موجباتها وتبين مرتبتها وأنها محال لجارى مشيئة الله وحكمته وأنه سبحانه هو الذي يضرها وينفعها ليس إليها ولا لها من الأمر شيء وأن الأمر كله لله وأنها إنما يتأثر ضررها من علق قلبه بها ووقف عندها وتطير بما يتطير به منها فذلك الذي يصيبه مكروه الطيرة والطيرة سبب للمكروه على المتطير فإذا توكل على الله ووثق به واستعان به لم يصد المتطير عن حاجته وقال اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا إله غيرك اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت ولا يذهب بالسيئات إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بك فإنه لا يضره

ما يتطير منه شيئاً قال ابن مسعود ما منا إلا من يعنى يتطير ولكن الله يذهب بالتوكل وقد
دروى مرفوعاً والصواب عن ابن مسعود قوله فالطيرة إنما تصيب المتطير لشركه والخوف
دائماً مع الشرك وإلا من دائماً مع التوحيد قال تعالى حكاية عن خليله إبراهيم أنه قال في حاجته
لقومه (وكيف أخاف ما أشركتم به ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً
فأى الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون) لحكم الله عز وجل بين الفريقين بحكم فقال
(الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك هم الأمن وهم مهتدون) وقد صح عن رسول
الله ﷺ تفسير الظلم فيها بالشرك وقال ألم تسمعوا قول العبد الصالح (إن الشرك الظلم العظيم)
فالتوحيد من أقوى أسباب الأمن من المخاوف والشرك من أعظم أسباب حصول المخاوف
ولذلك من خاف شيئاً غير الله سلط عليه وكان خوفه منه هو سبب تسليطه عليه ولو خاف
الله دونه ولم يخفه لكان عدم خوفه منه وتوكله على الله من أعظم أسباب نجاته منه وكذلك
من رجا شيئاً غير الله حرم ما رجاه منه وكان رجاؤه غير الله من أقوى أسباب حرمانه فإذا
رجا الله وحده كان توحيد رجاه أقوى أسباب الفوز بما رجاه أو بنظيره أو بما هو أتق له
منه والله الموفق للصواب وليسكن هذا آخر الكتاب وقد جلبت إليك فيه نقائس في مثلها
يتنافس المتنافسون وجلبت عليك فيه عرائس إلى مثلهن بادر الخاطبون فإن شئت اقتبست
منه معرفة العلم وفضله وشدة الحاجة إليه وشرفه وشرف أهله وعظم موقعه في الدارين وإن
شئت اقتبست منه معرفة اثبات الصانع بطرق واضحات جليات تلج القلوب بغير استئذان
ومعرفة حكته في خلقه وأمره وإن شئت اقتبست منه معرفة قدر الشريعة وشدة الحاجة إليها
ومعرفة جلالها وحكمتها وإن شئت اقتبست منه معرفة النبوة وشدة الحاجة إليها بل وضرورة
الوجود إليها وإنه يستحيل من أحكم الحاكمين أن يخلى العالم عنها وإن شئت اقتبست منه
معرفة ما فطر الله عليه العقول من تحسين الحسن وتقييح القبيح وإن ذلك أمر عقلي فطري
بالأدلة والبراهين التي اشتمل عليها هذا الكتاب فلا توجد في غيره وإن شئت اقتبست منه
معرفة الرد على المنجمين القائلين بالأحكام بأبناخ طرق الرد من نفس صناعتهم وعلمهم
وإلزامهم بالإلزامات المفخمة التي لا جواب لهم عنها وإبداء تناقضهم في صناعتهم وفضائحهم
وكذبهم على الخلق والأمر وإن شئت اقتبست منه معرفة الطيرة والفأل والزرجر والفرق بين
صحيح ذلك وباطله ومعرفة مراتب هذه في الشريعة والقدر وإن شئت اقتبست منه أصولاً
نافعة جامعة مما تكمل به النفس البشرية وتنال بها سعادتها في معاشها ومعادها إلى غير ذلك
من الفوائد التي ما كان منها صواباً فمن الله وحده هو المان به وما كان منها من خطأ فمن مؤلفه
ومن الشيطان والله بربى منه ورسوله واهه سبحانه المستول والمرغوب إليه المأمول أن

يجمله خالصاً لوجهه وأن يعيدنا من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه إنه قريب مجيب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً .

(كان في آخر الأصل ما نصه)

الكتاب المسمى بفتح السعادة وهو كتاب نفيس لا يمل الجليس وفيه من بدائع الفوائد وفرائد القلائد ما لا يوجد ذلك لسواه وفيه من البحوث ما يستقصى كل علم إلى فنه واسمه مطابق لمساها ولفظه موافق لمعناه فإن فيه من الإفادة ما يحدد إلى دار السعادة وذلك على يد أفقر خلق الله المتوكل في جميع أحواله المعترف بالخطأ والزلل والمسيء في القول والعمل أحمد بن محمد الصعیدی
المكي المحتبلى عفا الله عنه وكان تمام ذلك في ٢٢ رجب
سنة ١٨٤١ وحسبنا الله ونعم الوكيل

أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ فكري أبو النصر من خريجي الأزهر الشريف

فهرس

الجزء الثاني من كتاب مفتاح دارالسعادة

- فصل في بيان حاجة الناس إلى الشريعة
- الشرائع كلها في أصولها وإن تباينت متفقة
- وقد أنكر تعالى على من نسب إلى حكمته التسوية بين المختلفين
- وتحقيق هذا الكلام في مقامين
- وأما المسئلة الثانية وهي ما تساوت مصلحته ومفسدته
- وههنا سر بديع من أسرار الخلق والأمر
- وأما ما خلقه سبحانه فإنه أوجده لحكمة في إيجاد
- فهذه أقوى أدلة نفاة الحسن والقبح الذاتيةين
- وإذا قد اتهمنا في هذه المسئلة إلى هذا الموضع
- وقد سلم كثير من النفاة أن كون الحسن والقبح بمعنى الملاءمة والمنافرة عقلي
- إذا علمت هذه المقدمة فالكلام على كلة النفاة من وجوه
- والأسماء الحسنى والصفات العلى مقتضية لآثارها من العبودية
- في اقتضاها لآثارها من الخلق والتكوين
- وعكس هذا أنه لم تشرط المكافأة في علم ولا جهل
- وكذلك الكلام في الإيجاب في حق الله سواء الأقال فيه كالأقال في التحريم
- وقد ظهر بهذا بطلان قول طائفتين معا
- في قول الفلاسفة أن المقصود من الشرائع استكمال النفسى قوى العلم والعمل
- في أن الفلاسفة ذكروا كالات النفس الأربع إلا أنهم لم يبينوا متعلقها
- بحث في إبطال قول المنجمين أن في اتصالات الكواكب نظر سعود ونحوس
- فصل في ذكر رسالة أبي القاسم عيسى بن على في إبطال علم النجوم مع تمليقات للvensف
- فلترجع إلى كلام صاحب الرسالة قال وزعموا أن القمر والزهرة مؤثتان
- قال صاحب الرسالة ذكر طرف من احتجاجهم والاحتجاج عليهم
- في إبطال ما احتج به المنجمون من الآيات القرآنية
- في إبطال ما ذكروه من تمسك إبراهيم الخليل عليه السلام بعلم النجوم
- في إبطال احتجاجهم بقوله تعالى (لخلق السموات والارض أكبر)

صفحة	
٢٠٠	فصل في إبطال احتجاجهم بقوله تعالى (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما الا بالحق والعدل)
٢٠٣	• في إبطال ما تمسكوا به من أن الخليل تمسك في إثبات الصانع باللائحة
٢٠٥	• في إبطال استدلالهم على علم النجوم بنهي النبي عليه السلام عن استنباط النجوم
٢١٤	• في إبطال استدلالهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا ذكر الحرام لم يمسسه
٢١٥	• في بيان سبب كراهية المنجمين للسفر والقمر في المغرب
٢١٦	• في إبطال ما احتجوا به من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السفر في محاق الأعداء
٢١٨	• في إبطال احتجاجهم بحديث أبي الدرداء
٢١٩	• في إبطال ما نسبوه إلى الشافعي من حكمه بالنجوم
٢٢٦	• في إبطال قولهم أن هذا علم ما خلقت عنه أمه من الأمم ولا ملة من الملثمة
٢٢٧	• وأما ما ذكروه عن الفرس من اعتنائهم بطالع النطفة
٢٣٣	• في حديث يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب
٢٤٨	• الآن التقت حلقتا البطان وفيه الكلام على إبطال الطيرة
٢٥١	• فيما روى عن عمر أنه سأل رجلاً عن اسمه فقال جمره
٢٥٢	• وأما محبة النبي عليه الصلاة والسلام التيمن
٢٥٣	• في قوله صلى الله عليه وسلم الشؤم في ثلاث الحديث
٢٥٧	• وأما حديث دعوها ذميمة لدار سكنوها فأروا فيها شراً
٢٥٨	• وأما قوله صلى الله عليه وسلم للذي سل سيفه يوم أحد أخ
٢٥٩	• وأما قوله صلى الله عليه وسلم واقد وقدت الحرب
٢٥٩	• وأما استقباله عليه الصلاة والسلام الجبلين أخ
٢٦٠	• وأما كراهية السلف أن يتبع الميت بشيء من النار
٢٦١	• وأما تلك الوقائع التي ذكروها بما يدل على وقوع ما نظير به
٢٦١	• وبما كان أهل الجاهلية يتطهرون به ويتشامون منه العطاس
٢٦٤	• في بيان معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يورد بمرض على مصح
٢٧٠	• في بيان ما ورد من نهيه صلى الله عليه وسلم عن وطء الغيل
٢٧١	• في معنى قوله عليه الصلاة والسلام لمن قال له إنني أعزل عن أمتي سيأتياهما ما قدر
٢٧٢	• في بيان ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم فر من المجذوم فرارك من الأعداء